جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الأنسانية



تحليل مكاني لواقع الاستعمال السكني وآفاقهُ المستقبلية في مدينة الشامية

رسالة قُدمت

الى مجلس كلية التربية للعلوم الأنسانية / جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في التربية/ الجغرافية العامة

من قبل

عارف عبد المحمد حامد عبد المهدي

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عامر راجح نصر الربيعي

١٤٤٢هـ

٢٠٢٠م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ
تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ
ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ۝٧٤)

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف

آية ٧٤



<u>إقرار المشرف</u>

أشهدُ بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ﴿ **تحليل مكاني لواقع الأستعمال السكني وآفاقهُ المستقبلية في مدينة الشامية**﴾ التي تقدم بها الطالب ﴿**عارف عبد المحمد حامد** ﴾ قد جرت تحت إشرافي في كلية التربية للعلوم الأنسانية/ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في الجغرافية .

التوقيع

الأسم : أ. د.عامر راجح نصر الربيعي

(المشرف)

التاريخ :   /   / ٢٠٢٠

بناءً على التوصيات المتوافرة نرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع

الاسم : أ.م.د. أميرة محمد علي حمزة الأسدي

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ: / /٢٠٢٠

<u>إقرار المقوم اللغوي</u>

أشهدُ أني أطلّعت على الرسالة الموسومة بـ﴿ **تحليل مكاني لواقع الأستعمال السكني وآفاقهُ المستقبلية في مدينة الشامية**﴾ المقدّمة من قبل طالب الماجستير في قسم الجغرافية ﴿ **عارف عبد المحمد حامد** ﴾ وقد قوّمتها لغوياً وأعتقد أنها صالحة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامتها اللغوية.

التوقيـــــع:
الاسم: محمد نوري الموسوي
اللقب العلمي: أستاذ مساعد
مكــان العمــل : جامعــة بابــل / كليــة التربيــة للعلــوم الانسانية
التـــــــاريخ: / /٢٠٢٠

إقرار الخبير العلمي

أشهدُ إنّي قد قرأتُ هذه الرسالة الموسومة بـ﴿ **تحليل مكاني لواقع الأستعمال السكني وآفاقهُ المستقبلية في مدينة الشامية**﴾ التي قدّمها الطالب ﴿**عارف عبد المحمد حامد** ﴾ ماجستير في الجغرافية وراجعتها من الناحية العلمية حتى أصبحت مكتوبة بأسلوب علمي سليم.

التوقيـــــع:
الاسم: ضرغام خالد عبد الوهاب
اللقب العلمي: أستاذ مساعد
مكان العمل: جامعة الكوفة / كلية الآداب
التــــــاريخ: / / ٢٠٢٠

إقرار لجنة المناقشة

نشهدُ أننا رئيس واعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومـــــة بـ﴿ **تحليل مكاني لواقع الأستعمال السكني وآفاقهُ المستقبلية في مدينـة الشـامية**﴾ وقد ناقشـــــنا الطالب﴿**عارف عبد المحمد حامد** ﴾ في محتوياتها وفيما لـه علاقة بها، ونرى أنها جـديرة بالقبـــول لنيل درجة الماجستير في التربية/ الجغرافية العامة بتقدير ﴿ ﴾.

الامضاء:
اللقب العلمي: أستاذ
الأسم: فؤاد عبدالله محمد الجبوري
(رئيساً)
التاريخ : / ١٢ / ٢٠٢٠

الامضاء:
اللقب العلمي : أستاذ مساعد
الأسم : حسون عبود دبعون
(عضـــواً)
التاريخ : / ١٢ / ٢٠٢٠

الامضاء:
اللقب العلمي : مدرس
الأسم: سحر عبدالهادي الشريفي نصر
(عضواً)
التاريخ : / ١٢ / ٢٠٢٠

الامضاء :
اللقب العلمي : أستاذ
الأسم : عامر راجح
(عضواً ومشرفاً)
التاريخ : / ١٢ / ٢٠٢٠

صدقت من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الأنسانية ـ جامعة بابل

الامضاء:
اللقب العلمي : أستاذ مساعد
الاسم : محمود محمد حسن الشمري
العميـد وكالةً
التاريخ : / / ٢٠٢٠

الإهداء

إلى :

حضرةِ الرسولِ الأحمد (صلَّى الله عليه وآله وسلم) التماسَ وَلاءٍ وشكرٍ مني له ، عَلَّي أنالُ حظّاً من إطاعتهِ إهداءً مستقلاً لا يَشرَكُه فيه أحدٌ.

وإلى :

- (مَن) بشرفٍ أنتسِبُ إليه بهُويَّتي ، وانتمائي ، و وَقاري (العِراقُ العظيم) مرفوعاً به نُطقي وإملائي وتحريكي.

- (مَن) عنهما تكويني وتربيتي بفضلِ ربِّي (والدَيَّ) أسمى كريمَين لهما خفضتُ جناحَ ذُلِّي.

- (مَن) هم سندي في الحياة (إخوتي) .

- (مَن) مَنحتّني ابتسامة الحياة الطيبة وشاطرتني المسؤولية وعوني في مسيرتي (زوجتي) ،و (زينةِ حياتي بَنيني).

- (مَن) مَلَكَني وملَّكَنِي عبدًا مُذ أَوَّلِ تعليمي الذي لا أَزالُ أَنشُدُه (أساتيذي).

- (مَن) سما بالعِلمِ كمالًا وهو في مضمارِ التنافُسِ يسعَى (الطلبةِ والباحثين).

أهدي جهديَ المتواضعَ هذا ظنًّا مني أَنَّني أنجزتُ ما به أَثِقُ ومنه أتمكَّنُ.

عارف

شكر و أمتنان

للهِ الشكرُ مِن قبلُ ومِن بَعْدُ؛ فهو الذي أوجدني ولم أَكُ شيئًا مذكورًا.

ثم أُوجِّهُ شكري وامتناني إلى كلٍّ من :

*** أستاذيَ المشرِفِ (أ.د. عامر راجح نصر) الذي ما فَتِئَ صبورًا حكيمًا تحمَّل عني همومَ الإِلحاحِ ، والسؤالِ ، والاستعلامِ ؛ فأَرشدني بحكمتِه إلى ما أَنجزه جَهْدي مدى الشهور والأَيَّام .**

*** لجنةِ النقاشِ التي سيتفضَّلُ رئيسُها وأَعضاؤُها الموقَّرون علَيَّ بهَدايا معرفيةٍ تُقِيم الرسالةِ نَدِيَّةً صحيحةً بريئةً من الأسقام.**

*** أَساتيذي الذِين لهم علَيَّ أَيادٍ لا تُجازَى إلَّا بعطاءٍ من الله ذي الإكرام.**

*** زملاءِ تَتلمُذي ودراستي ولاسيَّما من أتحفني من فِكرهِ بمعلومةٍ ، أو إرشادٍ ، أو تفضَّل عليَّ بتنبيهٍ وإعلام.**

*** مديري المكتبات العِلميةِ الرسميةِ والأهليةِ ، وموظَّفيها الذين هيَّؤُوا للباحثِين والقُرَّاءِ ما يَجدون به ضالَّتَهم في مدارَ الدرسِ ، والتوثيقِ ، والإبرام .**

*** كلَّ مَنْ رفدني بفضلٍ منه من عَونٍ ، أو سؤالٍ ، أو تحيةٍ وسلام.**

أُقدِّمُ شكري وامتناني باستحياءٍ ، وتقصيرٍ ، واحترام .

الباحث

المُستَخلص

لدراسة الأستعمال السكني في مدينة الشامية أهمية كبيرة، نظراً للمساحة التي يشغلها والتي بلغت نسبتها (١٥,٤)% من المساحة الكلية والبالغة(٢٨٧٨)هكتار، ويعود إتساع هذهِ المساحة إلى مكانة المدينة التي أستمدتها من خصائصها الجغرافية ومرتبتها الإدارية والتي جعلتها مركزاً للجذب السكاني إذ بلغ عدد سكان المدينة حسب تقديرات عام ٢٠١٩م (٥٩٥٣٤) نسمة الأمر الذي تطلب المزيد من المساحات لبناء الوحدات السكنية ولإستيعاب الزيادة السكانية ومواجهة الضغط على أستعمالات الأرض ومنها الأستعمال السكني الذي تولدت عنهُ الكثير من المشكلات. وتهدُف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الأستعمال السكني والكشف عن مشكلاته والتنبؤ بمستقبلهِ ولتحقيق ذلك أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الكمي فضلاً عن المنهج التأريخي والأستعانة بالأساليب الأحصائية والكارتوكرافية، كما أعتمدت الدراسة على المصادر المكتبية والبيانات الرسمية ولتعويض القصور في البيانات المتوفرة ولدراسة الواقع السكني عن قرب أعتمد البحث أيضاً على الدراسة الميدانية من خلال توزيع أستمارة الأستبانة على جميع احياء المدينة المتكونة من (١١) حي سكني، وبنسبة (٥)% من عدد المساكن الكلي والبالغة(٨٤٩٦) وحدة سكنية إذ بلغ العدد الكلي للاستمارات التي وزعت (٤٢٥) استمارة،أضافة إلى أجراء المقابلات الشخصية ، وبأستخدام هذهِ المناهج والأساليب والبيانات تناولت الدراسة أثر العوامل الجغرافية على الأستعمال السكني منذُ نشأة المدينة وحتى أعداد الدراسة ، كما تناولت الدراسة وبشكلٍ مفصل الخصائص العمرانية والأقتصادية والأجتماعية والخدمية وتحليلها مكانياً حسب الأحياء السكنية، مما ساعد على تصنيف المناطق السكنية إلى أقاليم تبعاً للخصائص المشتركة لكل أقليم، ومن خلال تحليل واقع الأستعمال السكني وأقاليمهُ كشفت الدراسة عن عدد من المشكلات التي يُعاني منها القطاع السكني منها مايتعلق بالجوانب العمرانية والتخطيطية ومنها يرتبط بالجوانب الأقتصادية والأجتماعية والخدمية، لتقدم الدراسة مجموعة حلول ومعالجات مناسبة من أجل الحد أو التقليل من تفاقم هذه المشكلات، وأنطلاقاً من الأهتمام الجغرافي في الحاضر والمستقبل فقد وضعت الدراسة رؤية مستقبلية لتطور الأستعمال السكني في المدينة وما سيكون عليه في سنة الهدف (٢٠٣٠)م من خلال الأعتماد على مخرجات الدراسة والبيانات المتوفرة في سنة الأساس (٢٠١٩)م، وتوصلت الدراسة إلى أنَ مساكن المدينة تتصف بتباين عددها وخصائصها العمرانية والأقتصادية والأجتماعية من حي لآخر ولا تواجه المدينة مشكلة في المساحة المخصصة للأستعمال السكني والتي بلغت (٤٤٣,٢١٢)هكتاراً والتي تُعدّ كافية للسكان المتوقع أن يبلغ في سنة (٢٠٣٠)م (٧٢٠٣٥)نسمة وحسب المعايير المساحية المعتمدة

محلياً، ولكن تُعاني هذه المساحة من الأستخدام غير الأمثل إذ لاتزال مساحات واسعة غير مفرزة وغير موزعة على السكان مما أنعكسَ على الواقع السكني في المدينة وظهور العديد من المشكلات العمرانية والأقتصادية والأجتماعية ويأتي في مقدمتها العجز السكني الذي سوف يشهد تزايداً بسبب تزايد السكان وأنخفاض معدل النمو السكني في المدينة، وقدمت الدراسة عدداً من المقترحات لمواجهة مشكلات الأستعمال السكني والتقليل من حجم العجز السكني في الحاضر والمُستقبل.

فهرست المحتويات

فهرست الجداول

فهرست الخرائط

فهرست الأشكال

فهرست الصور

فهرست الملاحق

المقدمة

المُقَدِمة : Introduction

لقد تناولت العديد من الدراسات وبمختلف التخصصات المدينة وذلك لكونها ظاهرة ذات أبعاد عمرانية واقتصادية واجتماعية تتصف بالتعقيد من حيث بنيتها الداخلية وتركيبها الوظيفي وطبيعة علاقاتها الأقليمية ونفوذها الخارجي، وكان للدراسات الجغرافية حضور بارز في تناول الظواهر الحضرية في أطارها وعلاقاتها المكانية وتبلور الدور الجغرافي حتى تكلل بظهور فرع جغرافية المدن الذي أخذَ على عاتقهِ البحث في الظواهر المرتبطة بالمراكز الحضرية، وزاد الأهتمام بدراسة المدن بعد النمو الحضري الكبير الذي شَهِدتهُ عَقِبَ الثورة الصناعية وما نَتِجَ عنها من تركز سكاني كبير في مساحات محدودة تشغلها المدن الأمر الذي جَعلَ منها غير قادرة على إستيعاب الزيادة السكانية التي ولدت ضغطاً على الأرض وفي مقدمتها ما هوَ مُخصص للسكن لأنهُ يشغل المساحة الأكبر من معظم المدن ويتعلق بحاجة الفرد للأستقرار وعلى أثر ذلك ظهرت العديد من المشكلات التي شكلت ساحةً للتقصي والبحث . ونظراً للمكانة التي تحظى بها مدينة الشامية ضمن إقليمها الجغرافي إذ تُمثل مركزاً إدارياً للقضاء وذات ثقل سكاني وإقتصادي أكبر من المناطق المجاورة لها ، مما أدى إلى زيادة الطلب على مساحات أوسع من أجل إنشاء المباني السكنية، ولإفتقار المدينة لدراسة تُبين واقع الأستعمال السكني فيها وتُحدد مشكلاتهُ وتتنبأ بمُستقبلهِ جاءت هذه الدراسة لتحقيق هذا الهدف وذلك من خلال الأعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة من المصادر الرسمية وغير الرسمية أضافةً إلى ما أفرزتهُ الدراسة الميدانية من معطيات عن الأستعمال السكني وشاغليه من السكان والمباني ، وسلكت الدراسة الطرق العلمية والترابط بين فصولها ومباحثها لتحقيق ما تسعى إليه، فقد تألفت الدراسة من خمسة فصول تضمنت عدداً من المباحث ، تناول الفصل الأول منها العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالأستعمال السكني ، وتطرق الفصل الثاني إلى تطور الأستعمال السكني في المدينة منذ نشأتها حتى عام ٢٠١٩م ، وجاء الفصل الثالث لتسليط الضوء على خصائص البنية السكنية العمرانية والأقتصادية والأجتماعية والخدمية من خلال تحليلها مكانياً وحسب الدراسة الميدانية ، في حين تناول الفصل الرابع الأقاليم السكنية وأبرز مشكلات الأستعمال السكني والحلول المقترحة لها ، وتضمن الفصل الخامس الرؤية المستقبلية للأستعمال السكني في منطقة الدراسة وحتى عام ٢٠٣٠م متخذاً من بيانات سنة الأساس ٢٠١٩م أساساً لوضع تقديرات للحاجة السكنية المستقبلية. وأسهمت الدراسة في بناء قاعدة بيانات يأمل الباحث أن تُساعد الباحثين والمخططين في تطوير المدينة وواقعها السكني.

أولاً: مشكلة الدراسة :

من أجل تحقيق الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه لابد من تحديد مشكلة يقوم الباحث بدراستها ومحاولة تفسيرها من خلال معرفة أسبابها وعليهِ يمكن تحديد المشكلة الرئيسة للدراسة من خلال صياغة السؤال التالي :

(ما واقع الاستعمال السكني في مدينة الشامية ؟)

ولدراسة المشكلة الرئيسة بشكل مبسط ومترابط فقد لجأت الدراسة إلى وضع مشكلات فرعية وكما يلي :

١_ ماهي أبرز العوامل الجغرافية المؤثرة في الاستعمال السكني لمنطقة الدراسة ؟

٢_ ماهي انماط الاستعمال السكني حسب مراحل نمو المدينة ؟

٣_ ما هي خصائص الوحدات السكنية في منطقة الدراسة؟ وهل تتباين هذهِ الخصائص بين أحياء المدينة؟

٤_ماهي اهم المشكلات التي يعاني منها الاستعمال السكني في مدينة الشامية ؟

٥_ ما مقدار الحاجة السكنية لعام ٢٠٣٠ في مدينة الشامية ؟

ثانيا : فرضية الدراسة :

تسعى الدراسة الى إختبار صحة الاجابات الاولية التي تشكل فرضية الدراسة والتي تم صياغتها كحل أولي للأسئلة التي وردت في مشكلة الدراسة وعلى النحو الآتي :-

(يتصف الاستعمال السكني في مدينة الشامية بمجموعة من الخصائص العمرانية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة ويُعاني من عددٍ من المشكلات يأتي في مقدمتها العجز السكني الناجم من سوء التخطيط للاستعمال السكني في منطقة الدراسة)

١_ توجد مجموعة عوامل طبيعية وبشرية مؤثرة في الاستعمال السكني في مدينة الشامية يتباين تأثيرها من فترة لاخرى ومن حي لآخر، وتأتي في مقدمتها العوامل الطبيعية المتمثلة بخصائص الموقع والموضع كالسطح والمناخ والتربة والموارد المائية ، والعوامل البشرية والتي تتصدرها الخصائص السكانية المتمثلة بحجم السكان وتوزيعهم ومعدل نموهم بالاضافة الى العوامل البشرية الآخرى والتي تشمل العوامل الأقتصادية والأجتماعية والأدارية والتأريخية والنقل وغير ذلك.

٢_ توسع الاستعمال السكني متخذ عدة أنماط حسب المرحلة التي ظهرت فيها المناطق السكنية منها النمط العضوي القديم والنمط الشبكي والنمط الشريطي . وكان هذا التطور عِبرَ أربعة مراحل مورفولوجية منذ نشأة المدينة حتى أعداد الدراسة.

٣_ تتصف الوحدات السكنية في منطقة الدراسة بعدد من الخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية وتتباين هذه الخصائص بين أحياء المدينة بسبب تباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين سكان المدينة وإختلاف مستوى الخدمات العامة المتوفرة بين أحياء المدينة.

٤_ يُعاني القطاع السكني في منطقة الدراسة من عدد من المشكلات منها ماهو إقتصادي و اجتماعي وكذلك خدمي مما ادى الى ظهور عجز سكني كمي ونوعي.

٥_ تتزايد الحاجة السكنية والتي تشمل الاراضي والوحدات السكنية في عام ٢٠٣٠ نتيجةً لتزايد السكان والذي سيبلغ (٧٢٠٣٥) نسمة

ثالثاً: هدف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستعمال السكني لمدينة الشامية من خلال الكشف عن طبيعة العوامل المؤثرة في إستعمال الارض السكني وأستعراض مراحل تطور المدينة وتحليل خصائص الوحدات السكنية بالاعتماد على مجموعة معايير تتعلق بالوحدة السكنية مما سيساعد في التعرف على كفاءة وكفاية الوحدات السكنية وأظهار المشكلات السكنية وبالتالي تقديم الحلول والمعالجات المناسبة لها في الوقت الحاضر وكذلك مستقبلاً من خلال التنبؤ بالتغير الذي سيطرأ على الحالة السكانية والسكنية في المدينة

رابعاً: مبررات الدراسة :

توجد مجموعة أسباب التي جعلت الباحث يتناول موضوع الاستعمال السكني في مدينة الشامية بدراسة تحليلية وهي :

١_ أهمية الجانب السكني في الحياة بأعتباره أحد ضرورياتها ومتطلباتها وكذلك لارتباط المسكن بالاستقرار الاجتماعي والنفسي لافراد المجتمع .

٢- إفتقار مدينة الشامية لدراسة مختصة بأستعمال الارض السكني حديثة ومفصلة تبرز الواقع السكني للمدينة وتشخص مشكلاته .

٣_ النمو الحضري لمدينة الشامية لاسيما بعد ٢٠٠٣ بسبب الهجرة الداخلية للكثير من الأُسر من الارياف المجاورة نحو المدينة والتي لاتزال مستمرة مما ادى الى تفاقم مشكلة ازمة السكن وتطلب ذلك وضع معالجات للحد من ازدياد السكان بفعل الهجرة وحلول لاستيعاب الزيادة السكانية .

٤ _ أهمية مدينة الشامية بأعتبارها مركزاً إدارياً لقضاء الشامية نشأ منذ عام ١٨٤٤م ويتبعه ثلاث مراكز حضرية وعدد كبير من القرى والارياف أضافة الى موقعها الجغرافي الذي يتوسط بين مدينة الديوانية مركز محافظة القادسية ومدينة النجف مركز محافظة النجف مما جعل منها مركز جذب للسكان .

خامساً: مناهج واساليب الدراسة:

من أجل أظهار الدراسة بشكل يتصف بالشمولية من حيث المناهج المستخدمة في الدراسة وحسب متطلبات فصول ومباحث الدراسة فقد أعتمد الباحث عدة مناهج تمثلت بالمنهج الوصفي والذي أستخدم لتوضيح اثر العوامل الجغرافية على القطاع السكني، وتم أعتماد المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور المدينة وبنيتها السكنية منذ نشأتها وحتى المرحلة المعاصرة ، وعند الخوض في تحليل خصائص القطاع السكني أستخدم الباحث اسلوب التحليل الكمي كما تضمنت الدراسة اتباع أساليب الدراسة الميدانية واهمها تحديد عينة عشوائية بلغت (٤٢٥) وحدة سكنية من المجموع الكلي لمساكن المدينة والتي يبلغ(٨٤٩٦) وحدة سكنية وزعت على (١١) حي سكني جدول(١)، فضلا عن استخدام اساليب اخرى كالاسلوب الاحصائي والكارتوكرافي في عملية وصف وتحليل الواقع السكني وإبراز مشكلاته.

جدول (١) حجم عينة الدراسة في أحياء مدينة الشامية لعام ٢٠١٩م

ت	أسم الحي السكني	عدد الوحدات السكنية	حجم العينة*
١.	السوق	١٠٨٩	٥٥
٢.	السراي	١٥٦٥	٧٨
٣.	المعلمين	٤٠٢	٢٠
٤.	الجمهوري	٦١٧	٣١
٥.	الخوئي	٥٠٠	٢٥
٦.	الحسين	٦٥٨	٣٣
٧.	الجوادين	٤٣٩	٢٢
٨.	المنتظر	٩٣٤	٤٧
٩.	العسكري الشرقي	٣٨٧	١٩
١٠.	العسكري الغربي	١٤٩٢	٧٤
١١.	التجاوز	٤١٣	٢١
المجموع		**٨٤٩٦**	**٤٢٥**

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على : مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، (بيانات غيرمنشورة)، ٢٠١٩.

*** تم احتساب العينة لكل حي عن طريق إجراء عملية ضرب : عدد الوحدات السكنية للحي × ٠,٠٥**

سادساً : حدود منطقة الدراسة:

اشتملت حدود الدراسة بعدين مكاني وزماني وكما يلي :

أ- الحدود المكانية للدراسة : لقد شملت الدراسة جميع الرقعة الجغرافية الواقعة ضمن الحدود البلدية لمدينة الشامية التي تمتد بين خطي طول (٤٤,٣٣ْ-٤٤,٣٩ْ) شرقاً وبين دائرتي عرض (٣١,٥٦ْ-٣١,٥٨ْ) شمالاً ، وحسب المخطط الأساس لعام ٢٠١٢ بلغت مساحتها الكلية (٢٨٧٨)هكتار ، توزعت على (١١) حي سكني .خريطة (١).

ب- الحدود الزمانية للدراسة : لقد تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في واقع الحال للاستعمال السكني في عام ٢٠٢٠م، مع إستشراف مستقبلي لما سيكون عليه هذا الإستعمال وقد حدد عام ٢٠٣٠ سنةَ هدفٍ لبيان الرؤية المستقبلية .

سابعاً: مصادر البيانات والمعلومات وطرق جمعها :

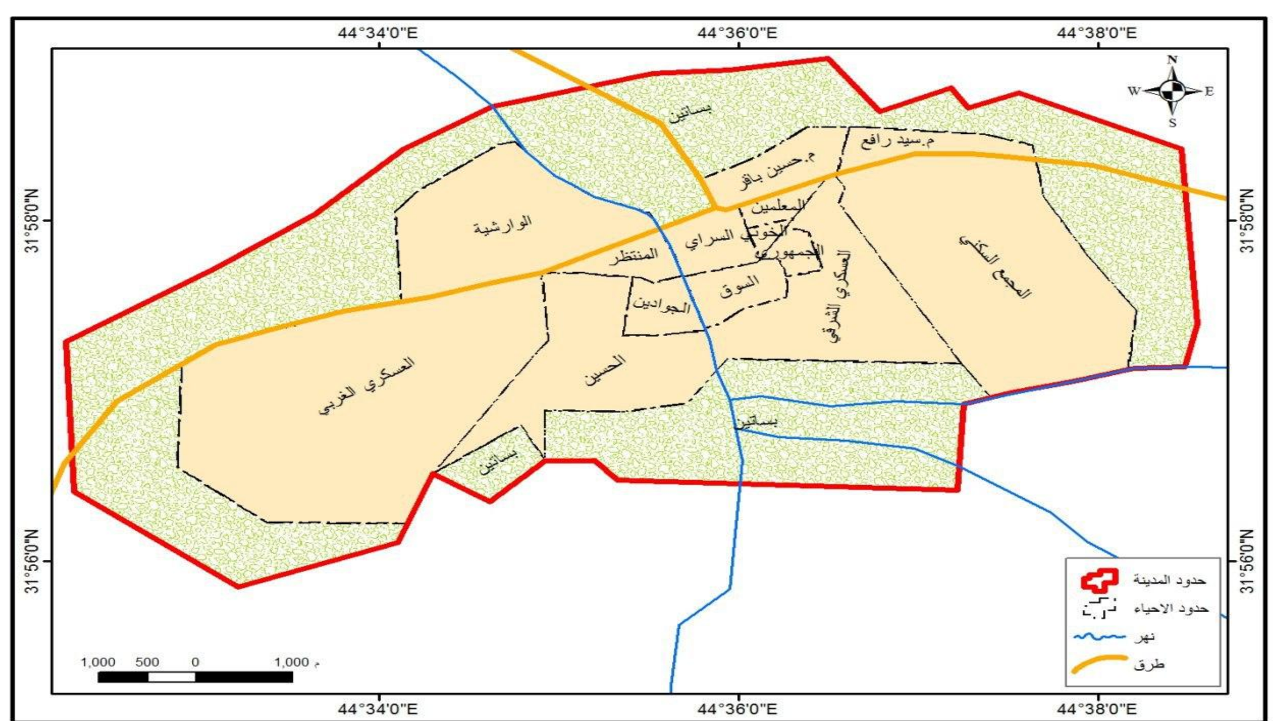
تعددت مصادر البيانات والمعلومات التي إعتمدت عليها الدراسة وشملت مصادر رسمية وغير رسمية تم جمعها بطرق مختلفة على ثلاث مراحل :-

١- **المرحلة الأولى :** في هذهِ المرحلة تبلورت الأفكار حول موضوع الدراسة وتحديد العنوان المناسب لهُ ،وتمثلت مصادر المعلومات التي أعتمدَ عليها الباحث في هذهِ المرحلة بالمصادر المكتبية وشَمِلت الكتب والرسائل والأطاريح والبحوث وغيرها من المصادر العلمية الآخرى.

٢- **المرحلة الثانية:** شهدت هذهِ المرحلة إكتمال النضج الفكري لموضوع الدراسة وتحديد متطلباتهِ من البيانات الكمية والمعلومات الأساسية التي حصلَ عليها الباحث من مصادر مختلفة شملت التقارير والبيانات والمنشورات الرسمية التي تزود بها الباحث من الدوائر الرسمية في المدينة والمحافظة، أضافة إلى البيانات الواردة في الكتب والدراسات التي اتخذت من المدينة أو القضاء منطقة دراسة لها بمواضيع آخرى.

٣- **المرحلة الثالثة :** وهي المرحلة الأخيرة في عملية جمع البيانات والمعلومات وتمت من خلال الدراسة الميدانية والتي أغنت الدراسة بالبيانات المباشرة عن الموضوع وأسهمت في تعويض النقص البيانات والمعلومات الحكومية، ولجأ الباحث إلى ثلاث إجراءات ضمن الدراسة الميدانية هي:

خريطة (١) الأحياء السكنية فى مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠



المصدر: الباحث اعتماداً على خارطة التصميم الأساس لمدينة الشامية لعام ٢٠١٢، باستخدام برنامج ArcGis١٠,١

أ ــ التجول في المدينة لغرض إجراء المشاهدة والحصول على الملاحظة العلمية لتركيب المدينة الداخلي ومسح المناطق السكنية والأستعمالات المتداخلة معها بشكلٍ شامل.

ب ــ إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع بعض مسؤولي الدوائر الحكومية وكبار السن لغرض الحصول على معلومات تعذر الحصول عليها من مصادر آخرى.

جــتوزيع أستمارة الأستبانة على مجتمع الدراسة والتي تضمنت ثلاث محاور و(٣٩) سؤال يتعلق بموضوع البحث، تم تحديد عينة عشوائية بنسبة (٥%) من العدد الكلي للوحدات السكنية في منطقة الدراسة والبالغ (٨٤٩٦) وحدة سكنية، وزعت على(١١) حي سكني .

ثامناً : هيكلية الدراسة:

من أجل تحقيق الهدف المتوخى من الدراسة فقد أرتأى الباحث تقسيم الدراسة الى خمسة فصول سُبقت بالمقدمة والاطار النظري ،. وختمت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر والملخص باللغة الانكليزية .

وتم تجزئة كل فصل الى عدد من المباحث وحسب متطلبات موضوع الفصل وقد جاءت الفصول والمباحث مترابطة بعضها البعض الآخر وعلى النحو التالي :

الفصل الأول (العوامل الجغرافية المؤثرة في إستعمال الأرض السكني لمدينة الشامية)، حيث تناول هذا الفصل مجموعة من الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة مع أظهار مدى تأثيرها على الأستعمال السكني في مدينة الشامية وفي ضوء ذلك فقد تضمن هذا الفصل مبحثين تناول الأول العوامل الطبيعية ، في حين تطرق المبحث الثاني للعوامل البشرية بشيء من التفصيل .

الفصل الثاني (تطور الأستعمال السكني في مدينة الشامية) تناول هذا الفصل البعد التأريخي لمدينة الشامية مع التركيز على تطور الأستعمال السكني فيها من خلال مبحثين إذ جاء المبحث الأول بنبذةٍ مختصرة عن تأريخ نشأة مدينة الشامية وأصل تسميتها، أما المبحث الثاني فقد تناول المراحل المورفولوجية لتطور المدينة ولا سيما الأستعمال السكني فيها .

الفصل الثالث (التحليل المكاني لخصائص الأستعمال السكني في مدينة الشامية) أشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول منها الخصائص العمرانية للوحدات السكنية ،وقد أختص المبحث الثاني بالخصائص الإقتصادية والإجتماعية للأستعمال السكني ، في حين تناول المبحث الثالث خصائص الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية في المدينة .

الفصل الرابع (الأقاليم السكنية في مدينة الشامية– المشكلات والحلول) يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منها الاقاليم السكنية في منطقة الدراسة في حين تناول المبحث الثاني مشكلات الإستعمال السكني ، وتناول المبحث الثالث الحلول المقترحة لهذه المشكلات .

الفصل الخامس (الرؤية المستقبلية للأستعمال السكني في مدينة الشامية حتى عام ٢٠٣٠)تم تقسيم هذا الفصل مبحثين، تناول الأول الرؤية المستقبلية لنمو السكان في منطقة الدراسة وحتى سنة الهدف ٢٠٣٠، في حين تناول المبحث الثاني تقدير الحاجة السكنية المستقبلية في مدينة الشامية حتى عام٢٠٣٠

تاسعاً :الدراسات السابقة والمُماثلة :

أ_ الدراسات السابقة : لقد أقتصرت الدراسات السابقة التي تناولت القطاع السكني في مدينة الشامية على الدراسة الموسومة (محافظة القادسية – دراسة في جغرافية السكن)[(١)]، والتي تناولت الواقع السكني في عموم محافظة القادسية وبجميع وحداتها السكنية وبمختلف البيئات ومن ضمنها مدينة الشامية ومرَ على هذهِ الدراسةُ (٤٠) سنة ، ولأتساع منطقة الدراسة وقِدَمِها واقتصار الدراسة على الجوانب العامة للسكن من حيث أنماطه وتطوره والتوسع المساحي للمراكز الحضرية في المحافظة، في حين خلت الدراسة من التحليل المكاني الدقيق والمفصل للمناطق السكنية، وأفتقرت الدراسة للتوقع المستقبلي لقطاع السكن

١_عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، محافظة القادسية – دراسة في جغرافية السكن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس،١٩٨٠ .

والأقتصار على تحديد محاور التوسع المستقبلي والتي أثبتت عدم تطابقها مع الواقع إذ توقع الباحث توسع مدينة الشامية نحو المحور الشرقي بشكلٍ أوسع لكن حدث العكس إذ توسعت المدينة غرباً بمساحة وأمتداد أكبر ، ولقدم الدراسة اصبحت نتائجها غير مجدية وغير واقعية في الوقت الحاضر بسبب التغيرات الكبيرة التي طرأت على الأستعمال السكني والسكاني خلال (٤٠) سنة تلت أعداد هذهِ الدراسة.

ب_ الدراسات المُماثلة : تعددت الدراسات التي تناولت القطاع السكني وتنوعت مواضيعها المتعلقة بالسكن وشَمِلت مناطق مختلفة على المستوى المحلي والدُوَلي ومن هذهِ الدراسات :

١_ (الوظيفة السكنية لمدينة الديوانية)[١]، تناولت الدراسة الواقع السكني لمدينة الديوانية وتطورهُ عِبرَ مراحل نمو المدينة، فضلاً عن تحديد الأنماط السكنية فيها ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة أستنتاجات أهمها المساحة الكبيرة التي يشغلها الأستعمال السكني وتباين خصائص الوحدات السكنية وتحديد مقدار العجز السكني وأسبابهُ . أفتقرت الدراسة إلى رؤية مستقبلية للوظيفة السكنية.

٢_ (الأنماط السكنية في مدينة أربيل_ دراسة تحليلية في جغرافية المدن)[٢]، تناولت الدراسة تقسيم الأستعمال السكني في مدينة أربيل إلى أنماط سكنية تبعاً لخصائصها العمرانية وخصائص السكان الأقتصادية والأجتماعية المتعلقة بالوحدات السكنية من خلال إتباع المنهج المورفولوجي والتاريخي للبحث في التطور العمراني للوحدات السكنية فيها حسب مراحل نمو المدينة ووظيفتها السكنية وبالأعتماد على الأساليب الأحصائية توصلت الدراسة إلى تباين الأنماط السكنية وتنوعها وتعدد محاور التوسع لتشغل مساحات واسعة شكلت أكبر نسبة من مساحة المدينة ، وتفتقر الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية لمعالجة مشكلات الأنماط السكنية في المستقبل.

٣_ (الأنماط السكنية في مدينة الناصرية)[٣] ، تناولت الدراسة الأستعمال السكني في مدينة الناصرية من الجانب المورفولوجي التطوري للمباني السكنية التي تشغل هذا الأستعمال الذي أظهرَ تمايز المساكن بأنماط متباينة بسبب المراحل التي نشأة فيها والتي كانت نتاج الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والديموغرافية السائدة في كل مرحلة ، وبالأعتماد على المنهج المورفولوجي والتأريخي والتحليل الأحصائي للمعايير السكنية توصلت الدراسة أهمية هذهِ المعايير في تحديد الأنماط السكنية في المدينة والكشف عن

١_ رعد عبد الحسين الغريباوي ، الوظيفة السكنية لمدينة الديوانية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٢م.

٢_ ساكار بهاء الدين عبد الله آل مدرس ، الأنماط السكنية في مدينة أربيل ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠٠٣م.

٣_ تحسين جاسم شنان الأزيرجاوي ، الأنماط السكنية في مدينة الناصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤.

درجة كفائتها التي تؤشر مواضع الضعف المسببة للمشكلات السكنية. لكنها لم تحدد محاور التوسع المستقبلي والمساحات الواجب تخصيصها للسكن.

٤_ (التحليل الجغرافي للواقع السكني لمدينة بغداد للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٢)[1]، تناولت الدراسة الواقع السكني في مدينة بغداد حسب إجازات البناء والصورة المتحركة للمعايير الأسكانية وتوزيعها الجغرافي . توصلت الدراسة إلى تباين الغرض من إجازات البناء بين شطري المدينة(الكرخ والرصافة) وتباين الخصائص السكنية بين مناطق المدينة والكشف عن مشكلات الواقع السكني وأبرزها العجز السكني وقدمت الدراسة مجموعة مقترحات لتطوير القطاع السكني في مدينة بغداد. وافتقرت الدراسة إلى التركيز على المساحات المخصصة للسكن والمطلوبة في المستقبل.

٥_ (الوظيفة السكنية لمدينة كربلاء)[2] ، تناولت الدراسة تطور الوظيفة السكنية في مدينة كربلاء منذ نشأتها حتى إعداد الدراسة من خلال تسليط الضوء على الطرازالعمراني والتركيب السكني الذي كان سائداً في كل مرحلة من مراحل نمو المدينة وأستعمالات الارض فيها ، وأظهرت الدراسة دور العوامل الجغرافية في نمو المدينة وتباين خصائصها السكنية عبر المراحل المورفولوجية الممثلة لتاريخ نمو المدينة وتوسعها وكشفت الدراسة عن جملة مشكلات تتعلق بالقطاع السكني وقدمت الحلول والمعالجات. وقد ركزت الدراسة على البعد التاريخي للوظيفة السكنية واحتل الاولوية في حين لم يتم التركيز على البعد المكاني بنفس المستوى.

٦_ (التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الناصرية)[3]، تناولت الدراسة التركيب الوظيفي للأستعمال السكني ودراسة البعد التاريخي لتطور الوظيفة السكنية وفق معايير عمرانية وإقتصادية وإجتماعية ساهمت في تصنيف الوحدات السكنية إلى أنماط متمايزة حسب مراحل نمو المدينة وتوسعها الوظيفي . توصلت الدراسة إلى أثر العوامل الجغرافية في نمو المدينة وإتساع المساحة التي تشغلها الوحدات السكنية ولاسيما التزايد السكاني كما أشارت الدراسة إلى دور العوامل الأقتصادية والأجتماعية والحضارية في تباين الخصائص السكنية عبر مراحل نمو المدينة وكشفت الدراسة عن مشكلات الواقع السكني وقدمت الحلول المقترحة لها. وقد خلت الدراسة من تقدير مستقبلي للوظيفة السكنية .

١_ لقاء كريم خضير حسون الطائي ، التحليل الجغرافي للواقع السكني لمدينة بغداد للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٢ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية- أبن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٢_ سمير فليح حسن الميالي، الوظيفة السكنية لمدينة كربلاء، رسالة ماجستير، كلية التربية – أبن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٣_ عادل مكي عطية الحجامي، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الناصرية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦.

٧_ (البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة)[١]، تناولت الدراسة الوظيفة السكنية في مدينة الحلة معتمدة في ذلك على الطريقة المورفولوجية في تتبع تطور الواقع السكني وكشفت الدراسة عن تحسن المعايير النوعية والكمية للبنية السكنية مع الأشارة إلى العجز السكني التراكمي الذي تعاني منه المدينة والتدهور الخدمي في البيئة السكنية ولم تتضمن الدراسة توقع مستقبلي للوظيفة السكنية والمساحة التي تتطلبها.

٨_ (التحليل المكاني لمشكلة السكن في مدينة الكوت)[٢]، أهتمت الدراسة بتحليل القطاع السكني من خلال أبعادهُ المكانية والزمانية ودراسة توسع المدينة ونمو مناطقها السكنية والتي أنعكست على تباين الخصائص السكنية تبعاً لتطور الوظيفة السكنية ، وتوصلت الدراسة إلى تحديد مشكلات السكن ومن أبرزها العجز السكني الكمي والنوعي وتدهور المساكن القديمة وأرتفاع أسعار الأراضي وكلفة البناء والتي شكلت جميعها أزمة سكنية، ووضعت الدراسة مقترحات أشتملت على حلول ومعالجات لهذهِ المشكلة. ولم تولي الدراسة اهمية للمساحات التي تتطلبها المدينة مستقبلا للاغراض السكنية.

٩_ (كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة)[٣] ، تناولت الدراسة تقييم كفاءة الأداء الوظيفي للوحدات والبيئة السكنية في مدينة السماوة من حيث الخصائص السكنية ومقارنتها مع المعايير الأسكانية المعتمدة ، وأتبعت الدراسة المنهج التأريخي لتتبع تطور الوظيفة السكنية عبر المراحل المورفولوجية التي مرت بها المدينة وتحليل واقعها السكني والخدمي بالأعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية ، وخَلُصت الدراسة إلى تباين توزيع السكان بين أحياء المدينة وتباين الخصائص العمرانية للوحدات السكنية والمساحات التي تشغلها ، وحددت الدراسة حجم العجز السكني في المدينة وقت إعداد البحث والتنبؤ بمستقبل الوظيفة السكنية وتطورها والمشكلات المتوقعة فيها ومنها الحاجة السكنية المستقبلية.

١٠_ (الأستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس)[٤] ، تناولت الدراسة المساحة التي يشغلها الأستعمال السكني في المراكز العمرانية لمحافظة نابلس والتعرف على نسبة هذا الأستعمال وتطورهُ وتطرقت الدراسة الى خصائص المسكن والبيئة السكنية والكشف عن المشكلات الحضرية التي يعاني منها

١_ جاسم شعلان كريم الغزالي، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧.

٢_ علي فوزي سعيد الوائلي ، التحليل المكاني لمشكلة السكن في مدينة الكوت ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١١.

٣_ ماهر ناصر عبد الله، كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣.

٤_ سماهر محمد محمد ابو سلمية، الأستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأسلامية ، غزة ، ٢٠١٣.

السكان ووضع المعالجات الملائمة وتقدير الحاجة السكنية المستقبلية من المساحة والوحدات السكنية وتحديد محاور التوسع المستقبلي. توصلت الدراسة إلى إن المراكز العمرانية تعاني من نقص خدمات البنى التحتية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والبساتين وتداخل الأستعمالات الحضرية فضلاً عن إتساع المساحة التي يحتلها الأستعمال السكني على مستوى المحافظة.

١١_ (تحليل الوظيفة السكنية لمدينة المقدادية)[١]، تناولت الدراسة تباين الطرز العمرانية للوحدات السكنية التي أنعكست على ظهور الأستعمال السكني في المدينة بأقاليم سكنية متنوعة والتي تمثل مراحل توسع المدينة ، وتوصلت الدراسة الى أظهار المشكلات التي تواجه الوظيفة السكنية والمتعلقة بالمساحة المطلوبة للسكن والمشكلات المتعلقة بالخصائص العمرانية للمساكن والعجز السكني مما دعى إلى وضع حلول ومعالجات لهذهِ المشكلات من قبل الباحث.

١٢_ (الوظيفة السكنية للمراكز الحضرية في قضاء المدَينَة)[٢] ، تناولت الدراسة الواقع السكني في المراكز الحضرية التابعة لقضاء المدينة من خلال البحث في مراحل تطور الوظيفة السكنية حسب المراحل المورفولوجية وتحديد الخصائص السكنية والسكانية التي أسهمت في ظهور المشكلة السكنية وأساليب معالجتها، وأستنتجت الدراسة تفوق الأستعمال السكني على الأستعمالات الآخرى وتباين خصائصهِ، وأثر توسع المدينة على تناقص مساحة الأراضي الزراعية والبساتين ، وقدمت الدراسة مجموعة توصيات لتطوير الواقع السكني والحد من تطور مشاكلهِ في المراكز الحضرية لقضاء المدينة.

١٣_ (النمو السكاني ومشكلة السكن في محافظة كركوك للمدة ١٩٩٧-٢٠١٤)[٣] ، تناولت الدراسة أثر تزايد سكان محافظة كركوك وحسب وحداتها الأدارية وبمختلف البيئات على تفاقم أزمة السكن من خلال ظهور الحاجة للمزيد من المساحات والوحدات السكنية لإستيعاب النمو السكاني كما تسبب النمو السكاني بأرتفاع أسعار الأراضي السكنية وبدلات الإيجار السنوية ، وخَلُصت الدراسة إلى الأثر الكبير لعامل النمو السكاني في ظهور وتفاقم أزمة السكن الأمر الذي يتطلب مواجهة هذهِ المشكلة بتخصيص المزيد من الأراضي وبناء المزيد من الوحدات السكنية وتقديم التسهيلات المالية والخدمية لتطوير الواقع السكني في المحافظة.

١_ محمود خليل جواد السعيدي، تحليل الوظيفة السكنية لمدينة المقدادية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٤.

٢_ مريم خيرالله خلف، الوظيفة السكنية للمراكز الحضرية في قضاء المدَينَة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥.

٣_ سوزان قاسم أكبر محمد البياتي، النمو السكاني ومشكلة السكن في محافظة كركوك للمدة ١٩٩٧-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٦.

١٤_ (التحليل المكاني للواقع السكني لمدينة بلد وإتجاهاتهِ المستقبلية)[١]، تناولت الدراسة الواقع السكني في مدينة بلد من حيث الحالة العمرانية للوحدات السكنية والمساحة المخصصة للسكن والرصيد السكني المتوفر والصالح للسكن كما تناول البحث أبرز المشكلات التي يعاني منها القطاع السكني في المدينة والتبؤ بمستقبلها وبأتباع المنهج الوصفي والتحليل الكمي فضلاً عن المنهج التاريخي المستخدم في الكشف عن مراحل نمو المدينة وتطور الجانب السكني فيها توصلت الدراسة إلى أهمية الوظيفة السكنية تبعاً للمساحة التي تحتلها وتحديد حاجة المدينة لمساحات أضافية لغرض إنشاء وحدات سكنية لمواجهة الطلب المتزايد والتقليل من العجز السكني حاضراً ومستقبلاً.

لقد جاءت هذه الدراسة لتبحث عن خصائص المساحة المخصصة والمشغولة بالسكن وتركز على واقع الاستعمال السكني وتقديم تنبؤ لمستقبل هذا الاستعمال وبذلك اختلفت عن الدراسات السابقة والمماثلة التي اقتصرت على الخصائص العمرانية والتخطيطية للوحدات السكنية والكشف عن ادائها الوظيفي وتصنيفها الى انماط حسب خصائصها العمرانية وليس المساحية ولم تركز هذه الدراسات على الجانب المساحي بقدر اهتمامها بالجانب الوظيفي على اساس التطور المورفولوجي.

١_ محمد حسين غضبان الجبوري ، التحليل المكاني للواقع السكني لمدينة بلد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٨.

الفصل الأول

العوامل الجغرافية المؤثرة في استعمال الأرض السكني لمدينة الشامية

الفصل الأول

العوامل الجغرافية المؤثرة في استعمال الأرض السكني لمدينة الشامية

تمهيد:

يتمحور الأهتمام الجغرافي حولَ دراسة العلاقات المكانية بين الظواهر المختلفة والتي تشترك بالحيز المكاني وتُسهِم التأثيرات المتبادلة للخصائص الجغرافية في رسم شخصية المكان ومنحهِ سمات معينة تظهر آثارها في تحديد طبيعة الحياة لشاغلي الحيز المكاني وتعمل على توجيه فعالياتهم المختلفة ومنها السكن من حيث تَشَكُل أنماط سكنية تبعاً لمستوى تأثير هذهِ الخصائص والذي يتباين خلال فترات زمنية متعاقبة. تمثل المدينة ظاهرة تشغل حيزاً مكانياً يمتلك خصائص جغرافية تميزهُ عن المناطق المجاورة وتُحَددّ العلاقات الأقليمية للمدينة وتوجه إمتداد الظاهرة الحضرية وتوسعها وتُؤثر على تنوع تركيبها الوظيفي، وتتمتع مدينة الشامية بخصائص جغرافية أسهمت في نشأة المدينة وتطور أستعمالاتها الحضرية ومنها الأستعمال السكني الذي يُمثل أساس الأستعمالات الآخرى على أعتبار أنَ المدينة هي أحد أشكال السكن المنظم والذي عَمِلَ على جذب وتكوين الأستعمالات الآخرى المكملة لبُنية المدينة والموجهه لعلاقاتها المكانية. ولأهمية الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة ودورها في توجيه وتوسع الأستعمال السكني ، فقد تناولت الدراسة هذهِ الخصائص من خلال مبحثين أختص الأول بخصائص الموقع وعناصر الموضع وبيان تأثيرها على الأستعمال السكني والمتضمن المساحة وما يشغلها من الكتلة العمرانية السكنية، في حين يتناول المبحث الثاني العوامل البشرية المؤثرة في أستعمال الأرض السكني و يأتي في مقدمتها العامل السكاني من حيث حجم ونمو وتوزيع السكان أضافة للعوامل الأقتصادية والأجتماعية والأدارية والتأريخية وعامل النقل.

المبحث الأول

العوامل الطبيعية المؤثرة في الأستعمال السكني

تُعَدّ دراسة الخصائص الطبيعية من الجوانب الأساسية والمهمة في الدراسات الأقليمية والتي تعطي للمكان جزء من صفاتهِ لترسم كيان مكاني متمايز عما يُجاورهُ، وتُشكل هذهِ الخصائص الأرضية التي تقوم عليها عملية البناء والتطور الحضاري والثقافي ، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزتهُ البشرية على الصعيد الحضاري والتكنلوجي وفي شتى المجالات، لايزال الأنسان يقف عاجزاً أمام بعض مؤثرات البيئة الطبيعية على حياتهِ ومنجزاتهِ الحضارية مما دعاهُ إلى التكيف مع هذهِ البيئة من خلال إنتهاج بعض الأساليب والأجراءات وبوسائل متنوعة . وتتبع أهمية دراسة العوامل الطبيعية لمدينة الشامية من تأثيرها الواضح في مجمل الحياة الحضرية ومنها الجانب العمراني، فقد أنعكسَ هذا التأثير على نمو المدينة وتوسعها وتنوع أستعمالاتها، وتناولت الدراسة أثر العوامل الطبيعية على الأستعمال السكني لمنطقة الدراسة من حيث نمو هذا الأستعمال وخصائص البنية السكنية التي تشغلهُ وأظهار الآثار السلبية والإيجابية لخصائص الموقع والموضع على تطور الوظيفة السكنية وعلى النحو التالي :

أولاً : الموقع

إن لدراسة الموقع أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية ومنها جغرافية المدن لما تلعبهُ العلاقات الأقليمية للمدينة من دورٍ في وظائفها وتركيبها .ويرى الكثير بأن الموقع يشكل قلب الجغرافيا كما أشار أليه بيرجر[١]. ويُشير مفهوم الموقع في جغرافية المدن إلى طبيعة العلاقة بين المدينة وما يحيط بها من مناطق مساحية[٢]. وقد تناولت الدراسة موقع مدينة الشامية من جانبين هما الموقع النسبي والموقع الفلكي وعلى النحو التالي :

١_ **الموقع النسبي** : يأتي الموقع الجغرافي في مقدمة العوامل التي لها دور في نشأة المدن وتطورها من خلال خصائصه التي تمارس دوراً فعالاً في طبيعة العلاقات المتبادلة بين المدينة وإقليمها والتي تستند على الدور الإقتصادي والإجتماعي لها[٣] تقع مدينة الشامية في وسط العراق ضمن السهل الرسوبي ، على نهر الشامية أحد تفرعات نهر الفرات ،على مسافة (٢٠٠) كم جنوب بغداد ، ، وتمثل المركز

---

١ – جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، (دون تاريخ) ، ص٢٧٦ .

٢ – صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٧ ، ص٣٨ .

٣ – محمد صالح ربيع، "أثر الموقع في نشأة ونمو مدينة جلولاء ،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية"، العدد ٤٣، مطبعة العاني، بغداد،١٩٩٦ ، ص٢٠٦ .

الإداري لقضاء الشامية أحد أقضية محافظة القادسية إذ تشغل المدينة الجهة الغربية من محافظة القادسية وتبعد عن مركز محافظة القادسية المتمثل بمدينة الديوانية بمسافة تبلغ (٣٠) كم، كما إنها تتخذ موقعا متميزاً حيث تقع في منتصف الطريق الرئيس الذي يربط بين محافظتي القادسية والنجف الأشرف وتكاد أن تتساوى المسافة التي تفصل مدينة الشامية عن مدينتي الديوانية والنجف الأشرف إذ تبعد عن مدينة النجف الأشرف بحوالي (٣٢) كم .

أما بالنسبة إلى الحدود الإدارية لمدينة الشامية فتحدها من الجانب الشمالي ناحية الصلاحية ، ومن الشرق ناحية الشافعية ومن الجنوب ناحية غماس اما من الغرب فتحدها ناحية المناذرة (ابو صخير)_التابعة الى محافظة النجف الأشرف ، خريطة(٢).

٢-الموقع الفلكي :

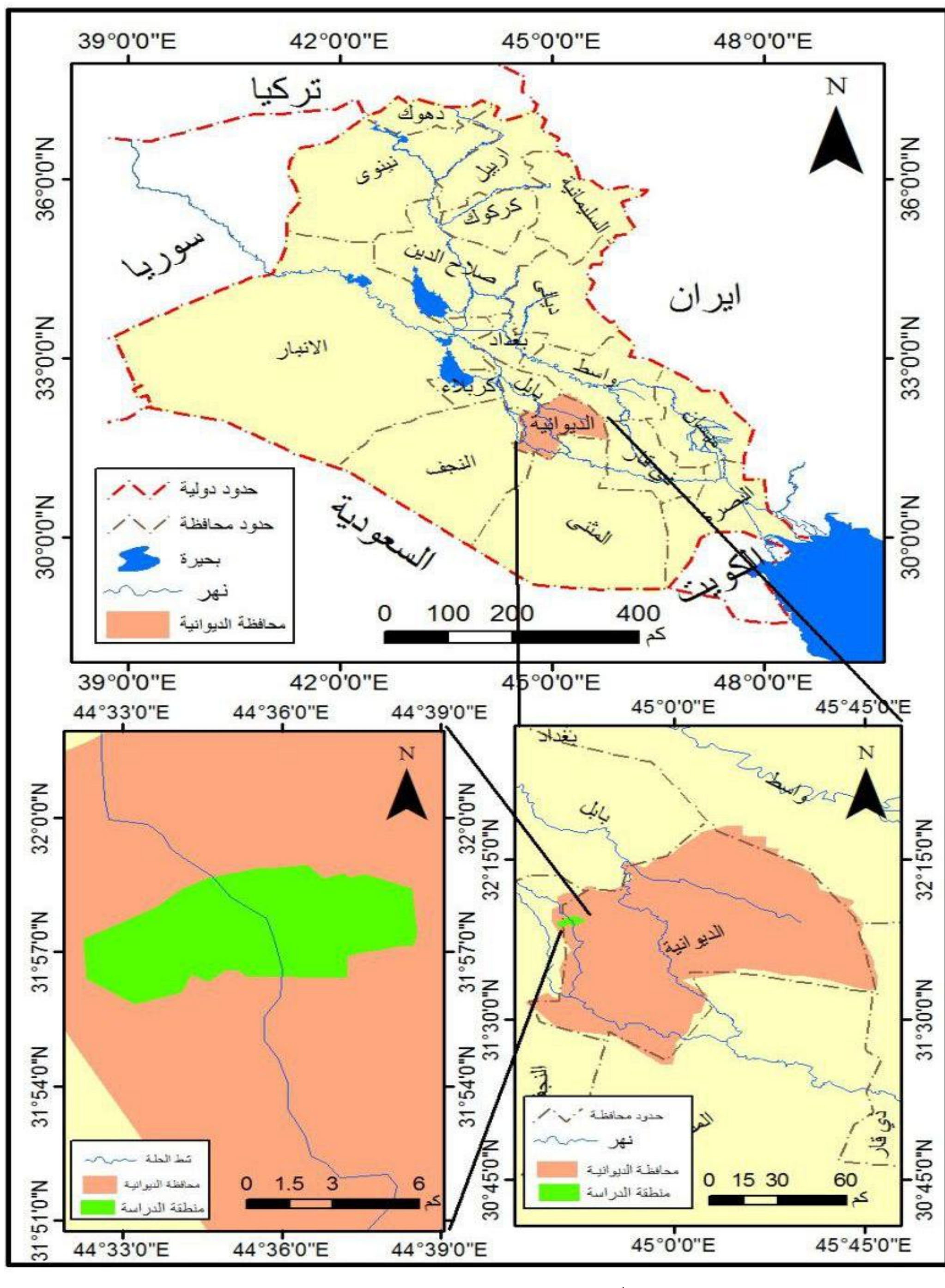
يمكن تحديد أي منطقة أو بقعة على سطح الأرض بدقة من خلال شبكة الأحداثيات الجغرافية والمتمثلة بخطوط الطول ودوائر العرض وهذا ما يعرف بالموقع الفلكي وعلى الرغم من قلة أهمية الموقع الفلكي في الدراسات الحضرية إلا أن هذا الدور يكاد ينحصر في تحديد منطقة حضرية معينة تحديداً دقيقاً لغرض تحديد إقليمها المناخي الذي تقع ضمنه[1]، وكذلك في تحديد الاحداثيات النقطية للواضع داخل المدينة . وتمتد مدينة الشامية بحسب الموقع الفلكي الخاص بها بين خطي طول (٤٤,٣٣َ⁻ ٤٤,٣٩َ) شرقاً وبين دائرتي عرض (٣١,٥٦َ-٣١,٥٨َ) شمالاً خريطة(٢) .

ثانياً : الموضع

عند الحديث عن مفهوم الموضع لابد من الأشارة إلى أنهُ مفهوم يختلف عن الموقع ، إذ يُشير مصطلح الموضع في الدراسات الجغرافية بشكل عام وجغرافية المدن على وجه الخصوص إلى أنهُ "الأرض التي تشغلها المدينة وتقوم عليها كُتلتها الحضرية" [2]، حيث تنتهي حدود موضع المدينة مع حدود الإطار الخارجي الذي يفصل المدينة عن المناطق المجاورة لها، ولخصائص الموضع دور واضح ومؤثر في عدة جوانب منها ما يتعلق بنشأة المدينة وتطورها، ومنها مايتعلق

١_ عمر محمد علي ،أحمد حسن إبراهيم ، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، دار الوفاء، الأسكندرية، ط١ ،٢٠١٦ ، ص١١٦ .
٢ - المصدر نفسه ، ص١١٣ .

خريطة(٢) موقع مدينة الشامية من محافظة القادسية والعراق



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على :

١- الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الأدارية ، مقياس رسم ١:١٠٠٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٢.

٢_ الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الأدارية ، مقياس ١:٢٥٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠١٢.

٣_مديرية بلدية الشامية ، خارطة التصميم الأساس لمدينة الشامية ، لسنة ٢٠١٢-٢٠٣٥.

٤_ أستخدام برنامج Arc GIS ١٠,١.

ببُنية المدينة الداخلية وطبيعة إستخدامات الأرض الحضرية [١]. وتنشأ المدن وتتطور في بقاع متباينة من العالم لتؤدي مجموعة من الخدمات الأساسية للمجتمع وتمثل طبيعة المكان من أبرز المحددات لنوع الوظيفة التي تقوم بها المدينة حسب خصائص الحيز المكاني الذي تشغلهُ[٢]. ويمكن تناول مجموعة من خصائص الموضع لمنطقة الدراسة وبيان مدى تأثيرها على إستعمالات الأرض السكنية وعلى النحو التالي:

١- السطح والبُنية الجيولوجية :

تُعد المعلومات الجيمورفولوجية للمكونات السطحية وتحت السطحية (الصخور) من الأمور المهمة والتي يجب أن تؤخذ بنظر الأعتبار عند الشروع في تخطيط المشاريع المختلفة. تأتي طبيعة سطح الأرض في مقدمة العوامل المؤثرة في إختيار الإستخدام الملائم لكل منطقة[٣]. وتبرز أهمية طبيعة سطح الأرض في دورها المتمثل في تحديد تطور المدن وإتساعها، إذ تنحاز الإستخدامات الحضرية وفعالياتها المختلفة الى المواضع السهلية المنبسطة لإهميتها في سهولة الحركة والبناء وأهميتها الأقتصادية[٤]. وقد كان لعامل الأنبساط الأثر الكبير في نشوء التجمعات البشرية وظهور المدن في وسط وجنوب العراق. وتشغل مدينة الشامية حيزاً مكانياً من السهل الفيضي الذي يمتد في وسط وجنوب العراق، وعلى الرغم من وقوع المدينة في هذا الجزء المستوي من سطح العراق إلا أن سطحها يتصف بتباين بسيط في سطح الأرض مابين وسط المدينة وأطرافها[٥]. ومن الخريطة (٣) يمكن تقسيم سطح مدينة الشامية وحسب عامل الأرتفاع إلى ثلاثة أنطقة وهي :-

أ- نطاق يقل عن (٢٠)م فوق مستوى سطح البحر ويظهر هذا النطاق في الطرف الغربي من المدينة ويشغلهُ جزء صغير من أقصى غرب حي(العسكري الغربي) .

ب- النطاق الذي يتراوح أرتفاعهُ بين (٢٠ – ٢٥) م، يشمل هذا النطاق مناطق واسعة من المدينة في جانبيها الشرقي والغربي أضافة إلى شريط ضيق في الطرف الجنوبي وتقع ضمن هذا النطاق أجزاء واسعة من حي العسكري الغربي والجزء الغربي من حي الحسين ، في حين يمتد هذا النطاق في الجانب الشرقي

---

١ – عمر محمد علي ، احمد حسن ابراهيم ، مصدر سابق ، ص١١٤ .

٢ – عبد الفتاح محمد وهيبه ، جغرافية المدن ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ،ص٧٠ .

٣ – خلف حسين الدليمي ، الجيمورفولوجيا التطبيقية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص١٩٣ .

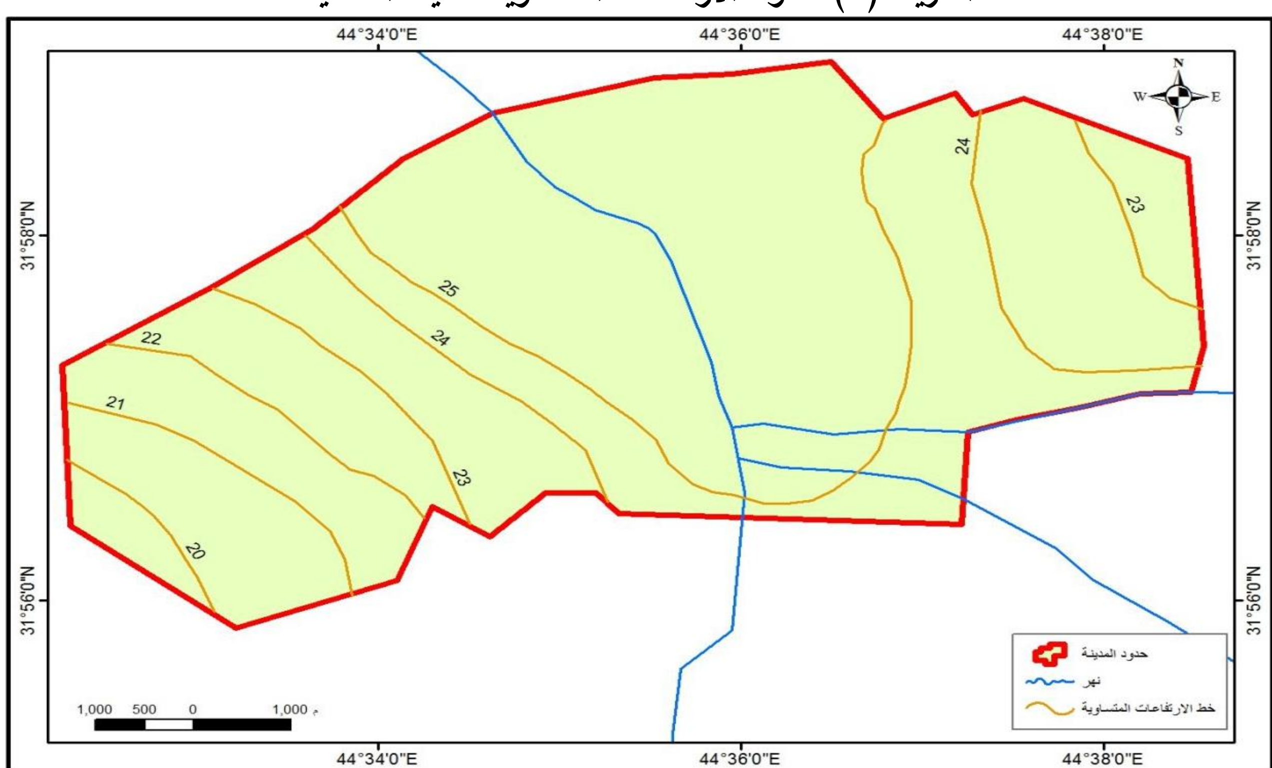
٤ – عمر محمد علي ، أحمد حسن إبراهيم ، مصدر سابق ، ص٢٥٨ .

٥ – زهراء مهدي عبد الرضا ، خصائص تربة قضاء الشامية وأثرها في إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ ، ص١٦-١٨ .

في أحياء العسكري الشرقي والجمهوري ومجمع الشامية السكني(قيد الأنشاء) ومناطق من القرى والبساتين في شرق المدينة والتي ضُمت للتصميم الأساس لعام ٢٠١٢م .

ج- نطاق يقع ضمن خط (٢٥) م فوق مستوى سطح البحر ويحتل هذا النطاق الأجزاء الوسطى من المدينة ، إذ تقع ضمنهِ أحياء المنطقة القديمة(السوق والسراي) وأحياء(الخوئي والمعلمين والمنتظر والجوادين والطرف الشرقي من حي الحسين) .

الخريطة(٣) خطوط الارتفاعات المتساوية لمدينة الشامية



المصدر : الباحث بالاعتماد على:

١- الهيئة العامة للمساحة، خريطة خطوط الأرتفاعات المتساوية لمحافظة القادسية، مقياس ١:٢٥٠٠٠٠، ٢٠١٠.

٢- الأستعانة ببرنامج Arc GIS ١٠,١

من خلال ما سبق يمكن القول بأن إنحدار السطح هو بسيط و ساعد على سهولة الحركة والتنقل والبناء وجعل من المدينة بالأضافة الى المزايا الأخرى منطقة جذب وتركز سكاني حيث تفضل إستعمالات الأرض ولا سيما الحضرية وعلى وجه الخصوص الأستعمال السكني السطح المنبسط ، كذلك الحال للأنشطة البشرية الاخرى حيث يسهل هذا الأنبساط عمليات البناء وتشييد التجمعات السكنية والأنشطة العمرانية المختلفة في المدن. وقد أسهم إنبساط السطح النسبي في منطقة الدراسة على نمو المدينة وتوسعها وإزدياد الرقعة المساحية التي يشغلها الأستعمال السكني والأستعمالات الأخرى، كما ساعد على توفر الأرضية الملائمة لإنشاء الخدمات العامة والتي تخدم المناطق السكنية في المدينة ، كما أن

التعرف على التباينات البسيطة في مستوى أرتفاع سطح المدينة لهُ أهمية ويمكن الأستفاده منهُ في تحديد مسارات شبكة المياه النقية و الصرف الصحي في أحياء المدينة السكنية .

أما بالنسبة إلى طبيعة تكوينات الصخور التي تتألف منها البنية الجيولوجية لموضع المدينة فأنها تعد من العناصر المؤثرة في تخطيط المراكز العمرانية ويتضح دورها من خلال التأثير على نوع الأسس للمباني والمواد المستخدمة فيها وعدد الطوابق المُراد تشييدها والتي يجب أن تتلائم مع التركيب الجيولوجي وخصائصهِ من حيث الصلابة وما تحتوية من مياه جوفية ، إذ تُساعد التكوينات الصخرية التي تتصف بالصلابة على تشييد مباني ذات طوابق متعددة [١]. ويعود التركيب الجيولوجي للإطار المكاني لمنطقة الدراسة إلى عصر (البلايستوسين) حيث يُعد تكوين السهل الرسوبي الذي تقع ضمنه مدينة الشامية من أحدث أجزاء سطح العراق من حيث العمر الجيولوجي والذي نشأ من خلال ما تم نقلهِ من مواد رسوبية بوساطة نهري دجلة والفرات والأودية المنحدرة من الغرب[٢] . ويمكن تقسيم التكوينات المنقولة الى منطقة الدراسة الى قسمين : خريطة(٤)

أ- **رواسب السهول الفيضية :** نشأت هذهِ المواد الرسوبية وتراكمت بشكل تدريجي خلال فترات الفيضان لنهر الفرات وتفرعاتهِ ومنها نهر الشامية ، حيث كانت تطغى مياه النهر على المساحات المجاورة للنهر ، حيث أستمر العمل الترسيبي لمدة طويلة ولفترات متعاقبة نتج عنهُ مجموعة من الرواسب المتباينة من حيث الحجم شملت على الطين والغرين والقليل من الحصى الناعم ، ويقع ضمن نطاق هذهِ الرواسب مناطق واسعة من المدينة تشمل أحياء (السوق والسراي والمعلمين والمنتظروالجوادين والحسين) وأجزاء من العسكري الغربي ومنطقة التجاوز المعروفة بـ(الوارشية)* غرب المدينة.

ب- **رواسب المنخفضات المطمورة :** تتألف هذهِ الرسوبيات من مواد طينية وغرينية تعود في نشأتها الى عمل النهر من خلال نقل هذهِ المواد الرسوبية التي تتصف بتباينها من منخفض لأخر وكذلك أختلافها في المنخفض الواحد واثرت على نوع الترب التي تكسو هذه المنخفضات وذلك حسب طبيعة المكونات الرسوبية [٣]. ويقع ضمن نطاق رواسب المنخفضات أحياء(العسكري الشرقي والجمهوري والخوئي) والجزء الغربي من حي(العسكري الغربي) ومناطق التجاوز المعروفة ب(سيد رافع وحسين باقر)** .

١- خلف حسين الدليمي ، الجيومورفولوجيا التطبيقية ، مصدر سابق ،ص٢٠٠ .

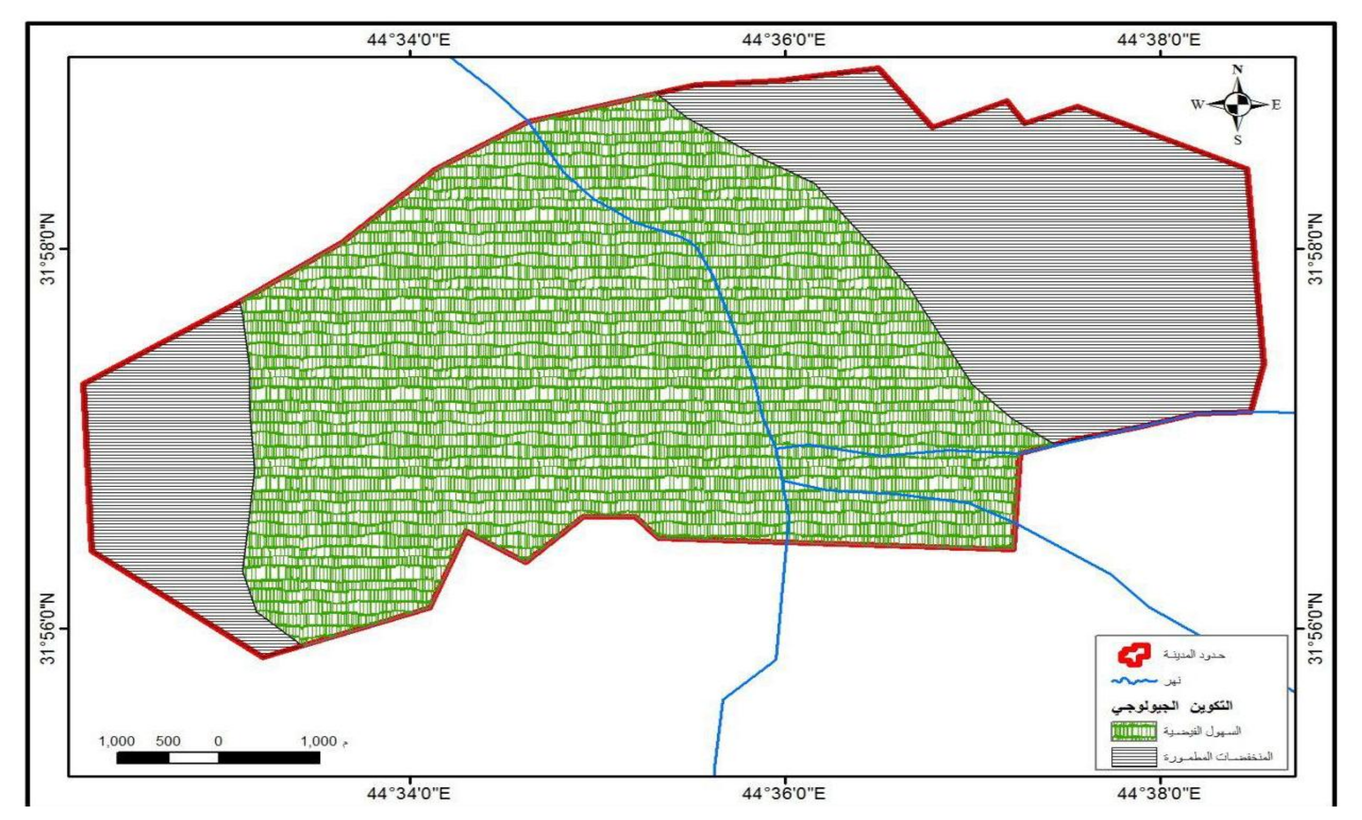
٢- أياد جهاد سلوم، "دراسة مسح التربة شبه المفصل لمشروع ديوانية_شافعية"، وزارة الري، قسم تحريات التربة ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٣ .

٣- زهراء مهدي عبد الرضا، مصدر سابق، ص١٤ .

*** الوارشية من مناطق التجاوز تمتد شمالا بمحاذاة الطريق الرئيس ديوانية – نجف في الجانب الغربي من مدينة الشامية.**

**** سيد رافع وحسين باقر مناطق تجاوز تمتد شمال المدينة بجانب الطريق الرئيس ديوانية –نجف في الجانب الشرقي من المدينة.**

الخريطة(٤) التكوينات الجيولوجية لموضع مدينة الشامية



المصدر: من عمل الباحث أعتماداً على :- وزارة الصناعة والمعادن ، الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين ، خريطة محافظة القادسية الجيولوجية ، مقياس ١:٢٥٠٠٠٠ ، بغداد ، ١٩٩٦.

ومن خلال التعرف على طبيعة البُنية الجيولوجية لمنطقة الدراسة والتي تتصف عموماً بأنها تكوينات حديثة وذات صخور رسوبية قليلة الصلابة يتضح بأنها بُنية ليس لها قابلية على تحمل البنايات ذات الطوابق المتعددة ومواد البناء ثقيلة الوزن ، وهذا ما يفسر لنا قلة المباني السكنية متعددة الطوابق في المدينة وإن وجدت فأنها لاتتعدى ثلاث طوابق كما تسبب هذا الوضع الهش للتركيب الجيولوجي بتعرض العديد من المباني السكنية للهبوط وهذا ما ينتج عنهُ تشقق الجدران مما يتطلب إنشاء نوع من الأساسات المعروفة بالحصيرية والتي تغطي مساحة البناء بالكامل وهذِ الطريقة مكلفة من الناحية الاقتصادية والتي ليس لجميع سكان المدينة القدرة على إنشاء مثل هذهِ الأساسات .

٢- المُناخ وعناصرهِ :

للمناخ أثر مباشر وغير مباشر على سطح الأرض وما عليه من مكونات كالغطاء النباتي والمياه وأشكال السطح والتربة وكذلك تأثير المناخ على الأنسان وفعالياتهِ المختلفة كالزراعة والصناعة

والنقل والعمران(١). ويلجأ الأنسان إلى إستخدام العديد من الوسائل وإتباع مجموعة من الإجراءات التي تساعدهُ في التكيف مع البيئة الطبيعية التي يعيش فيها ومن جُملة ما يقوم بهِ هو تصميم مباني تتناسب مع خصائص المناخ السائد في البيئة التي يستقر فيها لغرض الحصول على أجواء مريحة و للحد من أثر الخصائص المناخية على الكتلة العمرانية (٢) . حيث تمارس خصائص المناخ – من أشعاع شمسي ودرجات حرارة وأمطار ورياح ورطوبة_آثاراً واضحة على العمران مما جعل المشيدات العمرانية تختلف من حيث التصميم والشكل والمواد المستخدمة في البناء من حيث مكوناتها وألوانها ، وقد شمل أثر المناخ على المباني التصميم الداخلي والخارجي للمساكن على حدٍ سواء (٣) . ويشكل مناخ المدينة بيئة مناخية مختلفة عما يجاورها ويحيط بها من الضواحي والأرياف، حيث يتسبب التوسع العمراني في المناطق الحضرية وما يرافقهُ من أرتفاع مستوى الفعاليات البشرية أضافة إلى قلة المساحات الخضراء في زيادة الحرارة والملوثات المنبعثة من الانشطة البشرية(٤). ولأهمية العناصر المناخية وتأثيرها على فعاليات السكان المختلفة ومنها السكن، فقد تناولت الدراسة الخصائص المناخية السائدة في منطقة الدراسة ومدى علاقتها بالأستعمال السكني على النحو التالي :

أ- الأشعاع الشمسي :

وهو مجموعة من الأشعاعات الأثيرية ذات أطوال موجية متباينة مصدرها الشمس والذي يعتبر المصدر الرئيس للطاقة على سطح الأرض حيث يمد الأرض بالحرارة والضوء اللازم لنشؤ وإزدهار الحياة(٥). ونظراً لِوقوع منطقة الدراسة ضمن أقليم المناخ الصحراوي الذي يتصف بشدة الأشعاع الشمسي ، فأنَ الأشعاع الشمسي يبلغ أعلى مستوياته في فصل الصيف حيث يبدأ بالأرتفاع التدريجي من شهر مايس حتى شهر أيلول ، وذلك لقلة معدل التغييم والرطوبة خلال هذهِ الفترة وأنعدامها في الأشهر الحارة مما جعل الأشعاع الشمسي يكاد يصل بالكامل حيث لايوجد مايعيق وصولهِ أو ما يعرضهُ للتشتت (٦). وحسب معطيات الجدول (٢) نجد إن معدل ساعات السطوع الفعلية بلغت (٩,٣) ساعة/يوم خلال شهر

١_ إبراهيم بن سلمان الأحيدب ، المناخ والحياة ، الرياض ، ٢٠٠٤ ،ص١٤-١٧ .

٢_ عادل سعيد الراوي ، قصي عبد المجيد السامرائي ، المناخ التطبيقي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٢٥٦ .

٣_ إبراهيم بن سلمان الأحيدب ، المناخ والحياة ، مصدر سابق ، ص١٣١ .

٤_ خالد بن عبدالله بن مقرن ،" دراسة ظاهرة الجزر الحرارية في المدن الصحراوية –حالة دراسية مدينة الرياض "،مجلة جامعة الملك سعود ،المجلد ١٨ ، العمارة والتخطيط ١ ،الرياض،٢٠٠٦ ، ص١٠٩-١٤١.

٥_ أحمد أحمد الشيخ ، الأرصاد الجوية ،مصر ، جامعة المنصورة ، كلية التربية ، قسم المواد الأجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص٣٦ .

٦_ حسين جعاز ناصر ، محمد كشيش خشان ،" تحليل مكاني للتنمية الزراعية في قضاء الشامية – دراسة في مقومات والمعوقات" ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٥ ، ص٧٤ .

مايس وتستمر بالزيادة التدريجية حتى تصل الى ذروتها البالغة (١١,٣) ساعة في شهر تموز. وبناءً على المعطيات السابقة نُلاحظ أرتفاع المعدل السنوي لساعات السطوع الشمسي في منطقة الدراسة والتي بلغت (٨,٦)ساعة /يوم وقد أنعكس ذلك على الحياة وأساليبها ومنها تصميم الوحدات السكنية ونمط الشوارع في المدينة ولاسيما المراحل المورفولوجية الأولى حيث كان تقارب المساكن وصغر حجم النوافذ وسمك الجدران وضيق الشوارع وغيرها من الأساليب التي أتبعها سكان منطقة الدراسة سابقاً. أما في المراحل المورفولوجية الحديثة ولاسيما المعاصرة منها فقد أخذ السكان القيام ببعض الأجراءات كعمل المظلات في واجهة المسكن وتغليف الجدران بمواد عازلة وذات ألوان فاتحة لتساعد على أنعكاس مقدار أكبر من الأشعاع الشمسي والتقليل من تأثير شدة الأشعاع الشمسي خلال فصل الصيف على المباني السكنية وما ينتج عنهُ من أرتفاع في درجات الحرارة . إذ أصبح التوجه نحو تصميم المسكن وأختيار طراز البناء والمواد المستخدمة ليكون ملائماً في مواجهة شدة الاشعاع الشمسي في منطقة الدراسة .

جدول (٢) المعدلات الشهرية لعناصر المناخ في مدينة الشامية للمدة من ١٩٩٨ – ٢٠١٨ .

الأشهر	السطوع الشمسي الفعلي ساعة/يوم	الحرارة/مº	سرعة الرياح م/ثا	الرطوبة النسبية %	الأمطار/ملم
كانون الثاني	٦,٢	١١,٥	٢,٢	٦٨,٦	٢١,٥
شباط	٧,٢	١٤,١	٢,٦	٥٨,٧	١٢,٦
آذار	٨,٠	١٨,٨	٢,٨	٤٩,٦	١١,٩
نيسان	٨,٠	٢٥,٠	٢,٩	٤١,٥	١٤,٣
مايس	٩,٣	٣١,٠	٢,٦	٣٠,٧	٢,٩
حزيران	١١,٢	٣٤,٧	٣,١	٢٦,٦	٠
تموز	١١,٣	٣٦,٦	٣,١	٢٧,٠	٠
آب	١١,٠	٣٦,٢	٢,٤	٢٩,٤	٠
أيلول	١٠,١	٣٢,٦	٢,٠	٣٢,٧	٠,٦
تشرين الأول	٨,١	٢٦,٧	١,٩	٤١,٣	٣,٩
تشرين الثاني	٧,١	١٨,٤	١,٩	٥٧,٧	٢٠,٠
كانون الأول	٦,٢	١٣,٠	١,٨	٦٧,٢	١٥,٤
المعدل السنوي	٨,٦	٢٤,٩	٢,٥	٤٠,٧	١٠٣,١*

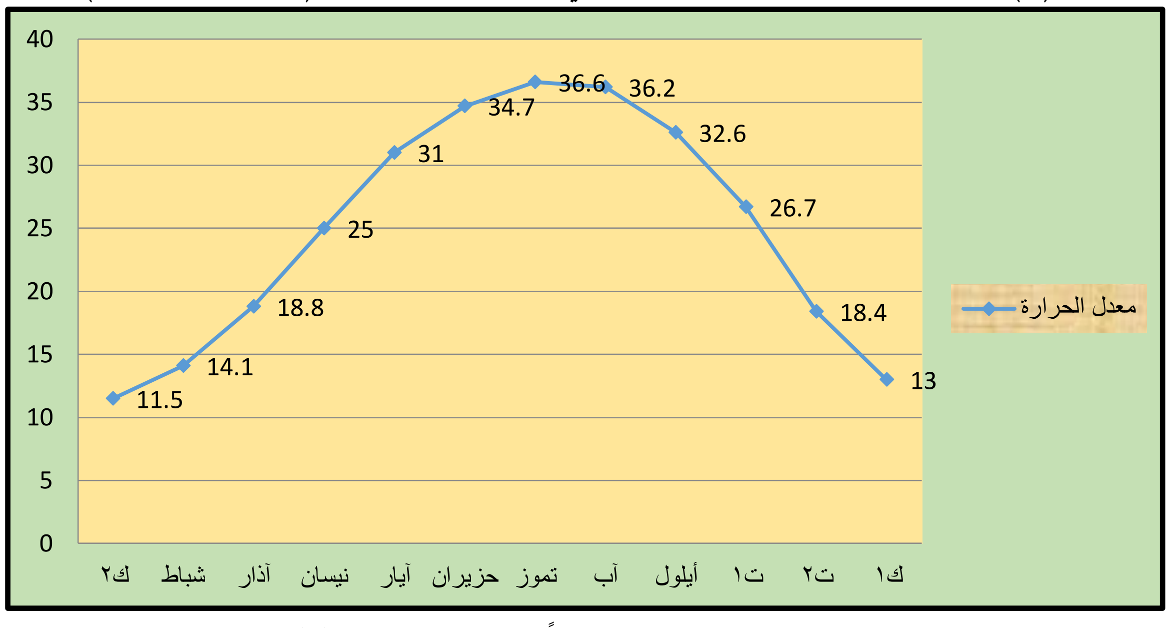
المصدر: الباحث أعتماداً على : وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي العراقية، قسم المناخ، بيانات (غير منشورة) للفترة ١٩٩٨-٢٠١٨.

***المجموع السنوي للأمطار.**

ب- درجات الحرارة

أكتسب مناخ المدينة خصوصية جعلت منهُ إقليماً مميزاً ومختلفاً عن مناخ المناطق المحيطة بها من حيث إرتفاع درجات الحرارة أكثر من المناطق المجاورة وذلك يعود إلى طبيعة السطح في المدن ،إذ إنَ أغلب سطح المدينة تشغلهُ البنايات والشوارع والساحات التي تكون مكسوه بالاسفلت وقلة المساحات الخضراء مما أسهم في أرتفاع درجات الحرارة بمقدار أعلى من المناطق المحيطة بها كما أدى أزدياد مستوى التلوث في هواء المدينة الى ارتفاع الحرارة إذ تعمل الملوثات الجوية على أمتصاص الأشعاع الشمسي ومن ناحية أخرى تؤدي الى منع الاشعاع الأرضي من النفاذ[١]. ومن بيانات الجدول (٢) نجد بأن درجات الحرارة في منطقة الدراسة تأخذ بالأرتفاع التدريجي مع قرب حلول فصل الصيف وذلك أعتباراً من شهر نيسان ومايس، إذ يبلغ معدل درجات الحرارة للشهرين (٢٥ ، ٣١)م ْ على التوالي ، ثم تتجه معدلات درجات الحرارة الشهرية بالأرتفاع لتبلغ ذروتها في شهر تموز وبمعدل (٣٦,٦)م ْ ، من جانب آخر يبلغ أقل معدل لدرجات الحرارة في شهر كانون الثاني حيث بلغ (١١,٥)م. الشكل(١)

شكل(١) المعدلات الشهرية لدرجات الحرارة في مدينة الشامية للمدة(١٩٩٨ – ٢٠١٨)



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٢).

ومن خلال ماسبق يتضح أن منطقة الدراسة تتصف بأرتفاع معدل الحرارة السنوي والذي بلغ (٢٤,٩)م ْ ووجود تباين واضح وكبير بين معدلات درجات الحرارة الشهرية لمنطقة الدراسة مما أنعكس على نمط العمران السكني إذ سادت في المراحل المورفولوجية الأولى للمدينة المساكن ذات الفناء الواسع وتقارب

١_ عادل سعيد الراوي ، قصي عبد المجيد السامرائي ، المناخ التطبيقي ، مصدر سابق ، ص٣٦٧- ٣٧٣ .

المباني السكنية للأستفادة من عملية تضليل بعضها على البعض الآخر وأستعمال مواد بناء تكون قليلة الأمتصاص للحرارة مثل اللبن والطابوق وزيادة سمك الجدران وكذلك أنعكس أرتفاع درجات الحرارة على حجم النوافذ ومستوى أرتفاعها وإتجاهها ، حيث كانت النوافذ صغيرة وعلى أرتفاع بسيط ، وأنعكس أرتفاع درجات الحرارة على نمط الشوارع أيضا حيث سادت الشوارع الضيقة والملتوية في المرحلة الأولى من عمر المدينة ، أما في المرحلة المعاصرة وعلى الرغم من أنتشار الأجهزة التي تكيف الجو الداخلي للمسكن إلا أن سكان المدينة لجأو إلى إستخدام مواد بناء عاكسة وقليلة التوصيل الحراري وتغليف الجدران من الخارج والداخل لزيادة العزل الحراري ، وقد أدى تباين درجات الحرارة بين الصيف والشتاء وبين الليل والنهار إلى تشقق الجدران بسبب تكرار تمدد وتقلص مكونات المواد المستخدمة في البناء وبالتالي تعرض المباني السكنية للتهرؤ بمرور الزمن .

ج- الرياح

تُشكل دراسة الرياح من حيث إتجاهها وسرعتها أهمية كبيرة في مجال التخطيط العمراني لما لها من دور إيجابي وسلبي ، فالرياح عامل يُساعد على تلطيف الهواء في الأقاليم السكنية من خلال حركتها داخل المباني وخارجها ، أما دورها السلبي فيتمثل بما تجلبهُ من المناطق المحيطة بالمناطق السكنية من أتربة ورمال والملوثات الناتجة من المصانع والروائح الكريهة[١]. ويُعد توجيه المباني بشكل يتعامد على إتجاه الرياح للتقليل من سرعتها من الأعتبارات الضرورية التي يعتمدها المخططون في الأقاليم ذات الخصائص المناخية الحارة الجافة حيث تهب الرياح الحارة والمحملة بالأترية والغبار مثل رياح السموم التي تهب على العراق من شبة الجزيرة العربية[٢]. إضافة لذلك فأن لحجم النوافذ وتوجيهها أثر في الأستفادة من الرياح في تغيير الهواء في بيئة المسكن الداخلية [٣]. وتعتبر الرياح الشمالية الغربية هي الرياح السائدة في العراق والتي تتصف بكونها ذات سرعة معتدلة لأغلب أيام السنة[٤]. وتُشكل هذهِ الرياح ما نسبتهُ (٧٥%) من الرياح الأخرى، وعندَ هبوبها شتاءً تُزيد من صفاء السماء ، أما صيفاً فأنها تعمل على تلطيف الحرارة المرتفعة لقدومها من مناطق تتصف بكونها منخفضة الحرارة[٥]. ومن بيانات الجدول

١_ إبراهيم بن سلمان الأحيدب ، المناخ والحياة ، المصدر سابق ، ص١٢٩.

٢_ ماهر ناصر عبد الله ،أثر البيئة الطبيعية في النسيج الحضري حالة دراسة لمدينة السماوة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ،ص٢٦.

٣_ محمد حسين غضبان الجبوري ، المصدر سابق ،ص٣٠.

٤_ محمد أزهر السماك وآخرون ، العراق دراسة إقليمية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزء الأول ، ١٩٨٥ ،ص٣٢.

٥ – خطاب صكار العاني ، نوري خليل البرازي ،جغرافية العراق ، المصدر سابق ، ص٤٦.

(٢) يُلاحظ أنَ الرياح الهابة على منطقة الدراسة قد بلغت أعلى معدل لها في فصل الصيف خلال شهري حزيران وتموز إذ بلغ معدل سرعة الرياح في الشهرين(٣,١،٣,١) م/ثا على التوالي، بينما نُلاحظ إن سرعة الرياح تأخذ بالتراجع في فصل_الشتاء إذ بلغ معدل سرعتها في شهركانون الاول (١,٨)م/ثا ، بينما سجل المعدل السنوي لسرعة الرياح في مدينة الشامية (٢,٥)م/ثا ، وحسب نتائج تحليل بيانات معدلات سرعة الرياح في منطقة الدراسة فأن تأثيرها على أستعمال الارض السكني وعلى تصميم وتوجيه الوحدات السكنية واضح للعيان ، حيث كانت أغلب واجهات الأبنية السكنية هو بأتجاه الشمال والشمال الغربي للحصول على عملية تغيير الأجواء الداخلية لهواء المساكن من خلال نفوذ الرياح الى المسكن والتي تُسهم في تلطيف الجو الداخلي للمسكن في فصل الصيف ، كماأن البعض من الوحدات السكنية أتبعت وسائل وأجراءات في الأونة الأخيرة من شأنها الأسهام في التحكم بحجم النوافذ ومستوى أحكامها وذلك لمواجهة العواصف الغبارية التي تهب في بعض أيام السنة وكذلك للحفاظ على برودة هواء المسكن الداخلي خلال فصل الصيف الحار بأستخدام أجهزة التبريد حيث تمثلت هذهِ الأجراءات والوسائل بأستخدام مواد ذات أحكام قوية للنوافذ مثل الألمنيوم والمادة المعروفة ب (PVC) وذلك لأن النوافذ التي تصنع من الحديد لاتكون ذات فاعلية في عزل بيئة المسكن الداخلية عن الخارج.

د- الرطوبة والأمطار

تُشكل كل من الرطوبة وكميات الأمطار الساقطة تأثيراً على الأنسان وما يقوم بهِ من فعاليات مختلفة كما يؤثران على أستعمال الأرض السكني من خلال ما يتسببان بهِ من أضرار على الهياكل العمرانية للمباني السكنية والآثار السلبية على البيئة السكنية لاسيما في حال عدم توفر خدمات البنى التحتية . وتبيَن بيانات الجدول (٢) جفاف هواء مدينة الشامية لإنخفاض معدل الرطوبة النسبية السنوي والذي يبلغ (٤٠,٧)%، كما تشهد المعدلات الشهرية تبايناً كبيراً إذ ترتفع في فصل الشتاء نتيجة إنخفاض درجات الحرارة لتبلغ ا\روتها في شهر كانون الثاني بمعدل (٦٨,٦)% ، وتنخفض في فصل الصيف لتبلغ أدنى معدل لها في شهر حزيران بمعدل (٢٦,٦)% . ومما تجدر الأشارة إليه أنَ هواء المدينة يشهد أرتفاعاً بمقدار الرطوبة الجوية خلال بعض أيام الصيف بسبب كثرة التبخر الناجم من كميات المياه الكثيرة المستخدمة في زراعة محصول الرز الذي يسود في أقليم المدينة ويؤدي أرتفاع الرطوبة في الهواء والذي يترافق مع أرتفاع درجات الحرارة إلى أجواء غير مريحة تنعكس على راحة الأنسان وأنشطتهِ.

أما كميات الأمطار الساقطة فأنها تؤثر على البيئة العمرانية في المدينة بكافة أشكالها من بُنى تحتية وأبنية سكنية وغيرها، وحسب طبيعة الهطول المطري من حيث غزارتهِ وموسم سقوطهِ تتحدد أشكال

المباني وتصاميمها حيث تكون السقوف للأبنية كافة ومنها السكنية التي تتعرض لتساقط مطري معين ذات ميل إلى أحد الجهات وبدرجات متفاوتة لمنع تراكم مياه الأمطار ونفاذها إلى داخل المبنى وتأثيرها على متانة السقوف ، كما يتحدد وفق كميات الأمطار الساقطة مواد البناء المستخدمة والتي يجب أن تكون ذات مُقاومة قوية وعدم تفاعلها مع مياه الأمطار [١].وتتصف أمطار العراق بشكل عام بِتذبذب كمياتها خلال السنة الواحدة وكذلك من سنة لأخرى ،كما إنها ذات كميات قليلة عموماً[٢]. ومن خلال إستقراء الجدول (٢) فأن موسم سقوط الأمطار يبدأ من شهر أيلول وبكميات قليلة جداً بلغ معدلها خلال هذا الشهر (٠,٦) ملم، ومن ثم تأخذ كمياتها بالزيادة حتى تصل إلى أعلى معدلاتها وذلك في شهر كانون الثاني حيث بلغت ذروتها وسجلت معدل (٢١,٥)ملم ،وبعد ذلك تتجه كميات الأمطار بالتناقص التدريجي حتى نهاية شهر مايس وتنقطع تماماً في أشهر (حزيران ، تموز ، آب) ، وعلى الرغم من أن الأمطار في منطقة الدراسة تتصف بِقلة كمياتها إذ بلغ مجموعها السنوي (١٠٣,١)ملم وتذبذبها وعدم إنتظام مواعيد سقوطها إلا إنها تمارس تأثيراً إيجابياً على الجانب الزراعي في إقليم المدينة ويُعد أحد المصادر التي تُزود المدينة بالمواد الغذائية، أما من حيث آثارها السلبية ولاسيما في منطقة الدراسة فأنها تتضح من خلال ما يُسببهُ تجمع الأمطار في معظم شوارع المدينة وساحاتها وهذا يعود إلى عدم وجود شبكة لتصريف مياه الأمطارفي أغلب أحياء المدينة تعمل بشكل فعال حيث تقتصر على المجاري المكشوفة في بعض الشوارع داخل أحياء المدينة والتي لاتعمل بكفاءة جيدة لِأفتقارها لِعامل الأنحدار ، وبالتالي تعمل الأمطار على عرقلة الحركة والتنقل في المدينة وكذلك تُسَبب أرتفاع رطوبة التربة التي تستند عليها المباني السكنية مما ينتُج عنهُ إنتفاخ الأرضية وتُصاب المواد المستخدمة في الأساسات والجدران مثل الحديد والأسمنت بالتآكل الأمر الذي أنعكس سلباً على حالة البِناء وحدوث التهرؤ في أغلب الوحدات السكنية.

٣_ التربة والنبات الطبيعي

تُشكل معرفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة أهمية كبيرة وذلك لِعلاقتها بِفعاليات الأنسان المتنوعة كالزراعة والبناء والأنشاءات الهندسية وغير ذلك[٣].ولِخصائص نسيج التربة وطبيعة بُنيتها أهمية في تحديد أستعمال الأرض المُلائم داخل المدينة ولا يُعتمد على خصوبتها إذ يرتبط بِنسيج التربة

---

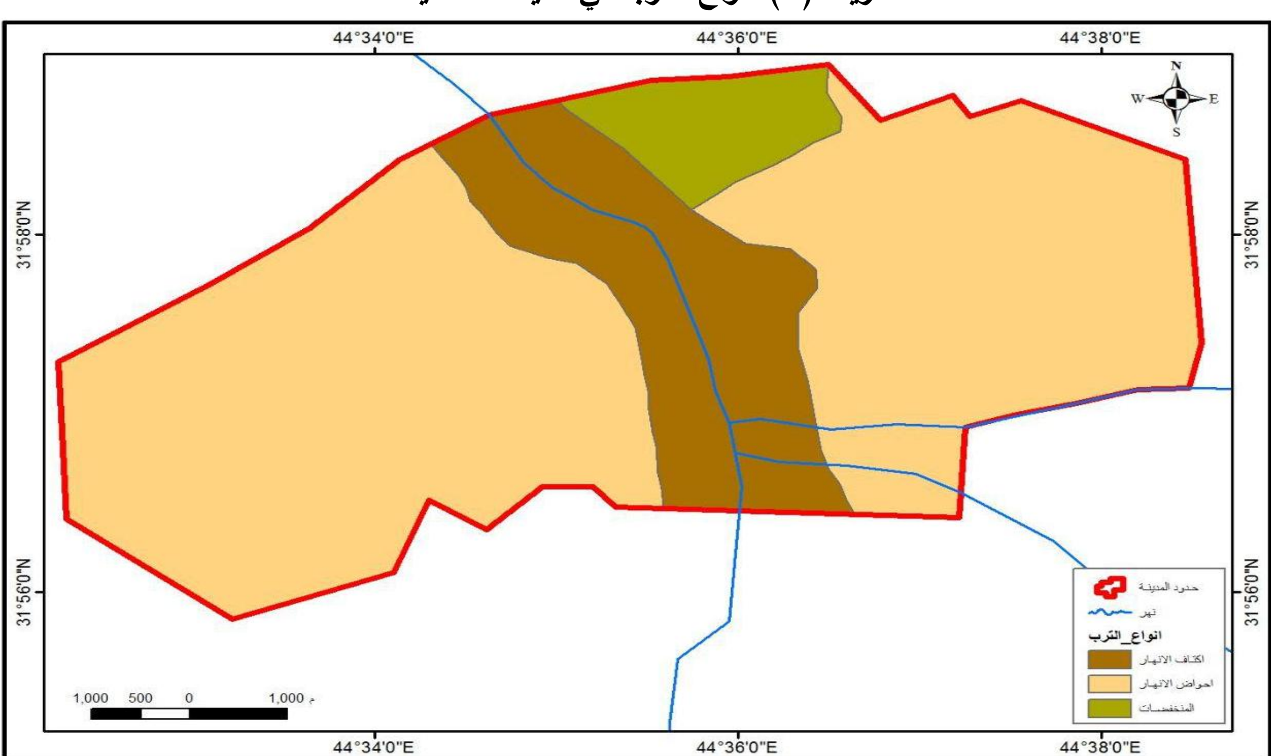
١ – خلف حسين الدليمي ، التخطيط الحضري أُسس ومفاهيم ، عمان ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، ط١ ،٢٠٠٢ ، ص١٠٥.

٢ – خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق الزراعية ، ط١ ،مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣٧.

٣ – خلف حسين الدليمي ، الجيمورفولوجيا التطبيقية ، مصدر سابق ، ص٩٦–٩٨ .

خصائص العمران الذي يُشيد عليها من حيث الأساسات وعدد الطوابق وغير ذلك من النشاطات التي تتطلب التعرف على قُدرة تحمل التربة للأنشاءات الهندسية[1]. ويُغطي سطح قضاء الشامية تُربة رسوبية منقولة ، تكونت من كميات كبيرة من الرواسب الفيضية التي قامَ بِنقلها نهر الفرات وتفرعاتهُ ومنها نهر الشامية[2]. واستناداً للخريطة(٥) يُمكن تصنيف التربة في منطقة الدراسة الى ثلاث أنواع وعلى النحو الآتي :

خريطة(٥) أنواع الترب في مدينة الشامية



المصدر من عمل الباحث إعتماداً على: ١- زهراء مهدي عبالرضا العبادي، خصائص تربة قضاء الشامية وأثرها في إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية،٢٠١١،ص٩٠ .   ٢- الأستعانة ببرنامج Arc GIS ١٠.١

أ- تربة أكتاف الأنهار

يوجد هذا النوع من التربة على جانبي نهر الشامية بِأمتداد شريطي ضيق يتسع قليلاً عند المنطقة القديمة. وترجع هذهِ التربة إلى المواد الرسوبية التي نقلها النهر أثناء فترات الفيضانات وقامَ بترسيبها عند

---

١ - صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، مصدر سابق ، ص١٢٧ .

٢ - عبد العزيز حميد الحديثي ، نظام الري على نهري الديوانية والدغارة أثرهُ على الزراعة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٦٩ ، ص٤٢.

جوانبهِ لكونها ذرات خَشِنة[١]. أما بنائها النسيجي فيتكون من (٦٠,٢٠%) غرين، (٢١,٣%) طين و (١٦,٥%) رمل، وحسب هذهِ النسب فَإنَ تربة أكتاف الأنهار ضمن منطقة الدراسة تُصَنف بِأنها تُربة مزيجية غرينية وذات نفاذية مُعتدلة السرعة تبلغ (٠,٧ متر/يوم)، تتصف بِكونها أكثر أرتفاعاً من المناطق المجاورة لها ويتراوح هذا الأرتفاع بين (١,٥-٢,٥)م[٢]. ونظراً لنفاذيتها المعتدلة فأنها تتصف بقلة أحتفاضها بالمياه الجوفية التي تؤثر على البناء السكني ، وساهم إرتفاع هذا النطاق من التربة في ظهور مناطق مُلائمة للإستيطان لِأن المناطق المنخفضة كانت تُغمر بِمياه الفيضان ويشغل هذا القسم من التربة أحياء السوق والسراي في الجانب الأيسر من النهر وأحياء المنتظر والأمير والجوادين في الجانب الأيمن.

ب- تُربة أحواض الأنهار

أن هذا النوع من التربة يشغل أغلب مساحة المدينة . ونشأت هذهِ التُربة نتيجة ما رَسبهُ نهر الشامية في الجهات التي تَلي نطاق تربة أكتاف الأنهار حيث كانت تُشكل مناطق منخفضة مما جعلها عُرضةٌ للغمر بفترات فيضان النهر وإمتلائها تدريجياً بالرواسب الدقيقة والناعمة من الرمل والغرين والطين[٣].وتتكون نَسِجة تربة أحواض الأنهار في منطقة الدراسة من الغرين الذي يحتل النسبة الأعلى بين المُكونات الأُخرى حيث بَلغت نسبتهُ(٥٩,٩%) ويأتي الطين بالمرتبة الثانية وبِنسبة (٣٠,٦%) ومن ثم الرمل وبنبة (٨,٠٤%) وبِناءً على هذه المكونات تُصَنف تربة أحواض الأنهار على إنها تربة مزيجية طينية غرينية . وبِما أن هذه المناطق منخفضة عن الأراضي المُجاورة لها وبمعدل يتراوح (١,٥ -٢,٥)م فَأن المياه الجوفية أصبحت قريبة من السطح وأسهم ذلك في رفع درجة الملوحة فيها والتي تراوحت بين (٧,٩-٨,٣)مليموز/سم[٤]. الامر الذي أنعكس على الحالة العمرانية لمساكن الاحياء الواقعة ضمنها إذ يتسبب ذلك بتآكل الاساسات واجزاء الجدران القريبة من السطح وبِما إن تربة أحواض الأنهار تشغل المساحة الأكبر من المدينة لِذلك نجد أغلب أحياء المدينة تقع ضمن هذا النطاق من التربة.

١_ آلاء إبراهيم حسين ، التحليل الجغرافي للإنتاج الزراعي في قضاء الشامية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ ،ص٤٥.

٢_ صلاح ياركة ملك ، جواد عبد الكاظم كمال ، خصائص التربة وأثرها في إستعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية ،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٤٩ ،٢٠٠٢ ، ص١٨٩.

٣_ الآء إبراهيم حسين ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

٤_ عبد الزهرة مُحسن ، مسح التربة وتصنيف الأراضي شبه المفصل للجمعيات التعاونية الزراعية ،بغداد ،١٩٧٦ ،ص٤٢ .

ج- تُربة المُنخفضات (الأهوار والمستنقعات المطمورة)

يشغل هذا النوع من التربة مساحة صغيرة مُقارنةً بالأنواع السابقة حيث يحتل مساحة محدودة في شمال المدينة ورغم وقوع جزء من هذا النطاق ضمن المخطط الاساس للمدينة إلا إنهُ لم يُشغل بالإستعمالات الحضرية المُخططة وتَسود فيهِ أستعمالات زراعية وبعض المساكن العشوائية . وتتألف هذهِ التُربة من الطين والذي تبلُغ نسبتهُ (٥٨%) والغرين (٣٨%) والرمل (٤%) ، مما جعل نسجتها تكون ناعمة وقليلة المسامية ، أما إنخفاض سطحها المنبسط جعل المياه الجوفية قريبة من السطح وبالتالي رداءة تصريفها وإرتفاع ملوحتها[١].إن الترب الطينية والمزيجية الطينية الغرينية تتصف بعدة خصائص تؤثر سلباً على المباني منها قابليتها على الأحتفاظ بالماء ورداءة التصريف مما يجعلها مُعرضة إلى عمليات الأنتفاخ والأنكماش في حالات إرتفاع الرطوبة وجفافها الأمر الذي ينعكس على المباني والمُنشأت العمرانية المُشيدة على تربة غير مُستَقرة تتسبب بتحطم الأساسات وتشقق الجدران[٢].

وعليهِ فَأن تُربة مدينة الشامية وفقاً لِخصائصها من حيث النسجة والملوحة وقابليتها على الأحتفاظ بالماء فأنها تُعد من الترب المزيجية الطينية الغرينية والتي أثرت سلباً على المباني بشكل عام والمباني السكنية خصوصاً على إعتبار ضعف الإمكانات المالية لِأغلب سكان المدينة والذي يمنعهم من إقامة المعالجات المكلفة لتفادي أضرار هبوط وإنتفاخ التربة وهذ الأمر تسبب بتعرض المباني للتشقق في جدرانها وتآكل الأساسات بفعل المياه الجوفية المالحة .

وفيما يخص النبات الطبيعي ، فعلى الرغم من وجود مثل هذهِ النباتات خارج الأطار الحضري لكن يبقى لِما يُحيط بالمدينة من مساحات الأراضي التي تقع ضمن نفوذ المدينة وسيطرتها أثر في بُنيتها المعمارية ، إذ إن لكل مركز حضري مساحة من الأرض تُشكل بِمُجمَلِها الأطار الذي يُحيط بالمدينة وترتبط المدينة بِأقليمها بِعلاقات في مجالات عدة منها إقتصادية ، إدارية، خدمية و سكانية ومن الصعوبة الفصل بين المدينة وإقليمها من حيث العلاقات القائمة بينهما وذلك لِإعتبارات جغرافية وإجتماعية وإقتصادية[٣]. ويظهر أثر النبات الطبيعي على المدينة وبُنيتها العمرانية ولا سيما السكنية منها في عدة مجالات من أبرزها إستخدام النبات الطبيعي كمواد بناء في تشييد المساكن كالأخشاب والقصب

١_ صلاح ياركة ملك ، جواد عبد الكاظم ، مصدر سابق ، ص١٩٢ .

٢_ خلف حسين الدليمي ، سعدون مشرف حسين الشعباني ، أهمية الخصائص الطبيعية للتربة في تخطيط المشاريع الهندسية في قضاء الرمادي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأنسانية ، العدد ٢ ، المجلد ٢ ، ٢٠١٥ ، ص١١ .

٣_ محمد صالح العجيلي ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٣٩ .

والبردي[1]. ونظراً لِوقوع منطقة الدراسة في السهل الرسوبي وضمن الأقليم الصحراوي الحار الجاف ،لذلك فأن أغلب أشكال النبات الطبيعي فيها هو نباتات صحراوية بأستثناء ضفاف الأنهار وبعض المستنقعات والأهوار والتي تلاشى معظمها ، إذ تنمو على ضفاف الأنهار مجموعة من الأشجار كالغرب والصفصاف وبعض الحشائش كالحلفا والثيل وتنمو في المستنقعات نباتات كثيفة ومتنوعة أهمها وأكرها إنتشاراً البردي والقصب[2]. وقد شَكلت أنواع النبات الطبيعي سابقة الذكر المادة الأولية لعدد من الصناعات اليدوية المحلية ومنها صناعة الحصران والبارية وإستخدام أخشاب أشجار الغرب والصفصاف وكذلك القصب والبردي في بناء المساكن خلال المراحل المورفولوجية الأولى لِنشأة المدينة[3]. وقد تلاشى وأنعدم استعمال هذه المواد في بناء المساكن ولم يعد لها وجود حالياً مع مرور الزمن وما شهدتهُ منطقة الدراسة من تطور في مجال مواد البناء المستخدمة في تشييد المساكن.

٤- الموارد المائية

إن لِدراسة الموارد المائية أهمية كبيرة لِإرتباطِها بِحياة الأنسان ونشاطاتهِ المختلفة ،وتُشَكل مصادر المياه بِمُختَلف أشكالها من العوامل الطبيعية المُهمة التي تتناولها الدراسات ضمن جغرافية المُدن حيث يرتبط نشؤ المُدن ونموها بما متوفر من مصادر المياه ، حيث تَزداد الحاجة للمياه مع أزدياد أعداد السكان إذ تَرتفع كمية المياه المُستَهلكة من المياه بِأزدياد سكان المدينة[4]. كما إن حاجة الأنسان للمياه تزداد مع تَقدُم الزَمن ، إذ بَلَغت كمية المياه المُستَهلكة في الدول المُتَقدمة (٦٠٠)لتر يومياً وتقل هذهِ الكمية لِتَصل في الدول المُتخلفة إلى أقل من (١٠٠) لتر يومياً[5].

وكما موضح في الخريطة (٦) فَأنَ نهر الشامية يُعد المصدر الرئيس والأساسي للمياه الذي يَعتمد عليهِ سُكان مَدينة الشامية في سد إحتياجاتِهِم من المياه ، لأن منطقة الدراسة تقع ضمن المناخ الصحراوي الجاف ، وأسهمَ في نشأة المدينة وتطورها والأستعانة بهِ في النقل وربط المدينة مع القرى المجاورة في بداية نشأة المدينة هذا من جانب ،في حين شكل أحد محددات توسعها في المرحلة الاولى من عمر المدينة من جانب آخر، ويخترق نهر الشامية المدينة من الشمال إلى الجنوب وقَسمها إلى جانبين غير مُتساويين يُمَثل الجانب الشرقي الأوسع مُقارنةً بِجانِبها الغربي لانه نواة المدينة الاولى

١_ عمر محمد علي محمد ، أحمد حسن إبراهيم ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص١٢٣ .

٢_ خطاب صكار العاني ، نوري خليل البرازي ، جغرافية العراق ، مصدر سابق ، ص٨٤-٨٦ .

٣_ عاتكة فائق رضا ، الوظيفة الصحية وإقليمها في مدينة الشامية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٥ ، ص٢٤.

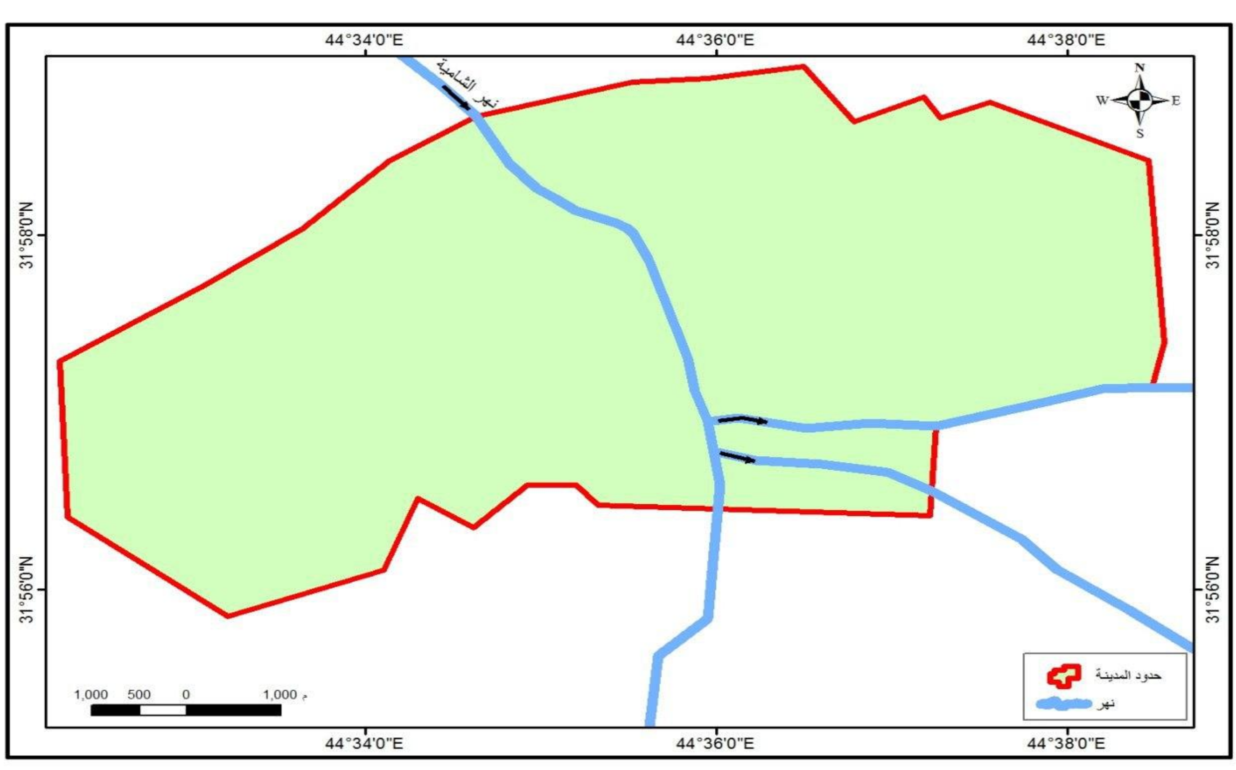
٤_ عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ،مطبعة أسد ، بغداد ، ١٩٧٧ ،ص٤٢ .

٥_ حسين خلف الدليمي ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٥ ، ص٢٣٣.

ومركزها التجاري . ويُشَكل نهر الشامية أحد الفروع الثانوية لِنهر الفُرات، ويدخُل إقليم مدينة الشامية الإداري ويُشَكل حدودها الغربية ويصل الى منطقة الدِراسة عِندَ الكيلومتر(٤٢)، ويبلُغ الطول الكُلي لِنهر الشامية وضمن الرقعة الجغرافية للقضاء (٨٠) كم ،أما طول المجرى ضمن الحدود البلدية لِمدينة الشامية فيبلغ (٢٩,٤٠) كم ، وتَبَلُغ الطاقة التصريفية للنهر ١٨٠ م³/ثا[1]. وفي فترة السبعينيات من القرن العشرين تم إنشاء مشروع لِتَنقية وضخ المياه إلى سُكان المدينة إضافةً إلى الخزان الذي تم إنشاءهُ في وسط المدينة

أما فيما يتعلق بالمياه الجوفية، ليس لها أهمية في منطقة الدراسة بسبب ملوحتها المرتفعة، وتوفر المياه السطحية التي تسد الحاجة، وعلى ما يبدو أن البيئة الطبيعية قد عوضت مدينة الشامية وإقليمها عن قلة التساقط المطري من خلال إمتداد نهر الشامية مُختَرِقاً المدينة طولياً ولهُ الدور الكبير في تَجَمُع السكان واستقرارهم في هذهِ الرُقعة الجغرافية إذ مَثلّ أحد العوامل الأساسية والرئيسية في جذب وتركز السكان مما أدى إلى نمو المدينة وتوسعها عِبرَ تأريخها المورفولوجي.

خريطة(٦) مجرى نهر الشامية ضمن منطقة الدراسة



المصدر:الباحث إعتماداً على :١- حيدر خيري عطية البديري ، علاقة التصريف المائي بالخصائص النوعية لمياه شط الشامية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٧ ، ص٥.

٢- الأستعانة ببرنامج ١٠,١ Arc GIS

١ - حيدر خيري غضيه البديري ، علاقة التصريف المائي بالخصائص النوعية لمياه شط الشامية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٧ ، ص٥٥-٦٢ .

المبحث الثاني

العوامل البشرية المؤثرة في الاستعمال السكني

اولاً : عامل السكان

يُعدُّ العنصر البشري عُنصراً رئيساً وأساسياً في دراسة المُدِن ووضع الرؤى التخطيطية لها لِأنَ جميع الأعتبارات – الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية – ترتبط بِالإنسان الذي يتحكم بحجم الخدمات والمُتَطلبات التي يُعد تَوفرها الغاية الرئيسة منهُ سد الحاجة السكانية الآنية والمُستقبلية[١]. وَلِذلكَ تَحتل دِراسة العامل السكاني مكانة مهمة في الدِراسات الحضرية إذ يُشَكل الأساس الذي تنشأ على ضوء تواجِدهِ وإستقرارهِ المُدن من خلال تحديد موضعها وتوزيع الأستعمالات المختلفة على مساحة المدينة ، كما إن الأنسان وحسب ما يُحقق لهُ الفائدة وضمان إستمراريتها يقوم بِتَطوير الفعاليات القائمة على أرض المدينة ويعمل على تغيير نمط إستثمارها بِما يخدمهُ حاضراً ومُستَقبلاً[٢]. وَلِأهمية العامل السكاني وَأثرهُ المُباشر في الأستعمال السكني من حيث الواقع والرؤية المُستَقبلية تَناولت الدراسة الخصائص السكانية لِمَدينة الشامية وعلى النحو الآتي :

١ – نمو السكان

يعني التغير في حجم السكان وهذا يَشمل الزيادة (التغير الإيجابي) والنقصان (التغير السلبي)، ويتأثر تغير السكان في الحالتين بِثلاث مُتَغيرات هي مُتغيرين طبيعين (الولادات والوفيات) ومتغير ديناميكي يتمثل بالهجرة ، ويُميل سكان العالم بِشكل عام نحوَ الزيادة[٣]. وتُعَد المُدن مراكزاً للتجمع السكاني يُقابلها تخصيص مساحات محددة يُمارس فيها السكان فعالياتَهُم المُتنوعة ، ويتجه سكان المُدن في دول العالم النامية ومنها العراق نحوَ الزيادة بسبب الزيادة الطبيعية والزيادة الناجمة عن هجرة السكان نحو المدن والتي لها الدور الأكثر فاعلية في نمو سُكان المدن [٤]. وقد تبين من الجدول (٣) أنَ نمو سكان مدينة الشامية يتجة نحو الزيادة بالرغم من وجود تباين في معدلاتهِ لبعض الفَترات، إذ شَهِدت المُدة التي سبقت عام ١٩٥٨ سيادة النظام الإقطاعي في المجتمع الريفي والذي كان يتصف بالظلم وسوء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الطبقية في المجتمع الريفي حيث كانت طبقة المزارعين التي

١_ محمد جاسم العاني ، الأقليم والتخطيط الأقليمي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص٥٧-٥٩.

٢_ محمد صالح ربيع العجيلي ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص٢١٩.

٣_عباس فاضل السعدي، المفصل في جغرافية السكان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١١٨-١٢٠.

٤_ عامر راجح نصر، التوسع الحضري وإتجاهاته في مدينة الحلة الكبرى للمدة (١٩٧٧-٢٠٠١)_دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ ، ص٤٥-٤٧.

تمثل عامة المجتمع، وتُمثل الأغلبية طبقة مُستضعفة تُعاني الحرمان ولا تحصل إلا على القليل من الأنتاج الزراعي والتي لا تتناسب مع الجهود المبذولة ولا تسد إحتياجاتهم ما أدى إلى تردي أوضاع الريف الإقتصادية والمعيشية. وقد ساهمت هذه الاوضاع في دفع الكثير من سكان الريف الى الهجرة نحو مراكز المدن من أجل البحث عن فرص العمل والأستفادة من التطور الذي طرأ على المدن في تلك المرحلة [(١)]. وهذا مايُفسر لنا زيادة عدد سكان مدينة الشامية خلال المدة (١٩٤٧-١٩٥٧) حيث بلغت الزيادة المطلقة لسكان المدينة (٤١٩٢)نسمة ، وبِمُعدل نمومُقدارهُ (٥,١)% والذي يُعتَبر أعلى مُعَدل لِنَمو سُكان المدينة منذ عام ١٩٤٧ والى ٢٠١٩ وذلكَ بسبب الهجرة نحو المدينة والزيادة الطبيعية كنتيجة لِتَحَسُن الأوضاع الإقتصادية والصحية في المدينة.الشكل(٢)

جدول (٣) الزيادة السكانية ومعدلات النمو السكاني في مدينة الشامية للمدة (١٩٤٧-٢٠١٩)

التعداد	عدد السكان	الزيادة السكانية*	معدل النمو**
١٩٤٧	٦٣٨٢	-	-
١٩٥٧	١٠٥٧٤	٤١٩٢	٥,١
١٩٦٥	١٣٣٣٤	٢٧٦٠	٢,٩
١٩٧٧	٢٠٧٠٨	٧٣٧٤	٣,٧
١٩٨٧	٢٥٠٠٧	٤٢٩٩	١,٩
١٩٩٧	٢٨٤٧٤	٣٤٦٧	١,٣
٢٠٠٩	٤٧٧١١	١٩٢٣٧	٤,٣
٢٠١٩	٥٩٥٣٤	١١٨٢٣	٢,٢

المصدر:

١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية إحصاء محافظة القادسية، نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (١٩٤٧،١٩٥٧،١٩٦٥،١٩٧٧،١٩٨٧،١٩٩٧).

٢- نتائج الحصر والترقيم لعام(٢٠٠٩)

٣- تقديرات عام (٢٠١٩).

***الزيادة السكانية = التعداد اللاحق – التعداد السابق**

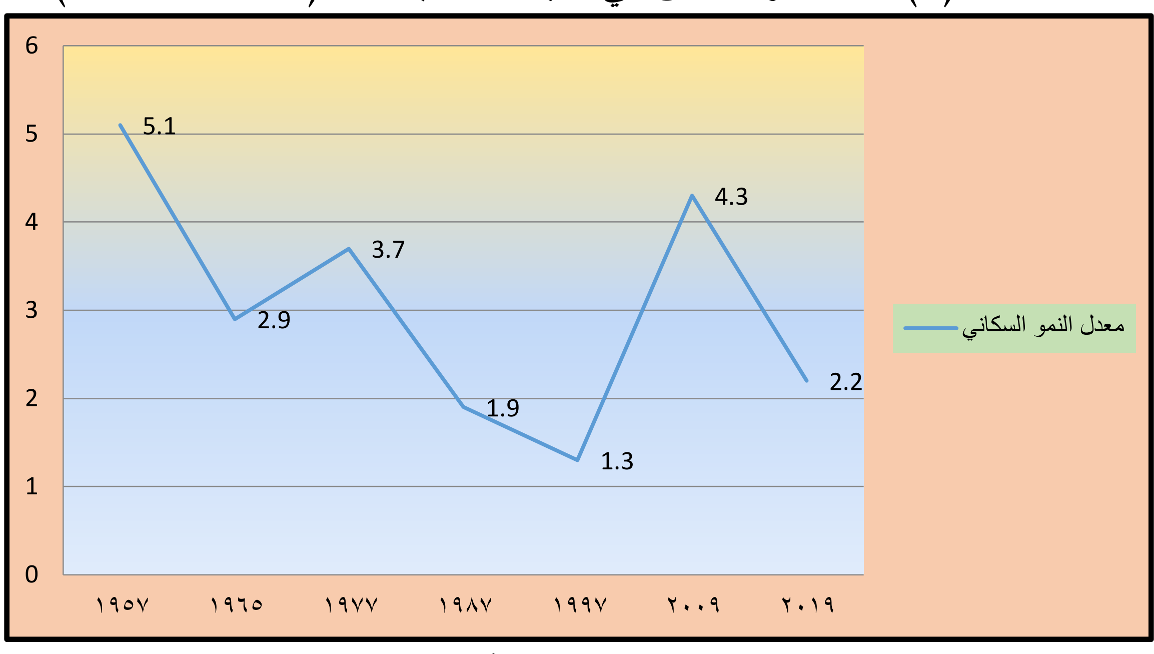
****معدل نمو السكان** $r=(\sqrt[t]{\frac{pi}{po}}-1)100$

حيث r= معدل النمو، t= عدد السنوات بين التعدادين، pi=عدد السكان في التعداد اللاحق po= عدد السكان في التعداد السابق، يُنظر: طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ط٢، ٢٠٠٠، ص٣٠٨.

---

١ - خطاب صكار العاني ، نوري خليل البرازي ، جغرافية العراق ، مصدر سابق ، ص١٢٤.

الشكل(٢) معدل نمو السكان في مدينة الشامية للمدة(١٩٤٧ – ٢٠١٩)



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٣)

أما في عام ١٩٦٥ نجد أنَ معدل النمو قد أنخفض بشكل ملحوظ عما كان عليه في الفترة السابقة ، حيث إنَ الزيادة المُطلقة للسكان خلال المُدة (١٩٥٧–١٩٦٥) بَلَغت (٢٧٦٠) نسمة وبمعدل نمو مُقدارهُ (٢,٩)%.وهذا يَعود إلى التغيرات الإقتصادية والأجتماعية التي طرأت على الريف العراقي بعد ثورة ١٩٥٨ ومنها قانون الأصلاح الزراعي وتوفير بعض الخدمات الضرورية في الريف مما أدى إلى إنخفاض الهجرة نحو المدن(١).

ثم أخَذَ مُعَدل النمو السكاني لِمنطقة الدِراسة بالأرتفاع مرة أخرى وذلكَ خلال المُدة (١٩٦٥–١٩٧٧)حيث بَلَغَ (٣,٧)% إذ بلغت الزيادة المُطلقة للسكان في هذه الفترة (٧٣٧٤) نسمة والتي تعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان وإرتفاع مُعَدلات الهجرة نحو المدينة بسبب التطور الإقتصادي والخدمي في المدينة التي أصبحت جاذبة لِسُكان الأقليم من الريف والمدن الصغيرة التابعة لها إدارياً ، وقد إنخفضَ معدل النمو للمدة (١٩٧٧–١٩٨٧) إذ بَلَغت الزيادة المُطلقة للسكان (٤٢٩٩) وبِمُعَدل نَمو بَلَغَ (١,٩)% وسبب هذا الإنخفاض يرجع إلى الضحايا الذين سقطوا جراء الحرب العراقية_ الايرانية في عام ١٩٨٠ وكذلك تحسن أوضاع الريف بِشكلٍ عام الأمر الذي ساهَمَ في إنخفاض أعداد المُهاجرين نحو المدينة . وبلغ أقل مُعَدل نمو لِسُكان المدينة في المدة (١٩٨٧–١٩٩٧) حيث بلغت الزيادة المُطلقة للسكان (٣٤٦٧) نسمة مُسَجِلة مُعَدل نمو سُكاني بلغ (١,٣)% بسبب الآثار الناجمة عن حرب الثمانينيات

١ – محمد أزهر السماك وآخرون ،العراق – دراسة إقليمية ، مصدر سابق ، ص١٠٥.

والحصار الإقتصادي الذي فُرِضَ على العِراق عام ١٩٩١ والذي تسبب في تردي الأوضاع الإقتصادية والخدمية في المُدِن الأمر الذي أدى الى حدوث هجرة مُعاكسة من المُدِن الى الريف ، هذا وقد شَهِدت المدة المحصورة بينَ عامي (١٩٩٧-٢٠٠٩) إرتفاع في مُعَدل النمو السكاني حيث بَلَغت الزيادة المُطلقة للسكان (١٩٢٣٧) وبلغ معدل النمو (٤,٣)% وهذا سببهُ التحسن الذي طَرَأَ على المدينة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ الناجم عن رفع الحصار الإقتصادي والإنفتاح الذي شَهِدَهُ العِراق، وإرتفاع المُستوى المعيشي لِمُعظم السُكان الأمر الذي دَفَعهم إلى الأستقرار في المُدن والتمتع بِخدماتها التي تُعتَبر أفضل من الريف الذي لم يشهد تطوراً خلال هذه المدة، كذلك الزيادة الطبيعية كانت حاضرة ومؤثرة في إرتفاع عدد السكان بسبب تحسن الأوضاع الصحية والإقتصادية المُشَجِعة على الإنجاب بينما نُلاحظ من خلال مُعطيات الجدول السابق إنَ النمو السكاني إنخفض خلال المدة (٢٠٠٩_٢٠١٩) إذ بلغت الزيادة المُطلقة للسكان (١١٨٢٣) وبمعدل نمو بلغ (٢,٢)% وهذا يعود إلى إرتفاع أعداد ضحايا العمليات الإرهابية والحرب ضد داعش التي أنبثقت عام ٢٠١٤ .وكذلك أنتشار ظاهرة تنظيم النسل بين معظم الأُسر وخاصةً في المدن ومنها مدينة الشامية [١].

ويُعتقد أنَ أرتفاع عدد سُكان منطقة الدراسة نتيجة عاملي الهجرة والولادات – وعلى الرغم من تباين معدلات النمو– قد أدى إلى زيادة التركز السكاني في المدينة مما شَكَلَ ضغطاً على ما متوفر من الوحدات السكنية فَنَجَمَ عن ذلك زيادة ظاهرة الاكتظاظ السكني حيث إنَ المساحات المُخَصصة للسكن لا تتناسب مع أعداد السكان في المدينة والزيادة المُستمرة في أعدادِهم التي تأتي تبعاً لِما تُمَثِلهُ المدينة من أهمية على المُستوى الإداري والإقتصادي والخدمي ضمن إقليمها مما جَعَلَ منها منطقة جذب سُكاني ، أضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان .

٢- توزيع السكان

لا يتوزع سكان الحضر ضمن البيئة الحضرية بِشكلٍ مُتَساوي وذلك لِأعتبارات إقتصادية وإجتماعية وخَدمية ، مما ينعكس على ظهور تركز سكاني في بعض الأحياء وقلة في أخرى ، كما إنَ تباين التوزيع السكاني داخل المُدن ينجم عنهُ تباين الكثافة السكانية وذلك من خلال العلاقة بين المساحة المخصصة للأستعمال السكني في المدينة. وحسب التوزيع السكاني يمكننا إحتساب ما يتطلبهُ السكان من وحدات سكنية ومن هذ المُنطلق فَأنهُ كلما زاد حجم السكان وتركزهم في منطقة معينة في المدينة كُلما أرتفعَ عدد

١ – نبيل مراد صالح الحميداوي، التحليل المكاني لنمو سكان قضاء الشامية للمدة(١٩٨٧-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٦ ،ص٧٤.

الوحدات السكنية المطلوبة في تلك المنطقة او الحي[١]. وقد أدت عوامل مُتَنوعة إلى تبايُن توزيع السُكان وكثافتهم ضمن الحيز الحضري وظهور أنماط توزيعية تتطلب من الجغرافي تحديد مناطق الكثافة المُرتَفِعة والمُنخَفِضة والبحث عن أسباب هذا التَبايُن، وبِشكلٍ عام يوجد تَدرُج في الكثافة السُكانية من مراكز المُدن إلى الأطراف[٢]. وسيتم تناول توزيع السكان في محورين يبحث الأول التوزيع العددي والنسبي بينما يسلط المحور الثاني الضوء على التوزيع الكثافي للسكان في منطقة الدراسة.

أ- التوزيع العددي والنسبي

يُساعد التَعَرُف على التوزيع العددي والنسبي للسُكان على القيام بالتخطيط السليم وضمان نجاحهِ وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المُخَططون إذ يرتبط التعرف على كفاية وكفاءة الخدمات بِكافة أنواعها بِطبيعة التوزيع العددي والنسبي للسُكان وبِدون ذلِكَ يصبح من الصعوبةِ وَضع الخُطط التي مِن شَأنِها توفير الخدمات للسُكان وتحقيق متطلباتِهم الرئيسة ومِنها توفير سَكن مُلائِم[٣]. ومِن تحليل بيانات الجدول (٤) تبينَ وجود تفاوت واضح في عدد السُكان ونِسَبِهم بينَ أحياء المدينة وهذا يعود بطبيعة الحال إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والخَدَمية أضافةً إلى عامل آخر وهو مساحة الحي والتي من البديهي أن يزداد إستيعاب الحي للسُكان بِأتساع مساحتهِ وحسب التباين في أعداد سُكان المدينة يُمكن تقسيم أحيائها السكنية إلى أربعة مجموعات وعلى النحو التالي :- يُنظُر خريطة (٧)

١- **المجموعة الاولى (اقل من ٤٠٠٠شخص/هكتار)** ، والتي تشمُل أحياء (الخوئي ، الجوادين ، الحُسين ، العسكري الشرقي ، المعلمين ، التجاوز)حيث بلَغَ حجم سُكان هذهِ الأحياء (٨٩٤، ١٥٧٨ ، ١٧٧٢، ١٨٦٠ ،٣٠٧٥)نسمة على التوالي وبِنسب بلغت (١,٥، ٢,٦ ،٢,٩ ، ٣,١ ،٥,٢)% وإنَ سَبَب إنخفاض أعداد السُكان ونسبهم يعود إلى صغر مساحة الحي وبُعدَهُ عن مركز المدينة كما هوَ الحال في حي (الخوئي) ، وقد تسبب صغر مساحة حي(المعلمين) وارتفاع اسعار الاراضي السكنية في قلة اعداد السكان ، وصعوبة الوصول للمنطقة التجارية لاحياء(الحسين والعسكري الشرقي) ، اما قلة اعداد السكان في مناطق التجاوز فانه يعود الى تردي الواقع الخدمي والسكني في هذه المناطق في حين تسبب وجود الورش الصِناعية التي أخذت تُنافس الأستعمال السكني في قله سكان حي (الجوادين) .

١ – أحمد حسن عواد ، "الأسكان الحضري في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية" ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأنسانية ، العدد الثاني ، ٢٠١٢ ، ص١٠٦.

٢ – كايد عثمان ابو صبحة ، جغرافية المدن ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٠ ،ص٢٩٧-٢٩٩.

٣ – رشود بن محمد الخريف ، السُكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، ط٢ ، دار المؤيد ، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص١١١.

٢- **المجموعة الثانية** (٤٠٠١-٨٠٠٠)**نسمة** ، وتمثلت بأحياء (المنتظر والسوق) التي بلغ عدد سُكانُها (٥٧٥٣ ، ٧٥٩٦) نَسَمة ، وَبِنسب بلغت (٩,٧ ، ١٢,٨)% على التوالي، وترتفع اعداد السكان في هذه المجموعة عن سابقتها وذلك بسبب موقع حي(السوق) ضمن المنطقة الحيوية في قلب المدينة ومركزها القديم والتي تتركز فيها استعمالات حضرية متنوعة مثل التجاري والمهني والخدمي والاداري ، اما حي (المنتظر) فانهُ يمثل النواة الاولى للصوب الصغير في غرب المدينة فضلا عن امتدادهِ بمحاذاة الطريق الرئيس ديوانية – نجف وكذلك اطلالتهِ على الضفة اليمنى لنهر الشامية ووجود بعض الدوائر الحكوميه فيه مثل ملاحظية التسجيل العقاري وفرع لمصرف الرشيد والمحكمة جميع هذه العوامل ساهمت في ازدياد عدد السكان في هذا الحي .

جدول (٤) التوزيع العددي والنسبي والكثافي لِأحياء مدينة الشامية لعام ٢٠١٩م

ت	أسم الحي	عدد السُكان/نسمة	النسبة %	المساحة/هكتار*	الكثافة السُكانية**
١.	السوق	٧٥٩٦	١٢,٨	٤٨,٨١٩١	١٥٥,٥
٢.	السراي	٨٠٦٨	١٣,٦	٤١,٢٥٧٨	١٩٥,٥
٣.	المعلمين	٢٨٧٨	٤,٨	٢٦,٠٠٢٤	١١٠,٦
٤.	الجمهوري	٩٣٤٠	١٥,٧	٦٦,٢٤٥٨	١٤٠,٩
٥.	الخوئي	٨٩٤	١,٥	٢,٦٠٥٥	٣٤٣,١
٦.	الحسين	١٧٧٢	٢,٩	٣٥,٠٤٩٥	٥٠,٥
٧.	الجوادين	١٥٧٨	٢,٦	٥٠,٦٦٢٨	٣١,١
٨.	المنتظر	٥٧٥٣	٩,٧	٢٧,٠٤٠٦	٢١٢,٧
٩.	العسكري الشرقي	١٨٦٠	٣,١	٢١,٦٥٥٩	٨٥,٨
١٠.	العسكري الغربي	١٦٧٢٠	٢٨,١	٣٠٩,٥٢١٩	٥٤,١
١١.	التجاوز	٣٠٧٥	٥,٢	٣٧٤,٩٤٨٩	٨,٢
المجموع		٥٩٥٣٤	١٠٠	١٠٠٣,٨١٠٢	٥٩,٣

المصدر: الباحث إعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية أحصاء محافظة القادسية، تقديرات ٢٠١٩، بيانات غير منشورة.

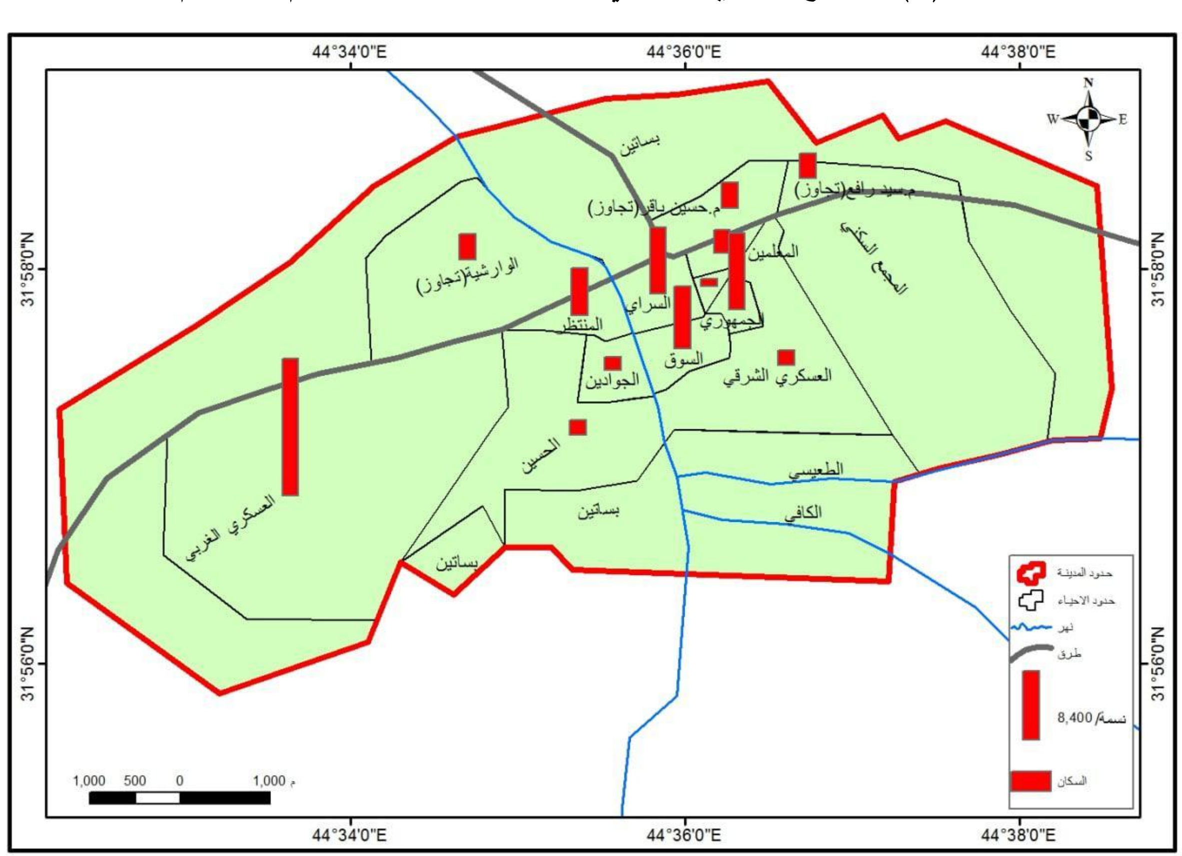
*** تم إستخراج مساحة الأحياء بِأستخدام برنامج Arc Gis ، وخارطة المخطط الأساس لمدينة الشامية لعام٢٠١٢.**

**** الكثافة السكانية الصافية = $\frac{\text{عددالسكان}}{\text{المساحة}}$ للمزيد ينظر : احمد علي اسماعيل ، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، الطبعة ٨ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٢٠٣.**

٣- **المجموعة الثالثة** (٨٠٠١ – ١٢٠٠٠) ، وتضُم أحياء (السراي ، الجمهوري) وقد بلغ عدد سُكان هذهِ الأحياء(٨٠٦٨ ، ٩٣٤٠) نَسَمة، على التوالي مُسجِلة نِسب مئوية بلغت (١٣,٦ ، ١٥,٧)% ويعود إرتفاع الأعداد السُكانية في حي(السراي) الى موقعهِ الذي يشغل جزءاً من المنطقة القديمة والمنطقة التجارية ايضاً مما يوفر لسكانه سهولة الوصول كما إنَ موقع حي(الجمهوري) بجانب حي السوق ويمثل امتداداً لهُ في الوقت نفسه وفر امكانية سهولة الوصول لمنطقة الاعمال المركزية فضلا عن قدم هذا الحي واتساع مساحة قطع الاراضي السكنية الامر الذي ساعدَ في استيعاب اعداد كبيرة نسبيا من السكان .

٤- **المجموعة الرابعة** (١٢٠٠١ **نسمة فاكثر**) تمثلت بِحي (العسكري الغربي) وبِعدد سُكاني بلغَ (١٦٧٢٠) نَسَمة ، وبِنسبةٍ بلغت (٢٨,١)% مما جعلهُ يحتل قمة الهرم من حيث عدد السُكان. وعلى الرغم من بُعد هذا الحي عن المنطقة المركزية إلا إنَ إتساعهِ المساحي والذي يصِل إلى ثُلثي مساحة المدينة تقريباً وإمتدادهِ بِمُحاذاة الطريق الرئيس ديوانية – نجف ورخص أسعار الأراضي فيه جَعَل مِنهُ أكثر أحياء المدينة سُكاناً.

خريطة(٧) التوزيع العددي والنسبي لسكان مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٤) ، والأستعانة ببرنامج ١٠,١ Arc GIS

خِلاصةِ القول فَأنَ التباين العددي والنسبي لِسُكان المدينة يتعلق بِعَددٍ مِنَ العوامل أهمُها تباين مُعدلات النمو السُكاني وتبايُن مساحة الأحياء وسهولة الوصول وتباين أسعار الأراضي السكنية أضافةً إلى تباين مُستوى الخدمات العامة وغيرِها مِنَ العوامِل التي أدت في المُحصلة النهائية إلى تباين أعداد السُكان ضمن المدينة وتحديد أنماط حجمية للسُكان مُعبرة عن حقيقة التوزيع العددي والنسبي لِسُكان المدينة.

ب- التوزيع الكثافي

تُعد الكثافة السُكانية من المواضيع الأساسية والمُهِمة التي يجب دراسَتُها في ما يَخُص القطاع السكني والتي لها تأثير مُباشر وغير مُباشر في مُستوى السكن ضمن منطقة مُعينة ، من حيث عدد الوحدات السكنية الموجودة ونوعيتها والخدمات الواجب توافرها داخل الوحدة السكنية وخارِجها ، لِذلكَ من الضروري دِراسة مفهوم الكثافة السُكانية والمقاييس التي تتلائم مع طبيعة الأسكان في العراق فمعدلات الكثافة تعمل على توجيه التخطيط المبدئي للمحلة السكنية وعلى تقدير حجم السكن ومساحة الأرض المطلوبة للسكن[١]. ولا يقتصر أثر الكثافة السُكانية على الإستعمال السكني فقط وإنما يشمل جميع الإستعمالات الحضرية الأُخرى كالتجارية والصناعية والخدمية وغيرها ، وهذا يَتطلب إتباع وسيلة حسابية في دراسة توزيع السُكان في المدينة تعطي صورة حقيقية عن هذا التوزيع[٢].

ومن خلال بيانات الجدول(٤) نجد أنَ الكثافة السُكانية الصافية للمدينة بلغت (٥٩,٣) شخص/ هكتار، كما يظهر التباين في التوزيع الكثافي للسُكان بين أحياء المدينة ،وتبعاً لهذا التباين يُمكن تصنيف أحياء المدينة إلى ثلاثة فئات كثافية وهي كما يلي : خريطة (٨)

١- فئة الكثافة السُكانية المُرتَفِعة(اكبر من ٢٠١ شخص/هكتار) ، والتي تَضُم أحياء (الخوئي، المنتظر) حيث بلغت الكثافة السُكانية (٣٤٣,١ ، ٢١٢,٧) شخص/هكتاراً على التوالي، مُسَجِلة أعلى مستوياتُها مُقارنةً بالأحياء الأُخرى وهذا يعود إلى إنَ حي (الخوئي) يتصف بصغر مساحتهِ ، ورخص أسعار الأراضي فيه قياساً بِحي السوق وهو من الأحياء القديمة التي ظهرت في فترة الستينيات ،كما أسهمَت حركة السكان من المنطقة القديمة إلى المنطقة الأنتقالية نتيجة التوسع التجاري في تركز السكان فيه وبذلك أصبح مركز تجمع سُكاني مُحتلاً المرتبة الأولى في الكثافة السُكانية ، أما بِالنسبةِ لِحي

---

١ - احمد خالد علام ، المجاورة السكنية مفهومها ومتطلباتها (تخطيط المدن) ، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩١ ،ص٨.

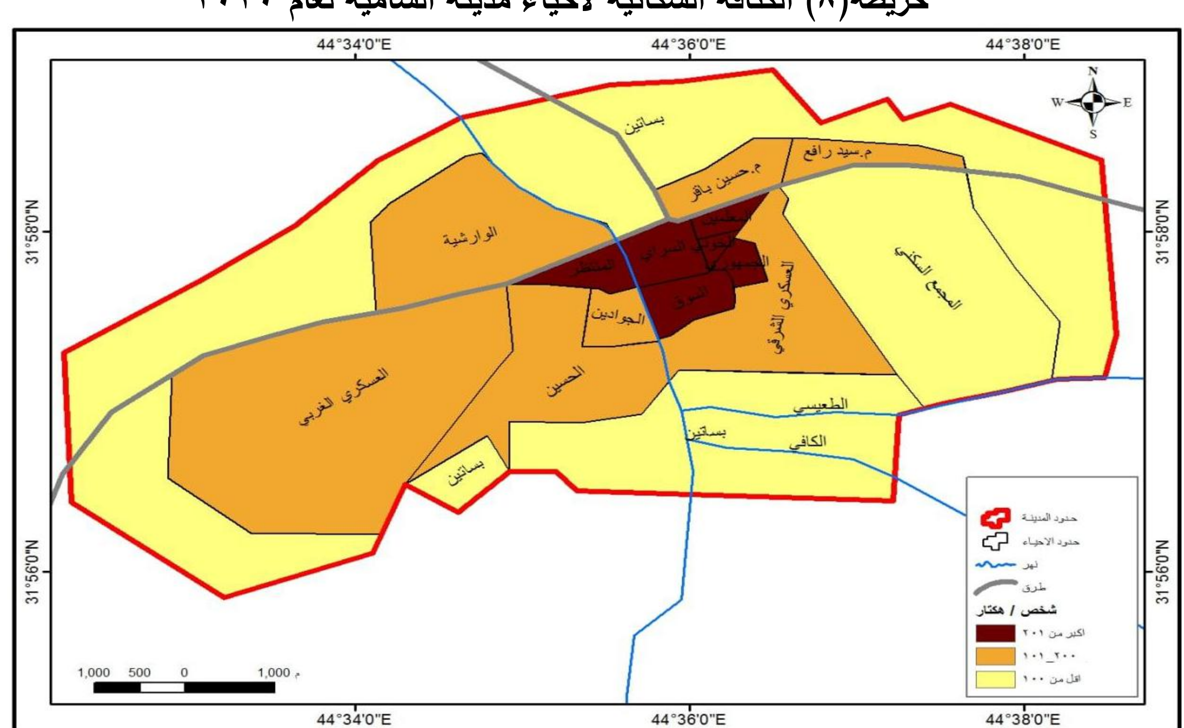
٢ - عباس هاشم ، "أثر الكثافة السُكانية على إستعمالات الأرض في مدينة الشعلة "، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية، المجلد ١١ ، العدد٥٣ ، ٢٠٠٨ ، ص١٩٩.

(المنتظر) فنظراً لِموقُعهِ ضمن المنطقة الأنتقالية وإمتدادهِ بمحاذاة الطريق الرئيس الرابط بين الديوانية والنجف ساعدَ على سهولة الوصول للمنطقة التجارية المركزية على الرغم من وقوعهِ في الجانب الغربي من المدينة، إذ لايفصل بينهما سوى النهر والذي جعلَ من أطلالة حدودهُ الشرقية عليه عامل في تركز السكان الراغبين بتشييد مساكن ذات واجهات مائية ،كما يُعد بؤرة توسع المدينة في جانبها الغربي

٢- **فئة الكثافة السُكانية المتوسطة (١٠١-٢٠٠)شخص/هكتار** ، شَمِلت هذه الفئة أحياء (المُعَلِمين ، الجمهوري ، السوق ، السراي) وبِكثافة سُكانية بلغت (١١٠,٦ ، ١٤٠,٩ ، ١٥٥,٥ ، ١٩٥,٥)شخص /هكتار على التوالي ، ويقف وراء هذهِ الكثافة المُتَوسطة عدد من العوامل منها صغر المساحة وتَحقق سهولة الوصول كما هوَ الحال في حي المعلمين وسهولة الوصول والتنوع الوظيفي بالنسبة لِإحياء السراي والسوق أما حي الجمهوري فَأنَ إمتدادهِ ضمن المنطقة الإنتقالية أسهم في منحهِ خاصية سهولة الوصول الى المنطقة المركزية .

٣- **فئة الكثافة السُكانية المُنخَفِضة (اقل من ١٠٠)شخص/هكتار**، وتمثلت في خمسة أحياء هي (التجاوز ، الجوادين ، الحسين ، العسكري الغربي ، العسكري الشرقي)، والتي بلغت الكثافة السُكانية فيها (٨,٢ ، ٣١,١ ، ٥٠,٥ ، ٥٤ ، ٨٥,٨)شخص /هكتار على التوالي، وهذا يعود إلى المساحة الواسعة لِبعضِها والبُعد عن مركز المدينة كما هو الحال في حي العسكري الغربي أضافة إلى إنعدام أو قلة الخدمات وضعف كفائتها في بعض أحياء هذا النمط كما في مناطق التجاوز.

خريطة(٨) الكثافة السكانية لأحياء مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠



المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٤) ، والأستعانة ببرنامج Arc GIS ١٠,١

٣- تركيب السُكان

إنَ دِراسة الخصائص الديموغرافية للسُكان في إطار مفهوم تركيب السُكان يُعتَبر مِنَ الأبواب التي يتم من خِلالِها إدراك العديد من المُشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي يُعاني مِنها المُجتَمع[١]. حيث يُساعد التعرُف على تركيب السُكان ولاسيما التركيب النوعي والعمري على فِهم ملامح المُجتمع الديموغرافية للذكور والأناث وتحديد الفِئات العمرية التي تقع ضمن القِوى المُنتجة والتي تتحمل مسؤولية إعالة الفِئات الأُخرى إضافةً لإرتِباط التركيب السُكاني بِعوامِل الخصوبة والوفيات والهجرة والتي تؤثِر بِدورِها على النمو السُكاني[٢]. وبذلِك يظهر التأثير الواضح لِتركيب السُكان على الأستعمال السكني إذ يُعد من الخصائص الديموغرافية الرئيسة في تحديد و تقدير ما يحتاجهُ المُجتمع من وِحدات سكنية حاضراً ومستقبلاً[٣]. ومن جانب آخر تبرز أهمية التركيب النوعي والعمري للسكان في التخطيط للخدمات العامة وعلاقتهِ بالسياسات الشاملة ولاسيما النفقات العامة على المتطلبات الخدمية والإسكانية[٤]. ومن هذا المُنطلق تناولت الدراسة التركيب النوعي والعمري للسُكان على النحو التالي :

أ- التركيب النوعي

ويقصد بهِ تقسيم سُكان مجتمع ما حسب الجنس أي إلى ذكور وأُناث ويُعَبر عنهُ بنسبة النوع والتي تعني نسبة عدد الذكور لكل ١٠٠ من الأناث وتُحتسب بِقسمة عدد الذكور على عدد الأناث×١٠٠[٥]. وتُمَثِل دِراسة السُكان وتصنيفهُم حسب الجنس من الجوانب المهمة في دراسة مجتمع المدينة [٦].وتكمُن أهمية دراسة التركيب النوعي للسُكان في ما يُشَكِلهُ من مُحدد رئيس في التعرف على مُتَطلبات كِلا الجنسين والفعاليات الأقتصادية والأجتماعية التي يؤديها كل نوع في الحياة ، كذلِكَ ترتبط العديد من العلاقات الأجتماعية والأقتصادية المهمة بوجود توازن بين أعداد الذكور والأناث أو عَدمهُ[٧]. وعند إستقراء بيانات الجدول(٥) تبيَن وجود تباين نسبة النوع في منطقة الدراسة خلال المدة ١٩٨٧ – ٢٠١٩ ، حيث بلغت نسبة النوع أعلى مسوياتُها في عام ١٩٨٧ مُسجلة نسبة مُقدارُها(١٠٤) ذكر لكل

١- رشود بن محمد الخريف ، السُكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، مصدر سابق ، ص١٨٣.

٢- فتحي محمد ابو عيانة ،جغرافية السكان – أسس وتطبيقات ، ط ٤ ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، الأسكندرية ،١٩٩٣ ، ص٢٩١.

٣- سناء عباس حسن ، أثر الخصائص السكانية والأجتماعية على الحاجة السكنية لمدينة بعقوبة والتنبؤ بها حتى عام ٢٠٢٦ ، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغدا ، ٢٠٠٨ ، ص٥٩.

٤ – رشود بن محمد الخريف ، السكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، مصدر سابق ، ص١٨٦.

٥ – عباس فاضل السعدي ، المفصل في جغرافية السكان ،الجزء ١ ، مصدر سابق ، ص٣٩٢.

٦- محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف ، جغرافية المدن ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٣٣.

٧ – المصدر نفسه ، ص٣٩٢.

١٠٠ أنثى ، أما أقل نسبة فكانت في عام ١٩٩٧ وبلغت (٩٩) ذكر لكل ١٠٠ أنثى وذلك بسبب ما مرَ بِهِ البلد من أحداث عام ١٩٩١ وإستشهاد أعداد كبيرة من الذكور المنتسبين في الجيش والأجهزة الأمنية وحملات الأعدام التي قامت بِها السُلطة أنذاك والتي كانَ للذكور النصيب الأكبر منها مما أثر على نسبة النوع ونتَجَ عنهُ زيادة عدد الأناث على عدد الذكور، أما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت نسبة النوع (١٠١) ذكر لكل ١٠٠ أنثى مما يدل على إرتفاع عدد الذكور بالنسبةِ لِعَدد الأناث ،يُنظر الشكل (٣)، ونادراً ما يحدُث توازُن بينَ الجنسين لإرتباط ذلك بالحياة الطبيعية والمستقرة في البلدان، أنَ إرتفاع عدد الذكور في منطِقةِ الدِراسة يُشَكِل أهمية كبيرة في عدة نواحي منها إقتصادية حيث يقع على عاتق الذكور مسؤولية إعالة الأسرة مما ينعكس على المستوى المعيشي في حالة أرتفاع معدل الإعالة، أما الأهمية الأجتماعية فتتضح صورتُها في المجتمعات الشرقية ذات الغالبية المُسلِمة التي لا تُمانع بل تُشَجِع على تعدد الزوجات الأمر الذي ينعكس على زيادة النمو السُكاني وزيادة مُتَطلبات الحياة ومنها توفير مسكن مُلائِم لِكُل أسرة.

ب- التركيب العمري

يُشير مصطلح التركيب العُمري إلى تقسيم السُكان إلى مجموعات وحَسب فِئات السن وتتباين هذهِ الفِئات من حيث المُدد الزمنية المُعتمدة . وقد دَأبت أغلب الدراسات تقسيم السُكان إلى ثلاث فِئات هي فئة الأطفال والشباب والكهول[١].

جدول (٥) التركيب النوعي لسكان مدينة الشامية للمدة ١٩٨٧-٢٠١٩

السنة	عدد الذكور	عدد الأناث	نسبة النوع/ذكر لكل ١٠٠ أنثى
١٩٨٧	١٢٧١٩	١٢٢٨٨	١٠٤
١٩٩٧	١٤١٣٩	١٤٣٣٥	٩٩
٢٠٠٧	١٨٦٧١	١٨١٤٤	١٠٣
٢٠١٩	٢٩٩٧٤	٢٩٥٦٠	١٠١

المصدر : الباحث أعتماداً على :-

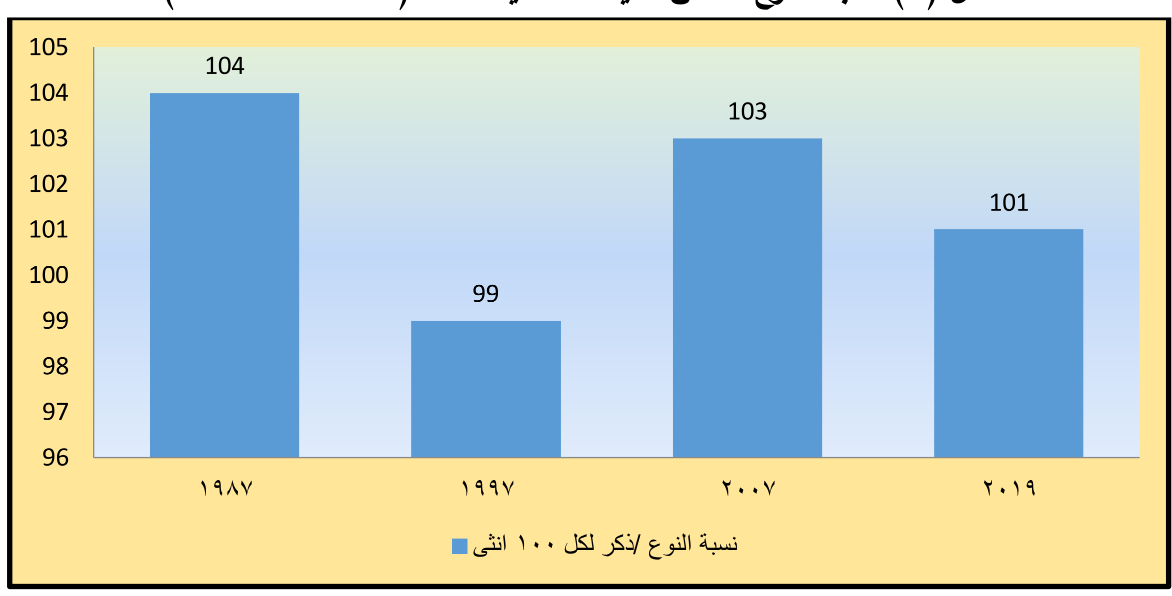
١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية أحصاء محافظة القادسية، تقديرات السكان للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٩).

٢-علي حسين عودة ، التحليل الجغرافي –الديموغرافي للهرم السكاني في محافظة القادسية للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧) وتوقعاته لعام ٢٠١٧، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ ، الملاحق ١-٢-٣.

---

١ - موسى سمحة ، جغرافية السكان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، جامعة القدس المفتوحة ، ٢٠٠٩ ، ص٨٨.

الشكل (٣) نسبة النوع لسُكان مدينة الشامية للمدة (١٩٨٧ – ٢٠١٩)



المصدر : الباحث أعتماداً على بيانات جدول (٥)

وتحتل دراسة التركيب العمري مكانة مهمة في الدراسات السُكانية وذلك للأثر الذي يتركهُ في نمو السُكان ، كما ويَعُد التركيب العمري من العوامل الديموغرافية المهمة التي تَدُل على قُدرة السُكان الأنتاجية ومُستوى حيويتهم حيث يكون عُنصراً مُحدداً لِقوى العرض من السكان النشطين ومن ثُمَ مُستويات الإعالة[١].

وعلى ذلك يُساعد التركيب العمري في التَنَبؤ المُستقبلي لِنمو السُكان ، كما إنهُ يؤثِر على الإستعمال السكني وعلى عدد الوحدات السكنية المطلوبة من خلال ما تطمح إليهِ فئة الشباب من تأسيس كيان مُستقِل بعد الزواج وتشكُل أسر جديدة يُضاف إلى هذهِ الفِئة مُستقبلاً فِئة صغار السن الذين سيبلغون سن الزواج في المُستَقبل مما يتطلب الأخذ بِنَظر الإعتبار الفئات العمرية من (٠– ٦٤) سنة في تقدير الطلب على الوحدات السكنية [٢]. لذلك تحظى دراسة السُكان حسب فِئاتِهم العمرية بأهمية كبيرة تبعاً لتوظيفها من قبل عدة جهات سِواء الجهات التي تَأخذ على عاتِقها أصدار القرارات ووضع الخُطط والسياسات المتنوعة ، أو العاملين في مجال البحث العلمي ولاسيما التخصصات السُكانية حيث تُساعد هذهِ الدراسات في معرفة نوع وحجم الخدمات التي يجب تقديمها لِفِئة الشباب أو كِبار السن أو الأطفال [٣]. ومن خلال تحليل مُعطيات الجدول (٦) تبين إنَ هُنالِكَ تبايُناً زمانياً للفِئات العمرية في منطقة الدِراسة للمُدة (١٩٨٧–

١– رياض حسون العكيلي، العجز السكني في مدينة الصدر، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٠ ، ص٤٩.

٢– أماني مؤيد جاسم، التحليل المكاني لمشكلة السكن في حي الحرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٤٧–٤٩.

٣ – رشود بن محمد الخريف ، السكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، مصدر سابق ، ص١٩٠–١٩٢.

٢٠١٩) وأقتضت الضرورة العلمية تصنيف سُكان منطقة الدراسة إلى ثلاث فِئات عمرية وتحليل ماطَرَأ عليها من تَغيُرات في المدة المحصورة بين (١٩٨٧-٢٠١٩) وعلى النحو التالي : أنظر الشكل (٤)

١- **فئة صغار السن (أقل من سنة – اقل من ١٥)سنة** ، تُشير هذهِ الفِئة إلى مُستوى الحالة الإنجابية في المُجتمع ولهذهِ الفئة أهمية كبيرة إذ ستكون في المُستقبل ضمن مجموع المتزوجين ومسؤولين عن أسر وبذلك يُسهِمون في نمو السُكان وتكوين الأسر التي تتطلب توفير وحدات سكنية [١]. كما إنها فئة مُستهلكة وغير مُنتجة مما يجعلها تُشَكِل عبئاً على مستوى الإعالة وتتأثر هذهِ الفئة بشكل كبير بعاملي الولادات والوفيات [٢]. إنَ هذهِ الفِئة شَهِدت تبايُناً زمانياً إذ بلغت نسبتها (٤١,٧)% في عام ١٩٨٧م لِتنخفض إلى (٤٠,٤)% في عام ١٩٩٧م بسبب ما شَهِدتهُ فترة الثمانينيات والتسعينيات في القرن العشرين من حروب وحصار إقتصادي والتي تسسببت بكثرة الوفيات الناتجة من تدهور الاوضاع الصحية والمعيشية مما أنعكس على أرتفاع وفيات الأطفال، وضحايا الحروب التي أسهمت بكثرة عدد الأرامل من النساء، وأنخفضت نسبة هذهِ الفئة العمرية إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٩ م حيث بلغت (٣٧,٣)% بسبب سوء الظروف الصحية وعزوف الكثير من الشباب عن الزواج لأسباب إقتصادية وأسباب أخرى والأتجاه نحوَ تحديد النسل في الكثير من الأسر، إضافةً إلى ترمل العديد من النساء بسبب فقد الأزواج في حرب أحتلال العراق عام ٢٠٠٣ م وسقوط الكثير من الضحايا في العمليات الأرهابية في الفترة التي تلت ٢٠٠٣ م، لكن نسبة فئة صغار السن عاودت الأرتفاع في عام ٢٠١٩م والتي بلغت (٤٥,٤)% بسبب تحسن الأوضاع المعيشية والصحية وإنحسار العمليات الأرهابية وغيرها من العوامل التي أنعكست على زيادة حالات الزواج والأنجاب مما يتطلب وضع سياسة إسكانية تأخُذ نسبة هذهِ الفِئة العمرية بالأعتبار من أجل توفير وحدات سكنية تتناسب مع متطلبات الزيادة السكانية حاضراً ومُستقبلاً.

٢- **فئة متوسطي السن (١٥-٦٥) سنة،** تُشكل هذهِ الفِئة العمرية السُكان في مرحلة البلوغ وفي سن العمل ويُمَثِلون العنصر الأهم في الحياة الإقتصادية للبلد وعليهم يقع العبء الأكبر في إعالة الفئات العمرية الأخرى[٣]. وقد أحتلت هذهِ الفئة النسبة الأكبر بين الفئات الأخرى نظراً لأنها تشمل أعمار عديدة تبدأ من ١٥ سنة حتى ٦٤ سنة وبشكل عام أخذت هذهِ الفئة نسبتها بالزيادة التدريجية منذ عام ١٩٨٧م

---

١ – سناء عباس حسن ، مصدر سابق ، ص٦٠.

٢ – شهاب كاظم عبيد الهدابي ، التحليل المكاني للقوى العاملة في قضاء الشامية للمدة (١٩٩٧-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٦ ، ص٣٠.

٣ – نبيل مراد صالح الحميداوي ، مصدر سابق ، ص٥٨.

حيث بلغت (٥٢,٣)% لترتفع إلى (٥٥,٣)% في عام ١٩٩٧م ومن ثم بلغت ذروتها في عام٢٠٠٩م مُسجلة ما نسبتهُ (٥٩,٦)% لِتتراجع نسبة متوسطي السن في عام٢٠١٩م مسجلة نسبة بلغت (٥١,٩)%.

جدول(٦) التركيب العمري لسُكان مدينة الشامية للمدة (١٩٨٧-٢٠١٩)

السنة	أقل من سنة – اقل من ١٥سنة		١٥-٦٥ سنة		٦٥ سنة فأكثر		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
١٩٨٧	١٠١١٨	٤١,٧	١٢٦٧٠	٥٢,٣	١٤٥١	٦	٢٤٢٣٩
١٩٩٧	١١٠٨٨	٤٠,٤	١٥١٧٦	٥٥,٣	١١٩٥	٤,٣	٢٧٤٥٩
٢٠٠٩	١٧٧٧٩	٣٧,٣	٢٨٤٤٥	٥٩,٦	١٤٨٧	٣,١	٤٧٧١١
٢٠١٩	٢٧٠٣٧	٤٥,٤	٣٠٨٧٠	٥١,٩	١٦٢٧	٢,٧	٥٩٥٣٤

المصدر: الباحث أعتماداً على :

١- علي حسين عودة، التحليل الجغرافي- الديموغرافي للهرم السكاني في محافظة القادسية للمدة(١٩٨٧-٢٠٠٧) وتوقعاته لعام ٢٠١٧، مصدر سابق، الملاحق ٧-٨،

٢-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية أحصاء القادسية، تقديرات السكان للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٩ ، بيانات غير منشورة.

شكل(٤) التركيب العمري لسكان مدينة الشامية للمدة(١٩٨٧ – ٢٠١٩)

المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٦)

على الرغم من وجود تباينات طفيفة في نسب هذه الفئة العمرية فَأنَ الباحث يرى بِأنَ أرتفاع نسبة هذهِ الفئة من مجموع نسب الفئات العمرية الأخرى يُعد مؤشراً إجابياً على أعتبار إنها تتحمل إعالة الفئات الأخرى التي يُشكل مجموعها أقل من هذه الفئة العمرية مما يُقَلل من عبء الإعالة ، لكن في الوقت ذاته

تسهم هذه الفئة العمرية في زيادة نمو السكان في منطقة الدراسة لأنها الفئة التي يقع بضمنها المتزوجون والمنجبون وبالتالي يزداد الطلب على السكن لأزدياد أعداد الأسر .

٣- فئة كبار السن (٦٥)سنة فأكثر، تَضُم هذهِ الفِئة السُكان المُسنين وهذهِ الفِئة مُستَهلِكة وَغير مُنتِجة بِشِكلٍ عام لأنها ليست من ضمن القِوى المُنتجة (قوة العمل) وتأثر نِسبة هذهِ الفِئة بِعوامل إقتصادية وصِحية[1]. وحسب النِسب التي تحتلها هذهِ الفِئة يُصَنف المُجتَمع إلى فتي إذا بَلَغت نسبة كِبار السن أقل من (٤%)، ويُصَنف مُجتمع ناضِج عِندما تتراوح النِسبة بينَ (٤-٧)%، بينما يكون المُجتَمع كهلاً أو مُسِناً عندما تتجاوز نسبة كبار السن (٧%)[2]. ومن مُعطيات الجدول (٩) تبينَ للباحث بأنَ نسبة فئة كِبارالسن أخذت بالأنخفاض منذُ عام ١٩٨٧ م إذ بَلغت (٦%)، لِتنخفض بعد ذلك إلى (٤,٣)% في عام ١٩٩٧م ، وتستمر في الإنخفاض لِتَصل إلى (٣,١)% في عام ٢٠٠٩م ، وقد بلغت أدنى نسبة لها في عام ٢٠١٩م مُسَجِلة ما نِسبَتهُ (٢,٧)%، مما يَجعل مُجتمع منطقة الدِراسة يُصَنف من المجتمعات الفتية لإنخفاض نسبة كبار السن فيه عن (٤%) ويُقَلِل من أعباء الإعالة ومن متطلبات هذه الفئة التي تحتاج إلى إهتمام ورعاية خاصة نظراً للحالة الصحية التي يفرضها تقدم العمُر على السُكان الذينَ يقعون ضمن هذهِ الفئة، وفي إطار ما يتعلق بموضوع الدِراسة فَأنَ فئة كبار السن تتطلب توفير سكن مُلائِم صحياً أكثر من بقية الفئات الأخرى لِضُعف قُدرة هذهِ الفِئة على تحمُل الظروف السيئة للسكن كما إنَ مُتَطلباتها من الغرف تختلف عن فِئة صغار السن والذينَ من المُمكن وضع طفلين أو أكثر في غرفة نوم واحدة لكن ذلك لا يتلائم مع كبار السن والذين يحتاجون غرفة لكل شخص مما ينعكس على مساحة الوحدة السكنية ولاسيما إنَ كبار السن لايتناسب معهم السكن في غير الطابق الأرضي بسبب ضعف بُنيتهم الجسمية ولِظروفهم الصحية .

نستخلص من ذلك الأهمية الكبيرة لتركيب السكان ولاسيما العمري لِأرتباطهِ في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وعلاقة ذلك بالمُتَطلبات السكنية لِكُل فِئة عُمرية وأثر بعض الفِئات العمرية على النمو السُكاني الأمر الذي يوجب على القائِمين على توفير السَكن للأفراد بضرورةِ دِراسة الفِئات العُمرية للسُكان وتحديد مُتَطلباتها الخدمية والسكنية وهذا ما ينطبق على منطقة الدراسة التي تشهد تبايناً في نسب الفئات العمرية للمُجتمع الأمر الذي أنعكسَ على الواقع السكني في المدينة.

---

١ - فتحي ابو عيانه ، جغرافية السكان – أسس وتطبيقات ، مصدر سابق ، ص٢٧٤.

٢ - علاء السيد محمود وآخرون ، السكان من منظور ديموغرافي ، جامعة طنطا ، ط٢ ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤.

ثانياً : عامل النقل

يُعد عُنصر النقل عُنصراً فاعلاً في التأثير على الإستخدامات الحضرية ، وعِندَ إستبعاد عامل النقل وأهميتهِ سوف ينعكس ذلك على تطور المركز الحضري ونموهِ ويقل أو ينعدم التفاعل بين المراكز الحضرية ، ومن جانب آخر يَصعُب من دونهِ قيام الإستعمالات الحضرية الآخرى ومنها السكنية بِوظائفها ضمن الحيز الحضري . ولِأهمية النقل الحضري ظهر رأي يصف النقل وما يتضمنهُ من حركة بِأنهما نتيجة لِأستخدامات الأرض[١].وبما إنَ الإستعمال السكني يحتل النسبة الأكبر بين الإستعمالات الحضرية فَأن ذلك يتطلب من المخططين الأهتمام بِتَلبية ما يحتاجهُ السكان من مُتَطلبات خَدَمية ومنها تحقيق عُنصر سهولة الوصول إلى أماكن العمل والأسواق والمرافق الترفيهية ومن البديهي أن يتركز السكان حول الطرق والمناطق التجارية وغير ذلك لِتحقيق منافع إقتصادية ومنها تكاليف النقل[٢]. وقد كانَ لِعامل النقل دور واضح وكبير في نمو مدينة الشامية مُتخِذة شكلاً شريطياً مُحاذياً لِأمتداد الطريق الرابط بين مدينتي الديوانية – النجف ، هذا وقد بلغت نسبة أطوال الطرق في المدينة (١٤%) من مجموع أطوال الطرق في مراكز أقضية محافظة القادسية [٣]. وحسب المخطط الأساس للمدينة لِعام ٢٠١٢ أحتلَ أستعمال النقل مساحة بلغت (١٦٩,٩٠٢) هكتار مُشكلةً ما نسبتهُ (٥,٩%) من المساحة التي تشغلها الأستعمالات الآخرى، حيث أدى تطور المدينة وإتساع مساحتها إلى الشروع بِمد شبكة من الشوارع الثانوية والفرعية التي أسهمت في تيسير الحركة والتي كان لها دور في دفع جزء من السكان إلى الأنتقال من مركز المدينة بِأتجاه الأطراف وفسح المجال أمام سيطرة الأستعمال التجاري الذي أخذَ يضغط على الأحياء القديمة في مركز المدينة كحيي السوق والسراي [٤]. إنَ أثر عامل النقل على الأستعمال السكني واضح من خلال دخولهُ كعنصر محدد لِسعر الأرض وعنصر مساهم في إعادة توزيع وإنتشار السكان ، حيث تتصف قيمة بعض الوحدات السكنية بِألارتفاع لِوقوعها عند تقاطعات الطرق أو التي تقع على شوارع تتصف بحداثتها وإتساعها أو لِصفتها التجارية، ومن خلال الدراسة الميدانية أتضحَ أن الأحياء القديمة تُعاني من رداءة شوارعها التي يكون بعضها ضيق والبعض الآخر مُتآكل لكثرة الحفر والمطبات

١ – عبد الرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص١٥٩.

٢ –إحسان عباس جاسم ، تحليل العلاقة بين استعمالات الأرض ومنظومة النقل الحضري في مدينة الكوت بأعتماد تقنية GIS، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٥.

٣ – إبتهال عبد العباس معضد البرقعاوي ، النمو الحضري وعلاقتهُ بالتنمية الإقليمية المتوازنة لمراكز الأقضية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨ ، ص ٧٣-٧٥.

٤ – عاتكة فائق رضا ، مصدر سابق ، ص ٣٤-٣٦.

فيهِ الأمر الذي دفع بعض السكان للأنتقال الى أحياء تكون شوارعها أفضل، كما تُعاني بعض الأحياء الجديدة كحي العسكري الغربي من رداءة الشوارع التي لاتزال ترابية مما أدى الى عدم سكن البعض فيها على الرغم من تخصيص قطع أراضي سكنية ، ومن المُلاحظ بِأنَ طريق ديوانية – نجف شَكلَ عامل مُحَدِد لِتوسع المدينة شمالاً وأخذت تتوسع طولياً بِجانِب هذا الطريق وفي الوقت نفسهُ أستقطب هذا الطريق بعض الأنشطة الصناعية والتجارية التي أخذت تتجمع حولهُ ولا سيما في الجهة الغربية من المدينة.

ثالثاً : العوامل الإجتماعية

تَلعب العوامل الإجتماعية دوراً بارِزاً في تحديد أنماط الإستعمال الحضري في المدينة ، وكذلكَ في توجيه السُكان إلى التركز في منطقة مُعَيَنة أو التَشَتُت نحوَ مناطق أخرى داخل الأطار الحضري وظهور الطبقية في البُنية السكانية حسب المُستوى الإقتصادي والعلاقات الأجتماعية [١]. حيث تُؤثر العوامل الإجتماعية في المتطلبات الخَدَمية للمُجتمع الحضري ومنها السكن، إذ يَعُد توفر عَناصر التَفاعُل الإجتماعي ضمن الحيز الحضري إضافةً لِعناصر الراحة والآمان والخصوصية خارج وداخل المسكن من العوامل المُؤثرة على الإسكان وترتفع معها الكثافة الإسكانية أو تَقل[٢]. ونظراً لِأهمية العوامل الإجتماعية وعلاقتها بأستعمال الارض السكني في المدينة، ولِتداخل هذهِ العوامل مع بعضها فقد تناولتها الدراسة بِشكلٍ مُنفرد وبشيءٍ من التفصيل على النحو التالي :

١- الغزو والتتابع

عِندَ حدوث عملية تَغلغُل جماعة سُكانية جديدة أو إستعمال معين في منطقة ما مِنَ المدينة كانت تَشغُلها مجموعة سكانية أو إستعمال حضري مع وجود إختلاف إجتماعي وإقتصادي بين الجهة الغازية والجهة الأصلية فَأنَ هذهِ العملية تُعرف بِالغزو، أما التتابع (التراجع) فهوَعملية تَحدُث عِندما تَحِلُ الجماعة السُكانية مَحل الأصلية وتفرض سيطرتها وتعمل على دفع الإستعمال أو السُكان الأصليين إلى الأبتعاد عن هذهِ المنطقة [٣]. وَيُعَد إنتقال السكان من الريف وتغلغلهم في المدينة والمعروف ب (الغزو

---

١ – سهام وناسي ، النمو الحضري ومشكلة السكن والأسكان –دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي ١٠٢٠مسكن ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الأجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص٤٤.

٢ – جمال باقر مطلك ، أحمد فضالة عباس الزبيدي، أثر العوامل الإجتماعية والإقتصادية والتشريعات العمرانية في تغير نمط الإسكان المنفرد الأسر في مدينة الصويرة ، مجلة المخطط والتنمية ، المجلد(غير موجود) ، العدد٣٥ ،٢٠١٧ ، ص٣٤.

٣ – عبد الرزاق عباس حسين ، مصدر سابق ، ص٧٢.

الأيكولوجي) من أبرز أشكال الغزو المؤثر في المدينة [١]. ولِظاهرتي الغزو والتتابُع أثر في إستعمال الأرض السكنية ولاسيما في الأحياء القديمة كحي السوق والسراي حيث أخذَ الإستعمال التجاري والخدمي بغزو الأحياء القديمة سابقة الذكر نظراً لِوقوعها في المنطقة المركزية من المدينة مما أدى إلى فرض سيطرتها بعد التغلغل التدريجي حيث تحولت العديد من الوحدات السكنية إلى محال تجارية وتغيرت واجهات الأبنية وتم إزالة بعض المساكن وإنشاء مجمعات تجارية وخدمية وهذ نَتجَ عنهُ تراجُع واضح للإستعمال السكني بِأتجاه المنطقة الأنتقالية وأطراف المدينة لِضعف مُنافستهِ للإستعمال التجاري والخدمي في مركز المدينة كما تم إنتقال أعداد من سُكان الريف المجاور إلى المدينة مُشكلاً عامل ضغط على ما متوفر من وحدات سكنية مما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية ، وساهم تحسُن الوضع الإقتصادي لبعض السكان الى ترك الريف و الاستقرار في المدينة للتمتع بخدماتها . وقد كان لِعامل صِلة القربى دور في حدوث الغزو الأيكولوجي والحراك الأجتماعي داخل المدينة رغبةً من بعض السكان من السكن بالقرب من أقربائهم كما هوَ الحال في منطقة آل شبانة في حي (المنتظر) وشارع آل بو ناصرية في حي(السراي)، وقد أتخذَ الغزو شكلاً آخراً تَمَثَّلَ بالتغلغل في الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة وتحولت إلى إستعمالات سكنية وصناعية وتجارية بسبب توسع المدينة وهذا ما حدث في الجهة الغربية من المدينة حيث تحولت الأراضي الزراعية إلى سكنية ضمن المخطط الأساس للمدينة لِعام ٢٠١٢ ويعرف حالياً بِحي العسكري الغربي.

٢ – التركُز والتَشَتُت

يُعرّف التركز بِأنهُ تجمع وإحتشاد سكاني أو فعاليات حضرية معينة في المدينة أو في منطقة محددة منها [٢].ويحدث التركز أما على أساس إقتصادي كتباين المستوى الإقتصادي بين السُكان وتباين أسعار الأرض ، أوبِتَدَخُل جهات رسمية وهذا ما يُعرف بالتركز المبرمج اي الموجه[٣]. ومِن خلال الدِراسة المِيدانية وِجِدَ بِأنَ المنطقة المركزية تتصف بتركز الفعاليات التجارية والخدمية على أساس التخصص والتجاذب الوظيفي ، في حين شكلت التكتلات السكانية جانباً آخراً من التركز في أحياء المعلمين والعسكري والجوادين والمنتظر والذي كان تحت تأثيرتَشابه الخصائص الإقتصادية أوالأجتماعية أوالثقافية أو عامل التركز الموجه. أما التَشتُت فَيقصُد بهِ الإزاحة التي يَتعرض لها مجموعة من السكان أو إستعمال

---

١ – عامر راجح نصر الربيعي ، مصدر سابق ، ص١٥٥ .

٢ – صبري فارس الهيتي ، صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، العراق ،١٩٨٦ ، ص٧٨.

٣ – ساكار بهاء الدين المدرس ، مصدر سابق ، ص١٣٢.

حضري مُعين من المواضع الأصلية لها وإنتقالها إلى مواضع أخرى إستِجابةً لِمُتَطلبات السُكان الإقتصادية والإجتماعية وتحت تأثير العوامل الطاردة[١].وعلى ما يبدو بِأنَ عملية التَشَتُت عملية مُعاكسة لِعَملية التركُز وتَحدُث كَرَدةِ فعلٍ لها، إذ يُؤدي تركز السكان أو إستعمالات مُعينة إلى هِجرة الأستعمالات الأخرى وتَشَتُتها نحو مناطق أخرى وهذا ما يُمكن ملاحظتهُ بِشكلٍ واضح في المنطقة المركزية مِن مدينة الشامية حيث أدى توسع الأستعمال التجاري والخَدَمي إلى الضغط على بعض أجزاء المنطقة السكنية في حيي السوق والسراي مما نَتَجَ عَنهُ هجرة السكان والأنتقال إلى المنطقة الأنتقالية المتمثلة بأحياء(المعلمين والجمهوري والمنتظر والجوادين) وأطراف المدينة كأحياء(العسكري الشرقي والعسكري الغربي)، كما ساهَمَت عوامل إرتفاع أسعار الأرض ومَشكلات المنطقة المركزية المتمثلة في الأزدحام وصعوبة الحركة وضيق الشوارع والضوضاء في إزاحة وتَشَتُت بعض السكان عن مواضعهم الأصلية.

٣- العادات والتقاليد

تَتصف المَظاهر الإجتماعية التي تَسود سكان مَنطقة مُعَينة ولا سيما العادات والتقاليد بِأنها ذات تأثير كبير في نمو المدينة وإتِساعِها ولها علاقة واضحة في إستعمالات الأرض ومِنها الأستعمال السكني على وجه الخصوص مَعَ تباين هذا التأثير خلال عمر المدينة [٢]. ويُعَد المستوى الأجتماعي للفرد من الجوانب الرئيسة التي تَحكم وتُحدد إختيارِهِ لِموقع سَكنهِ من خلال الرغبة في السكن والإستقرار في المنطقة التي يتقارب أو يتَطابق مع سُكانُها إجتماعياً[٣]. ومن أبرز المظاهر التي تُعتَبر إنعكاساً للعادات والتقاليد هي تحقيق الخصوصية للأسرة وإستقلاليتها وهذ واضح في الوحدات السكنية التقليدية القديمة والتي تتصف بجدران سميكة وفناء وسطي مُحاط بالغُرَف والشبابيك الصغيرة والباب المُنكسر وغيرها من سمات الطراز العمراني الذي يهدف لتحقيق الأنعزال عن المحيط الخارجي وعدم الشرفية ومنع المارة من الأطلاع على خصوصية الأسرة كما في بعض مساكن أحياء المنطقة القديمة(السوق والسراي) وتكاد تنعدم مثل هذهِ الخصائص العمرانية في الوقت الحاضر بسبب التقدم الحضاري والثقافي للمجتمع الحضري وتطور متطلباته التي تُحَقق له الراحة في المسكن [٤]. وبِما إنَ أغلب سُكان منطقة الدِراسة ينحدرون من مجتمع ريفي تَسُودهُ الروابط العشائرية والعادات والتقاليد المحافظة النابعة من صلة القربى

١ – طه مصحب حسين ، التوسع الحضري وأثره على نمط أستعمالات الأرض والعوامل المؤثرة في ذلك – دراسة حالة مدينة الدور ، مجلة الأستاذ ، المجلد ٢ ، العدد ٢٢٠ ، ٢٠١٧ ، ص١٤٣.

٢ – إبتهال عبد العباس معضد البرقعاوي ، مصدر سابق ، ص٧٥.

٣ – شريهان مازن السعيدي ، إتجاهات النمو الحضري في مدينة الكوت ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٤ ، ص٣٧.

٤ – ساكار بهاء الدين المدرس ، مصدر سابق ، ص١٣٤.

والأعتزاز بالقبلية فَأنَ ذلك أنعكسَ على الأماكن التي إستقروا بِها داخل المدينة . وأخذت العادات والتقاليد تمارس دورها في التأثير على الإستعمال السكني من خلال مظاهر متنوعة كالرغبة بزيادة الإنجاب والتفاخر بذلك، وسيادة الأسرة الممتدة ولاسيما في المراحل الأولى من عمر المدينة ، والسكن قرب الأقارب وتكوين تكتُلات قبلية جعلت من بعض مناطق الأحياء تُعرف بِأسماء تلك التجمعات القبلية ، مما أنعكسَ سلبياً على كفاءة الوحدة السكنية من حيث زيادة الأكتظاظ السكني والإحتشاد في مناطق محددة من المدينة وتجزئة الوحدة السكنية إلى وحدات مستقلة ، إضافةً للنزاعات العشائرية وتَسَبُبها في إنتقال السكان من الريفِ إلى المدينةِ ودورِها كذلك في الحراك الأجتماعي داخل المدن .

رابعاً : العوامل الإقتصادية

من أجل الوصول إلى فِهم أكبر قدر مُمكن لِإستعمالات الأرض ومِنها الإستعمال السكني فَأنَ ذلك يَتَطلب تناول جميع المُتَغيرات المُتَعلقة بالإستعمالات الحضرية ومن هذهِ المُتَغيرات والتي تُشكل دِراستها أهمية كبيرة هي العوامل الإقتصادية. ونَظراً لِأهميتها وعِلاقتها بِالإستعمالات الحضرية فقد تَناولها العديد من الباحثين في دِراساتِهم ومنهم روبرت ديكنسون ، وعَدّها الأنكليزي هارولد كارتر من العوامل الثلاث الأساسية المؤثرة بِشكلٍ مُباشرٍ في إستعمالات الأرض إلى جانب العوامل الأجتماعية وأنظمة النشاط[١]. ويأتي في مُقَدِمة العوامل الإقتصادية المؤثرة في الإستعمال السكني وتحديد النمط السكني السائد فيه هي قيمة الأرض والمستوى المعاشي للفرد وقد سلطت الدراسة الضوء على هذهِ العوامل وعلى النحو التالي :

١- قيمة الأرض

تُمَثل الأرض في المدينة سلعة مما جعلها تقع تحتَ تأثير قانون الطلب والعرض ، وَتتباين قيَم الأراضي بين أجزاء المنطقة الحضرية بسبب عَدد منَ العوامل مِنها خصائص الموقع وإمكانية الوصول، ومجاورتها لِنوع مُعين من الأستعمالات المرغوب فيها، وكفاءة الخدمات المتوفرة ونمط إستخدام الأرض[٢]. وينعكس التباين في سعر الأرض على تحديد الوظائف لِمواقعها في المدينة كما يؤثر هذا التباين على توزيع إستعمالات الأرض الحضرية حيث تمتلك بعض الإستعمالات قُدرة عالية على المُنافسة وتَحَمُل إرتفاع الإيجارات الناجم عن إرتفاع قيمة الأرض[٣].وبِشِكلٍ عام ترتفع أسعار الأرض السكنية في

١ – سفير جاسم حسين ، تحليل الواقع السكني في مدينة السماوة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١ ،ص٧٨.

٢ – محمد صالح ربيع العجيلي ، مصدر سابق ، ص٧١.

٣ – أحمد علي إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، ط ٤ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ،ص٢٦٣.

المنطقة المركزية وبالقرب من إمتدادات الطرق الرئيسية وتقاطُعاتُها في المدينة وتأُخذ بالأنخفاض في سِعرها معَ الأبتعاد عن مركز المدينة والأتجاه نحوَ الأطراف وكذلِكَ مع الأبتعاد عن الطرق الرئيسة(١). ومِن معطيات الجدول (٧) نُلاحظ تَبايُن سعر الأرض في منطقة الدِراسة بين المنطقة القديمة والتي يشغلها كلٌ من حي السوق والسراي حيث يتراوح سعر المتر المربع الواحد بين(٧٠٠،٠٠٠-١٠٠٠،٠٠٠) دينارعراقي ويعتبر أكثر الأسعار إرتفاعاً بالنسبة لِباقي مناطق المدينة ويعود هذا الأرتفاع لِعَددٍ من الأسباب منها مايتمتع به هذا الموقع من سهولة الوصول من جميع جهات المدينة ، وندرة الأرض ومحدوديتها بسبب كثافة وتنوع الأستعمالات وهذا الأمر جَعَلَ الأستعمالات التجارية والخدمية – ولِقُدرتُها على المُنافسة – تبقى وتتوسع في هذهِ المنطقة مع تراجُع الأستعمال السكني وإبتعادهِ عن مركز المدينة بسبب ضعف قُدرتهِ على المُنافسة وتَحَمُل الإيجارات المُرتفِعة ولِمرونتهِ على الحركة والأنتقال على الرغم من قِدَمهِ في التموضع في المنطقة المركزية ،بينما يأخذ سعر الأرض بالأنخفاض مع الأبتعاد عن المنطقة القديمة حيث يتراوح بين (٥٠٠،٠٠٠-٦٠٠،٠٠٠) دينارعراقي للمتر المربع الواحد في النِطاق المحيط بالمنطقة القديمة لأنها سكنية وتقل أو تنعدم فيها إستعمالات الأرض التجارية، لذلك تنخفض فيها المنافسة مما أنعكسَ على سعرها، وتأتي مناطق الأطراف في أسفل سُلم أسعار الأراضي لمنطقة الدراسة إذ تراوح سعر المتر المربع مابين (٣٠٠،٠٠٠-٤٠٠،٠٠٠) دينار عراقي لِبُعدِها عن منطقة الأعمال المركزية مما يُشكل ضعف في تحقيق سهولة الوصول أضافةً لإنخفاض المستوى الخدمي فيها وقلة كفائتهِ. أما مايَخُص إرتفاع أسعار الأراضي الواقِعة على طول إمتدادات الطرق الرئيسة وتَقاطُعاتُها وعِندَ العقد التجارية، فَأنَ هذا يعود لِما يوفر لها هذا الموقع من سهولة الوصول ويعطيها أهمية إقصادية، نستدل من ذلك بِأنَ خصائص الموقع والموضع لِأستعمالات الأرض الحضرية وتبايُنها داخل المدينة مِن أبرز العوامل المؤثرة على سِعر الأرض. إنَ إرتفاع سعر المتر المربع الواحد من الأرض السكنية في مدينة الشامية لهُ آثار سلبيه على بناء الوحدات السكنية. إذ يُعَدّ إمتلاك قطعة أرض سكنية من المعوقات التي تقف أمام الكثير من السكان لاسيما محدودي الدخل الذين ليسَ بمقدورِهِم شراء قطعة أرض سكنية لأنَ مستواهم الأقتصادي منخفض مُقارنةً مع أسعار الأراضي السكنية ، ما أنعكسَ على تعدد الأسر في المسكن الواحد وتخصيص جزء من دخل بعض الأفرا لدفع بدلات الإيجار ، وأسهمَ أرتفاع سعر الأرض في ظهور بعض المشكلات الحضرية ومنها أنتشار السكن العشوائي والتجاوز على المخطط الأساس للمدينة كما هوَ الحال في مناطق التجاوز شمال المدينة. وقد كشفت الدراسة الميدانية أنَ معدل الأفراد

---

١ – جاسم شعلان كريم الغزالي ، مصدر سابق ، ص١٣٦.

الذين لايمتلكون وحدة سكنية بسبب أرتفاع سعر قطعة الأرض السكنية بلغَ(٥٦,٩)% من حجم العينة، في حين شَكَلَ أرتفاع سعر الأرض معدل مقدارهُ(٦٠)% من جملة الصعوبات التي واجهت الأفراد عندَ شروعهم في بناء وحداتهم السكنية[١].

جدول (٧) أسعار الأراضي في مدينة الشامية

المنطقة	القديمة	الأنتقالية	الأطراف
سعر المتر المربع	١٠٠٠٠٠٠-٧٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠-٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠-٣٠٠٠٠٠

المصدر:الباحث أعتماداً على: المُقابلات الشخصية مع مسؤولي مكاتب العقار في مدينة الشامية،بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦

٢ – المُستوى المعاشي للفرد

مِنَ الصعوبة أدراك أنماط إستخدامات الأرض الحضرية بِمعزل عن العوامل الإقتصادية ومنها المستوى المعاشي للفرد والذي يرتبط بدخل الاسرة ونفقاتها[٢]. وقد شَهِدَ العراق مُنذُ مُنتصف القرن الماضي تطوراً إقتصادياً مَثلَ إنعكاساً واضِحاً للتَحَسُن الذي طَرَأَ على الدخل القومي والناجم عن الزيادة التي حصلت في الإيرادات النفطية مما كان لهُ الدور الكبير في زيادة نصيب المواطن العراقي من مجمل الدخل القومي[٣]. وكان للإتفاقية التي عُقِدت عام ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية أنَذاك وشركات النفط الأجنبية العاملة في العراق أثرها في تحسُن الدخل القومي والمستوى المعيشي للمجتمع، حيث وبموجب هذهِ الإتفاقية تم الأتفاق على زيادة الأنتاج وتوزيع الأرباح مُناصفةً بين الحكومة والشركات النفطية [٤]. ومن معطيات الجدول (٨) نجد بأنَ إجمالي الدخل القومي في العراق عام ١٩٤٧ بلغ (٠,٠٢٧)مليار دينار عراقي وسجل نصيب الفرد من هذا الدخل مبلغ قدره (٥٠) دينارعراقي، وحصلَ تطور كبير في مستوى الدخل خلال فترة الخمسينيات حتى بلغ عام ١٩٥٧ (٠,٠٥٩) مليار دينار عراقي وبلغ نصيب الفرد منهُ (٥٥,٦) دينارعراقي، وأستمر هذا التحسن حتى تعدى عتبة المليار لأول مرة في عام ١٩٧٧ مُسجلاً دخلاً بمقدار (١,٥٨٦) مليارديناﺭ عراقي بلغ نصيب الفرد منهُ (٣١٨,٤)دينارعراقي ، أما في عام ١٩٨٧ فقد وصل مقدار الدخل القومي (١٥,٣١٤)مليارديناﺭ عراقي حصل بموجبهِ الفرد على نصيب بلغ (٩٥٥,٣) دينار عراقي، وشهدت الأوضاع الإقتصادية منعطفاً خطيراً في فترة التسعينيات تمثلت بتدهوها نتيجة فرض الحصار الإقتصادي على العراق والذي تسببَ في إنخفاض المستوى المعاشي للفرد

---

١ – الملحق (٢).
٢ – ساكار بهاء الدين المدرس ، مصدر سابق ، ص١٢٠.
٣ – جاسم كريم شعلان الغزالي ، مصدر سابق ، ص١٣٧.
٤ – عبد خليل فضيل ، أحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤ ، ص١٩٠.

حيث بلغ الدخل القومي (٦٣,١٤٧) مليار دينار وبمعدل دخل فردي مقدارهُ(٨,١١٩) دينار ورغم إرتفاع الدخل القومي والفردي لكن رافق ذلك تدهور القدرة الشرائية بسبب الحصار الإقتصادي وما نجم عنهُ من سياسات خاطِئة أدت إلى حدوث التضخم، وبعد عام ٢٠٠٣ حصل تطور كبير في الحياة الإقتصادية بعد تغيير النظام السياسي ورفع الحصار الإقتصادي. وشهدت دخول الأفراد أرتفاعاً كبيراً نتيجة ارتفاع الدخل القومي والذي بلغ عام ٢٠٠٩ (١٢٠,٤٢٩٢٧٧) مليار دينار وسجل معدل دخل الفرد (٣٨٠٣٢٩٤,١) دينار ، وأستمر هذا التحسن والأرتفاع في مستوى الدخل القومي ليُسجل في عام ٢٠١٦ (١٨٣,٦٠٩٤٦٠٧)مليار دينار وبلغ نصيب الفرد منهُ ما معدلهُ (٥٠٧٦٤١٤,٥) دينار.إنَ زيادة الدخل الفردي تعني زيادة المستوى المعاشي الذي يدفع الكثير من السكان بالسعي لِإشباع رغباتهم وتطوير أساليب حياتهم الأجتماعية والأسرية وفي مُقَدمة ما يسعى لِتحقيقهِ الفرد في ظل التحسن المعاشي والإقتصادي لهُ ولِأسرتهِ هو إمتلاك مسكن مُلائم صحياً ، وبالمُقابل فَأنَ إنخفاض الدخل الفردي يُعدّ منَ المعوقات التي تمنع الفرد من إمتلاك المسكن حيث يؤثر إنخفاض الدخل على ما تُخصصهُ الأسرة من نفقات على السكن بالأضافة إلى ذلك تقل إمكانية الحصول على القروض الممنوحة للبناء على أساس مستوى دخل الفرد المقترض وهذا ما يُفسر لنا عدم قدرة بعض السُكان على بناء وحدة سكنية.

جدول (٨) الدخل القومي العراقي ونصيب الفرد للمدة(١٩٤٧-٢٠١٦)

السنوات	الدخل القومي /مليار دينار	معدل دخل الفرد /دينار
١٩٤٧	٠،٠٢٧	٥٠
١٩٥٧	٠،٠٥٩	٥٥،٦
١٩٦٥	٠،٢١٠	٨٢،٨
١٩٧٧	١،٥٨٦	٣١٨،٤
١٩٨٧	١٥،٣١٤	٩٥٥،٣
١٩٩٧	٦٣١٤،٧	٨،١١٩
٢٠٠٩	١٠٠١٠٠،٨٢	١٠٠٠،٠٠٠
٢٠١٦	١٨٣٦٠٩٤٦٠،٧	٥٠٧٦٤١٤،٥

المصدر: الباحث أعتماداً على : ١- حيدر عبدالكريم سالم الجبوري، النقل بالسيارات في مدينة الناصرية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الأنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص٦٩,

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ،٢٠١٧.

وأشارت بعض الدراسات إلى إنَ زيادة الدخل بنسبة (٢%) تُساعد على زيادة الطلب الفعلي على الأسكان بنسبة تتراوح بين (١,٥ – ٢)% وإنَ هُنالكَ علاقة بين زيادة الطلب والتوقع في إرتفاع أسعار المساكن والأيجارات [١].

نستخلص من ذلِكَ بِأنَ لِمستوى الدخل عِلاقة كبيرة في المُستوى المعاشي وبالتالي تأثيرهُ على الإستعمال السكني وإمتلاك وحدة سكنية لكل أسرة وحسب المعايير الاسكانية المعمول بِها وهذ ما حدث فعلاً في منطقة الدراسة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والتي شهدت تحسن ملحوظ في المستوى المعاشي ساعد الكثير من سكان المدينة في إمتلاك مسكن ملائم وتغيير بعضهم لمسكنهِ والأنتقال إلى أحياء جيدة من حيث مساحة الوحدة السكنية وتوفر الخدمات العامة الكفؤة لاسيما سكنة المنطقة القديمة التي تتصف بِصغر مساحة المساكن وكثافة السكان ونقص الخدمات وتدهورها كما أنعكس التدهور الأقتصادي في تسعينيات القرن العشرين على إنخفاض الطلب على الأراضي السكنية وصعوبة الحصول على مسكن لإنخفاض دخل الفرد لِتعود الأوضاع المعيشية للتحسن بعد ٢٠٠٣ ، ولايزال تباين مستوى الدخل بين سكان المدينة ينعكس على تباين الأنماط السكنية بين أحياء المدينة حيث لا يزال بعض السكان من ذوي الدخل المنخفض يعيشون في مساكن قديمة ومتهالكة ولا تحتوي على معايير الأسكان الحضري ويشمل ذلك سكان الأحياء القديمة بينما لاحظ الباحث إمتلاك ذوي الدخول المرتفعة مساكن واسعة وذات طراز حديث وملائمة بشكل جيد للسكن . ومن العوامل التي تتأثر بمستوى الدخل وبالتالي تأثيرها على الإستعمال السكني هي إرتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمل والتي قد لا تتناسب مع المستوى العام للدخول مما ينعكس سلبياً على البناء السكني.

خامساً:العوامل الإدارية والسياسية

يُنظر للعامل الإداري بِأنهُ يُشكل أحد الأُسس والمعايير المُعتمدة في تعريف المركز الحضري حيث إنَ الكُتلة العِمرانية والتي تحصُل على قرار من الجهة الرسمية الحاكمة ويشتمل هذا القرار على إعتبار المحلة العمرانية مركز حضري عِندها تصبح المستوطنة البشرية مدينة[٢]. وقد لَعِبَ العامل الإداري دوراً مُهماً في بُنية المُدن ومورفولوجيتها من خلال المواضع التي يشغلها مقر الحكُم حيث يحتل المنطقة المركزية ومنها تمتد مسارات الطرق ويُحيط بهذهِ المنطقة نِطاق المصالح العامة ثُمَ نِطاق المباني السكنية ، وقد أنعكسَ أثر هذا العامل على مُستوى الخدمات العامة ومِنها الخدمات الإدارية التي تتركز في المُدن

١ – سعدي محمد صالح السعدي وآخرون ، جغرافية الأسكان ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١٩١.

٢ – محمد السيد غلاب ،يسري عبد الرزاق الجوهري ، جغرافية الحضر ، ط١ ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص٤٧.

وتنعدم في الأرياف وقد مَنحَ العامل الإداري النفوذ والعمق الأقليمي للمراكز الحضرية والذي يصل إلى المناطق التي تتبعها إدارياً[١]. وبعدَ التطور الذي شَهِدتهُ المُدن من حيث النمو والتوسع المساحي نتيجة الثورة الصِناعية وإنعكاساتِها على مُجمَل الحياة البشرية ظهرت الحاجة إلى جهةٌ تَأُخذ على عاتِقها إدارة الأنشطة والتنوع الوظيفي في المدينة وهذهِ الإدارة يجب أن تَعمل على تحقيق مُتَطلبات السُكان الأساسية والتي يجب أن تَكون كافية للسُكان وقادِرة على مواجهة تزايدهُم المُستمر كما تتوفر فيها صِفة الكفاءة في الوقتِ ذاتهِ لِذلكَ فَأنَ الإدارة الحضرية أصبحت رُكناً أساسياً في تنظيم المدينة وإستعمالات الأرض فيها وبِما يُحقق المصلحة العامة[٢]. وإكتسبت مدينة الشامية صِفتها الإدارية في فترة الحكم العثماني وكان ذلك في عام ١٨٤٤م وأعتبرت حينها مركزاً لِقضاء الشامية[٣]. وشهدت عدم إستقرار في مرتبتها الإدارية وبقت متأرجحة بين مركز قضاء فترة وناحية ضمن القضاء مرة أخرة حتي عام ١٩٢١م تم تثبيتها على إنها مركزاً لِقضاء الشامية حيث أدى إنشاء المؤسسات الحكومية فيها إلى إستقرار المدينة ونموها [٤].

ومن الطبيعي إنَ حصول المدينة على هذهِ المرتبة الإدارية جَعَلَ مِنها منطقة جذب سُكاني من المناطق المجاورة لها بسبب تركز الخدمات الإدارية فيها وبِذلكَ أصبحت مناطق عديدة من محيط المدينة وإقليمها تابعة لها وتحت سيطرتها الإدارية أضافة إلى إنَ وجود مقرات الجهات الرسمية في المدينة عامل مهم في تطوير المدينة وتوفير الخدمات الضرورية لِساكنيها بِشكل مُنظم ومُخطط على إعتبار أنَ الخدمات تتركز في المدينة وتقل أو تكاد معدومة في الريف المُجاور مما دفعَ بالعديد من السكان بالهجرة نحو المدينة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم سُكانُها وكثرة المساكن وإتساع رُقعة المدينة تدريجياً حيث أسهم وجود المؤسسات الإدارية المُتخصصة في تنظيم شؤون المدينة وخدماتها في جعلِها بيئة مُلائمة للسكن والتوسع.

كما لا يُمكن عزل المدينة عن الدور الذي يلعبهُ العامل السياسي في إعطاء بعض المُدن أهمية مِن خِلال إتخاذِها مركزاً سياسياً الأمر الذي يجعلها تبرُز في قِيامِها بالوظيفة الإدارية والعسكرية على مُستوى الأقليم، إضافة إلى الأهمية الإقتصادية التي تتصف بِها جنباً إلى جنب الأهمية السياسية[٥]. ولم تَكُن

---

١ – عمر محمد علي ، أحمد حسن إبراهيم ، مصدر سابق ، ص١٤٠.

٢ – خلف حسين علي الدليمي ، ثائر شاكر محمود الهيتي ، إستراتيجيات الإدارة الحضرية ، ط١ ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ ، ص٧.

٣ – احمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري ، قضاء الشامية خلال العهد الملكي – دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ ، ص٢٧.

٤ – عاتكة فائق رضا ، مصدر سابق ، ص٢٢.

٥ – عمر محمد علي محمد ،أحمد حسن إبراهيم ، مصدر سابق ، ص١٤٣.

إستعمالات الأرض الحضرية ومِنها السكنية بِمعزَل عن الفلسفة التي تَسير وِفقها الدول والتي تتَباين حَسب إختلاف أيدلوجياتِها فَالدول التي تتَبنى الفكر الرأسمالي يَكون معيارها إقتصادي قَوامُهُ الربح والخسارة وبالتالي فَأنها تَعُد السكن سِلعة إقتصادية وهذا على النقيض من الدول التي تَنتهج الأيدلوجية الأشتراكية حيث ترى بِأنَ السكن يُمثل ضرورة إجتماعية وخدمة توفيرها مِن واجب السلطة السياسية المُتمثلة بالدولة مِن خِلال الدوائر ذات العلاقة بِهذا الجانب ، وفي العراق قامت الدولة بِأتباع مجموعة مِنَ الإجراءات في هذا المجال مِنها سياسة التنطيق الوظيفي أي توزيع إستعمالات الأرض في المدينة بِشكل مُتوازن وبِما يخدُم المصلحة العامة حاضِراً ومُستقبلاً وكذلك القيام بِتوزيع الأراضي على أفراد المُجتمع وبِناء مساكن لِبعض الفِئات مِن قِبَل مؤسسات الدولة المسؤولة عَنهم وغيرها مِنَ الإجراءات التي مِن شأنها حل مشاكل السكن[١].

إنَ للسُلطة السياسية وقراراتِها دوراً مؤثِراً في منطقة الدِراسة وعلى القِطاع السكني فيها عَبرَ العقود السابِقة وقد أتخذ هذا التأثير مساراً سلبياً في سنوات كما هوَ الحال في تسعينيات القرن الماضي بينما كان دوراً إيجابيا في سنوات أخرى أتصفت بالتطور الإقتصادي حيث تمثلت سياسة الدولة في منح الأراضي السكنية لِبعض الفِئات وحرمان فِئات أخرى مِنها كما هو الحال في منح شريحة الموظفين والعسكريين قطع أراض سكنية في المدينة كما هو الحال في حي(المعلمين) والذي تم تخصيص أغلب قطع الأراضي السكنية فيه لشريحة المعلمين والمدرسين ، وأحياء تم توزيع معظم قطع الأراضي السكنية فيها على منتسبي الجيش وقوى الأمن الداخلي كما في أحياء(العسكري الشرقي والعسكري الغربي والجمهوري)، وساهم ذلك في ظهور التقسيم الطبقي في مجتمع المدينة من جانب أخر أدت سياسة الدولة في منح القروض لأغراض السكن وإشرافِها على وضع المُخطط الأساس وغيرها من السياسات الداخلية للدولة إلى تنظيم المدينة وتقليص الفجوة بين عدد الأسر والوحدات السكنية بينما نَتَجَ عن سياسة الدولة في العقود السابقة وقِيامِها بِتهجير بعض سُكان المدينة مثل بعض السكان من الطائِفة اليهودية وغيرهم في حصول تغير في مُلكية بعض الوحدات السكنية من خلال عرضها للمُزايدة أو مُصادرتها من أصحابها بشكل قسري ، أما على مُستوى السياسة الخارجية للدولة فَأنَ الأحداث السياسية التي مرَ بِها البلد ألقت بِضلالِها على المدينة وإستعمالِها السكني فالحروب التي خاضتها السلطة وما ترتب عليها من تدهور إقتصادي لا سيما بعد ١٩٩٠م تَسَببَت في بطئ حركة البناء السكني وتدهور الكثير من المباني السكنية لِعَدم قُدرة

---

١ – جاسم شعلان كريم الغزالي ، مصدر سابق ، ص١٢٧–١٣٠.

ساكنِها على إعادة تأهيلها بِسَبب ضُعف مُستواهُم المعاشي، وخِلاصة القول فَأنَ سياسة الدولة التي تتبِعها داخلياً وخارِجياً تنعكس على الوظيفة السكنية في المُدن أما سَلباً أو إيجاباً.

سادساً : العامل التأريخي

تَمُر المسيرة البشرية بِمراحل تَطورية بِشكل مُستمر قَدم الأنسان فيها وفي كُل مرحلة تأريخية إنجازات حَضارية في جوانب مُتَنوعة الغرض مِنها تحقيق إشباع لِرغباتِهِ وقد إنعكسَ هذا التطور على مُجمل الحياة الأنسانية بِمُختلفِ مظاهِرها المادية ومِنها الكُتلة العمرانية للمساكن حيثُ شَكلت سِمات المباني السكنية صورة مُنعكسة للتَقَدُم الذي أحرزهُ الأنسان عِبرَ المراحل التأريخية المُتعاقبة[١]. وَيُزودُنا التأريخ بِمعلومات تُشَكل صورة تعريفية عن شخصية المدينة فيما مضى فَالشواخص الأثرية التي توجد في أي مُستَقرة عِمرانية هي بِمثابة الدليل الوافي للتَعرُف على المُستوطنة البشرية والذي يفوق دور سُكانُها وكِثرة عَددِهِم ، حيث تُمَثِل كُلُ مُستوطنةٌ بشرية كيان يتصف بالتميز التأريخي ومِن خِلال الشواهِد الأثرية نَستدل على أصل المستوطنة فيما إذا كانت تَعود في قِيامِها إلى تحقيق غرض مُعين أو إنها مُستوطنة قروية ثُمَ تَطورت إلى مدينة وعليه فَأنَ للعامل التأريخي دور مُهم في تقديم تعريف يكفي لِفهم نشأة المدينة وتطورها[٢]. وَيُنظر للعامل التأريخي على قَدَرٍ واسع من الأهمية لِأرتباط قيام المُدن بِهذا العامل حيث تُشَكِل الأسس التأريخية للحيز المكاني الذي تنشأ فيه المدينة عوامل جذب للسُكان وَتُساعد على الأستقرار في هذا الموضع ويُعد وجود أي مُستقرة بشرية في موقع مُعين مؤشراً على مُلائمة الموضع للسكن والتوسع العمراني من الجوانب الطبيعية والإمكانات الإقتصادية[٣]. ويُساهِم تأريخ المدينة السكني ومُستوى إستقرارِها الحضري والذي يعود لِفترات تأريخية قديمة بِنمو المدن وتطورها سُكانياً ومساحياً[٤]. ويبرز أثر العامل التأريخي على الإستعمال السكني من عدة جوانب أهمها ما يتعلق بِمستوى صلاحية المباني السكنية وحداثتها وتصاميمها وفق الأسس السائدة حينها والتي تتحول بمرور الزمن إلى بيئات سكنية غير مُلائِمة من حيث الخصائص التخطيطية والشكلية ومن ثُمَ تُصنف ضمن النمط القديم بسبب التطور في مجال التخطيط والطراز والذي أنعكسَ على نمط مُختلف من الوحدات السكنية يُساير المرحلة التأريخية التي شُيدَ

١ – ساكار بهاء الدين المدرس ، مصدر سابق ، ص١١٥.

٢ – عمر محمد علي ، أحمد حسن إبراهيم ، مصدر سابق ، ص١٣٣-١٣٥

٣ – عامر راجح نصر الربيعي ، مصدر سابق ، ص١٥٧ .

٤ – جبر عطية جودة المياح ، الأقليم الوظيفي لمدينتي الكوت والحلة – دراسة مقارنة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٢٢.

فيها[١]. وهذا ما ينطبق على العديد من الوحدات السكنية في منطقة الدراسة والتي كانَ للعامل التأريخي والتعاقب الزمني دور في ظهور أنماط سكنية متباينة وحسب المتغيرات السكانية والإقتصادية السائدة حينها فمثلاً نلاحظ بِأنَ النمط القديم والذي يَشغُل مركز المدينة يتصف بِخصائص مرحلتهِ التأريخية والتي تُميزهُ عن الأنماط الأخرى حيث كانَ تشييد المبنى السكني يخضع لإعتِبارات طبيعية وفي مُقدِمتِها العامل المُناخي أضافةً للخصائص الأجتماعية والأقتصادية السائدة في وقتِها فَنَجِد الشوارع ضيقة ومُلتوية وذات نهايات مُغلَقة لِبعضِها ، ومباني سكنية مُتراصة وذات فناء مفتوح من الداخل ومُغلق من الخارج ، ومواد بِناء تُعتبر في مرحلة إستخدامِها مُلائمة وحديثة ، ولكن وبِمرور الزمن وما شَهِدتهُ المدينة من نمو وتوسع نتج عنهُ ظهور أحياء جديدة مُختلِفَةٌ عن النمط السابق من حيث الجوانب التخطيطية والعِمرانية وأستَمرَ هذا التطور في مجال العِمارة السكنية حتى عصرِنا الحالي والذي أتسمَ بِأنتشار الطرازالغربي في البناء والشوارع الواسعة مما يعكس الأثر التأريخي على تباين الوحدات السكنية وتعرض القديمة منها للتهرؤ ومشاكل أخرى أدت إلى جَعلِها غير مُلائِمة للسكن حسب المعايير الحديثة والتي من الضروري أن تُلائم طبيعة الحياة الحضرية الراهِنة. هذا وسَيكون للباحث وقفة مُفصلة عن المراحل التطورية للمدينة ومَساكِنها في الفصل اللاحق الذي يختص بالمراحل المورفولوجية لمنطقة الدراسة.

---

١ – ساكار بهاء الدين المدرس ، مصدر سابق ، ص١١٥.

الفصل الثاني

تطوّر الاستعمال السكني في مدينة الشامية

الفصل الثاني

تطوّر الاستعمال السكني في مدينة الشامية

تمهيد:

من سِمات عِلم الجغرافية النظرة الشمولية للظواهر التي يتناولها بالبحث. إذ لايقتصر مجال الجغرافية على الدراسة المكانية فحسب وإنما تهتم بدراسة البعد التأريخي للظاهرة الجغرافية إذ لا يمكن فصل المكان عن الزمان والذي يُشكل أهمية في الدراسات الجغرافية ، ويُساعد البحث في تأريخ الظاهرة الوصول لفهم وتفسير الأسباب والعوامل التي ساهمت في نشأة هذهِ الظاهرة وتطورها، وتتطلب دراسة واقع الظاهرة الجغرافية البحث والتقصي عن الجذور التأريخية لموضع هذهِ الظاهرة لأنَ واقعها الحالي هو في الأساس نِتاج لظروف كانت سائدة في فترات سابقة. والمدينة كأي ظاهرة جغرافية تُمثل عملية دراسة تاريخها وتطورها المورفولوجي مدخلاً مهماً لفهم وتفسير الكثير من الظواهر الحضرية. لقد نشأة مدينة الشامية ونمت عبر مراحل زمنية متعاقبة و مختلفة ومنحتهُ كل مرحلة خصائص تميزهُ عن غيرها وذلك لتباين العوامل الجغرافية التي ساهمت في تطور المدينة إذ كانَ للعوامل الطبيعية عبر المراحل الاولى من تاريخ المدينة الأثر الأبرز في التحكم بعناصر خطتها والتي تشمل الطراز العمراني ونمط الشوارع واستعمالات الارض ثم أخذَ هذا الدور يضعف تدريجياً بسبب التطور الحضاري والتقدم التكنلوجي وأخذت العوامل البشرية تتصدر ما يُحدد مورفولوجية المدينة ، وللتعرف على تاريخ المدينة المورفولوجي تناولت الدراسة في هذا الفصل تأريخ مدينة الشامية وتطور الأستعمال السكني فيها من خلال مبحثين تطرق الأول إلى نشأة المدينة وأصل تسميتها، في حين تناول المبحث الثاني تطور الأستعمال السكني عِبرَ المراحل المورفولوجية المُعبرة عن نمو المدينة.

المبحث الأول

الجذور التأريخية للموضع

اولاً: نشأة مدينة الشامية

يُستَدل من الدراسات التاريخية التي تناولت مدن الفرات الأوسط بِأنَ مدينة الشامية موضوع البحث ترجع جذورها إلى القرن السابع عشر الميلادي حين كان العراق تحت السيطرةِ العثمانية[١]. وتُمثل قرية (أم البعرور)الواقعة شمال شرق المدينة الحالية بمسافة (٢كم) النواة الأولى لمدينة الشامية والتي إتخذتها السلطات العثمانية فترة من الزمن مركزاً إدارياً لقضاء الشامية وكان ذلك في عام ١٨٤٨م ، ونسبةً لهذهِ المنطقة كانت تُسمى مدينة الشامية بـ(أم البعرور) لفترةِ طويلة[٢]. إلا إنها إكتسبت صفتها الحضرية عند تأسيس أول مركز إداري فيها وكان ذلك في عام ١٨٤٤م حيث إتَخذت المدينة من المنطقة الأثرية المعروفة بأسم (تل الزهيرية) أول مركز إداري لها [٣]. وتشغل هذهِ المنطقة موضعاً مُرتَفِعاً يقع على بُعد (٢كم) من شمال شرق المدينة الحالية وأستمرت فيه القائمقامية ٢٥ سنة[٤]. وتم تعيين (خطاب بن شفلح بن شلال بن نجم بن عبدالله) أول مُمثل للحكومة العثمانية في إدارة القضاء[٥]. وعندَ صِدور قانون الولايات لعام ١٨٤٦م في عهد مدحت باشا لغرض تنظيم وتحديد إرتباط الوحدات الأدارية في البلاد ولاسيما الإدارات الفرعية التي نص القانون على إرتباطِها بالولاية حيث مقر الوالي وبموجب هذا القانون ضمت البلاد ولايتين يرتبط بكل ولاية عدد من الألوية ويتبع كل لواء عدد من الأقضية ومدينة الشامية بوصفها قضاء كانت ترتبط إدارياً بلواء الحلة التابع الى ولاية بغداد[٦]. وعِندَ إستحداث لِواء الديوانية في عام ١٨٩٠م تم إلحاق قضاء الشامية بلواء الديوانية[٧]. وقد شَهِدَ المركز الأداري لقضاء الشامية تغيرات كثيرة وفي فترات مُتعاقِبة مُنذُ نشأة المدينة حتى عام ١٩١٤م حيث أستقرَ في مدينة الشامية التي تُمَثِل المركز الأداري لقضاء الشامية الحالي[٨]. وقد سُمِيت المدينة بِأسم الحميدية نسبةً للسلطان عبد الحميد

---

١ – حامد سوادي العطية ، الشامية بين الخمسينيات والثمانينيات ، مطبعة الزاهر ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٩.

٢ – سامي المنصوري ، الديوانية في العهد العثماني ١٨٥١–١٩١٧ ، ط١ ، دار المدينة الفاضلة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤٢.

٣ – عاتكة فائق رضا ، مصدر سابق ، ص١٦.

٤ – أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري ، الفرات الأوسط وأبرز الأحداث الوطنية في قضاء الشامية خلال العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨(دراسة تأريخية) ، ط١ ، دار الراية البيضاء ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص١١٧.

٥ – أحمد عبدالرسول جبر عباس الشجيري ، المصدر نفسه، ص٦٥.

٦ – عبد العزيز سليمان نوار ، تأريخ العراق الحديث (من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا) ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٣٥٦–٣٥٨.

٧ – سامي المنصوري ، مصدر سابق ، ص٥٥.

٨ – عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص١١.

وذلك في عام ١٨٩٧م[١]. وكانت تُشكل مع مدينة أبو صخير أيام الحكم العثماني قضاءاً واحِداً لم ينفصلا إلا في بداية الحكم الملكي في العراق عام ١٩٢٢م ولِهذا القضاء خمسة نواحي قد أختلفت في الأسماء والمراكز لأن التشكيلات الإدارية الأولى(العهد العثماني) تختلف عن الثانية (العهد الملكي)[٢]. وبعدَ سيطرة القوات البريطانية على العراق حدثت تغيرات إدارية شملت العديد من المدن ومنها الشامية حيث تم إتخاذ الحميدية مركزاً إدارياً وعسكرياً للقوات البريطانية [٣].إذ كانَ مقر الحاكم البريطاني في الكوفة عام ١٩١٧م وكانت مدينة الشامية وقتها تتبع لها كناحية وأصبحت تحت وصاية الحاكم السياسي آنذاك[٤].وقد كانَ لِمجموعة من العوامل الدور الكبير في نشأة المدينة ونموها في موضعها الذي يشغل حيزاً مكانياً من الضفة اليُسرى لِنهر الشامية (ابو كفوف) ومن أبرز هذهِ العوامل :

١- **نهر الشامية** : نظراً للأهمية الكبيرة لنهر الشامية (ابو كفوف) في حياة سُكان المدينة وتتمثل هذهِ الأهمية في عدة جوانب نابعة من إستخدامات النهر والإعتماد عليه في سد حاجة السُكان من المياه وإستخدام النهر في النقل والصيد وأستغلال النباتات التي تنمو على ضفافه في صناعات متنوعة وغيرها من فوائد النهر مما جعل منه عامل جذب سُكاني ساعد على تجمُع السُكان بالقرب من ضفافه وأقتصر الإستيطان على الضفة اليُسرى في بداية نشأة المدينة[٥].

٢- **العامل الإداري** : لقد أسهمَ إتخاذ السُلطات العثمانية قراراً بِأنشاء مركز إداري في الشامية عام ١٨٤٤م في تطور المدينة وتوسعها وكان ذلك في عهد الحاكم العثماني محمد نجيب باشا الذي تولى حكم العراق عام ١٨٤٢م[٦].ومن جانب آخر أدى بِناء بعض المؤسسات الحكومية في عام ١٨٤٨م مثل السراي الحكومي والجامع الكبير إلى جذب السُكان والتركز حول هذه المؤسسات[٧]. وفي سنوات لاحِقة من نشأة المدينة تم إنشاء العديد من المؤسسات الرسمية التي ساهمت في إستقطاب السُكان والتجمع بالقرب من هذهِ المؤسسات ومنها مجلس دعاوي القضاء عام ١٨٧٥م الذي أستُخدم فيما بعد دائرة لمحكمة البدائة

---

١ – عبد الرزاق الحسني ، موجز تاريخ البلدان ، ط٢ ،مطبعة العرفان ، صيدا ، لبنان ، ١٩٣٣ ، ص٩٢.

٢ – وداي العطية ، تأريخ الديوانية قديما وحديثا ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤ ، ص١٥٤.

٣ – حامد سوادي العطية ، مصدر سابق ، ص١١.

٤ – وداي العطية ، مصدر سابق ، ص١٥٨.

٥ – عاتكة فائق رضا ، مصدر سابق ، ص٢٢.

٦ – وداي العطية ، مصدر سابق ، ص٤١–٤٣.

٧ – دعاء حاكم مدلول الكعبي، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الشامية وإمكانية تنميتها، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨ ، ص١٩.

وذلك في سبعينيات القرن العشرين[1]. كذلك تم إنشاء إدارة الدفتر خاقاني (التسجيل العقاري) في عام ١٨٨٦م وتمثلت مُهمتِها بجمع الرسوم من الإنتاج الزراعي[2]. وشَهِدَ عام ١٩٠٦م تأسيس المجلس البلدي الذي تولى مُهمة إدارة وتنظيم المدينة من حيث الأبنية ونظافة المدينة وفتح الشوارع وتوزيع المياه والمعابر والأسعار والموازين وغيرها من المهام الإدارية[3]. وتقع هذهِ المؤسسات في السراي الحكومي وتم تعيين سلمان الظاهر رئيس قبيلة الخزاعل أول قائم مقام في الشامية عام ١٩٢١م[4].

٣- **الزراعة** : إنَ وقوع مدينة الشامية ضمن إقليم زراعي غني بثرواتهِ الزراعية والنباتية والحيوانية ساعدَ على توفير ما تحتاجهُ المدينة من السلع الغذائية المتنوعة[5]. وكانت الزراعة تُعاني من التدهور في أوضاعها حتى مجيء السلطان عبدالحميد الثاني الذي قامَ بِأصلاحات في النظام الزراعي لاسيما في عام ١٨٦٩م تمثلت بحملة لِأستصلاح الأراضي من خلال فرض الضرائب وتأسيس البنك الزراعي في القضاء وسن قانون (الطابو) في نهاية القرن التاسع عشر والذي أسهمَ في توزيع الأراضي على القبائِل الرحل وتوطينها لتطوير أوضاعها المعاشية والثقافية[6]، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني الذي أنعكس على أحوال المدينة الإقتصادية وجاء في مُذكرات الكابتن مان إنهُ قال " كانت المدينة تحتوي على مخازن كبيرة لجمع الحبوب ومُلكيتهُا تعود للحكومة إذ تم تحويل جُزُء مِنهُ إلى دائِرةِ الضرائب لإستيفاء الرسوم عن كل البضائع الداخلة للمدينة قبل بيعها عن طريق وكلاء بيع الجملة فضلاً عن سوق بيع وشِراء المواشي المُعدة للذبح ومحال لبيع الحبوب والخضروات " [7].

٤- **النقل** : أتصفت شبكة الطُرق ووسائِل النقل بالتَخَلُف في العراق في العهد العثماني حيث شَكل النقل النهري في دجلة والفرات عَماد هذهِ الشبكة ولِعَدم إستقرار الأوضاع لم يتسنى للحكومة العثمانية تطوير الطرق والمواصلات[8]. فقد إقتصرت الطرق في المدن وأقليمها على خطوط ضيقة وتُرابية على شكل

١ - سامي المنصوري ، مصدر سابق ، ص٩.

٢ - المصدر نفسه ، ص١٠٧-١٠٩.

٣ - عبد العزيز سليمان نوار ، مصدر سابق ، ص٣٦٥.

٤ - وداي العطية ، مصدر سابق ، ص١٩٧.

٥- جيمس سومايرزمان، مذكرات كابتن مان(١٩١٩-١٩٢٠)، ترجمة كاظم هاشم الساعدي، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٤٩.

٦ - عاتكة فائق رضا ، مصدر سابق ، ص٢٣.

٧ - جيمس سومايرزمان ، مصدر سابق ، ص٢٤٧.

٨- شكري محمد نديم، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية(١٩٠٨- ١٠١٨)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٠٣.

ممرات تمتد على خطوط السداد وبِمُحاذاة النهر والجداول المُتفَرِعة مِنهُ[١]. وإنَ إنشاء جسر خشبي يربط جانبي نهر الشامية ومد الطريق الرابط بين ديوانية – شامية – ابوصخير في عام ١٩٢٥م يُعد من أهم الخطوات التي كانَ لها الدور الكبير في توسع المدينة ونموها في الجانب الأيمن من نهر الشامية . وتوالت بعد ذلك عمليات إقامة الجسور التي أسهمت في توسع المدينة غرباً وأنسيابة الحركة بين جانبيها ومنها جسر الغادوري والعجمية اللذان شُيدَا في عام ١٩٢٦م ، وإستبدال الجسر الخشبي القديم بجسرٍ حديدي ثابت عام ١٩٥٢م[٢].

ثانياً : أصل تسمية المدينة

لقد تباينت آراء الباحثين في أصل تسمية مدينة الشامية ، فقد وَرَدَ ذكرها في كتابات ياقوت الحموي بأسم (شوميا) ويُشير هذا الأسم إلى موضع في بُقعة الكوفة نزلهُ جيش مهران الفارسي لمحاربة المُسلمين بقيادة المُثنى بن حارثة الشيباني ، وقالوا شوميا دار الرزق بالكوفة[٣]. كما أشارَ الحاج وداي العطية في معرض ما كتبهُ عن تأريخ الشامية بأنَ أنقطاع ماء نهر الفرات عن المدينة في القرون المُتأخرة حتى أوائِل القرن التاسع عشر تَسبب في تصحُر الأراضي الواقِعة ضمن حوض الفرات في تلك المنطقة وتحولت إلى مناطق جرداء، ولِعَدم وجود فاصل طبيعي بينَ المدينة وبادية الشام مما دفعَ العامة إلى تسميتها ب (الشامية) والتي أخذت هذا الأسم منذُ ذلك الوقت[٤]. وحسب رأي الحاج وداي العطية فَأنَ الشامية كانت تشمل المساحة التي تقع ضمن حدود الكوفة ولا تقتصر على قصبة الشامية الحالية التي سُميت فيما بعد. ويُعتقد بِأنَ أسم الشامية يرجع بالأصل إلى لفظة شوميا لكن مع تحريف الأسم القديم أصبحت شامية[٥]. في حين أشارت بعض التقارير الحكومية إلى أنَ الشامية سُميت بِهذا الأسم نتيجة نزوح القبائل نحوها من أطراف بادية الشام والجزيرة العربية، بسبب خصوبة أرضها ووفرة مياهها وكثرة إنتاجِها وجودَتهِ وإعتدال مناخها، ولِتعدد هذهِ القبائِل أُطلِقت كلمة شامي على مجموع أفراد هذهِ القبائل، وهي في مفهوم العامة تعني المجموع أو الأختلاط، ولعلَ الأقرب أن يكون الأسم أطلق نسبةً إلى القبائِل النازِحة من بادية الشام خاصةً، كما يذهب البعض حولَ تفسير سبب التسمية إلى إنَ العراقيين إعتادوا

---

١ – شكري محمد نديم ، مصدر سابق ، ص ٨١.

٢ – عاتكة فائق رضا ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

٣ – ياقوت الحموي ، مُعجم البلدان ، ج٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (بدون تاريخ) ، ص٣٧٤.

٤ – أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري ، قضاء الشامية خلال العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ ، ص١٠.

٥ –وداي العطية، مصدر سابق ، ص٥٤.

إطلاق لفظة (شامية) على كُل بُقعة من الأرض في العراق والواقِعة غرب الفرات تتصف بالخصوبة على إعتبار إنها تُقابِل بادية الشام[١]. وقد ذَكرَ آخرين (ومنهم جمال بابان) إنَ سبب تسمية مدينة الشامية بِهذا الأسم يعود إلى صَلاحية أرضها وتُربَتُها لِزراعة الذرة الصفراء التي كانت تصل للبلاد من الشام في السنوات السابقة وتُنتَج بِكميات كبيرة[٢]. والمُرجح هنا من بين الآراء التي تم التطرق إليها هو رأي الحاج وداي العطية والذي بَنى رأيهُ على إنَ سبب تسمية المدينة بالشامية جاء لِما تعرض لهُ الفرات من جفاف وتصحر أراضي المدينة وما يُجاورُها من مناطق واقعة على الفرات وتفرعاتهِ حيث خلال المدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر أنقطع ماء الفرات عن فرع الهندية الذي يمر من خلال تفرعاتهِ بمدينة الشامية وتحول المياه نحو فرع الفرات الآخر نهر الحلة مما أنعكسَ سلباً على مزارع الشامية وبساتينها[٣]. وَعُرِفت مدينة الشامية بِعدة أسماء مُنذُ نشأتها في العهد الملكي فقد سُميت ب (أم البعرور) نسبةً لِنواتِها الأولى قرية أم البعرور وهي قرية صغيرة تقع على أرض مُرتَفِعة تُحيطها المياه من جميع جِهاتِها وتكثر فيها حيوانات الأغنام[٤]. وكانت المساكن فيها يتم بِنائُها من مادة الطين والقصب والبردي على أرض مرتفعة تُسمى (العتيجة) تقع في مقاطعة ٢٧[٥]. ثُمَ سُميت المدينة بِأسم (الحميدية) نسبةً إلى السلطان العثماني عبدالحميد الثاني تيَمُناً بأسمهِ وأسس مركز قضاء جديد فيها عام ١٨٩٧م[٦]. وأستمرت المدينة تُعرف بالحميدية لفترة طويلة من الزمن حتى عام ١٩٢٤م. وحسب رغبة الحكومة الملكية الجديدة في تغيير الأسماء القديمة التي أطلقها العثمانيون فقد تم تغيير أسم المدينة وأخذت تُعرف مُنذُ ذلك الوقت بالشامية والتي كانت تقتصر حينها على الضفة اليُسرى من نهر أبو كفوف (نهر الشامية)[٧]. وتُعدّ المدينة من المدن التي نشأت حَديثاً بسبب مجموعة عوامل إدارية وإقتصادية وخَدمية كان لها دور في تطوّر المدينة وتوسعها من خِلال زيادة إستقطاب سُكان المناطق الريفية المُجاورة لها على وجه الخصوص، وبمرور الوقت أنعكس ذلِكَ على زيادة مُتطلبات المدينة من المساكن والخدمات.

---

١ – وزارة الحكم المحلي ، الدليل الإداري للجمهورية العراقية ، ١٩٨٩-١٩٩٠م ، ط١ ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٢٠٧.

٢ – جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج١ ، ط٢ ، بغداد ١٩٨٧ ،ص١٧٢.

٣ – أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري ، قضاء الشامية خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨م ، مصدر سابق ، ص١١.

٤ – حامد سوادي العطية ، مصدر سابق ، ص٩.

٥ – احمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري ، قضاء الشامية في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨م ،مصدر سابق ، ص١٢.

٦ – عبد الرزاق الحسني ، مصدر سابق ، ص٩٢.

٧ – احمد عبد الرسول جبر عباس الشجيري ، قضاء الشامية خلال العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨م ، مصدر سابق ، ص ١٣.

المبحث الثاني

تَطوّر الإستعمال السكني في منطقةِ الدِراسة

تكاد أن تكون المُدن التي نشأة حديثاً ومِنها مدينة الشامية مُتشابهةٌ في تَطورِها العِمراني ، ومرت مُدن العراق بِفترات زمنية كانَ لِكُلِ مرحلةٍ ملامحها العمرانية التي تُميزها عن المراحل الأخرى وذلك تبعاً للمُتغيرات الحضارية والأقتصادية والإجتماعية للسُكان. وتتباين المراحل التطورية لمدن العراق الحديثة من حيث عدد المراحل ومُدة كل مرحلة منذ مرحلة النشأة الأولى حتى مرحلة النُضج[١]. ويعكس لنا مظهر المدينة المرئي مورفولوجيتها* التي تتكون من الطراز المعماري ونمط الشوارع وإستخدامات الأرض فيها[٢]. ويُساعِد فِهم مورفولوجية المدينة وتطورها التأريخي على إدراك وتفسير الظواهر المدينية المعمارية ، كما ومن خلال مورفولوجية المدينة يُمكن معرفة ما طرأ عليها من تغير في المدينة من الناحية الوظيفية والمعمارية[٣].

وللتعرف على تطور مدينة الشامية منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر لابد من تناول المراحل الموفولوجية الأربعة التي مرت بها المدينة وتوضيح عناصرها المتمثلة بالطراز العمراني ونمط الشوارع وإستعمالات الأرض لكل مرحلة وعلى النحو التالي : خريطة (٩)

أولاً : المرحلة المورفولوجية الأولى (مرحلة النشأة) ١٨٤٤-١٩٢٠

تمتد هذهِ المرحلة من نشأة المدينة عام ١٨٤٤ إلى عام ١٩٢٠ عندَ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبداية العهد الملكي وخلال هذهِ المرحلة تعاقب إحتلالين على العراق هما الإحتلال العثماني والبريطاني وتأثير ذلك على مُجمل الحياة ولاسيما الحضرية ، وعلى الرغم من طول هذهِ المرحلة والتي إمتدت ٧٦ عام ، إلا أنَ نمو مدينة الشامية كانَ بطيئاً خلالها فقد أقتصرَ على الضفة اليُسرى من نهر الشامية(ابو كفوف) خريطة (٩). إذ كانَ نمو المدينة وإمتدادها من تل الزهيرية الواقع شمال شرق المدينة الحالية بمسافة (٢كم) والذي يمثل نواة المدينة الأولى ، وبلغت مساحة المدينة في نهاية هذهِ المرحلة

---

١ – نُخبة من أساتذة التاريخ ، دراسات في تأريخ العراق وحضارته – المدينة والحياة المدنية ،ج٣ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٨٣.

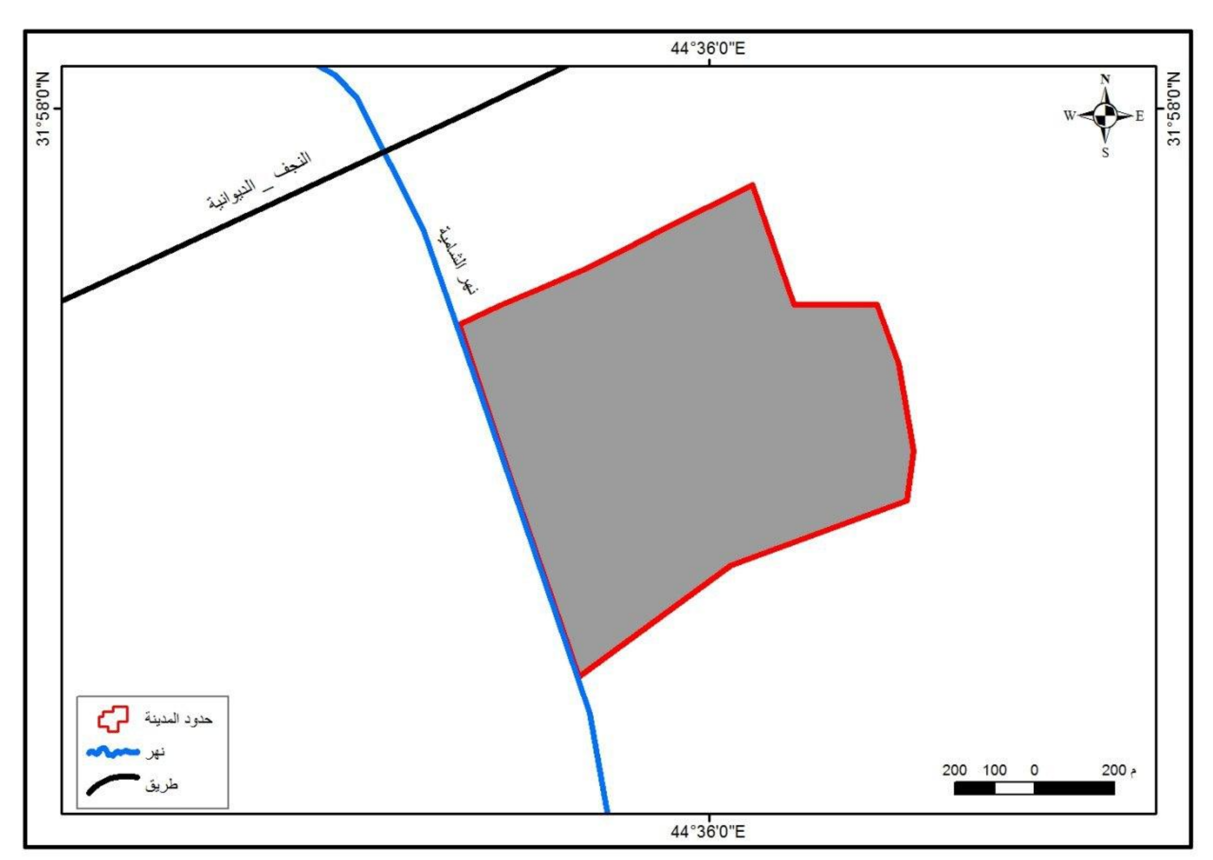
* يُشير مُصطلح (المورفولوجية) إلى الشكل والخُطة اللذان يُمثلان إنعكاساً لِخصائص المدينة والتي تتباين من مدينة لآخرى، وتتَحدد مورفولوجية المدينة على أساس التفاعل بين الكُتلة والفراغ داخل أي مدينة. للمزيد ينظر: محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن، ص٢٣٣-٢٣٥.

٢ – خالص حسني الأشعب ، صباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٣ ،ص٥.

٣ – المصدر نفسه ، ص٢١.

(٦،٢٥)هكتار والتي تضُم أجزاء من حيي السوق والسراي المُحاذيان لنهر الشامية وبجبهة لا تزيد عن ٢٧٥م [١].

خريطة (٩) مدينة الشامية خلال المرحلة المورفولوجية الأولى (١٨٤٤ – ١٩٢٠)م



المصدر: الباحث إعتماداً على :

١- وداي العطية ، تأريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤ ، ص١٦٢.

٢- عدنان رشيد حبيب أبو الريحة ، محافظة القادسية – دراسة في جغرافية السكن ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ ، ص١٠.

٣- مخرجات برنامج Arc GIS ١٠,١

ولإدراك الصورة المورفولوجية للمدينة في المرحلة الأولى لابد من تحليل مُتغيرات الجزء المرئي منها والمتمثلة بالطراز المعماري للمباني السكنية ونمط الشوارع السائد في تلك الفترة واستعمالات الأرض فيها.

١- الطراز العمراني للمباني السكنية

تُمثل العِمارة أبرز الجوانب الحضارية التي تُجسد جُزء كبير ومهم من الجوانب التي توضح تأريخ الحضارات وتُعبر عن تأريخ الأُمم التي عاشت الأطوار الحضارية المُتعاقبة ، حيث شكلت العمارة وفنها إنعكاساً لِصورة المُجتمع في رحلتهِ عِبرَ العصور تعكس طبيعة التحول في كُل مرحلة من مراحلهِ

---

١ - عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٣٩.

التأريخية[١]. لقد إتخذت المباني السكنية أشكالاً تتصف بالتعقيد والتي تحتمل أكثر من تفسير بسبب إتجاهات السُكان المُتباينة بشكل كبير، ويسري هذا التباين في الجانبين المكاني والزماني[٢]. إنَ تأريخ طرز الأبنية هو تأريخ التغير في بحث الأنسان عن التفرد والتميز في خلق الطراز ، حيث إنَ كُل عُصور الحضارات قدمت طرازها الخاص بها[٣]، وشكلت هذهِ الطرز صور شكلية تغيرت بفعل تغير النظم الفكرية ، حيث تعكس الأشكال المعمارية قيماً ومعاني تُعبر عن خصوصية المرحلة التي تنتمي إليها ، وإنَ الإختلافات بين الطرز المعمارية المتعددة والإتجاهات المُختلفة في الفن عموماً تعود لإسباب ذاتية تمثل فكر الفرد والمجتمع[٤].

لقد كانَ البيت العربي التقليدي هو الطراز السائد في المرحلة الأولى والذي كانَ يُمثل تصميماً بسيطاً ومُلائِماً لِحاجة الإنسان وقُدراته ومتوافقاً مع الخصائص الطبيعية لا سيما الظروف المناخية للمدينة ومُنسجماً مع العادات والتقاليد للمجتمع[٥]. ويتكون المسكن التقليدي من عددٍ من الغرف تُحيط بِساحة مكشوفة تُعرف ب (الحوش) الصورة (١) . حيث كانَ لهذا التصميم أهمية في توزيع الإضاءة والتهوية الطبيعية للغرف المحيطة به لاسيما وإنَ نوافذها بأتجاه الفناء الوسطي وتنعدم أو تكون عبارة عن فتحات صغيرة –إن وجدت – تطل على الزقاق ، كما إتصفت المباني السكنية بتلاصقها من ثلاث جهات وتقارب واجهاتها المطلة على الأزقة والممرات وهذا ما يوفر بيئة مناخية مُلائمة ويُعتبر أحد الحلول التي واجهَ فيها الإنسان قساوة المناخ الحار الجاف، حيث يوفر النمط المُتضام للمساكن تضليل بعضها على بعض ويُقلل من الإشعاع الشمسي ، كما يوفر الحماية من السُراق لعدم وجود منافذ متعددة للمسكن، أما المواد التي كانت تُسخدم في البناء فهي عبارة عن مواد محلية وبسيطة تمثلت بالطين واللِبن* المُستخدم في بناء الجدران التي تكون سميكة إذ يتراوح عرضها بين ٤٠–٧٠سم مما يوفر خاصية العزل الحراري للمسكن ، كما يُستخدم الخشب وجذوع النخيل وما يُنسج من القصب والبردي من قطع في تشييد السقوف التي تُغطى بِطبقة من الطين، وكانت هذهِ المواد قليلة المتانة مما جعلها عرضة للتلف والتهرؤ وتحول المسكن إلى

---

١ – عبدالسلام أحمد نظيف ، دراسات في العمارة الأسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص١٧.

٢ – طارق داوود محمود أحمد ، تحليل الطرز المعمارية للمباني السكنية في فلسطين في الفترة العثمانية – حالة دراسة مدينة نابلس ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الهندسة المعمارية ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ،٢٠٠٨ ، ص١٢.

٣ – علي محمد شلق ، العقل في التراث الجمالي عند العرب، الطبعة الأولى ، دار المدى ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٣٠.

٤ – طارق داوود محمود أحمد ، مصدر سابق ،ص١٥.

٥ – خالص حسني الأشعب ، المدينة العربية ، مؤسسة الخليج للطباعة ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص٢٨.

*** اللِبن : عبارة عن مكعبات ذات أحجام مختلفة وأكبر من الطابوق يُصنع من الطين وبقايا القش ثم يُجفف على أشعة الشمس ويُساعد على جعل البناء أكثر تناسقاً ومتانةً وجمالية.**

– لقد تعذر العثور على مساكن طينية لتعرضها إلى الإزالة والهدم وإستخدام الطابوق في بنائِها بدلاً من الطين واللِبن

بيئة غير صالِحة للسكن ويُشكِل خطورة على ساكنيه ، وهذا الأمر تطلب من السُكان العمل على تأهيل المسكن بشكل مُستمر، وفي نهاية هذه المرحلة بدأ السُكان بأستخدام مواد أكثر متانة تمثلت بالطابوق وإستخدام الطين أو الجص في سنوات لاحقة كمادة لاصِقة، الصورة (٢).


صورة(١) البيت التقليدي (الحوش)



المصدر : الدراسة الميدانية ، تم التقاط الصورة بتاريخ ١٩/ ١ /٢٠٢٠ ، في حي(السوق)

صورة (٢) أستخدام الطين كمادة لاصقة في الجدران



المصدر : الدراسة الميدانية ، تم ألتقاط الصورة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٩، في حي (السوق).

كما إنَ للخصائص الإجتماعية وفي مُقدمتِها العادات والتقاليد أثر كبير في تصميم المسكن التقليدي والذي كانَ يتوخى منهُ تحقيق الخصوصية والإستقلالية للأسرة وعدم الأطلال على الأسر المُجاورة، لِذلِكَ كانَ للمسكن مدخلاً مُنكسر ليمنع المارة في الزقاق من الأطلال على باحة المسكن كما إتصفت النوافذ الخارجية بصغر حجمها وإرتفاعها عن مستوى الزقاق وهذهِ الأساليب المعمارية وغيرها كان الهدف منها تحقيق الخصوصية وعدم الشرفية على مكونات المسكن الداخلية إنسجاماً مع العادات والتقاليد المُحافِظة للمجتمع لاسيما إنَ سُكان المدينة هم من أصول قروية والتي بقيت مُتعلقة بطبيعة الحياة الإجتماعية للقرية[١].

وقد أدى إنعدام مصادر الطاقة الحديثة كالطاقة الكهربائية في تلك المرحلة إلى تكيف الفرد مع البيئة الطبيعة ومن الإجراءات التي قامَ بها إستخدام سقف المسكن للنوم في ليالي الصيف مما جعلهُ يُشييد السقوف المُنبسطة ذات الميلان البسيط الذي يمنع تراكم الأمطار شِتاءً .وكانت مساحة المساكن خلال هذهِ المرحلة تتصف بكونها صغيرة تتراوح بين ٥٠-١٥٠م٢ [٢].

٢- نمط الشوارع

يُعتبر نمط الشوارع منَ العناصر المُهِمة والمُشَكِلة لمورفولوجية المدينة . وتُشَكِل خُطةِ المدينة الجانب الأكثر ثباتاً وإستقراراً للتغيرات التي تطرأ على المدينة في جوانبها الإقتصادية والاجتماعية والحضارية قياساً بالجوانب الآخرى المؤلفة لمورفولوجية المدينة كالأستعمالات الحضرية والطراز المعماري، كما ينتُج عن العلاقة والتفاعل بين الشوارع المتجاورة والمتصلة في المدينة أنظمة مُختَلِفة من الشوارع حيث تُحدد الشوارع أجزاء المدينة وتفصل بعضها عن البعض الآخر كالبلوك والمحلة والحي وغير ذلك[٣]. في بداية هذه المرحلة، كانت المدينة تفتقر للشوارع والطرقات المخططة والواسعة، مع إنعدام الجسور التي تربط ضفتي النهر، حيث يخترق المدينة مجموعة من القنوات النهرية وتُحيط بها الأهوار والمُستنقعات مما جعل التنقل بالقوارب من أبرز وسائِل النقل في البدايات الأولى في تلك المرحلة، أما الطرق البرية فكانت عبارة عن مسالك ترابية ضيقة تسير فيها العربات التي تجرها الحيوانات [٤]. ثم تبلورت الطرق التي تخترق المحلات السكنية ليكون النمط العضوي هو نمط الشوارع السائد خلال فترات من هذهِ المرحلة ، حيث كانت الطرق عبارة عن أزقة وممرات ضيقة ومُلتوية وقصيرة وبعضها ذات

١ – مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١.
٢ – عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٦.
٣ – خالص حسني الأشعب ، صباح محمود محمد ، مصدر سابق ، ص٥-١١.
٤ – جيمس سومايرزمان ، مذكرات كابتن مان ، مصدر سابق ، ص١٢١.

نهايات مُغلَقة، ولا يتجاوز عرضها (٣) الصورة (٣). وجاء هذا النمط لِعدة إعتبارات منها الظروف المُناخية حيث توفر الأزقة الضيقة والملتوية الحماية من الأشعاع الشمسي الشديد في فصل الصيف من خلال ما تُحدِثَهُ من عملية تضليل على فضاء الزقاق وعلى واجهات المساكن المُمتدة على جانبي الزقاق ، كما كانَ لإلتواء الطرق دور في تقليل سرعة الرياح التي تنشط في الفصول الإنتقالية والتي يكون بعضها مُحملاً بالأتربة والغبار والشوائِب، كذلك كانَ للأعتبارات الأجتماعية دور في إيجاد هذا النمط، حيث أسهمَ تقارب المساكن على جانبي الزقاق في تقوية الترابط والتكافل الأجتماعي أضافة إلى تقوية أواصر العلاقات الأجتماعية للمحلات السكنية، ومن جانب آخر كانت الحركة في هذه الطرق والأزقة تقتصر على السابلة والعربات الصغيرة التي يُمكن لها المرور من خلال الأزقة الضيقة. ولايمكن إغفال الأعتبار الأمني والدفاعي الذي توفرهُ هذهِ الممرات الضيقة والملتوية بسبب النزاعات التي كانت تحدث في بعض الأحيان، كما تُساعد الأزقة ذات النهايات غير النافذة على تشخيص الغرباء وعدم مرور المُتَطفلين ومُثيري المشاكل في المحلات السكنية، وفي مُقابل ما كانَ يوفرهُ هذا النمط من إيجابيات تُلائم تلك المرحلة، أصبح الآن يُشَكِّل أبرز العوائِق والمشاكل أمام تنمية الأحياء السكنية القديمة لاسيما بعد التطور الحضاري والتكنلوجي حيث إستخدام السيارات في النقل وزيادة إستهلاك المياه الذي يتطلب إنشاء شبكات المجاري مما دفع ببعض السكان إلى مُغادرة هذهِ الأحياء أما ما تبقى فقد لَجأ إلى إستخدام وسائل نقل صغيرة كالدراجات النارية ومنها المخصصة للحمل المعروفة ب (الستوتة) وإنشاء مجاري مكشوفة لتصريف المياه والتي لها آثار بيئية وصحية على سُكان هذه المناطق.

صورة(٣)الأزقة الضيقة والملتوية وذات النهايات المغلقة في مدينة الشامية





المصدر : الدراسة الميدانية ، تم ألتقاط الصورة بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢١، في حي السوق.

٣- استعمالات الارض الحضرية

يُشير مصطلح إستعمالات الأرض الحضرية إلى المساحات التي تحتلُها الكتل العمرانية والوحدات التخطيطية لغرض القيام بوظائِفها في الحيز الحضري ، وأخذت إستعمالات الأرض الحضرية تُمثل أحد العناصر المُكونة لمورفولوجية المدينة[١]. ولم تتَبلور إستعمالات الأرض الحضرية ضمن هذهِ المرحلة كمناطق وظيفية مُتخصصة داخل المدينة إذ كانت توجد مُتداخلة مع المحلات السكنية ، فالوظيفة التجارية والحرفية كانت مُتداخلة مع المنطقة السكنية وهذ يعود لعَدم وجود جهة تعمل على تخطيط التوزيع المكاني لهذهِ الإستعمالات، وكذلك لصغر مساحة المدينة في تلك المرحلة الأمر الذي أدى إلى عدم تخصيص مساحة من الأرض الحضرية لكل إستعمال خارج المنطقة السكنية ، وقد كانت المساحة الأوسع من أرض المدينة من نصيب الأستعمال السكني على إعتبار أن المدينة هي في الأساس شكل من أشكال السكن الذي وفر الأرضية المناسبة لنشأة ونمو الوظائف الآخرى بينما أحتل الإستعمال التجاري والحرفي مساحات صغيرة أغلبها متداخلة مع المباني السكنية أضافةً إلى إستعمالات أخرى لم تَشغل إلا مساحة صغيرة من المدينة ، وتمثلت هذهِ الأستعمالات بتجارة المواد الغذائية ولاسيماالحبوب والتمور وغير ذلك كما أنتشرت فيها بعض الصناعات الحرفية اليدوية البسيطة كالنجارة والخياطة والندافة وغيرها [٢]. وقد تعذر على الباحث الحصول على بيانات إحصائية لإستعمالات الأرض الحضرية في المرحلة الأولى لعدم وجود مصادر توثق وتُسجل مثل تلك البيانات سابقاً.

ثانياً :- المرحلة المورفولوجية الثانية ١٩٢١م-١٩٧٧م

لقد طرأت على المدينة في هذهِ المرحلة مجموعة من التغيرات أدت في المُحصلة النهائية إلى نمو المدينة وتوسعها بمستوى أسرع من المرحلة السابقة ، ويُمثل التغير السياسي أبرز ما شَهِدتهُ هذهِ الفترة في بدايتها حيث تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١م ، مما كانَ لهُ دور في مُجمل الحياة العامة لاسيما مراكز المُدن التي أخذت تشهد تطوراً ملحوظاً مُقارنةً بالفترة السابقة[٣]. وإتسعت المساحة الكلية للمدينة تدريجياً مُنذُ بداية هذهِ المرحلة لِتبلُغ في نهايتُها حوالي ٧٠،٦٧٥ هكتار موزعة بنسبة (٦٨%) في الضفة اليُسرى للنهر مُقابل (٣٢%) في ضفة النهر اليُمنى[٤]. خريطة (١٠)

١-محمد جاسم شعبان العاني، زهراء محمد جاسم الطائي، المدينة بين النشأة وتطور الخصائص الحضرية، ط١، الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨ ، ص٢٢٩.

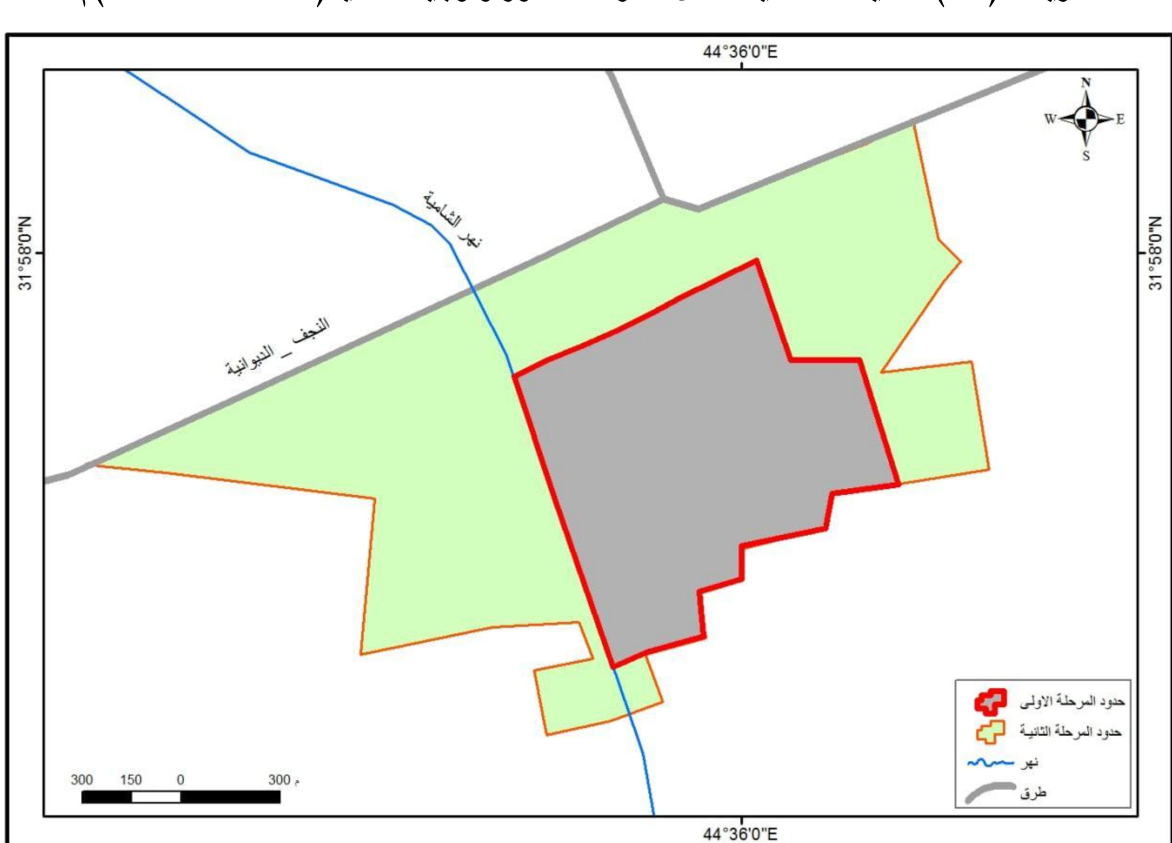
٢- الباحث ، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١م.

٣ - إبتهال عبد العباس معضد البرقعاوي ، مصدر سابق ، ص٣٥.

٤ - عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٠.

وفي بداية هذهِ المرحلة أستمر نمو المدينة على ضفتُها اليُسرى مُتمثلة بتوسع حي السوق نحو الشرق والجنوب ونمو حي السراي بأتجاه الشرق والشمال ، وأستمر ذلك حتى عام ١٩٤٩م عندما تم إنشاء الجسر الخشبي والذي ساعدَ ربطهِ لضفتي النهر على نمو المدينة في الجانب الأيمن للنهر وظهور ما عُرِفَ بحي الصوب الأيمن أو منطقة آل شبانة[١]. وبذلك تخطت المدينة أبرز محددات نموها بأتجاه المحور الغربي والمتمثل بنهر الشامية. وقد شَهِدت المرحلة الثانية ظهور أحياء جديدة تمثلت بالحي الجمهوري وحي المعلمين وكان ذلك في الأعوام ١٩٥٨ و ١٩٧٠م على التوالي[٢].

خريطة (١٠) مدينة الشامية خلال المرحلة المورفولوجية الثانية(١٩٢١ – ١٩٧٧)م



المصدر : الباحث إعتماداً على :

١- إبتهال عبد العباس معضد البرقعاوي ، النمو الحضري وعلاقته بالتنمية الأقليمية المتوازنة لمراكز الأقضية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨ ، ص٤١.

٢- مخرجات برنامج ١٠,١ Arc GIS

---

١ – عاتكة فائق رضا ، الوظيفة الصحية وإقليمها في مدينة الشامية ، مصدر سابق ، ص٢٠.

٢ – عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، محافظة القادسية ، مصدر سابق ، ص٣٤١.

ومن سُمات المرحلة الثانية وكما ذكرنا سابقاً النمو السريع الذي شَهِدتهُ المدينة ، ويعود هذا النمو بهذا المُستوى الذي أنعكس على جميع إستعمالات الأرض ومنها الأستعمال السكني إلى مجموعة من المُتغيرات يُمكن إجمالها بما يلي :

١- **نمو السُكان** : تُمثل التغيرات التي شَهِدها سُكان المدينة من حيث الحجم من أبرز العوامل التي كان لها دور رئيس في نمو المدينة وتوسعها بشكل سريع ، وحسب ما تم ذكرُ في الفصل الأول فأنَ سُكان المدينة شهد زيادة كبيرة في فترة الخمسينيات من القرن العشرين حيث بلغ عدد سُكان المدينة في تعداد عام ١٩٥٧ (١٠٥٧٤) نسمة بعد إن كانَ (٦٣٨٢) نسمة في عام ١٩٤٧م مُحققاً معدل نمو بمقدار (٥,١)% وهو الأعلى مُنذُ تعداد١٩٤٧ إلى تقديرات ٢٠١٩م ، وكان لهُ الدور الكبير في زيادة الطلب على مساحات أكبر لبناء الوحدات السكنية إستجابةً لذلك أخذت المدينة تتوسع لمواجهة الحاجة المتزايدة للأرض ذات الأستعمال السكني وعلى هذا الأساس توسعت الأحياء القديمة وظهرت أحياء الجمهوري والمعلمين.

٢- **التطور الإقتصادي** : لقد شهد الإقتصاد العراقي قفزات نوعية كبيرة خلال هذه المرحلة وكما بينا ذلك في الجدول (٨) في الفصل الأول ، حيث كانت بداية التحسن الإقتصادي منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي ليصل إلى مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين عند تأميم النفط في عام ١٩٧٢م مما أنعكس على زيادة الدخل القومي ونصيب الفرد منه والذي أدى في النهاية إلى تحسن الوضع المعيشي للسكان. فقد كان لإنشاء مجلس الإعمار عام ١٩٥٠م دور كبير من خلال تخطيط وتنفيذ العديد من المشروعات في جميع القطاعات ومنها القطاع السكني[١]. والمصرف العقاري في الديوانية فقد كانت لهُ مُساهمة كبيرة في دفع عجلة البناء السكني على مستوى مراكز المدن حيث بدأ نشاطهُ منذ عام ١٩٥٣م وقامَ بمنح القروض للمواطنين لغرض بناء الوحدات السكنية. فقد بلغ مجموع القروض التي منحها المصرف للمدة ١٩٥٣- ١٩٧٤ حوالي (٩٥٢٠٠) دينار أستلمها عدد من المستفيدين بلغ عددهم ١١٢ مستفيداً في محافظة القادسية[٢].

٣- **تطور شبكة النقل** : إنَ التطور الذي حصل في طرق النقل ساهم في توسع المدينة ونموها ومن أبرز مظاهر هذا التطور هو إنشاء الجسر الخشبي القديم في عام ١٩٤٩م لربط ضفتي نهر الشامية مما ساعد

١ - رعد عبد الحسين الغريباوي ، مصدر سابق ، ص٥١.
٢ - عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٤.

على نمو المدينة في الجانب الأيمن بعد إن كانَ مُقتصراً على الجانب الأيسر فقط [١]. ومن مظاهر تطور شبكة النقل في المدينة إنشاء الطريق الرئيس الذي يربط بين الديوانية – الشامية – ابو صخير وكان ذلك في عام ١٩٢٥م وساهم هذا الطريق بزيادة مرونة الحركة والتنقل بين مدينة الشامية والمراكز الحضرية المجاورة [٢]. كما مثلَ الشارع الذي تم إفتتاحهُ في ثلاثينيات القرن الماضي الشريان الحيوي للمدينة حيث يخترق المدينة من الشرق إلى الغرب ويعتبر من الشوارع التجارية الرئيسة حيث تقع على جانبيه وفي بداية إنشائه العديد من المحلات التجارية والمقاهي وخانات بيع الحبوب[٣]. وكان هذا الشارع يُمثل جُزءاً من الطريق الرئيس الذي يربط الديوانية مع ابو صخير حتى عام ١٩٧٥م عند إنشاء الجسر المعلق شمال المدينة حيث تحول الطريق الرئيس إلى الطرف الشمالي من المدينة بعد إن كان يمر في وسطها[٤].

من خلال ماسبق يتضح بأن نمو المدينة وتوسعها السريع خلال المرحلة الثانية لم يكن بصورة عفوية وإنما ساهمت المتغيرات السابقة في توجيه التوسع وكان لها الدور الفعال في هذا التطور المساحي للمدينة مما أكسب امتدادها العمراني صورة مختلفة عن المرحلة السابقة تمثلت بتغيرات طرأت على عناصرها المورفولوجية والتي يُمكن تناولها على النحو التالي :

١ – الطراز العمراني للمباني السكنية

مثلت المرحلة الثانية ولاسيما في بدايتها مرحلة إنتقالية بالنسبة للطراز العمراني للمساكن حيث أستمر السكان في عشرينيات القرن الماضي ببناء المساكن التقليدية لكن ما أن حلت فترة الثلاثينيات ونتيجةً للتطور التقني والتكنلوجي الذي أنعكس على المستوى الحضاري الأمر الذي نتج عنهُ إنتشار تصاميم عمرانية مختلفة ومميزة تمثلت بالأبتعاد عن تصميم البيت التقليدي ليحل محلهُ البيت الغربي والذي يتصف بعدم وجود الفناء الوسطي المفتوح (الحوش) والأستعاضة عنهُ بما يُعرف بالصالة أي تسقيف الفناء الوسطي والذي يجمع غرف المسكن مع ترك مساحة أمام المسكن وإستخدامها كحديقة منزلية ومرآب وقد تترك مساحة خلف المسكن مع وجود الممرات التي تفصل المسكن عن المباني المجاورة من جهة أو من جهتين، الصورة (٤)، ومما ساعد على ذلك إتساع مساحة الأرض التي يُشيد عليها المسكن والتي تتراوح بين (٢٠٠–٣٠٠) م^{٢}. وتم خلال هذهِ المرحلة إستخدام مواد بناء أكثر متانة من مواد

١ – عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، المصدر نفسه ، ص٣٣٩.

٢– احمد عبد الرسول الشجيري، الفرات الأوسط وأبرز الأحداث الوطنية في قضاء الشامية خلال العهد الملكي١٩٢١–١٩٥٨، مصدر سابق، ص١٢٩.

٣ – دعاء حاكم مدلول ،الكعبي ، مصدر سابق ، ص٢١.

٤ – عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤١.

المرحلة السابقة والتي تتصف بسهولة تشكيلها فضلا عن متانتها مثل الطابوق والجص أو الأسمنت كمواد لاصقة في بناء الجدران التي إتصفت بأنها أقل سُمكاً من المرحلة السابقة بحيث لايتجاوز ٣٠سم، وإستخدام قضبان الحديد (الشيلمان) مع الطابوق والجص في تشييد السقف وتغليف أسطح المساكن من الأعلى بقطع الطابوق المربعة المعروف ب (الفرشي) لمنع تسرب مياه الأمطار التي تعمل على أضعاف تماسك السقوف لقابليتها على التفاعل مع مادة الجص المستخدمة في السقوف كما إنَ للسقوف إستخدام آخر يتمثل في النوم عليها في ليالي الصيف الحارة، أما الشبابيك فقد أصبحت أكثر إتساعاً وتطل على واجهة المسكن والجوانب نحو الخارج وهي تصنع من الحديد أو الخشب، حيث أسهم إستخدام الطاقة الكهربائية والأجهزة التي تعتمد عليها في التقليل من قساوة المناخ صيفا مما دفع السكان بالإتجاه نحو هكذا تصاميم[١]. وذلك بعد أن تم إنشاء مشروع الطاقة الكهربائية في المدينة عام ١٩٣٣م[٢].

صورة(٤) بيت المرحلة الثانية (البيت الغربي)

المصدر : الدراسة الميدانية ، تم ألتقاط الصورة بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢١ ، في حي(المنتظر).

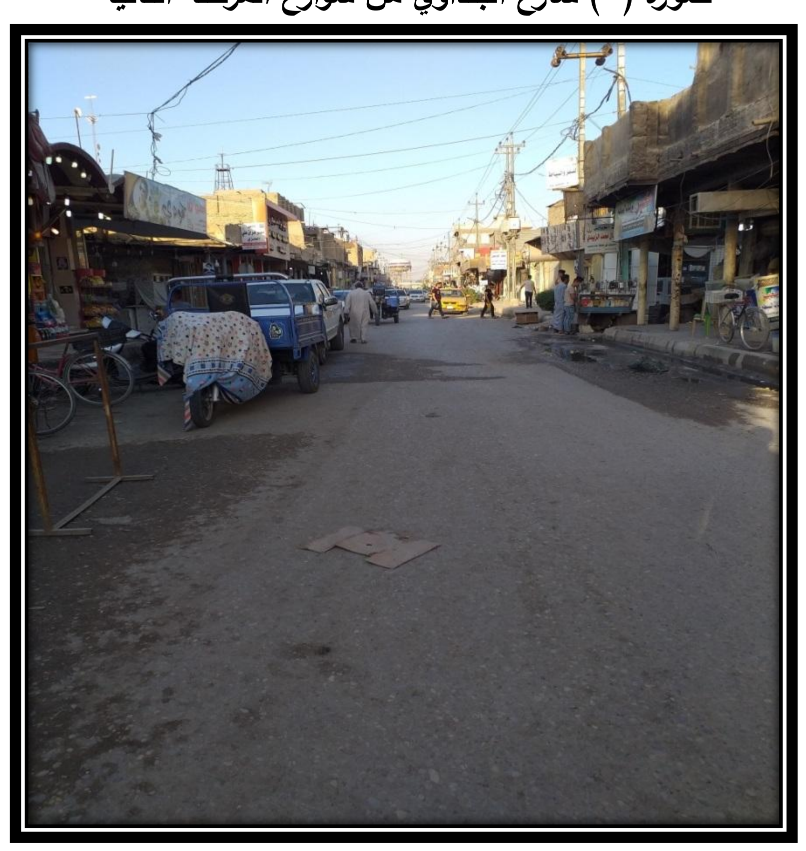
٢- نمط الشوارع

شَهِدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في منظومة الشوارع من حيث إتساعها ونمطها ، ويأتي هذا التطور إستجابةً للتقدم الذي شهدتهُ وسائل النقل إذ بعدَ إن كانت وسائِل بدائية وبسيطة تتمثل بالعربات

١ – الباحث ، مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢١/ ٣/٢٠٢٠م.
٢ – دعاء حاكم مدلول ، مصدر سابق ، ص٢١.

التي تسحبها الحيوانات ظهرت وسائل تتصف بكونها أكثر تطوراً وحجماً وهي السيارات مما تطلب شوارع أوسع وأكثرإستقامة لمواجهة متطلبات المرحلة . وخلال هذهِ المرحلة تم فتح الكثير من الشوارع ومنها الطريق الرئيس الرابط بين ديوانية–شامية – ابوصخير في عام ١٩٢٥م، وشارع البلداوي في الثلاثينيات، الصورة (٥) والذي يُعد من الشوارع المهمة والرئيسة والحيوية في المدينة، وتحويل الطريق الرئيس إلى شمال المدينة وغيرها من الطرق الثانوية والفرعية والتي تغطي أغلب أحياء المدينة، لا سيما بعد عام ١٩٥٨م حيث أخذت المدينة تنمو بشكل مخطط وغير عشوائي[١].

صورة (٥) شارع البلداوي من شوارع المرحلة الثانية



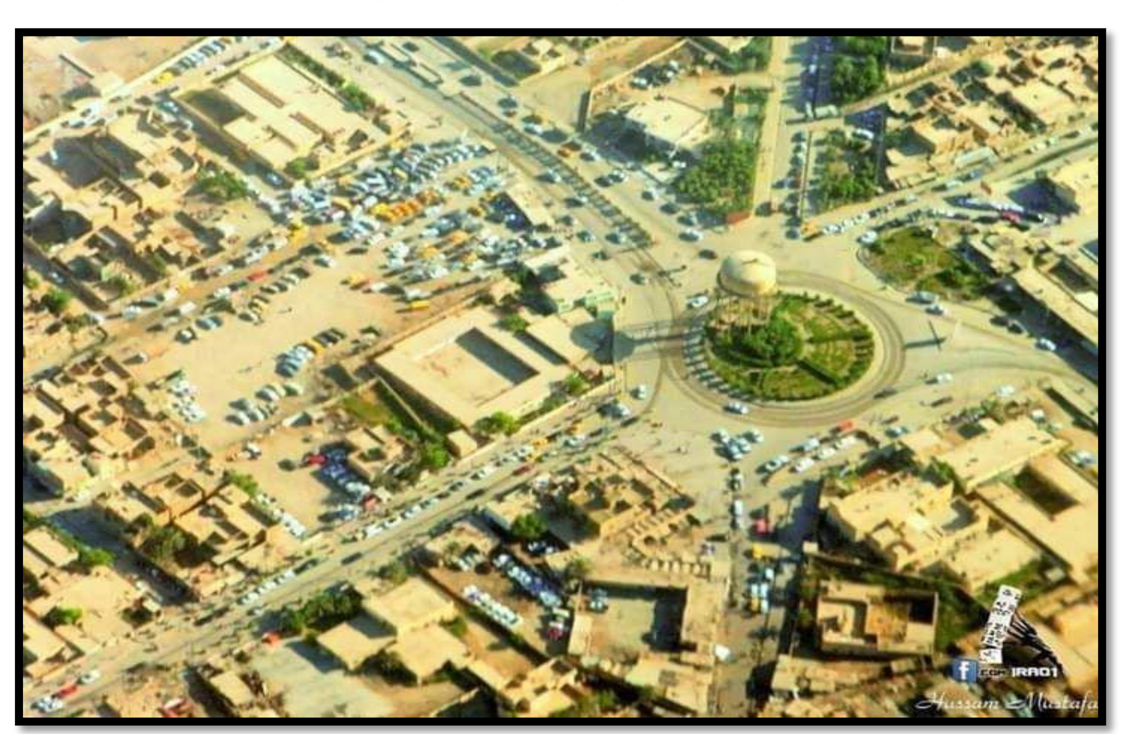
المصدر : الدراسة الميدانية ، تم ألتقاط الصورة بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢١.

وتتفرع الشوارع الثانوية في المدينة من الساحة (الفلكة) الواقعة في مركز المدينة لتتجة نحو الأطراف قاطعة أحياء المدينة لتربطها مع بعضها من خلال الشوارع الفرعية التي تتقاطع معها بشكل مستقيم أو مقوس مما يضفي عليها النمط الشُعاعي، أنظر الصورة (٦)، الذي أصبح الصفة الغالبة على شوارع المرحلة الثانية، وكان هذا النمط من الشوارع إستجابة حتمية للتطور الحضاري والتقني في مجال وسائل النقل نتيجة التحسن الإقتصادي الذي أنعكسَ بدورهِ على تمكن الكثير من سُكان المدينة شراء المركبات.

١ – عدنان رشيد ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤١.

وفي فترة السبعينات من القرن العشرين شهدت المدينة العديد من حملات تطوير شبكة النقل في المدينة تمثلت بأعادة تخطيط بعض أجزاء الأحياء القديمة وتوسيع الشارع المُحاذي للضفة اليُسرى من النهر وكان ذلك في عام ١٩٧٥م مما جعل المدينة أكثر تنظيماً وملائمة للحركة والتنقل بين أجزائها في تلك المرحلة[١].

الصورة (٦) النمط الشُعاعي للشوارع الرئيسة في مدينة الشامية



المصدر : الموقع الرسمي لهيئة أستثمار الديوانية.

٣- إستعمالات الأرض الحضرية

لقد رافقَ التوسع الحاصل في مساحة المدينة في هذه المرحلة إتساع إستعمالات الأرض والتي أتصفت بشغل كلٍ مِنها حيزاً مكانياً ومُتجهة نحوَ التخصص ومبتعدة عن التداخل الوظيفي الذي كانَ سائِداً في المرحلة السابقة لذلك كانت إستعمالات الأرض الحضرية في المرحلة الثانية أكثر وضوحاً من المرحلة الأولى .

لقد شغلت المدينة عام ١٩٧٦م مساحة بلغت (٧٠،٦٧٥) هكتار موزعة بواقع (٤٧،٤٥٠) هكتار في الجانب الأيسر من المدينة ومُشكلة ما نسبتهُ (٦٨)% من المساحة الكلية بينما شغل الجانب الأيمن مساحة بلغت (٢٣،٢٢٥) هكتار وبنسبة (٣٢)% من مساحة المدينة الكُلية[٢].

١ - المصدر نفسة ، ص٣٤١-٣٤٣.

٢ - عدنان رشيد ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٠.

ومما تجدر الإشارة إليه بأنَ المساحة الأكبر التي شغلتها المدينة في الجانب الأيسر كان نتيجة عاملين هما عامل النشأة الأولى للمدينة والتي كانت في الجهة اليُسرى نواتُها الأولى ولم تتوسع المدينة في الجانب الأيمن إلا بعد إنشاء الجسر القديم عام ١٩٤٩م ، أما العامل الثاني فقد تمثل بالبساتين المُحيطة بالمدينة من الشمال والغرب والجنوب والتي شكلت معوقاً أمام نمو المدينة في هذهِ المحاور ، إذ إنَ القوانين التي شُرعت في تلك المرحلة لا تسمح بتعديل صنف الأرض الزراعية والتجاوز عليها في إستعمالات غير الزراعة إلا في حالة كونها غير صالحة للإنتاج الزراعي لأسباب تملح التربة وضعف قدرتها الإنتاجية أو تركها بوراً وعدم وجود أشجار النخيل فيها[1]. أضف إلى ذلك إنشاء الطريق الرئيس بين الديوانية والنجف في شمال المدينة كون محدد لنمو المدينة في هذا الإتجاه ، ومن تحليل بيانات الجدول (٩) تبين بأن إستعمالات الأرض الحضرية مُتباينة وهذا يعود إلى طبيعة الفعاليات التي تشغلها، حيث أحتل الإستعمال السكني المساحة الأكبر من المدينة وبواقع (٣٤،٨١) هكتار أي ما نسبتهُ (٤٩،٢٥)% وهذا نتيجة الزيادة السُكانية والأنشطار الأسري الذي دفع بالكثير من الأسر إلى بناء وحدات سكنية مُستقلة عن الأسرة الأم، وقد أمتدت هذهِ المساحة على جانبي المدينة مُتمثلة بِأجزاء من أحياء السوق والسراي وأحياء الجمهوري والمُعلمين في الجانب الأيسر وحي الصوب الأيمن والذي يشغلهُ حالياً حي المنتظر في الجهة اليُمنى من المدينة[2]. أما الإستعمال التجاري فقد شَغَلَ مساحة بلغت (٣،٩٤) هكتار مُشكلة نسبة (٥،٦)% من مساحة المدينة ، ويقتصر إمتداد المنطقة التجارية على الجانب الأيسر من المدينة وتُشكل جُزءاً من الأحياء القديمة وتنحصر هذهِ المنطقة بين شارعي البلداوي والأمام علي (ع) ، وتتكون من محلات تجارة الجملة والتجزئة والتي توفر أغلب إحتياجات سُكان المدينة من المواد المواد الغذائية والأدوات المنزلية والإنشائية ومحال بيع الملابس والأقمشة وغير ذلك[3]. وتوجد ضمن المنطقة التجارية وبشكل مُتداخِل مساحات متفرقة يشغله الإستعمال الحرفي والمهني والذي يتركز معظمهُ في الجانب الأيسر من شارع البلداوي ولمسافة ٢٥٠ م ، إضافة إلى نطاق صغير يوجد في نهاية الشارع المذكور في الجهة اليُمنى للنهر وتضم محال للنجارة والحدادة والتنجيد وللحلاقة وورش صيانة السيارات والأجهزة الكهربائية وعدد قليل من الصيدليات وعيادات الأطباء ومكاتب المحامين وفندقين وعدد من المطاعم[4].

١ – دائِرة التسجيل العقاري في الشامية، قانون بيع وتصحيح صنف الأراضي الأميرية رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩م وتعديلاته ، بيانات غير منشورة.

٢ – الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩.

٣ – مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢١ /٣/ ٢٠٢٠

٤ – عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٤.

جدول (٩) إستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الشامية خلال المرحلة الثانية ١٩٢١-١٩٧٧

نوع الأستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية
السكني	٣٤،٨١	٤٩,٢٥
التجاري والحرفي	٣،٩٤	٥,٦
الصناعي	٢،٠٣٧٥	٢,٨٨
النقل	١٤،٩١٧٥	٢١,١٠
الإدارة والخدمات العامة	١٣،٧	١٩,٣٨
الديني	٠،١٠٧٥	٠,١٥
الحدائق العامة	١،١٦٢٥	١,٦٤
المجموع	٧٠،٦٧٥	١٠٠

المصدر: الباحث إعتماداً على :

١- إبتهال عبد العباس معضد البرقعاوي، النمو الحضري وعلاقته بالتنمية المتوازنة لمراكز الأقضية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ،٢٠١٨.

٢- عدنان رشيد حبيب ابو الريحة ، محافظة القادسية – دراسة في جغرافية السكن ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠,

٣- مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، بيانات غير منشورة.

ويشغل الإستعمال الصناعي مساحة بلغت (٢،٠٣٧٥) هكتار مما جعلها تحتل نسبة مُقدارُها (٢،٨٨) % من مساحة المدينة الكلية ، ولا تُشكل المنطقة الصناعية نطاقاً واحداً وإنما توجد بمساحات متفرقة يقع معظمها في أطراف المدينة وتمثلت بِمصنع للثلج وعدد من مجارش الحبوب الغذائية وطحنها حيث ساعدَ تخصص القضاء بزراعة محصول الرز أضافةً لِمحصولي القمح والشعير على إزدهار المجارش وإزدياد عددها، كما تم إنشاء معمل لكبس التمور وتعليبها ويقع في الجانب الأيمن للمدينة ضمن الطرف الجنوبي من حي الجوادين[١]. أما فيما يخص استعمال الأرض لأغراض النقل فقد شغل مساحة بلغت (١٤،٩١٧٥) هكتار مُشكلة نسبة مُقدارُها (٢١،١١)% ، وتتمثل بمجموعة من شبكة الشوارع التي تُغطي المدينة، وتتباين هذهَ الشوارع من حيث إتساعها وأطوالها فمنها لا يزيد إتساعها عن ٣م كما هو الحال في أزقة الأحياء القديمة وشوارع يصل إتساعها إلى ٢٥م ، وشهدت الفترة بعد عام ١٩٧٠م إنجاز العديد من الشوارع من قبل مديرية بلدية الشامية تمثلت في فتح شوارع جديدة ورصف أغلب الأرصفة وإكساء بعضها بمادة القير[٢]. وللمباني الإدارية والخدمية نصيب من أرض المدينة حيث تتركز أغلب

---

١ – مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١م.

٢ – مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، بيانات غير منشورة.

الدوائر الحكومية في المدينة لأنها مركز إداري لقضاء الشامية حيث شغلت الخدمات الإدارية مساحة بلغت (١٣،٧) هكتار وبنسبة مقدارها (١٩،٣٨)% من المساحة الكلية وتشمل هذهِ المباني كل من دائرة القائمقامية ومركز الشرطة ودائرة الأحوال المدنية ومصرف الرشيد فرع الشامية وملاحظية التسجيل العقاري والدفاع المدني ودوائر الكهرباء والزراعة والموارد المائية والبلدية والماء والمجاري وغيرها كما تقع ضمن هذا الأستعمال الخدمات المجتمعية والتي تشمل المؤسسات الصحية والتعليمية في المدينة والمتمثلة بمستشفى وعدد من المراكز الصحية الأولية وكذلك المدارس ورياض الأطفال وكذلك تشمل الخدمات الثقافية والرياضية والمتمثلة بالمكتبة المركزية في المدينة وملعب لكرة القدم وتوجد هذه المؤسسات متفرقة في جميع أنحاء المدينة[١]. أما بالنسبة للأستعمال الديني فقد بلغت المساحة التي شغلها (٠،١٠٧٥) هكتار وهي تشكل نسبة مقدارها (٠،١٥)% من مساحة المدينة الكلية ويشمل مسجدين يقع أحدهما في الجانب الشرقي من المدينة ضمن حي السراي بينما يقع الآخر في الجانب الغربي ضمن حي الجوادين[٢]. أما المناطق الخضراء فقد شغلت مساحة من المدينة بلغت (١،١٦٢٥) هكتار وبنسبة مقدارها (١،٦٤)% من مساحة المدينة الكلية، وتضم عدد من الحدائق العامة هي حديقتين في الجهة الشرقية من المدينة تقع أحدهما ضمن الحي الجمهوري في نهاية شارع البلداوي بينما تقع الثانية بمحاذاة الطريق الرئيس ديوانية – نجف في شمال شرق حي المعلمين[٣]. وتكاد أن تكون المساحات الخضراء قليلة الأهمية للسكان لأنها تقع ضمن الأحياء السكنية الراقية في وقتها والتي تتصف مساكنها بأحتوائها على حدائق خاصة تفي بالغرض نتيجة لإتساع مساحة المباني السكنية ، إضافة إلى طبيعة السُكان المُحافظين الذينَ تمتنع أسرهم عن إرتياد الحدائق العامة فضلاً عن المساحات الزراعية وبساتين النخيل التي تحيط بالمدينة والتي تعوض عن الحدائق.

ثالثاً : المرحلة المورفولوجية الثالثة (١٩٧٨–٢٠٠٢)م

لقد مرَ العراق بظروف صعبة في تلك المرحلة حيث شَهِدَ أحداث سياسية وإقتصادية أثرت على الحياة العامة ولاسيما في مراكز المدن وتمثلت هذهِ الأحداث بالحرب العراقية الإيرانية التي أستمرت ثمان سنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٨م وحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠م وما تبعها من الإنتفاضة الشعبانية وفرض الحصار الإقتصادي على العراق والذي أستمر لغاية ٢٠٠٣م بعد إحتلال العراق ، لكن ذلك لم

١ – عدنان رشيد ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٤٧–٣٤٩.
٢ – مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧م.
٣ – عدنان رشيد ابو الريحة ، مصدر سابق ، ص٣٥١.

يحد من نمو المدن وتوسعها ومنها منطقة الدراسة وذلك بسبب الزيادة السُكانية في المدينة وكما مر بنا في الفصل الأول ومعطيات الجدول (٦) فَأنها بلغت (٢٥،٠٠٧) نسمة في عام ١٩٨٧م وأستمرت الزيادة في سُكان المدينة لتصل إلى (٢٨،٤٧٤) نسمة في عام ١٩٩٧م وبمعدل نمو مقدارهُ (١,٣)%، كما أدى تحسُن الوضع الإقتصادي لمعظم الأفراد من منتسبي الجيش والأجهزة الأمنية والموظفين في فترة الثمانينات إلى زيادة الطلب على الأراضي لغرض بناء الوحدات السكنية ، فضلا عن الأهمية الإدارية للمدينة بأعتبارها مركزاً لقضاء الشامية والتي جعلت من المدينة بؤرة للجذب السُكاني من المدن الصغيرة المجاورة والقرى المحيطة بالمدينة والواقعة ضمن إقليمها الإداري والجغرافي[١]. جميع هذهَ العوامل وغيرها أدت إلى ضرورة توسع المدينة لمواجهة الطلب المتزايد على مساحات من الأراضي لأغراض السكن والأستعمالات الأخرى والتي تجعل من المدينة قادرة على الإيفاء بمتطلبات سُكانها ، وبالفعل توسعت المدينة وأصبحت في عام ٢٠٠٢م تتربع كتلتها العمرانية على مساحة بلغت (٧٥٠) هكتار[٢]. وظهرَ في هذهِ المرحلة عدد من الأحياء الجديدة والتي تمثلت بأحياء العسكري الشرقي والغربي والجوادين وحي الحسين والخوئي ،أنظر خريطة (١١)، لكن لم تكن بعض أجزاء هذه الأحياء ملائمة للسكن لعدم توفر الخدمات العامة والبنى التحتية فيها كالطاقة الكهربائية وشبكة الماء الصالح للشرب والطرق والمؤسسات الصحية والتعليمية فضلا عن بعدها عن مركز المدينة حيث تزامن تخصيص الأراضي السكنية في بعض هذه الأحياء مع التدهور الإقتصادي الذي شَهِدهُ البلد في تسعينيات القرن العشرين[٣]. ومع ذلك فقد أضاف توسع المدينة وما تم تشييدهُ من مباني والطرق التي تم فتحها مظهراً جديداً لكتلتها المرئية والذي كان نتيجةً لتفاعل العناصر المورفولوجية المكونة لهذه المرحلة والتي كانت على النحو التالي :

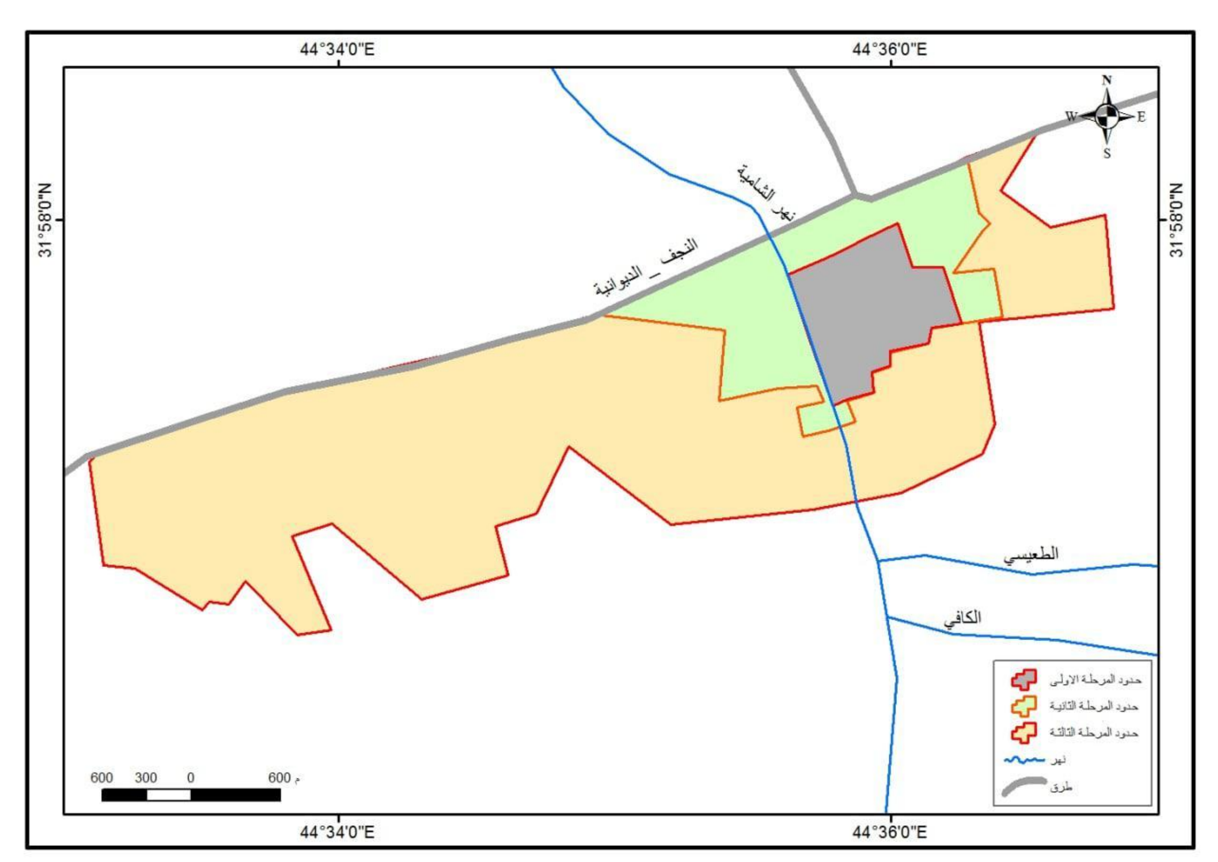
١ – الطراز العمراني للمباني السكنية

يشهد طراز البِناء تغيرات في الشكل والتصميم خلال الزمن مما يضفي على كل مكان طراز مُعين يكون هو الغالب على الوحدات السكنية ويأتي هذا التغير متوافقاً مع توسع المدينة والتطور الحضاري لمجتمعها[٤]. لقد أخذَ سُكان المُدن ومع مرور الزمن بالابتعاد عن إسلوب التكيف والميل إلى إتباع

١ – مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١م.
٢ – مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، بيانات غير منشورة .
٣ – الباحث ، الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩.
٤ – جبر عطية جودة ، آية هاني موسى ، خصائص البنية الوظيفية للوحدات السكنية في مدينة الحي ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الأجتماعية ، جامعة واسط ، العدد١٨ ، السنة السابعة ،٢٠١٥ ، ص٢١٥.

إسلوب يُخضع البيئة بأقامة علاقة إيجابية معها وهو بذلك تجاوز الكثير من المحددات التي كان يفرضها عليه واقع المدينة البيئي والأجتماعي[1].

خريطة(١١) مدينة الشامية خلال المرحلة المورفولوجية الثالثة(١٩٧٨-٢٠٠٢)م



المصدر: الباحث إعتماداً على :

١- مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، خريطة التصميم الاساس لعام ١٩٨٢.

٢- الأستعانة ببرنامج ١٠,١ Arc GIS

وفي المرحلة المورفولوجية الثالثة لم يشهد طراز المبنى السكني تغيرات جذرية بأستثناء بعض الأضافات على تصميم المسكن الداخلي والخارجي وكذلك المواد المُستخدمه في البناء التي بدأ إستخدامها بأساليب مختلفة، أنظر الصورة (٧) لقد أستمر تصميم البيت الغربي هو النمط السائد في هذهِ المرحلة مع بعض التغيرات التي طرأت علية مُتمثلة بأستقامة الواجهة نوعا ما وعمل بعض الزخارف الجديدة لتزيين واجهات المساكن التي أصبح القيام بها وتشكيلها سهلاً في ضل إستخدام مواد بناء تُساعد على ذلك ومن الملاحظ أيضاً ظهور أنماط جديدة في البناء أمتزجَ فيها الطراز الشرقي بالطراز الغربي حيث إنتشار المساكن ذات الطابقين وظهور النوافذ المطلة على الشارع وإتساع مساحات الاراضي السكنية والتي تراوحت بين(٤٠٠-٦٠٠)م^{2} لوجود مساحات واسعة تم إضافتها للتصميم الأساس للمدينة، أما فيما يخص

---

١ - ماهر يعقوب موسى ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة(١٩٧٧-١٩٩٦) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص١٤٩.

مواد البناء المُستخدمة في البناء فيمكن القول بأنها شهدت تغيرات طفيفة تمثلت بأستخدام قضبان الحديد والأسمنت ومكونات آخرى في إنشاء الأعمال الخرسانية في الأساسات والسقوف مما أتاح للمصممين أضافة لمسات إبداعية في واجهات المسكن كبعض الزخارف التي كان من الصعوبة إنشائها بأستخدام الطابوق والشيلمان فقط ، مما جعلَ واجهات المساكن تبدو بأشكال وزخارف جميلة مع إستخدام الألوان في طلائها، أما مواد بناء الجدران لم يطرأ عليها تغيير حيث أستمر إستخدام الطابوق والأسمنت في تشييد الجدران .

صورة(٧) بيت المرحلة الثالثة (خرسانة مسلحة وواجهة مزخرفة ومستقيمة)



المصدر : الدراسة الميدانية ، ألتقطت الصورة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ ، في حي (الجمهوري).

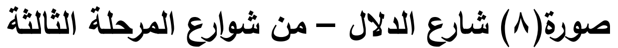
ومما تجدر الأشارة إليه إنهُ وخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي ونظراً لإنخفاض المستوى المعيشي للسكان بسبب الحصار الإقتصادي لجأ بعض السكان لإستخدام مواد بناء مستخدمة سابقاً أو أنقاض يمكن تشييد مساكن منها مما جعل مثل هذهِ المساكن عرضة للتهرؤ وغير ملائمة للسكن لقلة متانتها وأضفاء التشوه على واجهاتها وعدم تناسق جدرانها ، وفي هذه المرحلة أصبح سمك الجدار أقل ولم يتجاوز ٢٥سم، كما شهدت هذه المرحلة تطوراً في تغليف الجدران من خلال إكسائها بثلاث طبقات من الداخل بمواد الأسمنت والجص والبورك وبطبقة واحدة من الأسمنت وطلائها بألألوان وتغليف جدران المطبخ بقطع السيراميك لجماليتهِ وسهولة تنظيفهِ وقد ساعدت هذه الطبقات على زيادة قدرة الجدران على العزل الحراري من دون زيادة في السمك كما كانَ مُتبعاً في السابق والتي كانت تشغل مساحات أضافية

في البناء، أما الشبابيك والأبواب فقد تم إستخدام أنواع أكثر متانة وتصاميم جديدة تتصف بكبر حجمها والذي يوفر للمسكن إضاءة وتهوية جيدة كما إنها كانت مواكبة للتطور الحضاري حيث أعطت للمسكن شكلاً جميلاً من خلال توزيعها على الواجهة والجوانب لوجود ممرات جانبية تفصل المسكن عما يُجاورهُ لكبر مساحة البناء أما الأبواب الداخلية فقد تم إستخدام الأبواب المصنوعة من الخشب دون الحديدية نظراً لتصميم المسكن الداخلي الذي يخلو من الفناء المفتوح مما يوفر حماية لهذهِ الأبواب من أشعة الشمس والأمطار التي تضر بها مما جعلها أطول عمراً وكذلك لما تتمتع به من قلة الضوضاء الذي يصدر منها في عملية فتحها وإغلاقها، وكما في المرحلة السابقة فقد أستمرت المساكن بتخصيص مساحات في مقدمة المسكن كحديقة منزلية ومرآب مع زيادة في تلك المساحات تبعاً للمساحات الواسعة التي تخصص كقطع أراضي سكنية، أما تغليف السقوف والأرضيات فقد شهدت مواد البناء المستخدمة في ذلك تطوراً تمثل بأستخدام قطع أسمنتية تعرف ب(الشتايكر) لمتانتهِ بدلا من الفرشي الذي كان سائداً في السابق ورصف الأرضيات بقطع الكاشي بدلاً من الشتايكر، أما التصميم الداخلي للمسكن فقد أتصف بكثرة الغرف المتخصصة كغرف النوم وغرفة أستقبال الضيوف وغرفة المعيشة والطعام والمطبخ والحمامات والصحيات وغرفة وسطية تسمى (الصالة) تجمع فضاءات المسكن والتي تشكل جزءاً مهماً في البيت لانها تجمع أفراد الأسرة لأوقات طويلة خلال اليوم[1].

٢- نمط الشوارع

نظراً لِتوسع المدينة وإزدياد عدد السُكان فيها وتزامناً مع التطور الحضاري والإقتصادي في البلد في المرحلة الثالثة، شهدت منظومة النقل تطوراً لمواكبة هذه التغيرات ولاسيما بعد أرتفاع عدد المركبات في المدينة حيث تم أفتتاح عدد من الشوارع بأطوال وعرض مختلف ومنها شارع (الدلال) والذي يمتد من وسط المدينة وبالتحديد من الساحة التي يتوسطها خزان الماء الكبير ليتجه بشكل مائل نحو الشمال الشرقي ولمسافة (٣كم) وبعرض (٢٠)م، يُنظر الصورة(٨) حتى يتصل بالطريق الرئيس ديوانية– نجف وبذلك ساعدَ هذا الطريق على ربط وسط المدينة بالطريق الرئيس ولاسيما الجانب المتجة نحو مركز المحافظة .

١ – الباحث ، الدراسة الميدانية ، ٢٠١٩.


صورة(٨) شارع الدلال – من شوارع المرحلة الثالثة



المصدر : الدراسة الميدانية ، أُلتُقطت الصورة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧.

كما تم فتح شوارع أخرى في المدينة كشارع ١٤ رمضان والشوارع الفرعية التي تغطي أغلب الأحياء السكنية مما أعطى المدينة صفة النمط الشعاعي وخصوصاً في الجانب الشرقي من المدينة وترتبط الشوارع الرئيسية المتفرعة من وسط المدينة مع بعضها بوساطة الشوارع الثانوية والفرعية التي تأخذ محاورها أشكالاً مختلفة بعضها مستقيم يعطي نمطاً رباعياً والبعض الآخر مقوس يكسب خطة المدينة نمطاً دائرياً، ومما يُلاحظ على خطة المدينة بأنها مركبة ولاسيما هنالك إختلاف بين جانبي المدينة في هذا الجانب حيث – وكما ذكرنا سابقاً – ينتشر النمط الشعاعي والرباعي في الجانب الشرقي بينما يكون النمط الرباعي والنمط الشريطي* هي الأنماط السائدة في الجانب الغربي من المدينة والذي فرضهُ إتصال الشوارع الثانوية والفرعية بالطريق الرئيس ديوانية – نجف وبذلك يوجد تباين في خطة المدينة وأنماط شوارعها بين جانبيها الشرقي والغربي، هذا وقد شكلت الشوارع الجديدة مع الشبكة القديمة منظومة نقل غطت معظم المدينة وقادرة على إستيعاب حركة المركبات والأفراد (١).

---

١ – الباحث ، الدراسة الميدانية ، ٢٠٢٠.

***شبكة الشوارع الشريطية ، هي نمط الشوارع الذي ينشأ نتيجة تأثر خطة المدينة بمحور طولي أو طريق رئيس وتنتشر المنطقة المبنية على جانبيه ويمكن أن تمتد على شكل نطاقات طولية أو أشرطة ، للمزيد ينظر :**

سعيد عبدة ، جغرافية النقل الحضري– مفهومها وميدانها ومناهجها ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد٣٢١ ، ٢٠٠٧ ، ص٣٨–٤٠

٣- إستعمالات الأرض الحضرية

من التغيرات التي طرأت على مورفولوجية المدينة ما شَهِدتهُ إستعمالات الارض في المدينة خلال المرحلة الثالثة من تطور، تمثل في إزدياد حجم الوظائف التي تُقدمها المدينة لِسُكانها وسُكان إقليمها ، وقد أنعكسَ هذا التطور في حجم الوظائف على الحيز المكاني الذي يشغلهُ كل إستعمال من إستعمالات الارض، حيث بلغت مساحة المدينة الكلية في هذهِ المرحلة (٧٥٠) هكتار موزعة بين مجموعة من الأستعمالات الحضرية وكما في الجدول (١٠). ومن خلال تحليل البيانات التي وردت في هذا الجدول تبين أن الأستعمال السكني أحتل المرتبة الأولى في نسبة المساحة التي شغلها حيث بلغت نسبة هذا الأستعمال (٤٥)% من مساحة المدينة الكلية وبمساحة مقدارُها (٣٤٣,٨٨) هكتار ويرجع سبب زيادة مساحة الإستعمال السكني في منطقة الدراسة خلال هذهِ المرحلة إلى الأحياء الجديدة التي ظهرت وهي أحياء كل من العسكري الغربي والعسكري الشرقي والحسين والجوادين والخوئي مما وفر الكثير من الأراضي السكنية التي وزعت على العسكريين ومنتسبي الأجهزة الأمنية والموظفين، أما الإستعمال التجاري فقد شغل مساحة بلغت (١,٣٩) هكتار وبنسبة مقدارها (٠,١)% من مساحة المدينة في حين شغل الأستعمال الصناعي مساحة بلغت (٥٤,٧٨) هكتار مُشكلاً نسبة مُقدارُها (٧,٣)% تمثلت بعدد من المجارش التي تم إنشائُها في هذهِ المدة وعدد من ورش الحدادة والنجارة التي أخذت بالأنتشار في هذهِ المرحلة فضلاً عن معامل الثلج وكبس التمور والمجارش التي أنسئت في المرحلة السابقة لتشغل بمجموعها هذهِ المساحة من المدينة، وقد شغل إستعمال الأرض لأغراض النقل مساحة بلغت (٦٩) هكتار وبنسبة مقدارها (٩,٢)% وتأتي هذهِ الزيادة في مساحة الأرض المخصصة للنقل بعد فتح وتوسيع العديد من الشوارع في المدينة، وأحتل الأستعمال الإداري مساحة بلغت (١٣,١١) هكتار وشكلت نسبة مقدارها (٢)% وتمثلت بالعديد من الدوائر الحكومية المسؤولة عن إدارة قطاعات الحياة المختلفة وهذا يعود كون المدينة مركز قضاء تقع تحت مسؤوليتهِ الإدارية عدد من النواحي يبلغ عددها (٣) نواحِ فضلاً عن مركز القضاء وشملت مبنى القائمقامية ومركز الشرطة والأمن ودوائر الزراعة والري والأحوال المدنية والمصرف وملاحظية التسجيل العقاري وغيرها من الدوائر الحكومية[1].

١ – المقابلة الشخصية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢١م.

جدول (١٠) إستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الشامية للمرحلة الثالثة (١٩٧٨-٢٠٠٢)م

نوع الإستعمال	المساحة / هكتار	النسبة المئوية%
السكني	٣٤٣,٨٨	٤٥
التجاري	١,٣٩	٠,١
الصناعي	٥٤,٧٨	٧,٣
النقل	٦٩	٩,٢
الإداري	١٣,١١	٢
التعليمي	١٦,٢٠	٢,١
الصحي	٣,٩٤	١
الديني	٢,٢٥	٠,٣
الترفيهي	٦٨,٢٢	٩
الفضاءات	١٤٧,٩٤	٢٠
إستعمالات أخرى	٢٩,٢٩	٤
المجموع	٧٥٠	١٠٠

المصدر:الباحث إعتماداً على :

١- مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، بيانات غير منشورة.

٢- إبتهال عبدالعباس معضد، النمو الحضري وعلاقة بالتنمية الأقليمية المتوازنة لمراكز الأقضية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨.

أما إستعمالات الأرض الحضرية التي شغلتها الخدمات التعليمية والصحية شهدت تطوراً ملحوظاً بعد إزدياد عدد المؤسسات التعليمية من المدارس ورياض الأطفال وكذلك المؤسسات الصحية المتمثلة بفتح المراكز الصحية وتوسعة مستشفى المدينة لتضم عدد من الإستشاريات والأقسام حيث أحتلت هذهِ الخدمات مساحة بلغت (١٦,٢٠ ،٣,٩٤)هكتار للإستعمال التعليمي والصحي على التوالي مسجلة بذلك نسب مقدارها (٢,١ ،١)% على التوالي ، وكانت هذهِ الزيادة في الإستعمالات التعليمية والصحية لمواجهة الزيادة السكانية ولسد متطلبات السكان في مجالي التعليم والصحة، وكان للإستعمال الديني نصيب بين إستعمالات المدينة حيث شغل مساحة بلغت (٢,٢٥) هكتار محققاً نسبة مقدارها (٠,٣)% من مساحة المدينة ، وتأتي هذهِ الزيادة بعد إنشاء عدد من المساجد في المدينة والتي لها إستخدامات دينية وإجتماعية من خلال إقامة مناسبات الوفاة فيها فضلا عن ممارسة الشعائر الدينية لذلك لها دور في توطيد العلاقات الإجتماعية بين سُكان المدينة وتنشيط التواصل بينهم ، وشغلت الحدائق العامة والمتنزهات مساحة بلغت (٦٨,٢٢) هكتار أي ما نسبتهُ (٩)% من مساحة المدينة التي توسعت وإزداد حجم العمران فيها مما جعل

السكان يلجأون إلى الحدائق والمتنزهات كمتنفس لهم بعيداً عن الأكتظاظ العمراني ومشاكلهِ البيئية ، إضافة لذلك توجد مساحات من الفضاءات الخالية والتي لم يتم تخصيص إستعمالها حيث بلغت المساحة الكلية لهذهِ الفضاءات (١٤٧,٩٤) هكتار وبنسبة بلغت (٢٠)% من مساحة المدينة ، من جانب آخر تحتوي المدينة على إستعمالات آخرى بلغت نسبتها (٤)% من المساحة الكلية للمدينة حيث شغلت مساحة مقدارها (٢٩,٢٩) هكتار ومتمثلة بالمخازن والمواقع الأثرية وغيرها[١].

يتضح من ذلك بأنَ المدينة كانت تقدم وظائف متعددة وشهدت أغلبها توسعاً متزامناً مع توسع المدينة وتلبيةً لأرتفاع عدد سكانها وقد تربع الإستعمال السكني على قمة الهرم بالنسبة للإستعمالات الأخرى مما يُشير إلى أهميتهِ وحاجة السكان المتزايدة إلى مساحات من الأراضي تلبي إحتياجاتهم السكنية وتوفر لهم بيئة سكنية ملائمة ومريحة.

رابعاً : المرحلة المورفولوجية الرابعة

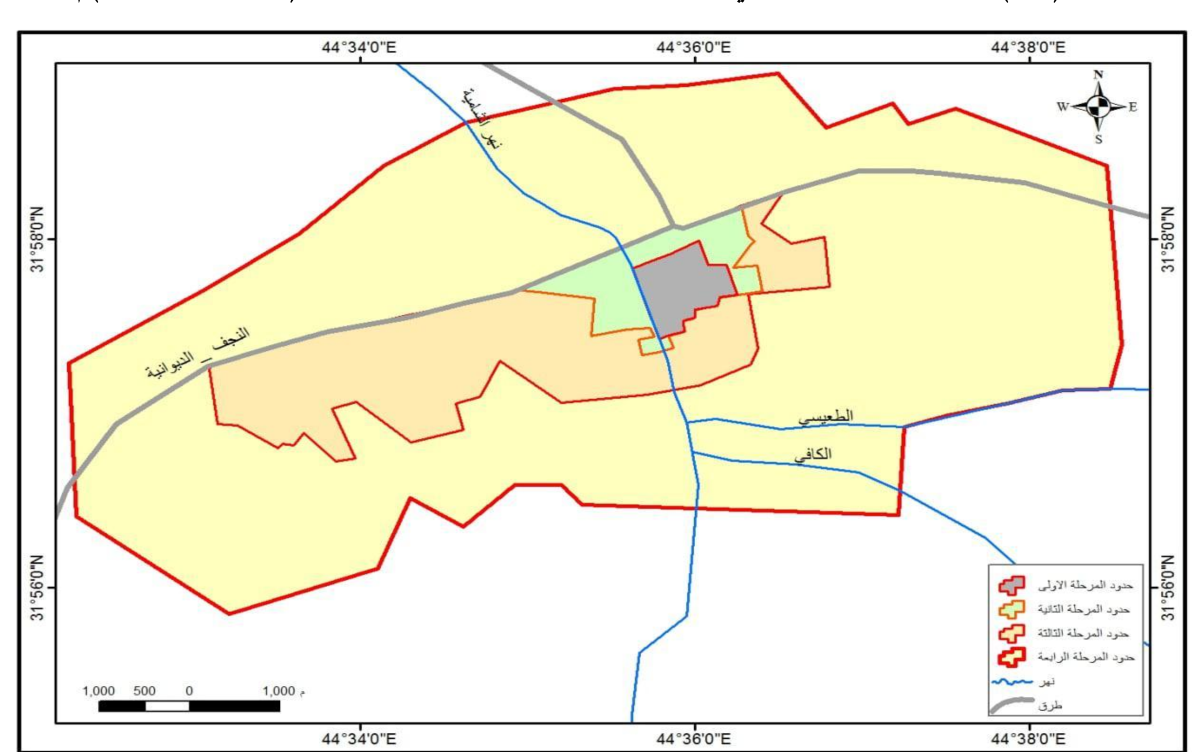
تمثل المرحلة المورفولوجية والممتدة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٩ واقع حال المدينة وما وصلت إليهِ من تطور على مستوى توسع المساحة الكلية وتطور الكتلة العمرانية وعلى وجه الخصوص المباني السكنية وما طرأ عليها من تغير في الطراز والمساحة وغير ذلك فضلا عن التطور الذي نالَ إستعمالات الأرض الحضرية ، حيث شكل عام ٢٠٠٣ م عام تحول على الصعيد العمراني في العراق بشكلٍ عام حيث أدى إحتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه إلى مجموعة من التطورات الإقتصادية والإجتماعية تمثلت برفع الحصار الإقتصادي عن البلد والذي فُرضَ مطلع تسعينات القرن الماضي مما نتج عن ذلك تحسُن الوضع المعيشي لِأغلب الأسر في في المدن وخارجها حيث توفر فرص العمل في مجالات متنوعة – وظائف حكومية والقطاع الخاص – وزيادة رواتب الموظفين وزيادة عدد القروض الممنوحة للمواطنين وغيرها من مظاهر التحسن الإقتصادي والحضاري مما دفع بالكثير من السكان بالتوجه نحو مراكز المدن والتي تتسم بخدمات أفضل مُقارنةً بالمناطق الريفية ورغبةً منهم في تحسين واقعهم الأجتماعي والخدمي فضلاً عن الزيادة الطبيعية لِسُكان المدينة هذا الأمر جعل من منطقة الدراسة تشهد زيادة سكانية بلغت (٥٦٩٠٧) نسمة، مما تطلب مواجهة الطلب المتزايد على الأراضي السكنية. وحسب المخطط الأساس للمدينة والذي تم أقرارهُ في عام ٢٠١٢م فقد توسعت المدينة في الإتجاهين الغربي والشرقي لتتربع على مساحة كلية بلغت (٢٨٧٨) هكتار [٢].

١ – الباحث ، الدراسة الميدانية ، ٢٠٢٠.

٢ – مديرية بلدية مدينة الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، المخطط الأساس لعام ٢٠١٢ ، بيانات غير منشورة.

حيث تم ضم مساحات من الأراضي الزراعية في الطرف الغربي من حي العسكري الغربي وهي المنطقة المعروفة ب (الرغيلة) وكذلك أضافة مساحة إلى الطرف الشرقي من حي العسكري الشرقي فضلا عن ظهور ثلاث مناطق يسود فيها السكن العشوائي تقع في شمال المدينة وتمتد بمحاذاة طريق ديوانية – نجف وتشمل هذه المناطق (منطقة سيد رافع ومنطقة حسين باقر ومنطقة الوارشية)، يُنظر خريطة(١٢) . ويعود إنتشار السكن العشوائي في هذهِ المناطق إلى إستغلالها لغرض السكن قبل أقرار المخطط الأساس للمدينة علم ٢٠١٢م ولم يتم لحد الآن فرز وتخصيص هذهِ الأرض للإستعمالات الحضرية المخططة حيث شكل تحولها إلى مُستقرات سكنية عشوائية عقبة أمام تخصيصها لإستعمالات حضرية المخططة .

خريطة(١٢) استعمالات الارض في مدينة الشامية خلال المرحلة الرابعة(٢٠٠٣-٢٠١٩)م



المصدر: الباحث إعتماداً على :

١- خريطة المخطط الأساس لمدينة الشامية لعام ٢٠١٢م .

٢- مخرجات برنامج١٠,١ Arc GIS

إنَ تأخر وضع المخطط الأساس وضعف الأجراءات الحكومية وتغاضي الحكومة عن هذهِ المناطق لأنها أصبحت مشكلة عامة على مستوى البلد مع العجز الحكومي عن تقديم بدائل وحلول لهذهِ المشكلة كتعويض ساكنيها أو تخصيص أراضي سكنية مخططة جميع هذهِ الأسباب وغيرها أسهمت في أستمرار البناء العشوائي فيها وبالتالي أثرت على مورفولوجية المدينة والتي شكلت عناصرها مع بعضها البعض

مظهراً مورفولوجياً مميز للمرحلة الرابعة المعاصرة ويمكن توضيح ذلك من خلال البحث في هذهِ العناصر وكما يلي :

١- طراز المباني السكنية

لقد أخذَ الطراز العمراني للمساكن نمطاً جديداً وحديثاً في المرحلة الرابعة حيث بدأ ينتشر النمط الغربي، وعلى الرغم من أنَ ظهور مثل هذا النمط في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين إلا إنهُ كان بشكل محدود جداً ومقتصر على بعض الأسر التي تمتلك أمكانات مالية مرتفعة وتتصف بمستوى معيشي جيد مُقارنةً بالغالبية العظمى من سُكان المدينة، لذلك يمكن إعتبار الطراز الغربي المحور للمسكن والمعروف بـ(الدبل فاليوم)، يُنظر الصورة (٩) هوَ النمط السائد في المرحلة الرابعة من تطور المدينة العمراني ، ويتصف هذا الطراز بواجهات عالية تصل إلى (٦ م) ومدخل مفتوح من الأعلى إلى الطابق الثاني ويطل على الواجهة من خلال شبابيك عالية تمتد بأرتفاع البناء وإستخدام الأعمدة الخرسانية التي تمتد إلى سقف الطابق الثاني أو الثالث في بعض المساكن وعمل السلالم الخرسانية المعلقة والدائرية وتغليفا بقطع المرمر أو السيراميك ، وقد سادَ في هذا النمط من البناء السكني إنشاء السقوف الخرسانية والتي يتم تغليفها من الخارج بأكثر من طبقة كطلاء السقف من الأعلى بمادة (القار) ومن ثم بقطع (الشتايكر)، أما الجدران فلم يطرأ على ماد بنائها وتصاميمها تغيرات جذرية بأستثناء التغليف الداخلي والخارجي لها حيث أستمر إستخدام الطابوق والأسمنت والتي يتخلل بعض أركانها الركائز الخرسانية لزيادة متانتها، أما فيما يخص الأساسات فقد أخذ الأهتمام بها نظراً لأرض المدينة الهشة وإرتفاع مستوى المياه الجوفية والأملاح فيها – كما ذكرنا ذلك سابقاً في الفصل الأول . وتمثل الأهتمام في الأساسات بأستخدام مواد أكثر متانة وتماسك ومقاومة لخصائص تربة المنطقة وتكوينها الجيولوجي مثل الأسمنت المقاوم للرطوبة وقضبان الحديد ذات مناشئ عالمية ووضع الحجر أسفل الأساسات لزيادة إستقرار أرضية البناء، أما النوافذ والأبواب فقد شهدت تطوراً كبيراً حيث أصبحت أكثر إتساعاً وبتصاميم حديثة وتُزينها نقوش متنوعة وتعطي للمسكن جمالية لمظهرهِ الخارجي من خلال طلائها بألوان مختلفة كما تم في بعض المساكن إستخدام نوافذ وأبواب مصنوعة من الألمنيوم لفاعليتها في العزل الحراري وتكون محكمة عند إغلاقها مما يمنع تسرب الغبار والشوائب الدقيقة إلى أجزاء المسكن الداخلية كما يستخدم الزجاج الذي يحتوي على نقوش هندسية وملونه في النوافذ، أما تغليف الجدران فقد تطور في المرحلة المعاصرة حيث تم أستخدام الحجر والرخام والسيراميك في تغليف الجدران التي تحتل واجهات المساكن مما أسهم في توفير العزل الحراري وأضفاء جمالية وفخامة على المظهر الخارجي للمسكن ، وأتسمت أغلب المساكن التي من

هذا الطراز بأتساع مساحتها والتي تزيد عن (٣٠٠ م٢) أما الجدران من داخل المسكن فقد تم إستخدام مواد متنوعة في تغليفها ومنها مواد شاعَ إستخدامها سابقاً كالأسمنت والجص والبورك والسيراميك ومواد أستخدمت في هذهِ المرحلة تمثلت بالسقوف الثانوية وورق الحائط والفوم والبلاستك والجبس بورد وجميع هذه المواد أعطت لتصميم المسكن من الداخل جمالية وقابلية على العزل الحراري وعمل ديكورات بأشكال وتصاميم متنوعة ، وأنتشرَ في هذهِ المرحلة أستخدام المرمر والكرانيت في رصف أرضية المسكن ، وبقيت مساكن المرحلة الرابعة محافظة على تخصيص مساحات للحديقة والمرآب في مقدمة المسكن، وأتسمت فضاءات المسكن الداخلية بتعددها حيث غرف النوم في الطابقين وغرفة إستقبال الضيوف والمطابخ التي تُقسم إلى قسمين للطبخ ولتناول الطعام فضلاً عن الحمامات والصحيات الداخلية والخارجية(١).

صورة (٩) البيت الغربي المحور(الدبل فاليوم)



المصدر : الدراسة الميدانية ، ألتقطت الصورة بتاريخ ٢/١٧/ ٢٠٢٠ ، في حي(المعلمين).

٢- نمط الشوارع

عندما تشهد المدينة توسعاً في مساحتها من خلال وضع التصاميم الأساس فأن هذا التوسع ومن البديهي يُرافقهُ تخصيص مساحة من أرض المدينة الجديدة لأغراض النقل والتي تتمثل بشبكة من الشوارع الرئيسية والثانوية والفرعية لتُشكل مع بعضها نمطاً معيناً ينتج من العلاقة بين الشوارع والعمران الذي يُحيط بِها ، ولم تشهد هذهِ المرحلة تغيرات بنمط الشوارع حيث وكما ذكرنا سابقاً في المرحلة السابقة تُغطي

١ - الباحث ، الدراسة الميدانية ، ٢٠٢٠.

المدينة شبكة شوارع ذات أنماط متنوعة منها ما هوَ عضوي أو رباعي أو شعاعي وبالتالي لايمكن القول بِأنَ للمدينة نمط واحد من الشوارع وهذا ما أستمرَ في المرحلة المورفولوجية الرابعة حيث النمط الرباعي هو النمط الغالب فضلاً عن وجود أنماط أخرى تظهر في أجزاء معينة من المدينة مثل النمط الشعاعي في الجانب الشرقي من المدينة والنمط الشريطي في الجانب الغربي من المدينة ، وقد شهدت المدينة فتح شوارع أبرزها شارع (الزراعة) الممتد شمال المدينة وبمحاذاة الطريق الرئيس ديوانية – نجف من الشارع الرابط بين مركز المدينة والطريق الرئيس أعلاه حتى يصل إلى شارع النهر بجانب الجسر المعلق وبطول (١ كم) ، كما شهدت هذهِ الفترة إنشاء جسر جديد يربط ضفتي نهر الشامية ويقع إلى الجنوب من الجسر الحديدي القديم بمسافة (٢٥٠)م تقريباً ويربط الشارع المعروف قديماً ب (شارع الحمام) الممتد في الجانب الشرقي من المدينة مع الشارع المعروف بشارع ٣٠ في الجانب الغربي وقد ساعد أمتداد هذين الشارعين بشكل مستقيم من شرق المدينة إلى غربها على إنسيابية الحركة في وسط المدينة بعد إن كانت تقتصر على الجسر الحديد القديم وشارع البلداوي وإمتدادهُ في الجهة الغربية من المدينة كما أعطت هذه الشوارع وبسبب أستقامتها النمط الرباعي للأجزاء التي تقطعها حيث تتصل بها الشوارع الفرعية بزوايا قائمة وتراوح عرض الشوارع في هذهِ المرحلة بين ١٠ م للشوارع الفرعية إلى ٣٠م للشوارع الرئيسة الأمر الذي جعل منها قادرة على إستيعاب حركة المركبات التي شهدت زيادة بعد عام ٢٠٠٣م بسبب إرتفاع الدخل الفردي والمستوى المعيشي لمعظم الأفراد فضلاً عن الزيادة الكبيرة التي شهدتها تجارة السيارات المتنوعة وقيام العديد من المؤسسات التجارية والمالية ببيع المركبات بالتقسيط للمواطنين وهذا ما تطلب فتح وتأهيل العديد من الشوارع وإنشاء الجسورفي المدينة لرفع كفائتها في مواجهة حركة المركبات والافراد المستمرة [١].

وخلاصة القول فأنَ النمط السائد في المدينة هو النمط الرباعي (الشبكي) وفيهِ تظهر كتلة المدينة العمرانية مُقسمة إلى أجزاء مستطيلة أو مربعة الشكل ، هذا أضافة إلى وجود النمط الشعاعي في الساحة المركزية من المدينة والنمط العضوي في الأحياء القديمة والنمط الشريطي في حي العسكري الغربي وجاءت هذهِ الأنماط كصورة معبرة عن المراحل المورفولوجية التي مرت بها المدينة منذ نشأتها حتى إعداد هذهِ الدراسة ومتزامنة مع التطور الإقتصادي والحضاري الذي شهدتهُ المدينة بشكل عام ووسائل النقل على وجه الخصوص.

١ – مقابلة شخصية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧.

٣- إستعمالات الأرض الحضرية

يأتي إهتمام الكثيرين بأستعمالات الأرض الحضرية من المختصين بدراسة المدن كالجغرافيين وغيرهم لأنها تمثل أحد العناصر المهمة في مورفولوجية المدينة ولأنها أحد أشكال التباين المكاني للفعاليات البشرية داخل المدينة . وليس لكونها من مظاهر التوزيع المكاني ، حيث تُشكل الأنماط المكانية لإستعمالات الأرض نتاج التفاعل المكاني بين مجموعة عناصر إجتماعية وإقتصادية مؤثرة وفعالة[١]. لقد رافق توسع المدينة في محاورها الثلاث – الشمالي والغربي والشرقي – إتساع المساحة التي شغلتها الوظائف التي تقوم بها المدينة ووفق معطيات الجدول (١١) نجد بِأنَ مساحة المدينة التي بلغت (٢٨٧٨) هكتار في عام ٢٠١٩م توزعت على عدد من الإستعمالات الحضرية تمثلت بالأستعمال السكني والذي شغلَ مساحة بلغت (٤٤٣,٢١٢) هكتار مُشكلة نسبة مقدارها (١٥,٤)% ومما تجدر الإشارة إليه إنَ نسبة الإستعمال السكني إنخفضت بشكل كبير عن المراحل السابقة وهذا يعود إلى إرتفاع نسبة الفضاءات الخالية والتي بلغت نسبتها (٢٨,٢٣)% والمساحات التي لم يتم فرزها لحد الآن وتخصيصها ويشغلها حالياً السكن العشوائي على الرغم من وقوعها ضمن حدود المخطط الأساس للمدينة، أما الأستعمال التجاري فقد شغل مساحة بلغت (٥,٦٨٦) هكتار وبذلك شكلت نسبة من بين إستعمالات الارض الحضرية مقدارها (٠,١٩)% وتأتي زيادة نسبة الإستعمال التجاري في المدينة عن المرحلة السابقة إلى ما فرضتهُ طبيعة المنافسة على الأرض ولاسيما في مركز المدينة ضمن الأحياء القديمة والشوارع التجارية الواسعة التي تخترق الأحياء السكنية حيث أخذَ الأستعمال التجاري بالتوسع على حساب الإستعمال السكني فتحولت الكثير من المساكن إلى بنايات تجارية وتم إزالة بعضها وبناء عمارات للأغراض التجارية والخدمية والمهنية مما دفع بالأستعمال السكني بالتراجع نحو المنطقة الأنتقالية المحيطة بمركز المدينة وكذلك إلى أطراف المدينة ضمن الأحياء الجديدة أو المناطق التي يشغلها السكن العشوائي، في حين أحتل الإستعمال الصناعي مساحة بلغت (١١٥,١٢) هكتار وبنسبة مقدارها (٤)% من مساحة المدينة الكلية وتمثلت الزيادة الحاصلة في مساحة الأستعمال الصناعي إلى تخصيص أرض للأستعمال الصناعي في شمال غرب المدينة بمحاذاة الطريق الرئيس ديوانية – نجف والتي لا تزال غير مُستغلة بشكل فعلي بهذا الإستعمال، كما أنتشرت على الجانب الشمالي بمحاذاة الطريق المذكور أعلاه بعض الساحات التي أستُغلت لصناعة البلوك التي أرتفع الطلب عليها ولاسيما من قبل سُكان المناطق العشوائية .

---

١ – إسراء موفق رجب الربيعي ، إستعمالات الأرض في ناحية الرشيد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١٣٤.

جدول (١١) استعمالات الأرض الحضرية في مدينة الشامية خلال المرحلة المورفولوجية الرابعة (٢٠٠٣-٢٠١٩)م

نوع الاستعمال	المساحة /هكتار	النسبة المئوية
السكني	٤٤٣,٢١٢	١٥,٤
التجاري	٥,٦٨٦	٠,١٩
الصناعي	١١٥,١٢	٤,٠
النقل	١٦٩,٩٠٢	٥,٩
الإداري	١٧,٧٧٨٧	٠,٦١
التعليمي	١٨,٦٦٣٦	٠,٦٤
الصحي	٨,٤٢١٨	٠,٢٩
الديني	١,١٥٢٢	٠,٠٤
الترفيهي	١٦١,٢٦٨	٥,٦
الفضاءات الخالية	٨١٢,٧٤٥٩	٢٨,٢٣
إستعمالات أخرى	١١٢٦,٢٩٨	٣٩,١
المجموع	٢٨٧٨	١٠٠

المصدر : الباحث إعتماداً على : ١- خريطة (١٣). ٢- الاستعانة ببرنامج Arc GIS ١٠,١

أما إستعمال الأرض لأغراض النقل فقد غطت شبكة الشوارع والمرآب بمجملها مساحة بلغت (٢٩٨,١٧)هكتار أي ما نسبتهُ (٥,٩)% من مساحة المدينة الكلية، بينما أحتل الإستعمال الإداري مساحة بلغت (١٦٩,٩٠٢) هكتار وبنسبة (٥,٩)% من المساحة الكلية، حيث أستحدثت بعد عام ٢٠٠٣م عدد من الدوائر الحكومية منها المجلس البلدي للقضاء ودائرة الأحصاء ومديرية تربية الشامية وغيرها، أما الإستعماليين التعليمي والصحي فقد شغل كل منهما مساحة بلغت (١٨,٦٦٣٦،٨,٤٢١٨) هكتار على التوالي وبنسب بلغت (٠,٦٤ ،٠,٢٩)% على التوالي وتعود الزيادة في الإستعمالات التعليمية والصحية في هذهِ المرحلة لما شهدتهُ المدينة من فتح عدد من المدارس ورياض الأطفال الحكومية والأهلية وكذلك أستحداث عدد من المراكز الصحية وتوسعة مستشفى المدينة، وشغل الأستعمال الديني مساحة بلغت (١,١٥٢٢) هكتار وبنسبة مقدارها (٠,٠٤)% من مساحة المدينة، بينما أحتل الإستعمال الترفيهي مساحة بلغت(١٦١,٢٦٨) هكتار مُشكلة نسبة مقدارها (٥,٦)% وتمثلت بزيادة الحدائق العامة والمتنزهات بعد توسع المدينة وبناء مساكن في الأحياء البعيدة عن مركز المدينة مثل الأجزاء الغربية من حي العسكري الغربي وكذلك في شرق المدينة، وقد أحتلت الفضاءات الخالية مساحة بلغت (٨١٢,٧٤٥٩) هكتار ومشكلة ما نسبتهُ (٢٨,٢٣)% من المساحة الكلية ، وتوجد إستعمالات أخرى في المدينة متفرقة ضمن

أحيائها شغلت مساحة قدرها (١١٢٦,٢٩٨) هكتار وبنسبة (٣٩,١)% وتمثلت بالبساتين التي تشغل مساحات واسعة تُحيط بالمدينة من جميع الجهات أضافةً لمباني تستخدم للأغراض الثقافية والأجتماعية والسياسية والمخازن .

ومما يُلاحظ على توزيع إستعمالات الأرض في منطقة الدراسة إنها أحتلت مساحات متباينة وطرأ على بعضها تغيراً كبيراً بينما كان نصيب البعض قليلاً مما جعلها تعكس أهمية الفعاليات التي تقدمها المدينة والتي شكلت بالمساحات التي شغلتها عنصراً مهماً من عناصر مورفولوجيتها.

الفصل الثالث

التحليل المكاني لخصائص الاستعمال السكني لمدينة الشامية

الفصل الثالث

التحليل المكاني لخصائص الاستعمال السكني في مدينة الشامية

تمهيد:

من الثوابت التي دأبَ الجغرافيون على التمسك بها تحليل الظاهرة تحليلاً مكانياً ، إذ يُساعد ذلك على إظهار حقيقة العلاقات التفاعلية بين الظاهرة المدروسة والظاهرات الآخرى التي تشترك معها في الحيز المكاني ، وتتضح عناصر الظاهرة من خلال التمييز بينها لإدراك خصائص كل عنصر منفرداً ولمعرفة ما يمثل من نسبة في البناء التركيبي للظاهرة وهذا يعطي وضوحاً أكثر للدراسة وإبتعاداً عن المجهول[١]. ومن هذا المنطلق فَأنَ الخوض في تحليل بُنية الإستعمال السكني يتطلب فرز خصائص عناصرها المؤلفة للكل المرئي الذي يشغلهُ هذا الإستعمال ، والذي هو نِتاج تفاعل خصائص السكان في الجوانب الديموغرافية والأجتماعية والأقتصادية، كما يعكس فلسفة الدولة وخطتها الأسكانية وبسبب المراحل المورفولوجية المتعاقبة والمختلفة التي مرت بها المدينة ، فأن التباين المكاني هو السمة الغالبة على مناطقها السكنية[٢]. وتتطلب عملية تحليل بُنية الإستعمال السكني إعتماد مجموعة من المعايير والتي تختلف من دولة لآخرى وتتباين ضمن الدولة الواحدة من مدينة لآخرى كما تتباين ضمن الحيز الحضري بين قطاعاتهِ ومحلاتهِ السكنية . ويسري التباين الزمني أيضاً على هذه المعايير وهذا ما أنعكس على الدِراسات والأبحاث التي إتخذت من الإستعمال السكني محوراً رئيساً لمواضيعها. إذ تتباين هذه الدراسات حسب المعايير التي تعتمدها للكشف عن متغيرات الدراسة وكذلك حسب التخصص الذي يأخذ على عاتقهِ دراسة البُنية الداخلية للإستعمال السكني[٣]. وعلى الرغم من هذا التباين إلا إنَ الدراسات وبصورة عامة لم تخرج عن محورين من المعايير السكنية يتعلق الأول بالمعايير العمرانية الخاصة بالمسكن من حيث مساحتهِ وتصميمه ومواد بنائه وعمره الزمني وغيرها بينما يشتمل المحور الثاني على معايير ترتبط بشاغلي الوحدات السكنية والمتمثلة بمستوى الدخل وملكية المسكن والمهنة والكثافة السكنية وغيرها[٤].وعلى هذا الأساس تناولت الدراسة مجموعة من الخصائص العمرانية والإجتماعية والإقتصادية ، ولإهمية الخدمات ودورها الكبير في تحقيق الأستقرار السكاني ضمن الحيز الحضري ولإنها تَمُد السكان

١ – صفوح خير ، الجغرافية – موضوعها ومناهجها واهدافها ، ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٠ م ، ص٣٤٤-٣٤٦.

٢ – سعدي محمد صالح السعدي وآخرون ، جغرافية الأسكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٢٧.

٣ – ماهر ناصر عبدالله ، كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص٨٥.

٤ – جاسم شعلان الغزالي ، مصدر سابق ، ص١٤٦.

بمتطلبات الحياة الأساسية والكمالية وما ينتج عن ذلك من ملائمة البيئة الحضرية للسكن ، ولتداخلها مع المناطق السكنية والترابط الوثيق بين المسكن وخدمات البيئة المحيطة به حيث لايمكن إعتبار المسكن وضمن المفهوم المعاصر صالحاً للسكن بدون وجود بُنى تحتية في المناطق السكنية ومؤسسات الخدمات المجتمعية والتي يُساعد وجودها على أستقرار الأنسان وزيادة أرتباطهِ بمنطقتهِ السكنية، وبذلك يتحقق الأنسجام بين الفرد والحيز المكاني وعليه تم تحديد معايير خصائص الإستعمال السكني في منطقة الدراسة بثلاث مجموعات توزعت على ثلاث مباحث وكما يلي :

المجموعة الأولى / الخصائص العمرانية ، وتضمنت : ١- مساحة الوحدة السكنية ٢- تأريخ بناء المسكن ٣- مواد البناء ٤- عدد طوابق المسكن ٥- عدد الغرف ٦- الطراز المعماري ٧- تحوير الوحدة السكنية ٨- إتصال الوحدة السنية ٩- حديقة المسكن ١٠- المرآب.

المجموعة الثانية / الخصائص الإقتصادية و الإجتماعية لشاغلي الوحدات السكنية وشملت :

١- ملكية المسكن ٢- مهنة رب الأسرة ٣- مستوى دخل الأسرة ٤- سعر الأرض ٥- الإنحدار البيئي لرب الأسرة

المجموعة الثالثة / خصائص العامة :

١- خدمات البنى التحتية : أ- الماء الصالح للشرب ب- الطاقة الكهربائية ج- الصرف الصحي والامطار.

٢- الخدمات المجتمعية : أ- الخدمات التعليمية ب- الخدمات الصحية ج- الخدمات الترفيهية.

المبحث الأول

الخصائص العمرانية

إنَ دِراسة الخصائص العمرانية للوحدة السكنية من الجوانب المهمة والأساسية التي تُسهم في الكشف عن الأنماط السكنية، كما إنها تعكس الحالة الإقتصادية والإجتماعية لِسُكان هذهِ الوحدات وتُعبر عن مراحل التطور الحضاري الذي شَهِدتهُ المجتمعات الحضرية في مجال العمران السكني ، وتُمثل هذهِ الخصائص المعاييرالمتعلقة ببناء المسكن وكُتلتهِ العمرانية[١]. وستتناول الدراسة عدداً من هذهِ المعايير وعلى النحو التالي :

١- مساحة الوحدة السكنية

تتصف مساحة الأرض التي يُشيَد عليها المبنى السكني في المراكز الحضرية بالتباين بين المناطق السكنية، لإرتباط ذلك بما متوفر من أراضي مخصصة ومُلائِمة للسكن وكذلك تبعاً للحالة الإقتصادية للأسرة وحجمها والمرحلة المورفولوجية التي تم بناء المسكن بها[٢]. ولِهذا المعيار أهمية في تحديد وتقييس معايير آخرى ترتبط بدراسة المسكن ومنها الكثافة الأسكانية وحجم المسكن وتعدد فضاءاتهِ ومساحة الإستعمال السكني للمنطقة وغيرها من المعايير المستخدمة في تحليل البُنية السكنية[٣]. كما إنَ لمساحة المسكن دور في توفير المجال المساحي لإنشاء تصاميم متنوعة تشتمل على تخصيص مساحات في الواجهة وإستغلالها كحديقة منزلية أو مرآب للمركبة وتُساعد على بناء مساكن منفصلة عن الوحدات السكنية المجاورة من خلال ترك ممرات تحيط بالمسكن من جميع الجهات أو من بعضها.

ومن تحليل بيانات الجدول (١٢) والممثلة بالشكل(٥) يظهر وجود تباين في مساحة الوحدات السكنية بين أحياء المدينة بسبب تفاعل مجموعة العوامل أعلاه، إذ بلغ عدد المساكن (٢١) مسكناً تقل مساحتها عن (١٠٠)م^{٢}، وشكلت نسبة مقدارها (٤,٩)% من مجموع عينة الدراسة التي شملت جميع الأحياء السكنية ، وبلغت المساحة التي شغلتها هذهِ المساكن (١٤٧٠)م^{٢} مُشكلة نسبة مُقدارُها(٠,٠٠٥١)% من مساحة المدينة الكلية. تنتشر هذهِ المساكن في معظم الاحياء لاسيما القديمة منها مثل حي السوق الذي أحتل المرتبة الأولى من مجموع المساكن الواقعة ضمن هذهِ الفئة المساحية ،

١ – سعدي محمد صالح السعدي وآخرون ، مصدر سابق ، ص١٣٠-١٣٥.

٢– علي عبدالزهرة كاظم الوائلي، التركيب الوظيفي لمدينة الكوت، رسالة ماجستير، كلية التربية الأولى–ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص١٥٦.

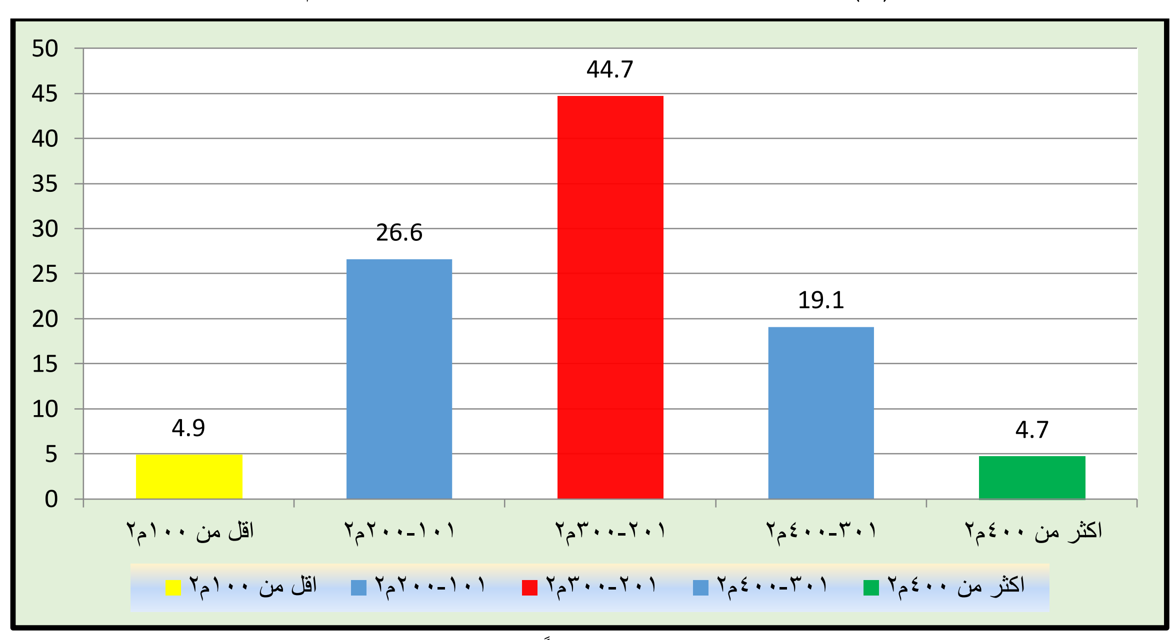
٣ – وسام أحمد رشيد عيدان العكيدي ، التحليل الخرائطي لواقع المباني والمساكن في العراق –دراسة خرائطية ، الجزء الأول، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٢٣.

جدول(١٢) مساحة الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

المساحة / أسم الحي	أقل من ١٠٠م٢		١٠٠-٢٠٠م٢		٢٠١-٣٠٠م٢		٣٠١-٤٠٠م٢		أكثر من ٤٠٠م٢		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٧	١٢,٧	٢٠	٣٦,٤	١٨	٣٢,٧	١٠	١٨,٢	-	-	٥٥	١٠٠
السراي	٥	٦,٤	٢٧	٣٤,٦	٣٢	٤١	١٢	١٥,٤	٢	٢,٦	٧٨	١٠٠
المعلمين	-	-	٤	٢٠	٨	٤٠	٥	٢٥	٣	١٥	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١	٣,٢	٣	٩,٧	١٤	٤٥	١١	٣٥,٥	٢	٦,٥	٣١	١٠٠
الخوئي	٣	١٢	٧	٢٨	٨	٣٢	٦	٢٤	١	٤	٢٥	١٠٠
الحسين	-	-	١٠	٣٠,٣	١٦	٤٨,٥	٤	١٢,٢	٣	٩	٣٣	١٠٠
الجوادين	٢	٩	٥	٢٢,٨	١٢	٥٤,٥	٣	١٣,٧	-	-	٢٢	١٠٠
المنتظر	١	٢,١	٤	٨,٥	٢٨	٥٩,٦	١٠	٢١,٣	٤	٨,٥	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	-	-	٣	١٥,٨	١٢	٦٣,١	٣	١٥,٨	١	٥,٣	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	-	-	١٧	٢٢,٩	٣٨	٥١,٤	١٥	٢٠,٣	٤	٥,٤	٧٤	١٠٠
التجاوز	٢	٩,٥	١٣	٦١,٩	٤	١٩,١	٢	٩,٥	٢	-	٢١	١٠٠
المجموع	٢١	-	١١٣	-	١٩٠	-	٨١	-	٢٠	-	٤٢٥	-
النسبة%	٤,٩	-	٢٦,٦	-	٤٤,٧	-	١٩,١	-	٤,٧	-	١٠٠	-

المصدر : الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، أولاً ، السؤال ١

الشكل(٥) النسب المئوية لمساحة الوحدات السكنية لعام ٢٠٢٠



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(١٢)

ويعود ذلك إلى محدودية الأرض السكنية وقلة عدد السكان، ولعدم وجود حاجة للحديقة والمرآب إضافة إشغال محيط المساحة بالكامل من خلال توزيع فضاءات المسكن على هذا المحيط مما جعلهم يفضلون

المساحات الصغيرة وكان ذلك في المراحل الأولى من نشأة المدينة، لكن أخذت هذهِ المساكن في المراحل اللاحقة تُشكل معوقات كثيرة بسبب الزيادة في أعداد الأسر التي تشغلها وصعوبة بناء وحدات سكنية ذات تصاميم حديثة ، لكن عدم قدرة البعض على الحصول على مساحات اكبر ورغبتهم في السكن قرب محل العمل في المنطقة التجارية جعلهم يتحملون البقاء في هذهِ المساكن.

وجاءت مناطق التجاوز بالمرتبة الثانية بمساكنها المصنفه ضمن هذه الفئة وبنسبة بلغت (٩,٥)% من مجموع عينة الدراسة ، بسبب ضعف المستوى الإقتصادي لإغلب سكان هذه المناطق وأنعدام التخطيط السليم الذي يُراعي المعايير السكنية .

بينما خلت احياء (المعلمين والعسكري الشرقي والعسكري الغربي) من هذهِ المساكن بسبب التطور الذي شهدتهُ معايير السكن التي أخذت تعتمدها الدولة في تخصيص قطع الأراضي السكنية الملائمة لبناء مساكن بتصاميم حديثة تتصف بتعدد الفضاءات الداخلية والخارجية ، أضف إلى ذلك التطور الإقتصادي الذي شهدهُ البلد وتوفر الاراضي ضمن المخططات الأساس للمدينة.

أما المباني السكنية التي تتراوح مساحتها بين(١٠٠-٢٠٠)م^{٢} بلغ عددها (١١٣) وحدة سكنية وبنسبة مقدارهُا (٢٦,٦)% من مجموع حجم العينة. شغلت المساكن الواقعة ضمن هذهِ الفئة مساحة بلغت(١,٨٣٥)هكتار، بلغت نسبتها (٠,٠٦٣)% من المساحة الكلية للمدينة. وتصدرت مناطق (التجاوز) أحياء المدينة وبنسبة بلغت (٦١,٩)% من مجموع وحداتها السكنية المدروسة ، وذلك بسبب تقسيم هذهِ الأراضي إلى مساحات تصنف ضمن هذه الفئة. إذ تعتبر مناسبة لبناء مسكن يُلبي إحتياجات الأسرة كحد أدنى ومفضلة من أغلب ذوي الدخول المحدودة، وجاء كل من حي (السوق والسراي) بالمرتبة الثانية والثالثة وبنسب بلغت (٣٦,٤ ، ٣٤,٦)% على التوالي من مساكن الحَييّن وذلك بسبب توجه سكان هذين الحييّن إلى البناء في مساحات اكبر من مساحة مساكن المرحلة الأولى من نشأت المدينة وهذا ما فرضهُ التطور في المجال العمراني والزيادة العددية لأفراد الاسرة. بينما بلغت أقل نسبة من المساكن الواقعة ضمن هذهِ الفئة في أحياء (الجمهوري والمنتظر) مسجلة ما مقدارهُ (٨,٥، ٩,٧)% على التوالي من مجموع مساكنهما بسبب وفرة الأراضي المخصصة للسكن في فترة ظهور هذه الأحياء ولمعالجة مشكلات صغر المساحة التي تُعاني منها الأحياء القديمة .

وتُعدّ فئة الوحدات السكنية التي تتراوح مساحتها بين (٢٠١-٣٠٠)م^{٢} من أكثر المباني السكنية السائدة في المدينة، إذ بلغ عددها (١٩٠) وحدة سكنية بنسبة مقدارها (٤٤,٧)% من مجموع المباني السكنية التي شملتها عينة الدراسة وتصدر حي (العسكري الشرقي) أحياء المدينة بنسبة الوحدات السكنية

ضمن هذه الفئة بنسبة بلغت (٦٣,١)% تلاه حي (المنتظر) بنسبة مقدارُها (٥٩,٦)% من مجموع مساكن كل حي منهما التي شملتها عينة الدراسة، وسبب ذلك يعود إلى وفرة الأراضي السكنية في هذه الأحياء وتوجه الدولة حينها لدعم الفئات الذين خُصصت لهم الاراضي السكنية ومنهم العسكريين والموظفين ، بينما جائت مناطق التجاوز بالمركز الأخير من حيث نسبة الوحدات السكنية الواقعة ضمن هذه الفئة والبالغة (١٩,١) % من مجموع وحداتها السكنية التي شملتها عينة الدراسة وسبب ذلك هو ضعف الإمكانات الإقتصادية لغالبية سكان هذه المناطق والتقسيم العشوائي لهذه الاراضي ولغرض تحقيق أعلى الأرباح لملاك هذه الأراضي عند تجزئتها إلى أكثر عدد من القطع .

أما الوحدات السكنية التي تراوحت مساحتها بين (٣٠١-٤٠٠)م٢ بلغ مجموعها (٨١) وحدة سكنية مُشكلة ما نسبتهُ (١٩,١)% من حجم العينة ورغم قلتها إلا إنها تنتشر في جميع الأحياء وفي مقدمتها (حي الجمهوري) بنسبة بلغت (٣٥,٥)% من مجموع وحداته السكنية وذلك بسبب إنَ المرحلة التي ظهر فيها هذا الحي كانت تتصف بوفرة الأراضي السكنية إضافةً إلى تحسن الوضع الإقتصادي الذي أدى إلى زيادة الطلب على المساحات الواسعة، بينما كان لضعف المستوى المعاشي لغالبية سُكان التجاوز العامل الرئيس في قلة المساكن ذات المساحة الواقعة ضمن هذه الفئة إذ بلغت نسبتها (٩,٥)% وبذلك شكلت أقل نسبة من بين أحياء المدينة.

هذا وقد شكلت المباني السكنية التي تزيد مساحتها عن (٤٠٠)م٢ نسبة منخفضة بلغت (٤,٧)% من مجموع الوحدات السكنية التي شملتها عينة الدراسة بسبب قلة الأراضي السكنية في الفترة التي تم فيها تخصيص قطع سكنية بهكذا مساحة ولِعَدم حاجة السكان لمساحات سكنية واسعة ، كما إنها ذات أسعار مرتفعة لايتمكن إلا ميسوري الحال من إمتلاكها ، وأحتل حي (المعلمين) المرتبة الأولى وبنسبة (١٥)% من مجموع وحداته السكنية التي غطتها عينة الدراسة إذ ساعد توفر مساحات من الأراضي في فترة السبعينات من القرن الماضي عند تخطيط هذا الحي مما أسهمَ في تخصيص بعض القطع بمساحة تزيد عن (٤٠٠)م٢ ، بينما أفتقرت أحياء(السوق والجوادين والتجاوز) للمساكن التي تقع ضمن هذه الفئة بسبب الضغط السكاني والأنشطار الأسري الذي أدى إلى تجزئة مساحة أغلب الوحدات السكنية .

وخلاصة ما سبق وجود تباين واضح بين احياء المدينة من حيث مساحة الوحدة السكنية ، وهذا مرجعهُ إلى المراحل الزمنية المتعاقبة التي شهدت تخصيص اراضي سكنية وتطور الحياة الإقتصادية والحضارية للمجتمع في منطقة الدراسة ،إذ شكلت الوحدات السكنية التي مساحتها تتراح بين (٢٠١-٣٠٠)م٢ النسبة

الأكبر في المدينة بينما كانت المساكن التي تقل مساحتها عن (١٠٠)م٢ الأقل نسبةً بين الوحدات السكنية التي شملتها عينة الدراسة.

٢- تأريخ بناء الوحدة السكنية

لقد تناولت دراسات أكاديمية وتخطيطية معيار عمر المبنى السكني وإعتمادهِ في توزيع الوحدات السكنية تبعاً لتاريخ بنائها وذلك لكونه يمثل مؤشراً للطراز العمراني السائد في كل مرحلة تأريخية، والمواد المستخدمة في البناء ، والمرافق الخدمية والصحية ضمن الوحدة السكنية ومحيطها السكني[(١)]. وفي جغرافية المدن يتم الأهتمام بعمر الوحدات السكنية ، لمعرفة توزيع المباني السكنية القديمة في الحيز الحضري بالنسبة للحديثة منها ، إذ غالباً ماتحتل الدور القديمة المناطق المحيطة بالمنطقة التجارية المركزية والنواة الأولى لنشأت المدينة بينما تظهر المساكن الأحدث بالأبتعاد تدريجياً عن المنطقة القديمة وحسب المرحلة التي ظهرت بها الأحياء السكنية ، ويُسهم ذلك في التعرف على خصائص المساكن مثل نوعيتها وقيمة الإيجار[(٢)]. كما إنَ تأهيل الوحدات السكنية وصيانتها يتعلق بتاريخ إنشائها بسبب ما يُصيب القديمة منها من مظاهر التهرؤ والتداعي مع التقادم الزمني لها[(٣)].

ومن إستقراء معطيات الجدول(١٣) والشكل(٦)، يتضح إنعدام وجود الوحدات السكنية التي تم تشييدها في المدة التي سبقت عام ١٩٢٠م وذلك بسبب تعرضها للإزالة وبناء مساكن حديثة بدلاً عنها ، بعدما قلت كفائتها وملائمتها للسكن بسبب التقادم الزمني وموادها الرديئة التي فقدت تماسكها أمام قوة الظروف المناخية ، كما إنَ بعض المساكن القديمة لاسيما الدور القريبة من المنطقة التجارية في (حي السوق) تم إزالتها وبناء مجمعات تجارية وخدمية محلها نتيجة التأثر بظاهرة تنافس إستعمالات الأرض والتوسع التجاري والخدمي على حساب المنطقة السكنية.

١ – سعدي محمد صالح السعدي وآخرون ، مصدر سابق ، ص١٣٤.

٢ – صبري فارس الهيتي ،التخطيط الحضري ، عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة ، ٢٠٠٩ ،ص١١٦.

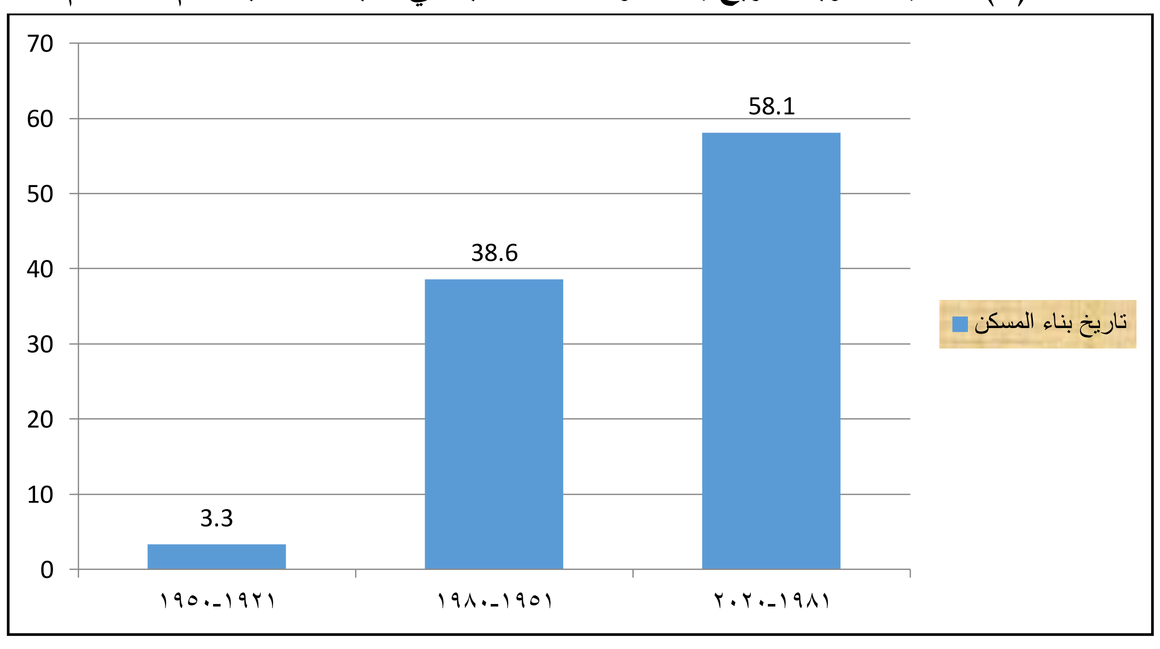
٣ – عبد الرزاق عباس حسين ، مصدر سابق ، ص١٣٩.

جدول (١٣) تاريخ بناء الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م.

اسم الحي	قبل ١٩٢٠م		١٩٢١-١٩٥٠م		١٩٥١-١٩٨٠م		١٩٨١-٢٠٢٠		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٠	٠	٨	١٤,٥	٣٠	٥٤,٥	١٧	٣١	٥٥	١٠٠
السراي	٠	٠	٤	٥,١	٤١	٥٢,٦	٣٣	٤٢,٣	٧٨	١٠٠
المعلمين	٠	٠	٠	٠	٧	٣٥	١٣	٦٥	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٠	٠	٠	٠	٢٢	٧١	٩	٢٩	٣١	١٠٠
الخوئي	٠	٠	٠	٠	٩	٣٦	١٦	٦٤	٢٥	١٠٠
الحسين	٠	٠	٠	٠	١٢	٣٦,٤	٢١	٦٣,٦	٣٣	١٠٠
الجوادين	٠	٠	٠	٠	٥	٢٢,٧	١٧	٧٧,٣	٢٢	١٠٠
المنتظر	٠	٠	٢	٤,٣	١٩	٤٠,٤	٢٦	٥٥,٣	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٠	٠	٠	٠	٣	١٥,٨	١٦	٨٤,٢	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٠	٠	٠	٠	١١	١٤,٩	٦٣	٨٥,١	٧٤	١٠٠
التجاوز	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١	١٠٠	٢١	١٠٠
المجموع	٠	–	١٤	–	١٦٤	–	٢٤٧	–	٤٢٥	
النسبة %	٠	–	٣,٣	–	٣٨,٦	–	٥٨,١	–	١٠٠	–

المصدر : الدراسة الميدانية ، إستمارة الأستبيان ، أولاً ، السؤال ٢.

الشكل(٦) النسب المئوية لتاريخ بناء الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(١٣)

أما الوحدات السكنية التي تم بنائها في المدة المحصورة بين عامي (١٩٢١-١٩٥٠)م فقد أتصفت بقلتها نتيجةً تعرض أغلبها إلى الهدم بسبب تداعي حالتها العمرانية وتشقق جدرانها والسقوف وتحولها إلى

مساكن غير صالحة للسكن، كما إنَ تحسن الوضع الإقتصادي لبعض سكان هذه المباني دفعهم إلى إزالتها وبناء مباني حديثة بدلاً عنها، وأقتصر وجودها على أحياء (السوق والسراي والمنتظر) بلغ عدد المساكن ضمن هذه الفئة (١٤) مسكناً شكلت نسبة مقدارها(٣,٣)% من المجموع الكلي لعينة الدراسة ، احتل حي السوق المرتبة الأولى في عدد المساكن الواقعة ضمن هذه الفئة والمشمولة بعينة الدراسة والتي بلغت (٨) وحدات سكنية وبنسبة مُقدارُها (١٤,٥)% من مساكن هذا الحي التي شملتها عينة الدراسة . لقد شغلت المباني الواقعة ضمن هذهِ الفئة مساحة صغيرة في المدينة بلغت (٢٣٠٠)م٢ .

أما المباني السكنية التي شُيدت بين عامي (١٩٥١-١٩٨٠) بلغ عددها (١٦٤) مسكناً وبنسبة مقدارها (٣٨,٦)% من مجموع الوحدات السكنية التي غطتها عينة الدراسة في المدينة ، إذ شغلت مساحة بلغت (٢,١٧) هكتار بنسبة مقدارُها(٠,٠٧٥)% من مساحة المدينة الكلية . إنً سبب وجود أعداد من المساكن في هذه المُدة أكثر من الفترات السابقة يعود إلى تحسن الحالة المعيشية لأغلب السكان في هذه الفترة ،وتطور مواد البناء المستخدمة والتي تتصف بأنها أكثر قوة ومقاومة للظروف البيئية ، ودور الدولة والجمعيات التعاونية المتمثل بتخصيص اراضي سكنية لشرائح معينة من المجتمع ، وكذلك مُساهمة المصرف العقاري في خمسينيات القرن الماضي في تمويل المواطنين ومنحهم القروض لأغراض بناء وحدات سكنية.

وأحتلَ حي (الجمهوري) المرتبة الأولى بنسبة المباني السكنية الواقعة ضمن هذه الفئة والتي شملتها عينة الدراسة ،أذ بلغت (٧١)% من مبانيه السكنية ، يليه حي(السوق) بنسبة مقدارها (٥٤,٥)% وذلك بسبب إتباع أسلوب التجديد الحضري للمساكن القديمة في هذا الحي.

وشكلت الوحدات السكنية التي تم بنائها في المدة المحصورة بين عامي (١٩٨١-٢٠٢٠)م النسبة الأكبر من مجموع مساكن المدينة التي شملها الأستقصاء الميداني ،إذ بلغ عددها (٢٤٧) مسكناً وبنسبة مقدارهُا (٥٨,١)%، وبلغت مساحة المساكن التي تم بنائها في هذهِ الفترة (٦,٤١)هكتار مشكلة نسبة مقدارها(٠,٢٢)% من مساحة المدينة وتصدرت مناطق التجاوز أحياء المدينة وبنسبة بلغت (١٠٠)% من عينة الدراسة لهذه المناطق ، لكونها ظهرت بعد عام ٢٠٠٣م ورخص أسعار الاراضي فيها وزيادة المهاجرين نحو المدينة والذين أغلبهم من ذوي الدخل المحدود الأمر الذي دفعهم للسكن في هذه المناطق وبناء وحدات سكنية بصورة عشوائية ، كما إنَ تحسن الوضع الإقتصادي خلال هذه المدة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣م وأرتفاع عدد قروض الأسكان الممنوحة للمواطنين أسهم في زيادة بناء الوحدات السكنية في مختلف أحياء المدينة ومنها (العسكري الشرقي والعسكري الغربي) وبنسب بلغت (٨٥,١ ، ٨٤,٢)% على

التوالي وذلك لأن أغلب القطع السكنية في هذه الأحياء كانت غير مشغولة بالبناء وكذلك ضم مساحات جديدة إلى هذه الأحياء بعد توسع المدينة ضمن المخطط الأساس لعام ٢٠١٢م .

٣- مواد بناء الوحدة السكنية

إنَ مواد البناء المستخدمة في تشييد أجزاء الوحدة السكنية كالجدران والسقوف وكذلك الأرضيات وزخارف الواجهات وتغليفها لزيادة متانتها وجماليتها والتي تشمل مواداً رئيسة وثانوية جميعها تؤشر مستوى التقدم الحضاري الذي شَهِدتهُ جوانب الحياة التقنية والإقتصادية للمجتمع ، وما شَهِدهُ من تحولات في مواد البناء المستخدمة والتي كان لها دور كبير في إعطاء كل مرحلة زمنية شخصيتها التي تتميز بها عن المراحل الآخرى من تاريخ المدينة[1]. وتُمَثِل دراسة مواد البناء المستخدمة في المباني السكنية أمراً مهماً لإرتباط ذلك بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي للسكان ، كما يُسهم التعرف عليها في الكشف عن عمر الوحدات السكنية وتبرز أهمية دراسة مواد البناء أيضاً في تحليل الواقع السكني وتمييز الأنماط السكنية[2]. وعلى الرغم من إنَ لِكُل مادة إنشائية عمر زمني لا تتعداه ، إلا إنهُ بفعل التطور العلمي والتقني تنوعت المواد المستخدمة في بناء الوحدات السكنية وأصبحت أطول عُمراً وأكثر مُقاومة لعوامل الإندثار ولاسيما الطبيعية منها لكن ذلك لم يمنع أثر الظروف المناخية ورطوبة التربة عليها من خلال عمليات التفاعل الكيميائي والفيزيائي التي تعمل على إذابة وتفكك هذهِ المواد بمرور الزمن وعلى الامد البعيد الامر الذي ينتج عنهُ أضعاف تماسك الجدران وتهرؤها مع إستمرار الأهمال وعدم صيانتها بسبب عدم توفر الأمكانات الإقتصادية مما يؤدي إلى تسريع عملية الأندثار لبعض الوحدات السكنية[3].

وتناولت الدراسة مواد البناء في قسمين الأول هو مواد بناء الجدران والقسم الثاني مواد البناء المستخدمة في السقوف وسيتم التعرف عليها بالتفصيل وعلى النحو التالي :

أ- مادة بناء الجدران

من المُتَغيرات الرئيسة في دراسة الواقع السكني والكشف عن المتطلبات السكنية هي مادة بناء الجدران ، إذ تعتبر مؤشراً على جوانب كثيرة منها الحالة الإجتماعية والإقتصادية للسكان وعمر الوحدة

---

١ - محمود عكاش احمد الكربولي، مورفولوجية مدينة القائم، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة الأنبار ،٢٠١١ ، ص٧.

٢ - مريم خيرالله خلف ، مصدر سابق ، ص٨١.

٣ - أسراء عبدالرحمن الطائي ، ظاهرة الأندثار في الوحدات السكنية التقليدية – مركز مدينة الكاظمية ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ،ص١٧٣.

السكنية أضافة إلى إنها تُمثل بُعداً هاماً لأهم الأحتياجات الأنسانية الروحية ألا وهو الآمان[1]. ويكشف الجدول (١٤) والشكل (٧) التباين الواضح في المواد المستخدمة في بناء جدران الوحدات السكنية ضمن منطقة الدراسة والتي شملها المسح الميداني، إذ أحتلت جدران المساكن المبنية بالطابوق المرتبة الأولى حيث بلغ عددها (٢٦٣) وحدة سكنية من المساكن الممسوحة مُشَكلة نسبة مقدارهُا (٦١,٩)%، وذلك لعدد من الأسباب أهمها إنَ مادة الطابوق تتصف بقوتها ومُقاومتها للظروف المُناخية ورطوبة التربة وقدرتها على تحقيق العزل الحراري وتوفرها في معامل قريبة لمنطقة الدراسة في محافظة القادسية ومحافظة المثنى وكان لفتح طريق ديوانية – نجف دور في نقل الطابوق من معامل إنتاجهِ إلى منطقة الدراسة . وتركزت النسبة الأكبر من المساكن المبنية بالطابوق في حي (الجوادين) والبالغة (٧٧,٣)% من مجموع مساكن الحي الممسوحة .

أما الوحدات السكنية التي أُستخدمَ البلوك في بنائها أحتلت المرتبة الثانية ، إذ بلغت (٩١) وحدة سكنية من المباني ضمن عينة الدراسة وبنسبة بلغت (٢١,٤)% من مجموع المساكن الممسوحة بعينة الدراسة ، وعلى الرغم من قلة مقاومة مادة البلوك للظروف الطبيعية وتآكلها بفعل رطوبة التربة وضعف قدرتها في توفير العزل الحراري لأنها على العكس تعمل على إمتصاص الأشعاع الشمسي ، جميع هذهِ السلبيات لم تمنع من أستخدامها في بناء الجدران ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣م وذلك بسبب رخص أسعارها إذ يتم إنتاجها محلياً وبصورة يدوية أو ميكانيكية بسيطة فقط تتطلب جلب موادها الأولية من محافظة النجف او من مدينة الديوانية ، فضلاً عن ميزتها بسرعة إنجاز البناء بسبب كبر حجم القطعة الواحدة منها وتصدرت مناطق (التجاوز) أحياء المدينة الآخرى بنسبة المساكن المبنية بهذهِ المادة والتي بلغت (٥٢,٤)% من مساكن التجاوز الممسوحة ، وذلك لأنَ غالبية سكان هذهِ المناطق هم من ذوي الدخول المنخفظة مما دفعهم لإستخدام البلوك في بناء أغلب وحداتهم السكنية.

وتوجد في منطقة الدراسة مساكن تم بنائها بأستخدام مادة (الثرمستون) بلغت (٧١) وحدة سكنية ممسوحة وشكلت ما نسبتهُ (١٦,٧)% وتعتبر أقل نسبة من المواد السابقة بسبب إنخفاض قدرتهِ على مقاومة تباين درجات الحرارة ورطوبة التربة وضعف تفاعلهِ مع مادة الأسمنت التي تُستخدم كمادة لاصقة لقطع الثرمستون ولايوجد تباين كبير بين أسعارهِ وأسعار الطابوق ، ويقتصرأستخدامهِ على بناء الطوابق

---

١ – فراس شهيد نوري الحجامي ، العوامل المؤثرة في تحديد المعايير الأسكانية الحضرية ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٧١.

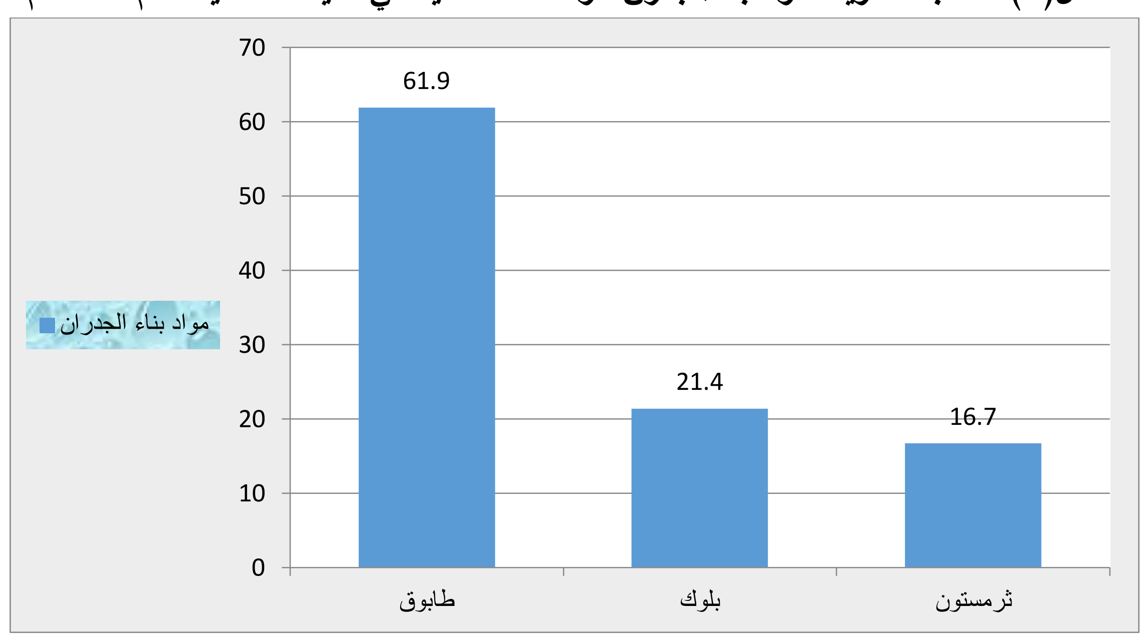
العليا من المبنى السكني لخفة وزنهِ وبُعدهِ عن عن سطح الأرض ورطوبتهِ ، وحسب عينة الدراسة يظهر حي (الخوئي) أعلى نسبة من المساكن امبنية من الثرمستون والبالغة (٣٢)% من مساكن الحي .

جدول (١٤) المواد المستخدمة في بناء جدران الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	الطابوق		البلوك		الثرمستون		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٢٨	٥١	١٥	٢٧,٢	١٢	٢١,٨	٥٥	١٠٠
السراي	٥٢	٦٦,٧	١٦	٢٠,٥	١٠	١٢,٨	٧٨	١٠٠
المعلمين	١٤	٧٠	٢	١٠	٤	٢٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١٩	٦١,٣	٧	٢٢,٦	٥	١٦,١	٣١	١٠٠
الخوئي	١٣	٥٢	٤	١٦	٨	٣٢	٢٥	١٠٠
الحسين	٢٢	٦٦,٦	٩	٢٧,٣	٢	٦,١	٣٣	١٠٠
الجوادين	١٧	٧٧,٣	١	٤,٥	٤	١٨,٢	٢٢	١٠٠
المنتظر	٣٢	٦٨,١	٩	١٩,٢	٦	١٢,٧	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	١١	٥٧,٩	٥	٢٦,٣	٣	١٥,٨	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٤٧	٦٣,٥	١٢	١٦,٢	١٥	٢٠,٣	٧٤	١٠٠
التجاوز	٨	٣٨,١	١١	٥٢,٤	٢	٩,٥	٢١	١٠٠
المجموع	٢٦٣	–	٩١	–	٧١	–	٤٢٥	–
النسبة %	٦١,٩	–	٢١,٤	–	١٦,٧	–	١٠٠	–

المصدر: الدراسة الميدانية ،أستمارة الأستبيان ، السؤال ٣ ، الفقرة أ

الشكل(٧) النسب المئوية لمواد بناء جدران الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(١٤)

ومما تجدر الأشارة أليه هو أنعدام الوحدات السكنية المبنية بمواد آخرى كالطين أو اللبن والحجر وغيرها ، وذلك لأنَ المساكن المبنيه من الطين لم تعد موجودة بسبب تعرضها للهدم والأزالة لتقادم عمرها الزمني وقلة مقاومة مادة بنائها للظروف الطبيعية مما أدى إلى أندثارها ، أما مادة الحجر فأنَ قلة مصادر إنتاجها في منطقة الدراسة وأقليمها الجغرافي فضلاً عن أشكال الحجر الغير منتظمة والتي تتطلب إستخدام الجص كمادة لاصقة والأخيرة تتصف بتأثرها بالرطوبة جميع هذهِ الأسباب أدت إلى ندرة أو أنعدام المساكن التي تستخدم الحجر في بنائها.

ب- المواد المستخدمة في بناء السقوف

لقد أكتسب بناء سقوف المباني السكنية أهتمام كبير من حيث المواد المستخدمة فيه ، نظراً لأنها أكثر أجزاء الوحدة السكنية تأثراً بالعناصر المناخية وعلى وجه الخصوص الأمطار والحرارة ، فضلاً عما تتطلبهُ من كلف مرتفعة لصعوبة أنشائها ولأنها تحتاج أيدي عاملة تتصف بالمهارة والكفاءة[١].

وتتباين المواد المستخدمة في بناء السقوف عبر المراحل التي مرت بها المدينة لأرتباطها بمستوى التطور الحضاري والإقتصادي للمجتمع ، ومن خلال معطيات الجدول (١٥) والشكل (٨) نُلاحظ حجم التباين بين أحياء المدينة ، إذ شكلت السقوف المبنية من الخرسانة المسلحة – والتي تتكون من قضبان الحديد والاسمنت ومكونات أخرى – النسبة الأكبر والبالغة (٦٢,٤)% من مساكن المدينة الممسوحة وبلغ عدد الوحدات السكنية الواقعة ضمن هذهِ الفئة (٢٦٥) وحدة سكنية من مساكن عينة الدراسة ، ويعود سبب أرتفاع عدد ونسبة السقوف الخرسانية على مستوى أحياء المدينة إلى ما تتصف بهِ من قوة ومقاومة كبيرة للظروف الطبيعية وعدم تضررها حتى في حال حدوث تشقق في الجدران مما جعل الوحدات السكنية أطول عمراً وأكثر تماسكاً ، كما يُساعد أستخدام الخرسانة في عمل الشرفات والزخارف التي تُزين واجهة المسكن ، وعلى الرغم من ذلك فأنها تتصف بقلة قدرتها على توفير العزل الحراري الأمر الذي دفع بالبعض إلى وضع طبقة من المواد العازلة مثل الفلين أسفل المادة التي تُغلف بها السقوف من الأعلى وعمل السقوف الثانوية من داخل المسكن وهذا أضاف تكاليف آخرى تثقل كاهل السكان. وقد أحتل حي (الجوادين) المركز الأول في السقوف الخرسانية إذ بلغت نسبتها (٧٧,٣)% من مجموع مساكنهِ الممسوح، بينما تظهر أقل نسبة في مناطق(التجاوز) والتي سجلت نسبة مقدارها (٣٨,١)% من مساكن هذهِ المناطق الممسوحة ، نظراً لضعف الإمكانات الإقتصادية لسكان التجاوز التي حالت دون أستخدام السقوف الخرسانية في مساكنهم.

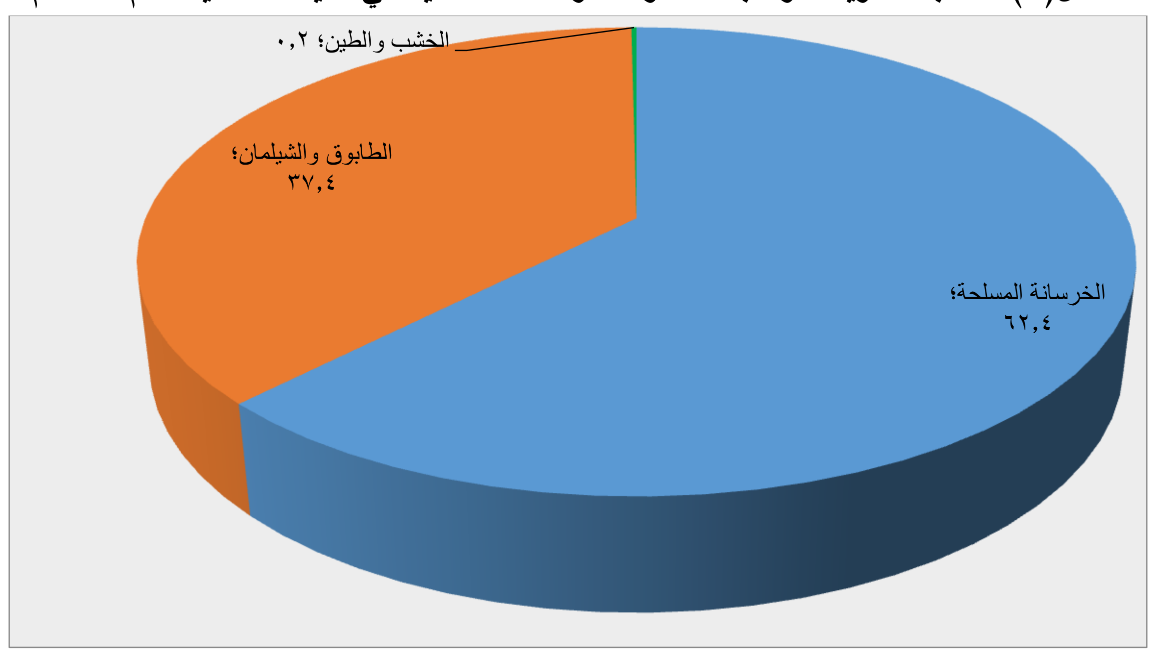
١ – رعد عبد الحسين الغريباوي ، مصدر سابق ، ص٩٤.

جدول (١٥) المواد المستخدمة في بناء سقوف الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	السقوف الخرسانية		الطابوق والشيلمان		الخشب والطين		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٣١	٥٦,٤	٢٤	٤٣,٦	٠	٠	٥٥	١٠٠
السراي	٥٦	٧١,٨	٢٢	٢٨,٢	٠	٠	٧٨	١٠٠
المعلمين	١٤	٧٠	٦	٣٠	٠	٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١١	٣٥,٥	٢٠	٦٤,٥	٠	٠	٣١	١٠٠
الخوئي	١٨	٧٢	٧	٢٨	٠	٠	٢٥	١٠٠
الحسين	١٥	٤٥,٥	١٨	٥٤,٥	٠	٠	٣٣	١٠٠
الجوادين	١٧	٧٧,٣	٥	٢٢,٧	٠	٠	٢٢	١٠٠
المنتظر	٣١	٦٥,٩	١٦	٣٤,١	٠	٠	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	١٣	٦٨,٤	٦	٣١,٦	٠	٠	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٥١	٦٨,٩	٢٣	٣١,١	٠	٠	٧٤	١٠٠
التجاوز	٨	٣٨,١	١٢	٥٧,٢	١	٤,٧	٢١	١٠٠
المجموع	٢٦٥	–	١٥٩	–	١	–	٤٢٥	–
النسبة %	٦٢,٤	–	٣٧,٤	–	٠,٢	–	١٠٠	–

المصدر: الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، السؤال ٣، الفقرة ب .

الشكل(٨) النسب المئوية لمواد بناء سقوف الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(١٥)

أما المباني السكنية التي سقوفها مُشيدة من الطابوق وقضبان الحديد(الشيلمان) بلغ عددها (١٥٩) وحدة سكنية شكلت نسبة مقدارها (٣٧,٤)% من مجموع مساكن العينة ، وتُعدّ من المواد التي تم أستخدامها قبل ظهور السقوف الخرسانية ، وأعطت المساكن حينها متانة ومقاومة للظروف الطبيعية أكثر من مواد سقوف المساكن القديمة في المرحلة المورفولوجية الأولى ، وتتصف بكونها ذات كلفة إقتصادية أقل من الخرسانة المسلحة ، وتنتشر في جميع أحياء المدينة وبصورة متباينة وأحتل حي (الجمهوري) المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٦٤,٥)% من مجموع مساكنهِ الممسوحة، نظراً لِظهور هذا الحي في الفترة التي شاعَ فيها إستخدام الطابوق والشيلمان في بناء سقوف المساكن .

أما سقوف الوحدات السكنية المبنية من الخشب والطين فقد أتصفت بندرتها في المدينة ولم تُشَكل إلا (٠,٢)% من مساكن عينة الدراسة وإقتصرت على مناطق (التجاوز) ، لأنَ أغلب المساكن التي كانت مُسَقفة بهذهِ المواد تعرضت للإزالة وبناء مساكن جديدة وبمواد حديثة ومتطورة عن سابقتها ، كما تتصف هذهِ المواد بقلة متانتها ومقاومتها للظروف الطبيعية كالامطار ورطوبة التربة وغير ملائمة للتقدم الحضاري .

وقد أنعدمت الوحدات السكنية التي تُستخدم الحديد و(الجينكو) في المدينة نظراً لضعف قدرتها على تحقيق العزل الحراري فضلاً عما يَصدر عنها من ضجيج عند تساقط الأمطار عليها ، وأقتصر أستخدامها على تسقيف أجزاء من المساحات غير المشغولة بالبناء في واجهات المساكن ولا سيما المخصصة للمرآب.

٤ – عدد طوابق الوحدة السكنية

تُحَدد الحالة الإقتصادية للأسرة وعدد أفرادها وتعدد الأسر في المسكن الواحد ، المساحة التي يشغلها البناء وتنوع الفضاءات الوظيفية للمسكن وتعددها ، وتوجه هذه العوامل الأسرة إلى إستغلال المساحة الأكبر من قطعة الارض السكنية وإشغالها بالبناء وتعدد طوابق المبنى السكني في الوقت الحاضر أو التخطيط لذلك مُستقبلاً[١]. لذلك يُنظر إلى تعدد طوابق الوحدة السكنية بأنهُ مؤشراً لحتمية الضغط السكاني على مساحة الأرض السكنية ومؤشراً على الطراز المعماري والمواد المستخدمة في البناء[٢].

١ – علي فوزي سعيد الوائلي ، مصدر سابق ، ص١٥٢.

٢ – محمود عكاش احمد الكربولي ، مصدر سابق ، ص٧.

ويُبين الجدول (١٦) والشكل (٩) تباين الوحدات السكنية من حيث عدد طوابقها ،إذ شكلت المباني السكنية المتكونة من طابق واحد النسبة الأكبر من خلال عددها البالغ (٢٩٧) وحدة سكنية ممسوحة وبنسبة بلغت (٦٩,٩)% من مجموع الوحدات السكنية التي شملتها عينة الدراسة وتوزعت على جميع أحياء المدينة وبنسب مختلفة ، إذ أحتلت مناطق (التجاوز) المرتبة الأولى في عدد المساكن ذات الطابق الواحد مسجلة نسبة كاملة بلغت (١٠٠)% من مساكنها الممسوحة ، وذلك بسبب ضعف الأمكانات الإقتصادية لغالبية سُكان هذهِ المناطق ، ومواد البناء المستخدمة في أغلب المساكن والمتمثلة بالبلوك وقلة إستخدام الخرسانة المسلحة في المبنى السكني ولاسيما في أساسات بعض المساكن الأمر الذي جعل منها لاتمتلك القدرة على تحمل ثقل تعدد الطوابق.

وجاء حي(السوق) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (٨٣,٦)% من مساكن الحي الممسوحة وذلك لكون هذا الحي من الأحياء القديمة التي ظهرت في المرحلة الأولى ولم يكن حينها تعدد الطوابق أمراً سائداً لأعتبارات إقتصادية وإجتماعية وفنية.

أما المساكن التي تتكون من طابقين فقد أحتلت المرتبة الثانية في المدينة وبعدد مساكن بلغ (١٢٧)مسكناً مُشكلة نسبة مقدارهُا (٢٩,٩)% من مجموع مساكن عينة الدراسة ، وتصدر حي (المعلمين) أحياء المدينة بنسبة مساكنه الممسوحة والتي تتكون من طابقين والتي بلغت (٥٥)% ، وذلك بسبب الحالة الإقتصادية الجيدة لغالبية سُكان هذا الحي وتزايد أفراد الأسر وتعددها والمواد المستخدمة في بناء الكثير من المساكن والمتمثلة بالخرسانة المسلحة في الأساسات والسقوف مما وفر إمكانية إضافة طابق ثاني للمبنى السكني.

وتكاد أن تكون المباني السكنية المتكونة من ثلاث طوابق غير موجودة في المدينة والتي أتصفت بندرتها وهذا ما كشفت عنهُ عينة الدراسة إذ لم تُسَجِل إلا (٠,٢)% من مجموع مساكن العينة وأقتصرت على حي (المعلمين) ، وذلك لِما تتطلبهُ من تكاليف مرتفعة لإنشائها وعدم وجود رغبة عند أغلب الأسر للسكن في هكذا أرتفاع لصعوبة إيصال متطلبات الحياة اليومية كما إنها غير مُلائِمة لِكبار السن والمرضى.

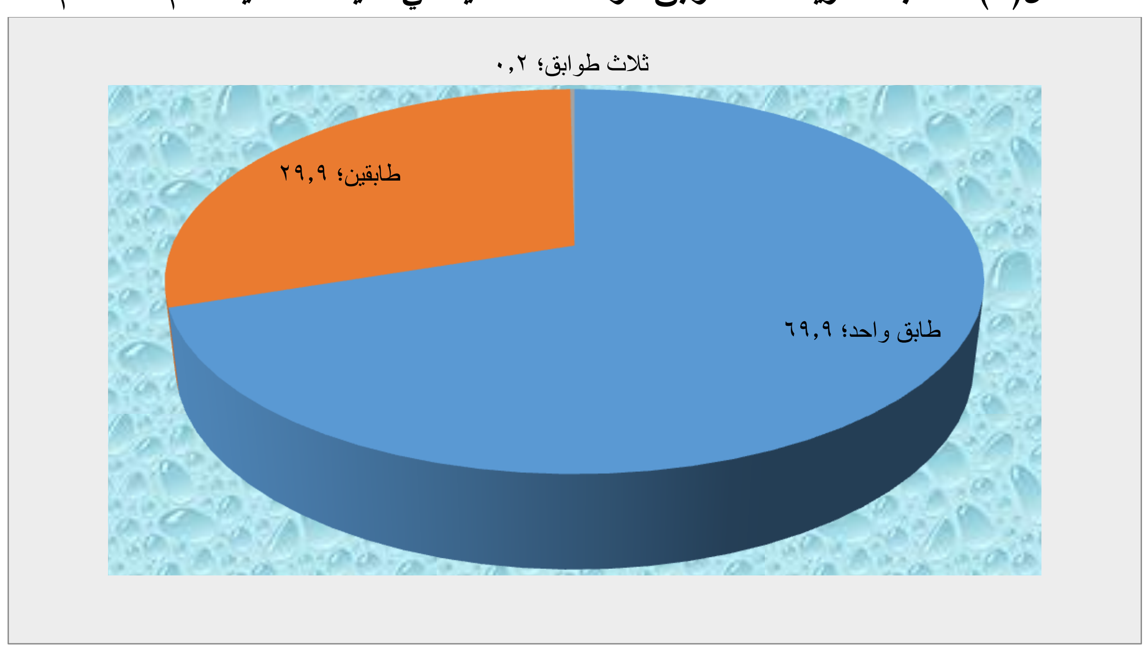
ومما يُلاحظ على مساكن المدينة التي شملتها عينة الدراسة إنعدام الوحدات السكنية التي تزيد على ثلاث طوابق وكما أشارت الدراسة إليه مُسبقاً إنَ سبب ذلك هو الحالة الإقتصادية التي يتعذر معها بناء اكثر من ثلاث طوابق وعدم رغبة السكان من ذوي الدخول المرتفعة السكن في هكذا إرتفاعات ويفضلون بناء وحدات سكنية مستقلة عن بناء طوابق إضافية.

جدول (١٦) عدد طوابق الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	طابق واحد		طابقين		ثلاث طوابق		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٤٦	٨٣,٦	٩	١٦,٤	٠	٠	٥٥	١٠٠
السراي	٥٤	٦٩,٣	٢٤	٣٠,٧	٠	٠	٧٨	١٠٠
المعلمين	٨	٤٠	١١	٥٥	١	٥	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١٤	٤٥,٢	١٧	٥٤,٨	٠	٠	٣١	١٠٠
الخوئي	٢٠	٨٠	٥	٢٠	٠	٠	٢٥	١٠٠
الحسين	١٩	٥٧,٦	١٤	٤٢,٤	٠	٠	٣٣	١٠٠
الجوادين	١٧	٧٧,٣	٥	٢٢,٧	٠	٠	٢٢	١٠٠
المنتظر	٢٩	٦١,٧	١٨	٣٨,٣	٠	٠	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	١٢	٦٣,٢	٧	٣٦,٨	٠	٠	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٥٧	٧٧,١	١٧	٢٢,٩	٠	٠	٧٤	١٠٠
التجاوز	٢١	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٢١	١٠٠
المجموع	٢٩٧	–	١٢٧	–	١	–	٤٢٥	–
النسبة %	٦٩,٩	–	٢٩,٩	–	٠,٢	–	١٠٠	–

المصدر: الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، السؤال ٥.

الشكل(٩) النسب المئوية لعدد طوابق الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(١٦)

وتجدر الإشارة إلى إنَ المباني المتعددة الطوابق سواء ذات الطابقين أو أكثر أتصفت وبشكل عام بقلتها أو إنعدام بعضها وإضافةً للأسباب التي تم ذكرها أعلاه فأنَ طبيعة البُنية الجيولوجية لمنطقة الدراسة وكما أشارت لها الدراسة في الفصل الأول تتصف بقلة صلابتها الأمر الذي جعل منها غير قادرة على تحمل المباني متعددة الطوابق إلا في حالة إنشاء أساسات خاصة تُغطي جميع مساحة البناء وهذا يتطلب تكاليف مرتفعة ، فضلاً عما تحتويه التربة من مياه جوفية وأملاح تؤثر على إستقرار المباني المرتفعة وتتسبب بهبوطها وتعرض أساساتها و جدرانها وسقوفها للتشقق الامر الذي يؤدي في النهاية إلى تداعي المبنى السكني .

٥- عدد الغُرف في الوحدة السكنية

تُشكِل الغُرَف التي يتكون منها المسكن حجم الوحدة السكنية والذي يختلف من مكان لآخر وذلك تبعاً لعدد من العوامل منها عدد أفراد الأسرة وتُعدد الأسر ومستوى الحالة الإقتصادية ومساحة قطع الأراضي السكنية وغيرها من العوامل التي تتباين من مدينة لآخرى وكذلك تتباين ضمن المدينة الواحدة مما ينعكس على عدد الغرف الكلي[١]. ولأهميتها في الكشف عن البنية السكنية بأعتبارها من المؤشرات المهمة ، فقد تناولت الدراسة فضاءات المسكن المغلقة حسب العدد الكلي وحسب الغرف المخصصة للنوم وعلى النحو التالي :

أ- عدد الغرف الكلي في الوحدة السكنية

يُعدّ العدد الكلي للفضاءات المغلقة في الوحدة السكنية من المعايير الدالة على مستوى الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للسكان ، وتختلف أعداد الغرف الكلية للمساكن من منطقة لآخرى وتتباين كذلك عبر المراحل التي تمر بها المدينة وذلك لإرتباطها بحجم الأسرة وحالتها الإجتماعية والإقتصادية ومساحة القطع السكنية وطراز البناء ، وفي هذا المجال أشار المعيار العراقي للإسكان إلى ضرورة أن تتوفر في المسكن عدد من الغرف يتلائم مع عدد أفراد الأسرة لا تقل عن ثلاث غرف قادرة على إيواء شخصين بالغين وطفل لايزيد عمرهُ عن عشرة أعوام[٢].

وَتُشير مُعطيات الجدول (١٧) وجود تباين كبير في عدد الغرف الكلي للوحدات السكنية في منطقة الدراسة وكما هو واضح في الشكل (١٠) ، إذ نجد خلو المدينة من الوحدات السكنية ذات الغرفة الواحدة

---

١ - حسن محمد علي حسين الصفار ، التغير السكاني وأثره في التوسع العمراني لمدينة كربلاء ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢١ ، ص٩٣.

٢ - احمد جابر حسن الجبوري ، الوظيفة السكنية لمدينة كركوك ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤ ، ص٩٨.

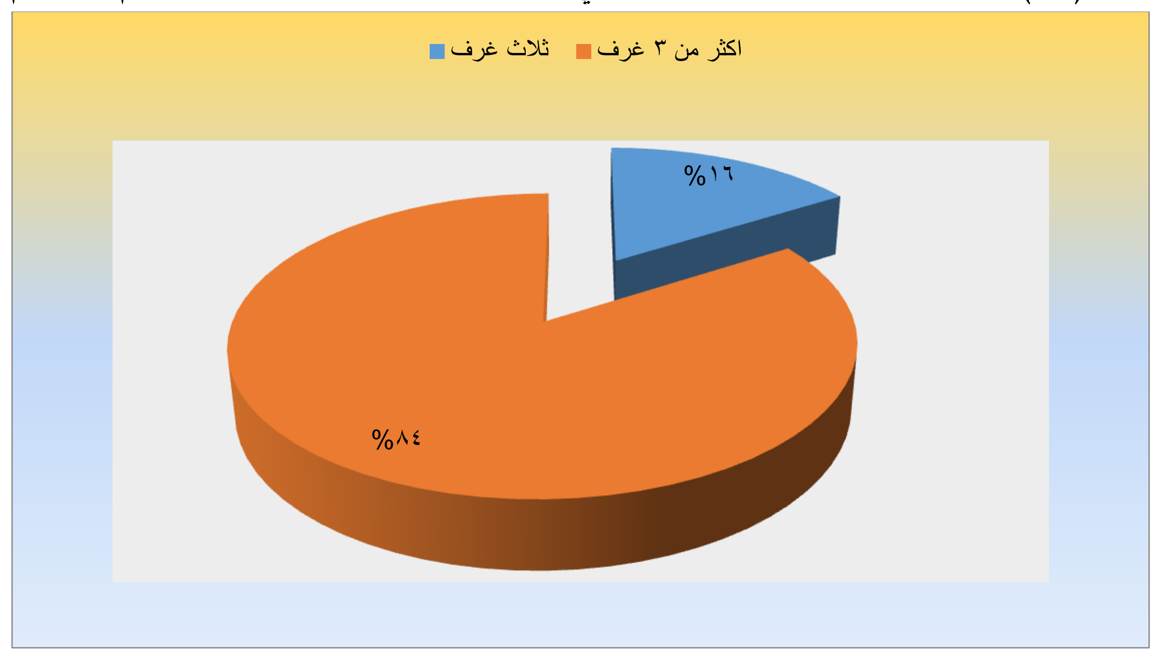
او الغرفتين وهذا أمر بديهي فهذا العدد لا يُحقق أدنى مُتطلبات الأسرة الصغيرة التي تحتاج كحد أدنى إلى ثلاث فضاءات مخصصة أحداها للنوم وغرفة مطبخ وصالة وسطية.

جدول (١٧) عدد الغرف الكلي في الوحدات السكنية لمدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	ثلاث غرف		اكثر من ثلاث		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	١٧	٣٠,٩	٣٨	٦٩,١	٥٥	١٠٠
السراي	٩	١١,٥	٦٩	٨٨,٥	٧٨	١٠٠
المعلمين	٠	٠	٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٣	٩,٧	٢٨	٩٠,٣	٣١	١٠٠
الخوئي	٤	١٦	٢١	٨٤	٢٥	١٠٠
الحسين	٤	١٢,٢	٢٩	٨٧,٨	٣٣	١٠٠
الجوادين	٥	٢٢,٧	١٧	٧٧,٣	٢٢	١٠٠
المنتظر	١٠	٢١,٣	٣٧	٧٨,٧	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٣	١٥,٨	١٦	٨٤,٢	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	١١	١٤,٨	٦٣	٨٥,٢	٧٤	١٠٠
التجاوز	٢	٩,٥	١٩	٩٠,٥	٢١	١٠٠
المجموع	٦٨	–	٣٥٧	–	٤٢٥	–
النسبة %	١٦	–	٨٤	–	١٠٠	–

المصدر:الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، السؤال ٤.

الشكل(١٠) النسب المئوية لعدد الغرف الكلية في الوحدات السكنية لمدينة الشامية للعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول (١٧)

، كما إنَ مساحة قطع الأراضي السكنية المتوفرة هي أغلبها تزيد عن (١٠٠)م^{2} – وهذا ما تم أظهارهُ في تحليل المعيار المساحي للمسكن – مما يوفر مساحة كافية لبناء ثلاث غرف أو أكثر .

وإحتلت فئة المساكن التي تحتوي على أكثر من ثلاث غرف المرتبة الأولى إذ بلغ عددها (٣٥٧) مسكناً مُشَكِلة نسبة مُقدارهُا (٨٤)% من مجموع المساكن التي تم مسحها وهذا يتعلق بعدد أفراد الأسرة وتعدد الأسر في المسكن الواحد ومساحة الارض السكنية الملائمة لبناء هذا العدد والوضع الإقتصادي لمعظم الأسر في منطقة الدراسة، كما إنَ أكثر من ثلاث غرف مُلائِم لغالبية الأسر ويُحقق الأستقرار والكفاية الوظيفية لفضاءات المسكن ، وسجل حي المعلمين أعلى نسبة في عدد الغرف للمسكن الواحد والتي تزيد عن ثلاث غرف ، فقد بلغت (١٠٠)% من مجموع مساكنهِ الممسوحة بسبب إتساع مساحة المساكن والحالة الإقتصادية الجيدة وأرتفاع عدد افراد معظم الأسر مما أنعكسَ على حجم الوحدة السكنية .

في حين بلغت نسبة المساكن المتكوّنه من ثلاث غرف (١٦)% من مجموع مساكن العينة ، وإحتلَ حي (السوق) المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٣٠,٩)% من عدد مساكنهِ التي تم مسحها بالعينة وذلك بسبب وجود مساكن تقل مساحتها عن (١٠٠)م^{2} مما شكل عائقاً امام تعدد الغرف في الوحدات السكنية التي تشغل مثل هكذا مساحات.

ب- عدد غرف النوم في الوحدة السكنية

يُشير معيار عدد غرف النوم إلى حالة البُنية الداخلية للمسكن ، ويرتبط حصول الأفراد على الحرية والإستقلالية بعدد الغرف ولاسيما غرف النوم ، إذ يُسهِم زيادة عدد الفضاءات المغلقة والمُخصصة للنوم في تحقيق إستقلالية وحرية أكبر في قيام الأفراد بممارسة فعالياتهم الخاصة[1].

وحددت بعض المعايير عدد غرف النوم في المسكن ومنها المعيار البريطاني والذي أتخذَ من عُمر وجنس الأفراد مُحدداً لعدد غرف النوم إذ أشار هذا المعيار إلى ضرورة حصول كل شخص بعمر (٢٠)سنة فأكثر على غرفة نوم وغرفة نوم للأفراد ضمن الفئة العمرية (١٠-٢٠) سنة ولنفس الجنس[2].

وَتُظهِر بيانات المسح الميداني والمصنفة في الجدول (١٨) والموضحة في الشكل (١١) وجود تباين في عدد غرف النوم للوحدات السكنية في منطقة الدراسة ، إذ بلغ عدد المساكن التي تحتوي على غرفة نوم واحدة (٦٣) وحدة سكنية وبنسبة مقدارها (١٤,٨)% من مجموع مساكن العينة

١ – عادل مكي عطية الحجامي ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الناصرية (١٨٦٩-٢٠٠٥) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٤.

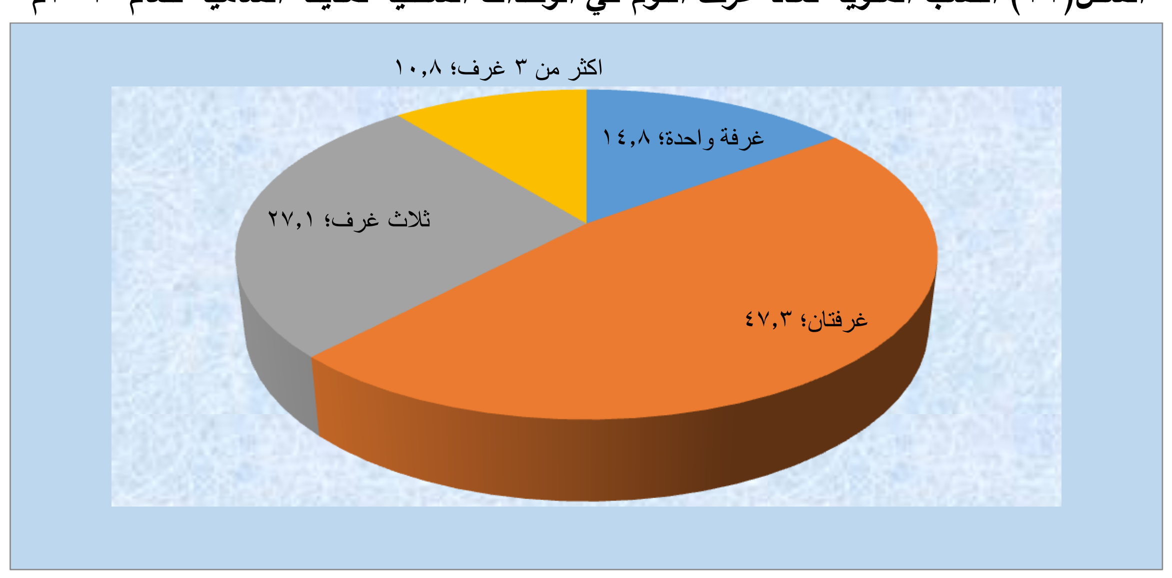
٢ – علي فوزي سعيد الوائلي ، مصدر سابق ، ص١٥٩.

جدول (١٨)عدد غرف النوم في مساكن مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م.

الأحياء	غرفة واحدة		غرفتان		ثلاث غرف		اكثر من ثلاث		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	١٤	٢٥,٥	٢٣	٤١,٨	١٢	٢١,٨	٦	١٠,٩	٥٥	١٠٠
السراي	٦	٧,٧	٣١	٣٩,٧	٢٥	٣٢,١	١٦	٢٠,٥	٧٨	١٠٠
المعلمين	١	٥	١١	٥٥	٦	٣٠	٢	١٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٣	٩,٧	١٦	٥١,٦	٨	٢٥,٨	٤	١٢,٩	٣١	١٠٠
الخوئي	٢	٨	١٨	٧٢	٤	١٦	١	٤	٢٥	١٠٠
الحسين	٤	١٢,١	١٥	٤٥,٥	١١	٣٣,٣	٣	٩,١	٣٣	١٠٠
الجوادين	٣	١٣,٦	١١	٥٠	٦	٢٧,٣	٢	٩,١	٢٢	١٠٠
المنتظر	٨	١٧,١	٢٠	٤٢,٥	١٣	٢٧,٦	٦	١٢,٨	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٤	٢١,١	١٠	٥٢,٦	٣	١٥,٨	٢	١٠,٥	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٩	١٢,٢	٣٦	٤٨,٦	٢٥	٣٣,٨	٤	٥,٤	٧٤	١٠٠
التجاوز	٩	٤٢,٨	١٠	٤٧,٧	٢	٩,٥	٠	٠	٢١	١٠٠
المجموع	٦٣	–	٢٠١	–	١١٥	–	٤٦	–	٤٢٥	–
النسبة %	١٤,٨	–	٤٧,٣	–	٢٧,١	–	١٠,٨	–	١٠٠	–

المصدر:الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، السؤال ٤.

الشكل(١١) النسب المئوية لعدد غرف النوم في الوحدات السكنية لمدينة الشامية للعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(١٨)

، وأحتلت مناطق(التجاوز) المرتبة الأولى في نسبة مساكنها المتكونة من غرفة نوم واحدة والتي بلغت (٤٢,٨)% من الوحدات التي شملها المسح الميداني في هذهِ المناطق ، وهذا يعود إلى وجود وحدات

سكنية بمساحات صغيرة تقل عن(١٠٠)م٢ في هذهِ المناطق بحيث لا تسمح بتعدد فضاءات المسكن المخصصة للنوم إضافة إلى الحالة الإقتصادية المنخفضة لأغلب الاسر من سكان مناطق التجاوز.

أما الوحدات السكنية التي تحتوي على غرفتين مخصصة للنوم فقد بلغ عددها (٢٠١) وحدة سكنية وبنسبة بلغت (٤٧,٣)% من مجموع الوحدات السكنية لعينة الدراسة وبذلك أحتلت المرتبة الأولى من بين الفئات الآخرى ، وتصدر حي (المعلمين) أحياء المدينة وبنسبة بلغت (٥٥)% من مجموع وحداتهِ السكنية التي تم مسحها ، وذلك بسبب وجود مساكن بمساحات كبيرة تزيد عن(٢٠٠)م٢ والحالة الإقتصادية الجيدة لمعظم سكان الحي الامر الذي ساعدَ على بناء وحدات سكنية متكاملة ومتعددة الفضاءات مما أنعكسَ على عدد الغرف المخصصة للنوم .

وإحتلت الوحدات السكنية التي تحتوي على ثلاث غرف نوم المرتبة الثانية بعدد كلي بلغ (١١٥) وحدة سكنية وبنسبة (٢٧,١)% من مجموع الوحدات السكنية التي تم مسحها ميدانياً ، وتصدر حي (العسكري الغربي) مناطق المدينة وذلك بنسبتهُ التي بلغت (٣٣,٨)% وهذا مؤشر على ثلاث مُتغيرات هي مساحة قطع الاراضي السكنية وعدد أفراد الأسر والحالة الإقتصادية لسُكان هذا الحي والمدينة بشكلٍ عام .في حين بلغت المساكن التي تحتوي على أكثر من ثلاث غرف نوم أقل نسبة وهي (١٠,٨)% من مجموع مساكن العينة، إذ بلغ عدد الوحدات الواقعة ضمن هذهِ الفئة (٤٦) وحدة سكنية موزعة على جميع أحياء المدينة بأستثناء مناطق التجاوز التي خلت من الوحدات التي تزيد فيها غرف النوم عن ثلاث غرف لأسباب تتعلق بمساحة المساكن والحالة الإقتصادية التي حالت دون وجود مثل هكذا مساكن في هذهِ المناطق، وأحتل حي (السراي) المركز الأول بنسبة بلغت (٢٠,٥)% من مجموع مساكنهِ الممسوحة وأقتصرت على المساكن التي تزيد مساحتها عن (٢٠٠)م٢ والمساكن المتكونه من طابقين والتي يرتفع افراد الاسرة وتتعدد الاسر فيها.

٦- تصميم الوحدة السكنية

تتباين أشكال الطراز المعماري للوحدات السكنية في المدن من مرحلة مورفولوجية لآخرى تبعاً لما يطرأ من تغيرات على عدد من المتغيرات ممنها مساحة قطعة الأرض السكنية ومواد البناء والوسائل المستخدمة لأغراض الأنارة وتكييف الهواء فضلاً عن تطور المستوى الاقتصادي والحضاري والمعالجات

المعمارية التي يهدف الانسان من ورائها التكيف مع البيئة الخارجية للمسكن وجعل البيئة الداخلية قادرة على توفير عناصر الأستقرار والراحة والآمان[1].

ويُمثل تصميم المسكن مؤشراً على عمر المسكن والمستوى الحضاري والأقتصادي لسكان المدينة ، واتصف الطراز المعماري بالتباين من مرحلة لأخرى ومن منطقة لآخرى ضمن الحيز الحضري لمنطقة الدراسة ، ومن خلال تحليل بيانات الجدول(١٩) ومُلاحظة الشكل(١٢) نجد بأنَ الدراسة الميدانية أفرزت ثلاث أنماط معمارية موزعة على أحياء المدينة، ومنها الوحدات السكنية ذات الطراز الشرقي التقليدي التي تتصف بالفناء الوسطي المكشوف والذي يُعرف محلياً ب(الحوش) تُحيط بهِ الغرف من جميع الجهات تقريباً وسادَ هذا التصميم في المرحلة الأولى وبداية الثانية من نشأت وتطور المدينة ، وإحتلَ هذا الطراز أقل الوحدات السكنية عدداً والتي بلغت(٢٦) مسكناً وبنسبة (٦,١)% من مجموع المساكن الممسوحة بالعينة ، وذلك لأنَ أغلب مساكن هذا الطراز تعرضت للهدم بسبب ما أصابها من من تداعي عمراني نتيجة تقادم عمرها الزمني ومواد بنائها الرديئة التي تتصف بضعف مُقاومتها للظروف الطبيعية والبشرية فضلاً عن إنَ هذا النمط من المساكن أصبح لا يتوافق مع ما وصل إليه تطورالتصاميم العمرانية ومواد البناء وأستخدام وسائل الإضاءة والتهوية تعتمد على الطاقة الكهربائية مما أدى إلى إنتفاء الحاجة لمثل هذهِ التصاميم، لذلك أقتصرت المساكن التي تقع ضمن هذهِ الفئة في الأحياء القديمة، إذ أحتلَ حي (السوق) المرتبة الأولى وبنسبة بلغت(٢٣,٦)% من مجموع وحداتهِ السكنية التي تم مسحها بالعينة.وتُعاني هذهِ المساكن من التدهور العمراني وتداعيها مما جعل منها تُشكل بيئة سكنية غير مُلائِمة من الجانب الصحي والعمراني. أما الوحدات السكنية ذات الطراز الغربي فقد إحتلت المرتبة الأولى من حيث عددها البالغ (٢٨٦) وحدة سكنية وبنسبة بلغت(٦٧,٣)% من مجموع مساكن عينة الدراسة ، وأخذت مساكن هذا الطراز بالظهور مُنذُ منتصف المرحلة الثانية من عمر المدينة المورفولوجي ، ومن أبرز سمات هذه المساكن عدم إحتوائها على الباحة الوسطية المكشوفة(الحوش) وإحلال الصالة المسقفة بدلاً منها والتعويض عن الفناء المفتوح كحديقة منزلية ومرآب أمام واجهة المسكن ، ومن العوامل التي ساعدت على إرتفاع نسبة هذهِ المساكن هي إتساع مساحة قطع الأراضي السكنية المُلائمة لمثل هذهِ التصاميم وتوفر وسائل الخدمة المنزلية التي تعمل بالطاقة الكهربائية مثل الأنارة والتهويه ، فضلاً عن تطور مواد البناء والإحتكاك الحضاري مع المجتمعات التي يسود فيها هذا الطراز وغيرها من العوامل التي جعلت من هذا التصميم ينتشر في المدينة

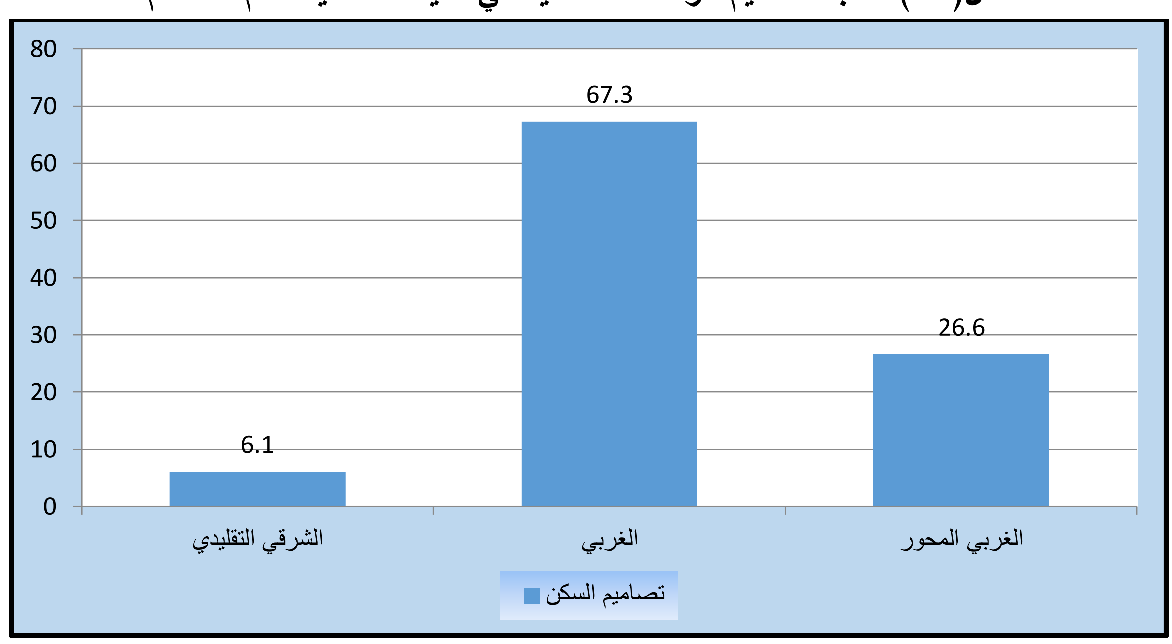
١ – حسن كشاش الجنابي ، الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٤ ،ص١٠-١٣.

جدول (١٩) تصاميم الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	الشرقي التقليدي(الحوش)		الغربي		الغربي المحور(دبل فاليوم)		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	١٣	٢٣,٦	٣٥	٦٣,٦	٧	١٢,٨	٥٥	١٠٠
السراي	٩	١١,٦	٥٢	٦٦,٦	١٧	٢١,٨	٧٨	١٠٠
المعلمين	٠	٠	٨	٤٠	١٢	٦٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٠	٠	٢٣	٧٤,٢	٨	٢٥,٨	٣١	١٠٠
الخوئي	٠	٠	١٩	٧٦	٦	٢٤	٢٥	١٠٠
الحسين	٠	٠	٢٤	٧٢,٧	٩	٢٧,٣	٣٣	١٠٠
الجوادين	٠	٠	١٥	٦٨,٢	٧	٣١,٨	٢٢	١٠٠
المنتظر	٣	٦,٤	٣٢	٦٨,١	١٢	٢٥,٥	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٠	٠	١٠	٥٢,٦	٩	٤٧,٤	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٠	٠	٤٨	٦٤,٨	٢٦	٣٥,٢	٧٤	١٠٠
التجاوز	١	٤,٧	٢٠	٩٥,٣	٠	٠	٢١	١٠٠
المجموع	٢٦	–	٢٨٦	–	١١٣	–	٤٢٥	–
النسبة %	٦,١	–	٦٧,٣	–	٢٦,٦	–	١٠٠	–

المصدر:الدراسة الميدانية، أستمارة الأستبيان ، السؤال ٦ .

الشكل(١٢) نسب تصاميم الوحدات السكنية في مدينة الشامية لعام٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث أعتماداً على بيانات الجدول(١٩)

، وإحتلت مناطق(التجاوز) المرتبة الأولى وبنسبة (٩٥,٣)% من مساكنها الممسوحة وهذا يعود إلى ظهور هذهِ المناطق حديثاً بعد عام ٢٠٠٣م أي في المرحلة التي يسود فيها الطراز الغربي من جهة ،وإنعدام الطراز الغربي المحور(دبل فاليوم) لضعف قدرة سكان هذه المناطق على بناء مثل هذهِ التصاميم المكلفة إقتصادياً.

في حين إحتلت المساكن ذات التصميم الغربي المحور(دبل فاليوم) المرتبة الثانية وبلغ عددها (١١٣) مسكناً مُشكلة نسبة مقدارهُا(٢٦,٦)% من مجموع مساكن العينة ، ويُعد هذا التصميم أحدث ما وصلَ إليهِ الفن المعماري السكني والذي أخذَ بالانتشار بعد عام٢٠٠٣م وعلى الرغم من وجود مثل هذا التصميم قبل ٢٠٠٣م إلا إنهُ إتصفَ بالندرة وأقتصارهِ على بعض العوائل الميسورة لان المساكن ضمن هذا الطراز تتطلب تكاليف مرتفعة وخصائصها الجمالية تفوق الوظيفية ، وتصدرَ حي (العسكري الشرقي) أحياء المدينة وبنسبة(٤٧,٤)% من مساكنهِ الممسوحة وهذا مؤشر على إرتفاع المستوى الإقتصادي وتوفر المساحة المناسبة لبناء مثل هذهِ التصاميم .

٧- تحوير الوحدات السكنية

يلجأ قسم من شاغلي الوحدات السكنية إلى إجراء تحويرات على هذهِ الوحدات كَأضافة بناء أو توسيع بعض فضاءات المسكن ، وذلك لعدد من الاسباب التي تختلف من أُسرة إلى آخرى ، يأتي في مُقدمتها تَعَدُد الأسر وزيادة عدد أفرادها الناجم عن الأنشطار نتيجة الزواج[١]. فضلاً عن إنخفاض المستوى الإقتصادي وقلة المعروض من الوحدات السكنية ورغبة بعض الأفراد بالحصول على أرباح مالية من خلال تحويل بعض أجزاء المسكن إلى محلات تجارية ومخازن ولاسيما المساكن التي تشغل مواقع تجارية أو وقوعها عند تقاطع وجوانب الشوارع الرئيسة ، كما يتجه البعض إلى إجراء تحوير في المسكن لغرض زيادة الجمالية وتشمل أعمال التحوير الخارجية في الواجهة والسياج ومنها زيادة حجم النوافذ وإنشاء أعمدة خرسانية وتغليف الجدران وتغيير الأبواب الخارجية وغيرها من التحويرات التي تغير من شكل أو تصميم المسكن[٢]. ولِظاهرة التهرؤ التي تُصيب بعض المساكن بسبب الظروف الطبيعية ورداءة مواد البناء وعمر المسكن دور في عمليات التحوير التي يقوم بها الأفراد عند إجراء صيانة للمسكن[٣].

١- ماهر يعقوب موسى ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة (١٩٧٧-١٩٩٦)، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٧ ،ص١٧٨.

٢ - علي فوزي سعيد الوائلي ، مصدر سابق ، ص١٦٧.

٣ - جبر عطية جودة ، الوظيفة السكنية لمدينة الكوت ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٩ ، ص١٦٥.

وشكلت الأسباب أعلاه وبدرجات متفاوتة الدوافع التي أدت إلى إجراء عمليات التحوير في عدد من مساكن منطقة الدراسة كَشَفَ عنها الجدول (٢٠) والمُمَثل بالشكل(١٣)، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية المُحورة (١٧٥) وحدة سكنية وبنسبة بلغت (٤١,٢)% من مجموع مساكن العينة ، وتوزعت هذهِ الوحدات في جميع أحياء المدينة وبنسب متفاوتة، حيث إحتلَ حي (السوق) المرتبة الأولى وبنسبة بلغت(٥٤,٥)% من مساكنهِ الممسوحة ، وجاء حي(السراي) بالمركز الثاني وبنسبة مقدارها(٥٢,٦)% من وحداتهِ السكنية التي تم مسحها بالعينة ويعود إرتفاع نسب المساكن المحورة في هذين الحيين إلى تَعَدُد الأسرفي المسكن الواحد وقِدَم المساكن وتعرُضها للتهرؤ والتداعي وصغر مساحة بعضها وقربها من المنطقة التجارية الأمر الذي دفع أصحابها إلى عمل تحويرات وتحويل أجزاء منها إلى محلات تجارية ومخازن.

أما المباني السكنية التي لم يطرأ عليها تحوير فقد بلغت (٢٥٠) وحدة سكنية وبنسبة (٥٨,٨)% من مجموع مساكن العينة، وإنَ سبب إرتفاع معدل المساكن الغير محورة مرتبط بعدم حاجة الأسرة لإجراء تحوير أو بسبب إنخفاض المستوى المعاشي الذي يُعيق عمل تحويرات لأنها تتطلب تكاليف مرتفعة.

ومن تحليل مُعطيات الجدول(٢١) والمُمَثلة بالشكل(١٤) يظهر لنا تفاوت النسب لمواقع التحوير، إذ بلغ عدد المساكن المحورة من الداخل (٥٤) وحدة سكنية وبنسبة(٣٠,٩)% من المساكن الممسوحة ويشمل هذا التحوير مفاصل عديدة منها إجراء صيانة لفضاءات المسكن الداخلية أوعمل توسعة أو تجزئة فيها أو تغيير في ديكورات المسكن الداخلية.

أما الوحدات السكنية التي شَهِدت تحوير في نطاقها الخارجي فقد بلغ عددها (٦٨) وحدة سكنية وبنسبة (٣٨,٩)% من المساكن الممسوحة بالعينة ، ويشمل التحوير الخارجي إضافة بناء مُستَقِل ضمن مساحة المسكن الغير مشغولة بالبناء كالحديقة والمرآب، وكذلك يتخذ التحوير الخارجي إضافة بناء كطابق ثاني للمسكن وهذا يؤدي إلى إشغال جميع المساحة السكنية للمنزل وزيادة الضغط على الطابق الارضي في حال اضافة طابق الأمر الذي يجعل من المسكن غير صالح للسكن صحياً ومعمارياً ،كما إنَ توفر مواد تغليف الجدران المتنوعة أدى إلى إجراء تغييرات في واجهات المساكن وأسوارها الخارجية.

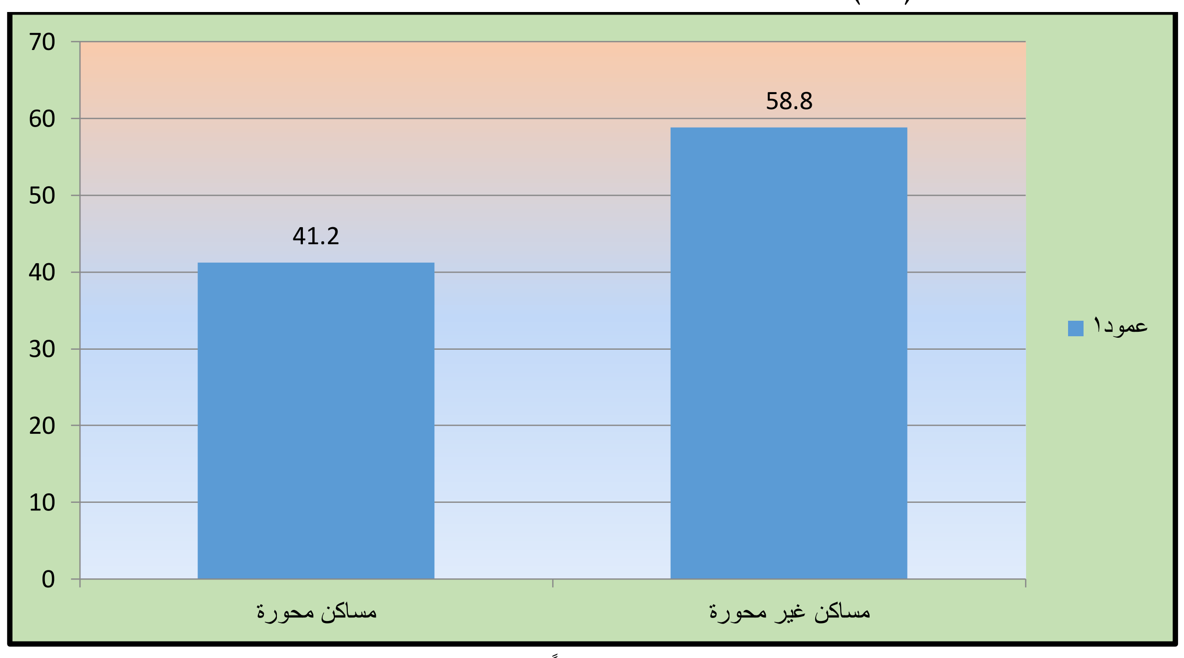
وإحتلت المساكن التي شَهِدت تحوير أجزائها الداخلية والخارجية المرتبة الأخيرة من حيث موقع التحوير وبلغ عدد هذهِ الوحدات (٥٣) وحدة سكنية وشكلت نسبة مقدارهُا (٣٠,٢)% من مجموع مساكن العينة، ومما يُلاحظ قلة معدل التحوير الشامل للمسكن في منطقة الدراسة وهذا يعود إلى ما يتطلبهُ من تكاليف مرتفعة مما جعل عدم تمكن الراغبين في تحوير مساكنهم من القيام بذلك لضعف إمكاناتهم الإقتصادية.

جدول (٢٠)الوحدات السكنية المحورة وغير المحورة في مدينة الشامية لعام٢٠٢٠م

الأحياء	المساكن المحورة		المساكن الغير محورة		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٣٠	٥٤,٥	٢٥	٤٥,٥	٥٥	١٠٠
السراي	٤١	٥٢,٦	٣٧	٤٧,٤	٧٨	١٠٠
المعلمين	٦	٣٠	١٤	٧٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١٢	٣٨,٧	١٩	٦١,٣	٣١	١٠٠
الخوئي	٩	٣٦	١٦	٦٤	٢٥	١٠٠
الحسين	١٤	٤٢,٤	١٩	٥٧,٦	٣٣	١٠٠
الجوادين	٧	٣١,٨	١٥	٦٨,٢	٢٢	١٠٠
المنتظر	١٨	٣٨,٣	٢٩	٦١,٧	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٥	٢٦,٣	١٤	٧٣,٧	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٢٩	٣٩,٢	٤٥	٦٠,٨	٧٤	١٠٠
التجاوز	٤	١٩,١	١٧	٨٠,٩	٢١	١٠٠
المجموع	١٧٥	–	٢٥٠	–	٤٢٥	–
النسبة %	٤١,٢	–	٥٨,٨	–	١٠٠	–

المصدر:الدراسة الميدانية، أستمارة الأستبيان ، السؤال ٩.

الشكل(١٣)النسب المئوية للوحدات السكنية المحورة وغير المحورة



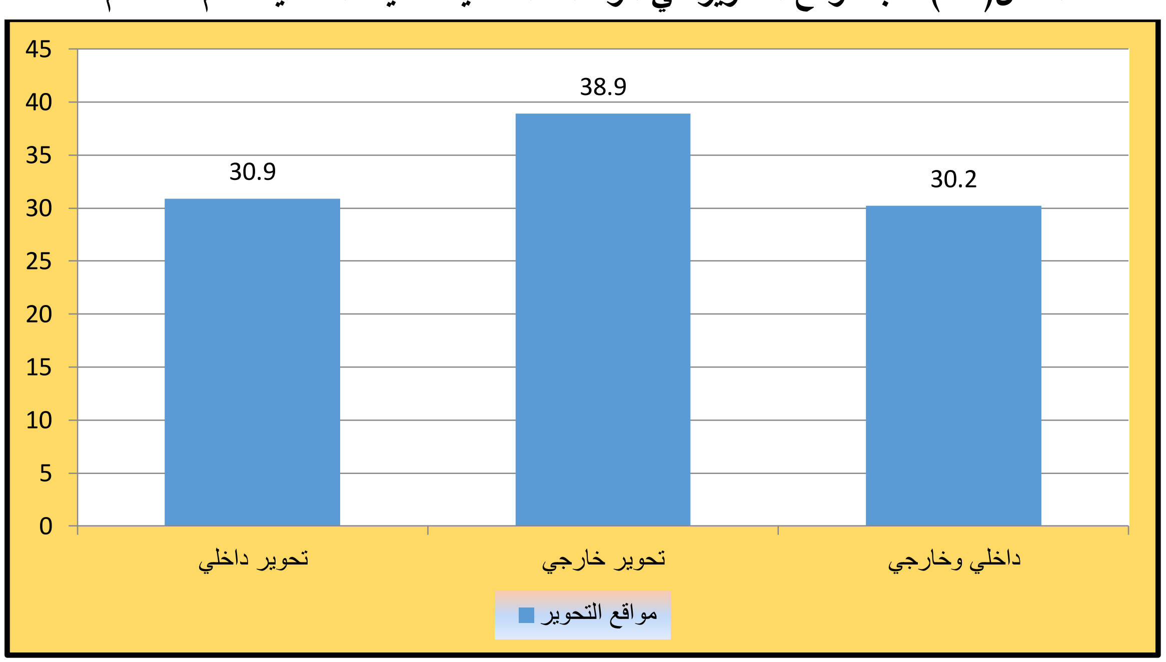
المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٢٠)

جدول (٢١)مواقع التحوير في الوحدات السكنية لمدينة الشامية لعام٢٠٢٠م

الأحياء	داخل المسكن		خارج المسكن		داخل وخارج المسكن		العدد الكلي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
السوق	٨	٢٦,٧	١٠	٣٣,٣	١٢	٤٠	٣٠
السراي	١٣	٣١,٧	١١	٢٦,٨	١٧	٤١,٥	٤١
المعلمين	٣	٥٠	٢	٣٣,٣	١	١٦,٧	٦
الجمهوري	٣	٢٥	٧	٥٨,٣	٢	١٦,٧	١٢
الخوئي	٢	٢٢,٢	٥	٥٥,٦	٢	٢٢,٢	٩
الحسين	٦	٤٢,٨	٧	٥٠	١	٧,٢	١٤
الجوادين	٢	٢٨,٦	٣	٤٢,٨	٢	٢٨,٦	٧
المنتظر	٤	٢٢,٢	٩	٥٠	٥	٢٧,٨	١٨
العسكري الشرقي	٠	٠	١	٢٠	٤	٨٠	٥
العسكري الغربي	١٠	٣٤,٥	١٢	٤١,٤	٧	٢٤,١	٢٩
التجاوز	٣	٧٥	١	٢٥	٠	٠	٤
المجموع	٥٤	–	٦٨	–	٥٣	–	١٧٥
النسبة %	٣٠,٩	–	٣٨,٩	–	٣٠,٢	–	١٠٠

المصدر:الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، السؤال ١٠.

الشكل(١٤)نسب مواقع التحوير في الوحدات السكنية لمدينة الشامية لعام٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٢١)

٨- إتصال الوحدة السكنية

يُنظَر إلى طبيعة إنتظام المباني السكنية بما يُجاوِرُها على إنهُ مؤشراً على المتغيرات البيئية والإجتماعية ومُستوى الإستجابة لها الذي يتباين عِبرَ مراحل تطور المدينة من نشأتها إلى مرحلتها المُعاصرة[١]. وتتباين الوحدات السكنية في النمط الذي تنتظم بهِ مع الوحدات الآخرى ضمن الحيز الحضري، حيث يُشير النمط السكني المُتضام والمُتَكتل إلى الأساليب التخطيطية التي إنتهجها السُكان في المراحل الأولى من نشأت المدن العربية لمواجهة الظروف المناخية وتحقيقاً لخصائص المجتمع وقيمهِ الأجتماعية التي تُميل إلى توفير مستوى من الخصوصية والأستقلالية للأسرة[٢].

وقد أدى ما شَهِدتهُ المدن من توسع حضري عَقِب الحرب العالمية الأولى إلى إتساع مساحة الأراضي السكنية مما أنعكسَ على إنتظام المباني السكنية والتي أخذت بالأبتعاد عن الوحدات المجاورة لها وساعدَ ذلك على ظهور مساكن منفردة أو مُتصلة من جانب او جانبين[٣]. وتكشف لنا بيانات الجدول(٢٢) والمُمَثلة بالشكل(١٥)،إنَ المساكن المتصلة من جانبين إحتلت المرتبة الأولى على مستوى المدينة وبلغ عددها(١٥٥) مسكناً وبنسبة مُقدارهُا (٣٦,٥)% من مجموع الوحدات السكنية التي شملتها العينة . وجاء حي(الجمهوري) في مُقدمة أحياء المدينة من حيث مساكنهِ الواقعة ضمن هذهِ الفئة والتي بلغت نسبتها(٥٨,١)% من مجموع وحداتهِ السكنية الممسوحة ، وذلك لِكونهِ أحد الاحياء القديمة والتي ظهرت خلال المرحلة الثانية وقُربهِ من المنطقة التجارية مما جعل كثافتهِ السكانية والسكنية تكون مرتفعة مما أنعكسَ على إشغال مساحة القطعة السكنية بالبناء بشكلٍ كامل وهذا الامر نتجَ عنهُ تلاصق الوحدات السكنية من جانبين. أما المساكن المُتصِلة من جهة واحدة فقد بلغت (١٠٤) وحدة سكنية وشكلت نسبة مُقدارهُا (٢٤,٥)% من مجموع مساكن العينة ،وتصدر حي (العسكري الشرقي) أحياء المدينة من حيث نسبة المساكن المتصلة من جانب واحد والتي بلغت (٣٦,٨)% من مجموع مساكنهِ الممسوحة بالعينة ، ويعود ذلك إلى إرتفاع نسبة مساحة الوحدات السكنية التي تزيد عن (٢٠٠)م^{2} مما وفر المساحة الكافية لترك ممرات جانبية تفصل الوحدة السكنية عن المساكن المجاورة وإقصار الإتصال على جانب واحد فقط.

---

١ - عادل مكي عطية الحجامي ، مصدر سابق ، ص١٢٢.

٢ - جاسم شعلان الغزالي ، مصدر سابق ، ١٦٢.

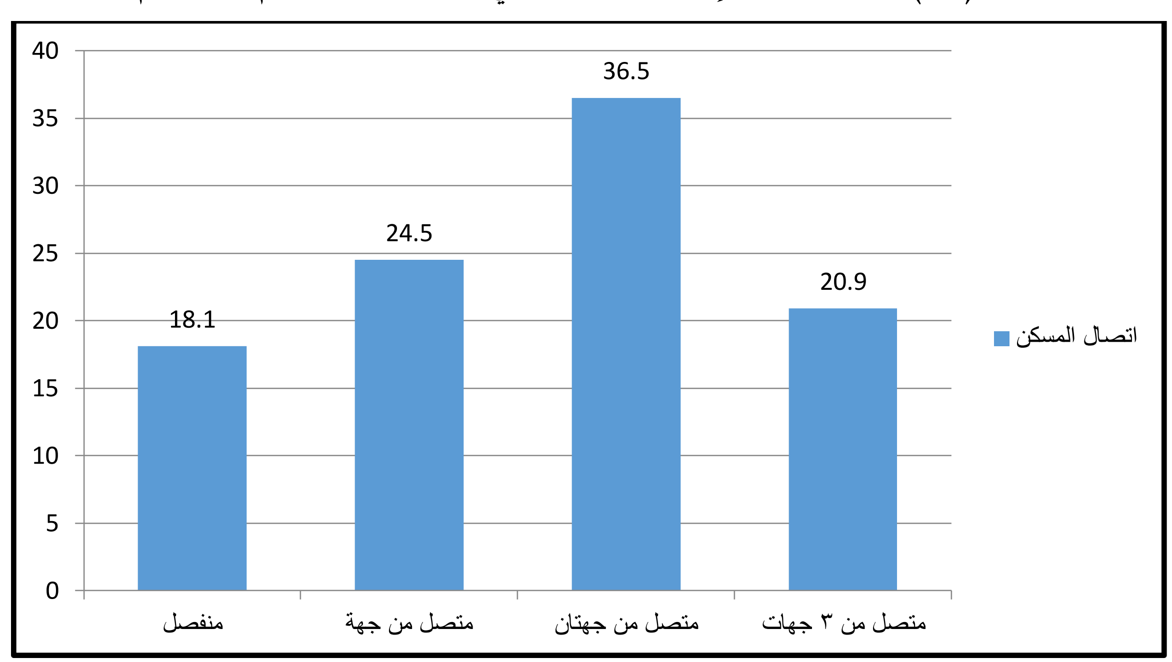
٣- عايد وسمي سحاب، الكثافة الإسكانية لمدينة بغداد، رسالة دبلوم عالي، مركز التخطيط الحضري والأقليمي، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص١٢٥.

جدول (٢٢)المساكن المنفصلة والمتصلة في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	منفصل		متصل من جهة واحدة		متصل من جهتين		متصل من ٣جهات		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٩	١٦,٤	١٢	٢١,٨	١٤	٢٥,٤	٢٠	٣٦,٤	٥٥	١٠٠
السراي	١٧	٢١,٨	١٥	١٩,٣	٢٤	٣٠,٧	٢٢	٢٨,٢	٧٨	١٠٠
المعلمين	٨	٤٠	٦	٣٠	٤	٢٠	٢	١٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٣	٩,٧	٧	٢٢,٥	١٨	٥٨,١	٣	٩,٧	٣١	١٠٠
الخوئي	٢	٨	٩	٣٦	١٢	٤٨	٢	٨	٢٥	١٠٠
الحسين	٧	٢١,٢	٤	١٢,٢	١٧	٥١,٥	٥	١٥,١	٣٣	١٠٠
الجوادين	١	٤,٦	٧	٣١,٨	١١	٥٠	٣	١٣,٦	٢٢	١٠٠
المنتظر	١٠	٢١,٣	١٣	٢٧,٦	١٧	٣٦,٢	٧	١٤,٩	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٢	١٠,٥	٧	٣٦,٨	٦	٣١,٦	٤	٢١,١	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	١٥	٢٠,٣	١٩	٢٥,٧	٢٣	٣١,١	١٧	٢٢,٩	٧٤	١٠٠
التجاوز	٣	١٤,٣	٥	٢٣,٨	٩	٤٢,٨	٤	١٩,١	٢١	١٠٠
المجموع	٧٧	-	١٠٤	-	١٥٥	-	٨٩	-	٤٢٥	-
النسبة %	١٨,١	-	٢٤,٥	-	٣٦,٥	-	٢٠,٩	-	١٠٠	-

المصدر: الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، السؤال ٧.

الشكل(١٥)النسب المئوية لإتصال المساكن في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠ م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٢٢)

بينما شكلت المساكن المتصلة من ثلاث جوانب نسبة منخفضة بلغت (٢٠,٩)% من مجموع المساكن التي شملها المسح ، وبلغ عدد المساكن التي تقع ضمن هذهِ الفئة (٨٩) وحدة سكنية ، أحتل حي (السوق) المرتبة الاولى وبنسبة بلغت (٣٦,٤)% من مجموع مساكنهِ الممسوحة ، وذلك بسبب وجود مساكن تقل مساحتها عن(٢٠٠)م^{٢} فضلاً عن الكثافة السكانية والسكنية المرتفعة نتيجة قدم الحي وتداخلهِ مع منطقة الأعمال المركزية في وسط المدينة .

أما الوحدات السكنية المنفردة (المنفصلة) فقد إحتلت المرتبة الأخيرة بعددها البالغ (٧٧)وحدة سكنية مُشَكِلة نسبة مُقدارُهُا (١٨,١)% من مجموع مساكن العينة ، وتصدر حي (المُعلمين) أحياء المدينة بنسبة مساكنهِ المنفصلة والتي بلغت (٤٠)% من مجموع مساكن الحي الممسوحة ، وذلك لإتساع مساحة الوحدات السكنية وشغل وحدات سكنية عديدة تقاطعات الشوارع الثانوية والفرعية مما وفر إمكانية بناء مساكن منعزلة عن الوحدات المُجاوره ينعدم التلاصق فيما بينها.

٩- الحديقة والمرآب في المساكن

يُمَثل وجود الحديقة جانباً مهماً في الوحدات السكنية ولاسيما في الطراز الغربي المُغلق فأخذت تحل محل الباحة الوسطية المكشوفة(الحوش) التي كانت سائدة في الطراز التقليدي، ويؤشر وجود مساحة ضمن المسكن مخصصة كحديقة منزلية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي لسكان الوحدة السكنية ، فضلاً عما تضيفهُ من جمالية وتوفير بيئة صحية للمسكن والمدينة على حدٍ سواء ، وما تمنحهُ للسكان من حيز مكاني يجدون فيه الراحة ويقضون فيه أوقات الفراغ بأعتبارها متنفساً لأفراد الأسرة [١].

كما أصبحَ تخصيص مساحة أمام المسكن لوقوف المركبة أمراً ضرورياً مُنذُ ظهور المساكن ذات التصميم الغربي وإرتفاع أعداد السيارات الخاصة ، ويُمثل وجود المرآب مؤشراً على نمط التصميم السكني ،ومساحة المسكن، ومكانة السكان الإقتصادية والإجتماعية، ورغبتهم بتوفير الحماية لمركباتهم من خلال تخصيص مساحة آمنة لها ضمن المسكن[٢]، ويُعتبر وجود الفضاءات السكنية المخصصة كحديقة ومرآب مؤشراً على مساحة المسكن والتي ترتبط بعلاقة طردية بهذهِ الفضاءات ، إذ كلما زادَ إتساع مساحة المسكن ساعد ذلك على تخصيص مساحة أكبر للحديقة والمرآب ، وحسب معطيات الجدول (٢٣) ومُلاحظة الشكل (١٦) نجد بأنَ ما تحتويه المساكن من هذهِ الفضاءات يتصف بالتباين بين أحياء منطقة الدراسة،

---

١ - محمود خليل جواد السعيدي ، مصدر سابق ، ص١٢٦.

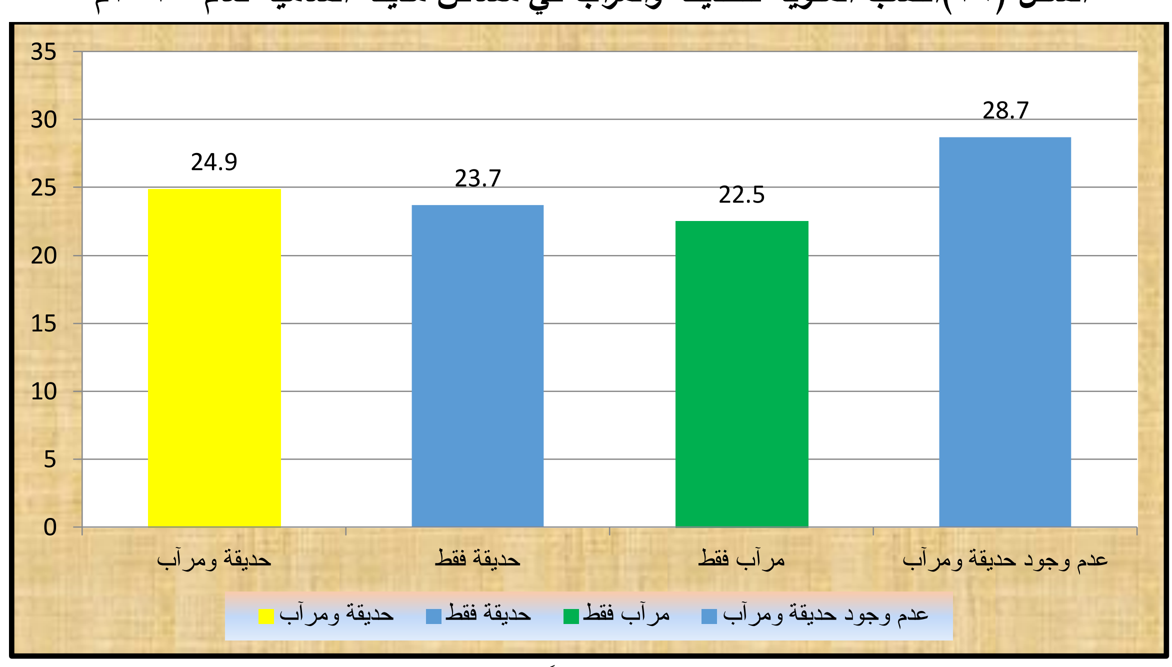
٢ - سمير فليح حسن الميالي ، مصدر سابق ، ص١٣١.

جدول (٢٣)التوزيع العددي والنسبي للحديقة والمرآب في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	حديقة ومرآب		حديقة فقط		مرآب فقط		عدم وجود حديقة ومرآب		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	١٢	٢١,٨	١٣	٢٣,٦	٧	١٢,٧	٢٣	٤١,٩	٥٥	١٠٠
السراي	١٠	١٢,٨	١٩	٢٤,٤	٢٢	٢٨,٢	٢٧	٣٤,٦	٧٨	١٠٠
المعلمين	١١	٥٥	٤	٢٠	٢	١٠	٣	١٥	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٧	٢٢,٦	١١	٣٥,٥	٢	٦,٤	١١	٣٥,٥	٣١	١٠٠
الخوئي	٨	٣٢	٦	٢٤	٥	٢٠	٦	٢٤	٢٥	١٠٠
الحسين	١٤	٤٢,٤	٧	٢١,٢	٦	١٨,٢	٦	١٨,٢	٣٣	١٠٠
الجوادين	٦	٢٧,٢	٨	٣٦,٤	٨	٣٦,٤	٠	٠	٢٢	١٠٠
المنتظر	١٥	٣١,٩	٩	١٩,٢	٥	١٠,٦	١٨	٣٨,٣	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٢	١٠,٥	٤	٢١,١	٨	٤٢,١	٥	٢٦,٣	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	١٩	٢٥,٦	١٤	١٨,٩	٢٦	٣٥,٢	١٥	٢٠,٣	٧٤	١٠٠
التجاوز	٢	٩,٥	٦	٢٨,٦	٥	٢٣,٨	٨	٣٨,١	٢١	١٠٠
المجموع	١٠٦	–	١٠١	–	٩٦	–	١٢٢	–	٤٢٥	–
النسبة %	٢٤,٩	–	٢٣,٧	–	٢٢,٥	–	٢٨,٧	–	١٠٠	–

المصدر: الدراسة الميدانية أستمارة الأستبيان ، السؤال ٨.

الشكل (١٦)النسب المئوية للحديقة والمرآب في مساكن مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول (٢٣)

إذ بلغ عدد الوحدات السكنية التي تحتوي على حديقة ومرآب (١٠٦) مسكناً وبنسبة (٢٤,٩)% من مجموع مساكن العينة ، وأحتلَ حي (المُعلمين) المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٥٥)% من مساكنهِ

الممسوحة ، وذلك بسبب وجود مساكن بمساحات كبيرة والحالة الإقتصادية الجيدة لغالبية سُكان هذا الحي ، في حين سجلت مناطق (التجاوز) أقل نسبة من مساكن هذهِ الفئة والتي بلغت (٩,٥)% من وحداتها السكنية الممسوحة ، وهذا يُشير إلى صغر مساحة المساكن وأشغالها بالبناء بشكلٍ كامل تقريباً ، فضلاً عن ضعف الأمكانات الاقتصادية لغالبية السكان في هذهِ المناطق .

أما المساكن التي أحتوت على حديقة فقط بلغت (١٠١) مسكناً وبنسبة (٢٣,٧)% من مجموع مساكن العينة ، وجاء حي (الجوادين) في المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٣٦,٤)% من مساكنهِ الممسوحة بالعينة، ويعود ذلك للمساحة الكبيرة التي تتصف بها معظم وحداتهِ السكنية، لكن حالات التحوير الخارجي جعلت من بعض مساكن هذا الحي تقتصر على الحديقة فقط وشَغِل المساحة المتبقية بأضافة بناء ضمن الوحدة السكنية .

بينما بلغ عدد المساكن التي يوجد فيها فضاء واحد فقط ومخصص لوقوف السيارة – مرآب – (٩٦) مسكناً شكلت نسبة مُقدارهُا (٢٢,٥)% من مساكن عينة الدراسة ومثلت أقل معدل بين الفئات الآخرى مما يؤشر على الوضع المنخفض الذي حالَ دون إمتلاك سيارة خاصة وشغل مساحة الوحدة السكنية بالبناء، وتصدر حي (العسكري الشرقي) أحياء المدينة في عدد مساكنهِ التي تحتوي على مرآب فقط وبنسبة بلغت (٤٢,١)% من مجموع وحداته السكنية التي تم مسحها بالعينة.

أما الوحدات السكنية التي أفتقرت لوجود فضاءات الحديقة والمرآب فقد بلغت (١٢٢) وحدة سكنية وشكلت نسبة مقدارهُا (٢٨,٧)% من مساكن عينة الدراسة ، وأحتلَ حي (السوق) المركز الأول بعدد مساكنهِ التي لاتحتوي على حديقة ومرآب ،إذ بلغت نسبتها (٤١,٩)% من مجموع مساكن الحي الممسوحة بالعينة ، وذلك بسبب صغر مساحة الوحدات السكنية والتي تقل عن (٢٠٠)م^{٢} وأرتفاع الكثافة السكانية والسكنية وطراز المباني السكنية التقليدي المتكتل.

نستخلص من ذلك بأنَ التباين في ما تحتويه الوحدات السكنية من فضاءات الحديقة والمرآب في منطقة الدراسة يتعلق بثلاث متغيرات هي مساحة الوحدة السكنية وما يتم فيها من تحوير خارجي والحالة الإقتصادية والإجتماعية للسُكان مما ينعكس على ما يوجد في المسكن من هذهِ الفضاءات .

المبحث الثاني

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الشامية

إن إستعمالات الأرض هي نتيجةً لِتَفاعُل الإنسان مع بيئتهِ من خلال الفعاليات التي يؤديها وتحتل هذهِ الفعاليات حيزاً مكانياً يتناسب مع أهميتها والدور الذي تمارسهُ وبالتالي فَأنَ التعرف على خصائص هذهِ الإستعمالات ومنها الإستعمال السكني يتطلب دراسة تحليلية لخصائص السكان المتعلقة بهذا الإستعمال من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والتي تشمل ملكية الوحدات السكنية ومهنة رب الأسرة والمستوى المعاشي وسعر الأرض وغيرذلك ، وتناولت الدراسة هذهِ الخصائص وعلى مستوى أحياء المدينة بالتفصيل وعلى النحو التالي :

١- ملكية الوحدة السكنية

يُمَثِل إمتلاك مسكن مستقل حق لكل أسرة ومن المتطلبات الأساسية التي نصت عليها الدساتير الوضعية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أكد من خلال المادة (٢٥) إنَ لكل فرد الحق في العيش بمستوٍ كافٍ للحفاظ على صحتهِ هو وعائلتهِ ، ويشمل السكن والغذاء والملبس والرعاية الصحية[١]. وتُعتبر ملكية المسكن من محددات مستوى الأستقرار والشعور بالطمأنينة والحرية الذاتية ، ولذلك تسعى معظم البلدان وبأختلاف أنظمتها السياسية والإقتصادية إلى التقليل من نسبة المساكن المؤجرة وزيادة نسبة الوحدات المملوكة للأفراد[٢].

وترتبط ملكية المسكن بالحالة الإقتصادية للسُكان وما متوفر من الأرض والواحدات السكنية، إذ يُمَثِل إرتفاع عدد المساكن التي يملكها شاغليها مؤشراً على إرتفاع مستواهم الإقتصادي بينما يؤدي نقص المعروض من الأراض والوحدات السكنية إلى إزدياد نسبة المساكن المؤجرة والتي تتباين قيم إيجاراتها من منطقة لآخرى حسب الموقع، وتاريخ البناء الذي يُحَدِد حالتها المعمارية[٣].

وتتباين المساكن في منطقة الدراسة من حيث عائدية ملكيتها ما بين ملك خاص وإيجار وتجاوز وحكومي، وتَكشُف معطيات الجدول(٢٤) والمُمَثلة بالشكل(١٧) مستوى التباين بين حالات ملكية المساكن، إذ أحتلت المساكن التي يملكها أصحابها المرتبة الأولى وبعدد بلغ (٣٢٩) مسكناً وبنسبة مقدارهُا (٧٧,٥)% من مجموع الوحدات السكنية التي تم مسحها بالعينة.

---

١ – رعد عبد الحسين الغريباوي ، مصدر سابق ، ص٩٦.

٢ – عادل مكي الحجامي ، مصدر سابق ، ص١٢٩.

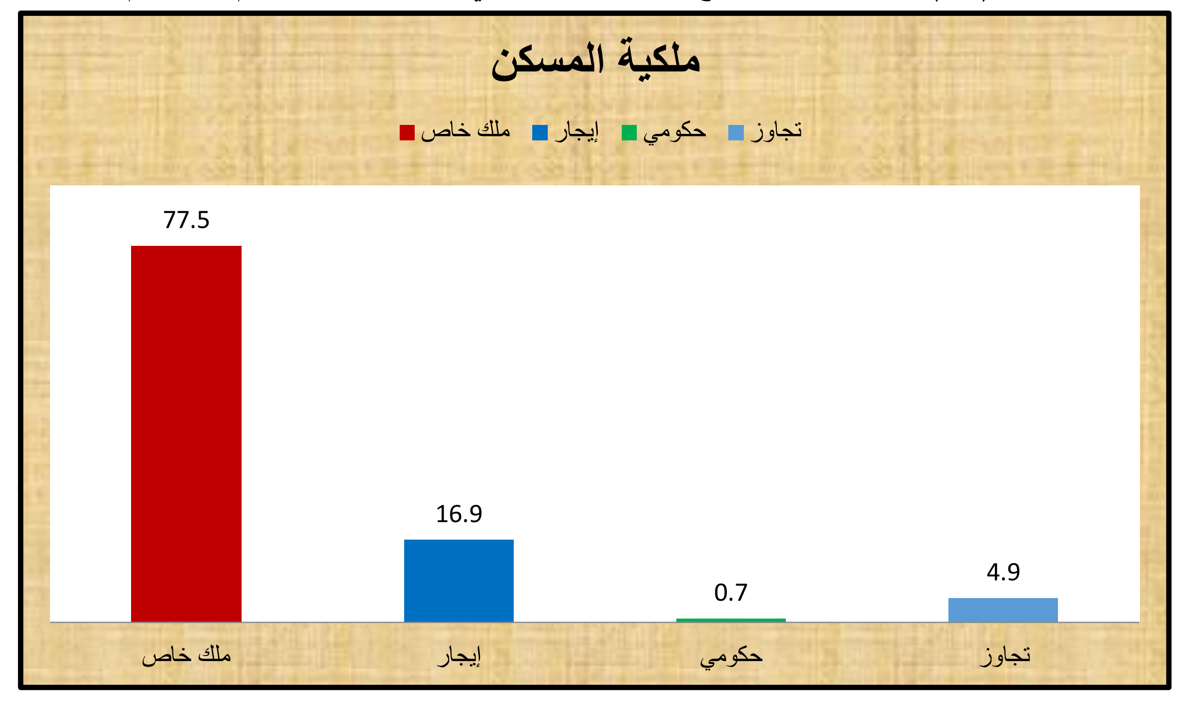
٣ – محمود عكاش أحمد الكربولي ، مصدر سابق ، ص٩.

جدول (٢٤) التوزيع العددي والنسبي لنوع ملكية المساكن في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	ملك خاص		إيجار		حكومي		تجاوز		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٤٢	٧٦,٤	١٢	٢١,٨	٠	٠	١	١,٨	٥٥	١٠٠
السراي	٦٥	٨٣,٣	١٣	١٦,٧	٠	٠	٠	٠	٧٨	١٠٠
المعلمين	١٧	٨٥	٢	١٠	١	٥	٠	٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٢٧	٨٧	٢	٦,٥	٠	٠	٢	٦,٥	٣١	١٠٠
الخوئي	٢١	٨٤	٤	١٦	٠	٠	٠	٠	٢٥	١٠٠
الحسين	٢٨	٨٤,٨	٥	١٥,٢	٠	٠	٠	٠	٣٣	١٠٠
الجوادين	١٩	٨٦,٤	٣	١٣,٦	٠	٠	٠	٠	٢٢	١٠٠
المنتظر	٣٨	٨٠,٨	٧	١٤,٩	٢	٤,٣	٠	٠	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	١٦	٨٤,٢	٣	١٥,٨	٠	٠	٠	٠	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٥٦	٧٥,٧	١٨	٢٤,٣	٠	٠	٠	٠	٧٤	١٠٠
التجاوز	٠	٠	٣	١٤,٣	٠	٠	١٨	٨٥,٧	٢١	١٠٠
المجموع	٣٢٩	–	٧٢	–	٣	–	٢١	–	٤٢٥	–
النسبة %	٧٧,٥	–	١٦,٩	–	٠,٧	–	٤,٩	–	١٠٠	–

المصدر: الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ،ثانياً ، السؤال ٤.

الشكل(١٧) النسب المؤية لنوع ملكية المساكن في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٢٤)

ويُعتَبر ذلك مؤشراً على الحالة الإقتصادية الجيدة التي مَكنت نسبة مرتفعة من الأُسر إمتلاك دور سكنية، كما إنَ لِسياسة الدولة الإسكانية دور بَرَزَ منذُ فترة الخمسينيات وأستمرَ حتى تسعينيات القرن العشرين تمثلَ في تخصيص مساحات واسعة من الأراضي السكنية وتوزيعها على فِئات الموظفين ومُنتسبي الجيش والأجهزة الأمنية وبعض شرائح المجتمع الآخرى ، وتسهيلات القروض الأسكانية التي يمنحها المصرف العقاري، والنشاط الذي شَهِدتهُ صناعة المواد الأنشائية مما وفر مقومات التوسع في العمران السكني المملوك للأفراد، وتصدر حي (الجمهوري) أحياء المدينة بنسبة مساكنهِ المملوكة لإصحابها والتي بلغت (٨٧)% من مجموع وحداتهِ السكنية الممسوحة، في حين لم تُسَجِل مناطق (التجاوز) أي نسبة في عدد المساكن ذات الملكية الخاصة وذلك لحالة الأراضي القانونية والتي تم تشييد المساكن عليها قبل ضمها للمخطط الأساس لعام ٢٠١٢م ولم يتم مُعالجة هذهِ المشكلة لحد الآن حيث تعود ملكية الأرض للبلدية ولم يتم تخصيصها وتوزيعها بين إستعمالات الأرض ، والمساكن المَبنية عليها تم إنشائها من قِبل السكان.

أما الوحدات السكنية المُؤجرة فقد إحتلت المرتبة الثانية وبعدد بلغ (٧٢) مسكناً شَكلت نسبة مُقدارهُا (١٦,٩)% من مساكن العينة، وجاءَ حي (العسكري الغربي) في مُقدَمة أحياء المدينة في نسبة مساكنهِ المؤجرة إذ بلغت هذهِ النسبة (٢٤,٣)% من مجموع مساكنهِ الممسوحة وذلك لإنخفاض قيمة الإيجار في هذا الحي بسبب بُعدهُ عن مركز المدينة التجاري وقلة الخدمات العامة فيه.

وإحتلت المساكن الحكومية المرتبة الأخيرة وبعدد بلغ (٣) وحدات سكنية فقط شكلت نسبة بلغت (٠,٧)% من المساكن الممسوحة وذلك يعود إلى إنَ معظم الوحدات السكنية الحكومية تم بيعها للمواطنين وبذلك تحولت إلى فئة مساكن الملكية الخاصة ، وقد أنتفت الحاجة إلى هذهِ المساكن بعد أن أصبح جميع موظفي دوائر الدولة في المدينة هم من القاطنين في المدينة او من سكنة المناطق المجاورة بعد أن كانَ أغلب الموظفين من سكنة مناطق بعيدة عن المدينة ومن غير محافظات ، مما لا يتطلب تخصيص مساكن لهم بالقرب من محل عملهم ، وبالمقابل يؤشر ذلك ضعف الدور الحكومي خلال السنوات الأخيرة في توفير الوحدات السكنية سواء للموظفين أو للمواطنين وأقتصرَ دورها على تخصيص الأراضي لشرائح معينة ومنح قروض الأسكان التي لا تكفي لبناء المباني السكنية.

وبلغ عدد مساكن التجاوز (٢١) مسكناً وبنسبة مقدارهُا (٤,٩)% من مساكن عينة الدراسة ، وأحتلت مناطق التجاوز المرتبة الأولى من مساكن هذهِ الفئة وبنسبة بلغت (٨٥,٧)% من مساكنها الممسوحة ، وأخذت تُشَكِل هذهِ المساكن مشكلات تخطيطية وبيئية وأجتماعية في المدينة مُشَكِلة عائقاً أمام تنمية هذهِ المناطق مع عجز حكومي في إيجاد حلول بديلة لها.

٢ – مهنة رب الأسرة

إنَ للمهنة التي يُمارِسُها الأفراد تأثير على أوضاعهم الإقتصادية ويرتبط بهذه الأوضاع المُستوى الإجتماعي والثقافي كذلك ، مما ينعكس على قُدرة السُكان على تشييد مستويات البناء المادية وغير المادية للمناطق السكنية والتي تتمايز في المدينة تبعاً لتباين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية(١). مما يجعل فئات المجتمع تتجه نحو التجمع والتكتل في مناطق سكنية خاصة بكل فئة وحسب مستواها الإقتصادي والإجتماعي ، ويُساعد التعرف على التوزيع الجغرافي لتركيب السكان الاقتصادي والإجتماعي في دراسة الواقع السكني لأي منطقة(٢).

ولإهمية المهنة التي يُزاولها رب الأسرة وعلاقتها بقدرة الأسرة على توفير مسكن مُلائم فقد تناولت الدراسة هذا المعيار من خلال تحليل بيانات الجدول (٢٥) والمُمَثلة بالشكل(١٨) والتي تُشير إلى وجود تباين بين الفعاليات الإقتصادية التي يُمارسُها أرباب الأسر في منطقة الدراسة، فقد إحتلت فئة الموظفين المرتبة الأولى، إذ بلغ عددهم (١٥٥) موظفاً شملتهم عينة الدراسة وشكلوا نسبة مُقدارهُا (٣٦,٥)% من مجموع العينة، ويُمثل إرتفاع معدل هذهِ الشريحة في مجتمع الدراسة إرتفاع الذينَ تكون دخولهم مرتفعة مما ينعكس على أوضاعهم الإقتصادية وبالتالي توفر القدرة والإمكانات الإقتصادية لديهم والتي تُساعدهم على توفير مسكن مُلائم، وقد إحتلَ حي(العسكري الغربي) المرتبة الأولى بنسبة الموظفين والتي بلغت (٤٧,٣)% من عينة الدراسة لهذا الحي، بينما جاء حي(المعلمين) بالمركز الثاني وبنسبة بلغت(٤٥)% من مجموع عينة الدراسة فيه، وهذا ما يؤشر تحسن الوضع المعيشي لمعظم سُكان هذين الحييَن مما أنعكس على الواقع السكني فيهما، بينما حلت مناطق (التجاوز) بالمرتبة الأخيرة بنسبة الموظفين من سكانها إذ بلغت (١٩,١)% وهذا ما أدى إلى ضعف الحالة الإقتصادية لمعظم سُكان هذهِ المناطق والذي نتج عنهُ تردي المساكن نوعياً وكمياً.

أما شريحة التجار فقد كانت الأقل مُعدلاً بين الفئات الآخرى وبلغ عدد هذهِ الفئة (٧٢) تاجراً وشَكلوا ما نسبتهُ (١٦,٩)% من حجم العينة الكلي وتصدر حي (المعلمين)أحياء المدينة بنسبة التجار والبالغة(٣٠)% من سكان الحي المشمولين بالمسح الميداني،وكما هو معروف بأنَ شريحة كل من الموظفين والتجار هم من ذوي الدخول المرتفعة لذلك نجد بأنَ حي (المعلمين) يكون أعلى أحياء المدينة بنسبة سُكانهِ الذين يعيشون أوضاع إقتصادية جيدة ، إذ يُشَكِل مجموع نسبة كل من الموظفين والتجار

١ – عادل عبدالله خطاب ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي، بغداد ،١٩٩٠ ، ص٦٢.

٢ – سعدي محمد صالح السعدي وآخرون ، مصدر سابق ، ص١٧١.

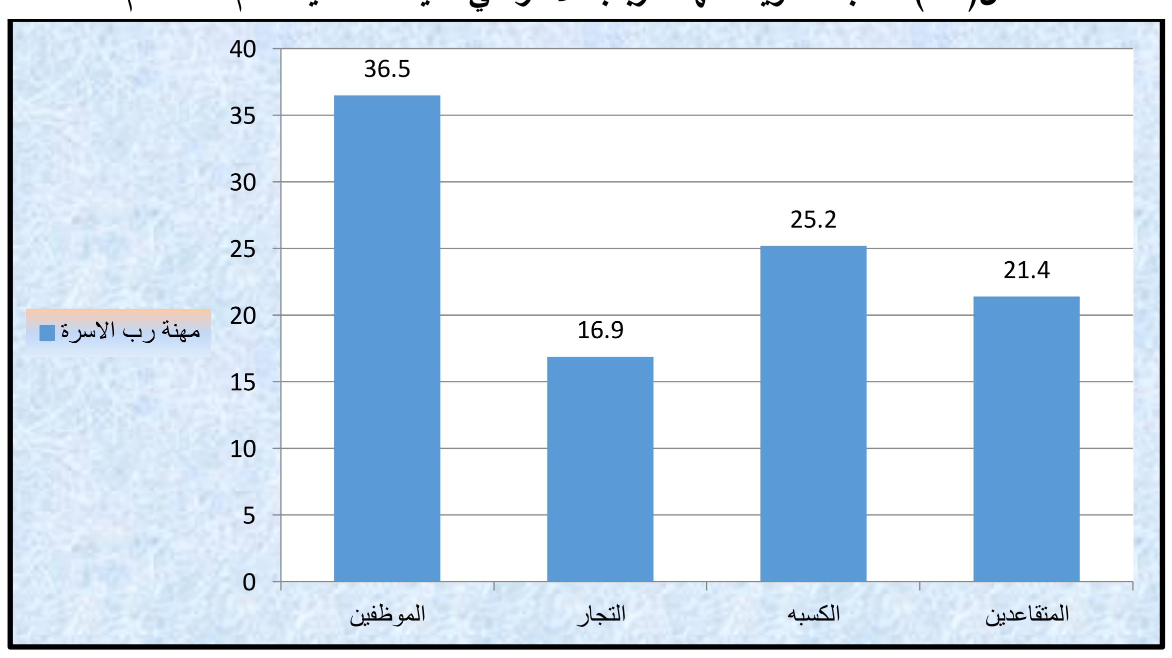
(٧٥)% من سكان الحي الذين شملهم المسح بالعينة وهذا واضح على الواقع السكني الملائم للسكن في هذا الحي.

جدول (٢٥)التوزيع العددي والنسبي لمهن أرباب الاسر في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	الموظفين		التجار		الكَسَبه		المتقاعدين		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	١٧	٣٠,٩	١٢	٢١,٨	١٤	٢٥,٥	١٢	٢١,٨	٥٥	١٠٠
السراي	٢٩	٣٧,٢	١٠	١٢,٨	٢٢	٢٨,٢	١٧	٢١,٨	٧٨	١٠٠
المعلمين	٩	٤٥	٦	٣٠	١	٥	٤	٢٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١١	٣٥,٥	٤	١٢,٩	٧	٢٢,٥	٩	٢٩,١	٣١	١٠٠
الخوئي	٨	٣٢	٦	٢٤	٤	١٦	٧	٢٨	٢٥	١٠٠
الحسين	١٠	٣٠,٣	٩	٢٧,٣	٨	٢٤,٣	٦	١٨,١	٣٣	١٠٠
الجوادين	٦	٢٧,٣	٣	١٣,٦	٥	٢٢,٧	٨	٣٦,٤	٢٢	١٠٠
المنتظر	١٨	٣٨,٣	٧	١٤,٩	١٣	٢٧,٦	٩	١٩,٢	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٨	٤٢,١	٣	١٥,٨	٦	٣١,٦	٢	١٠,٥	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٣٥	٤٧,٣	١١	١٤,٨	١٥	٢٠,٣	١٣	١٧,٦	٧٤	١٠٠
التجاوز	٤	١٩,١	١	٤,٧	١٢	٥٧,١	٤	١٩,١	٢١	١٠٠
المجموع	١٥٥	—	٧٢	—	١٠٧	—	٩١	—	٤٢٥	—
النسبة %	٣٦,٥	—	١٦,٩	—	٢٥,٢	—	٢١,٤	—	١٠٠	—

المصدر: الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، ثانياً ، السؤال ٢.

الشكل(١٨)النسب المئوية لمهنة أرباب الأسر في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : الباحث إعتماداً على بيانات الجدول (٢٥)

وشكلت شريحة الكَسَبه نسبة مُقدارهُا (٢٥,٢)% من المجموع الكلي لعينة الدراسة وبلغ عدد هذهِ الفئة (١٠٧) كاسباً موزعين على جميع أحياء المدينة بنسب مُتباينة وجاءت مناطق(التجاوز) بالمرتبة الأولى بنسبة هذهِ الشريحة التي بلغت (٥٧,١)% من مجموع سكانها الذين شملهم المسح بالعينة ، وذلك ما يُفسر إنخفاض المستوى المعاشي لغالبية سُكان هذهِ المناطق والذي نتجَ عنهُ تردي الأوضاع السكنية من جوانب تملك المسكن ونوعيتهِ الغير مُلائمة ومود بنائهِ الرديئة وغيرها من الجوانب التي كونت بمجملها وجود أحوال سكنية غير ملائمة.

أما فئة المتقاعدين فقد بلغ عددهم (٩١) متقاعداً من مجتمع عينة الدراسة وبنسبة (٢١,٤)% ، وتتصَف هذهِ الشريحة بأنخفاض مُستواهم المعاشي نظراً لإنخفاض الرواتب التقاعدية والتي لا يتلائم مُعظمها مع الوضع الإقتصادي الراهن مما تَسَببَ في أوضاع إقتصادية مُتَدنية لهذهِ الشريحة وعوائلهم وبالتالي أثرَ ذلك على الواقع السكني لهذهِ الفئة ، وإحتلَ حي (الجوادين) المرتبة الأولى بنسبة المُتقاعدين من سُكانهِ الذينَ شَملهم المسح بالعينة وبلغت نسبتهم (٣٦,٤)% من مجموع سكان هذا الحي .

٣- دخل الأسرة الشهري

يؤدي تباين الفعاليات الإقتصادية التي يُمارِسُها الإنسان وتباين فرص العمل والمُتآتي منها من عوائد إلى تبايُن مستوى الدخول بين الأسر مما ينعكس على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بشكلٍ عام[١]. ويترُك مُستوى الدخل أثرهُ على الحاجة السكنية إذ يُمثل إنخفاضهِ أحد أسباب عدم حصول الأسرة على مسكن مُلائم مما يؤشر على وجود أزمة في السكن[٢].

ولِتقييم الحالة الإقتصادية وإظهار أثرها على الإستعمال السكني لايمكن الأعتماد على مهنة رب الاسرة فقط، وذلك لوجود أكثر من فرد في بعض الأسر يعمل ويحصل على دخل ،ويُحدد عدد العاملين في الأسرة الواحدة ومايحصلون علية من عوائد الدخل الكلي الذي تحصل عليهِ الاسرة شهرياً ، وقد أظهرت الدراسة الميدانية وجود تباين واضح في مستويات الدخول الشهري للأسر في المدينة وكما هو مُبَيَن في مُعطيات الجدول(٢٦) وبالشكل(١٩)، إذ بلغَ عدد الأسر التي يقل دخلها الشهري عن (٢٥٠) ألف دينار (٧٦)أسرة وبنسبة مُقدارهُا (١٧,٩)% من مجموع الأسر التي شَمِلها المسح الميداني أحتلت مناطق (التجاوز) المرتبة الأولى بنسبة بلغت (٤٢,٨)% من مجموع عينة هذهِ المناطق وهذا ما يُفَسر تردي الواقع السكني في مناطق التجاوز وبروز أزمة للسكن فيها.

---

١ - سمير فليح حسن الميالي ، مصدر سابق ، ص١٢٣.

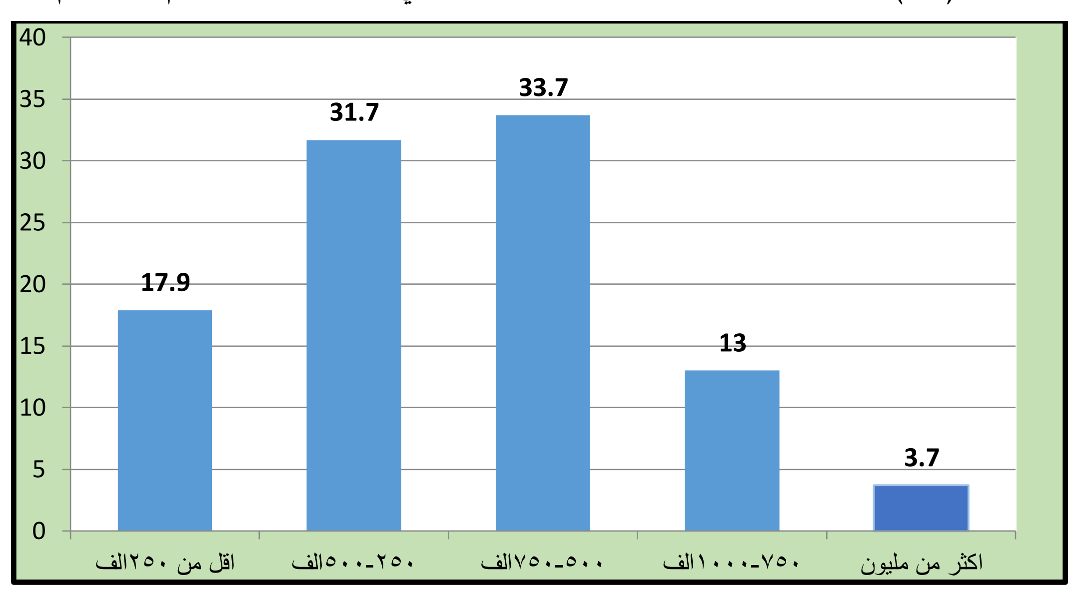
٢ - مريم خبر الله خلف ، مصدر سابق ، ص١٣٤.

جدول (٢٦) مستوى دخل الأسرة/ألف دينار عراقي في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	أقل من ٢٥٠		٢٥٠-٥٠٠		٥٠٠-٧٥٠		٧٥٠-١٠٠٠		أكثر من ١٠٠٠		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٩	١٦,٤	٢٩	٥٢,٧	١١	٢٠	٤	٧,٣	٢	٣,٦	٥٥	١٠٠
السراي	١٤	١٧,٩	٣٠	٣٨,٥	٢٢	٢٨,٢	٩	١١,٦	٣	٣,٨	٧٨	١٠٠
المعلمين	٢	١٠	٤	٢٠	٣	١٥	٧	٣٥	٤	٢٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٥	١٦,٢	٩	٢٩,١	١٣	٤١,٩	٣	٩,٦	١	٣,٢	٣١	١٠٠
الخوئي	٣	١٢	٧	٢٨	٩	٣٦	٤	١٦	٢	٨	٢٥	١٠٠
الحسين	٢	٦	١٢	٣٦,٤	١٤	٤٢,٤	٥	١٥,٢	٠	٠	٣٣	١٠٠
الجوادين	٤	١٨,٢	٦	٢٧,٣	١٢	٥٤,٥	٠	٠	٠	٠	٢٢	١٠٠
المنتظر	١٠	٢١,٣	٨	١٧,١	٢١	٤٤,٦	٧	١٤,٨	١	٢,٢	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٢	١٠,٥	٥	٢٦,٣	٨	٤٢,١	٤	٢١,١	٠	٠	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	١٦	٢١,٦	١٨	٢٤,٣	٢٥	٣٣,٨	١٢	١٦,٢	٣	٤,١	٧٤	١٠٠
التجاوز	٩	٤٢,٨	٧	٣٣,٣	٥	٢٣,٩	٠	٠	٠	٠	٢١	١٠٠
المجموع	٧٦	-	١٣٥	-	١٤٣	-	٥٥	-	١٦	-	٤٢٥	-
النسبة %	١٧,٩	-	٣١,٧	-	٣٣,٧	-	١٣	-	٣,٧	-	١٠٠	-

المصدر: الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، ثانيا ، السؤال ٣.

الشكل(١٩)النسب المئوية لمستويات دخول الأسر في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٢٦)

أما الأسر التي يتراوح دخلها الشهري بين(٢٥٠-٥٠٠)ألف دينار، بلغ عددها (١٣٥)أسرة وشكلت نسبة مُقدارهُا (٣١,٧)% من الاسر التي تم مسحها ميدانياً ، وتصدر حي (السوق) أحياء المدينة من حيث نسبة الأسر التي تقع ضمن هذهِ الفئة والبالغة(٥٢,٧)% من أسر هذا الحي والتي مُسحت ميدانياً ، وهذا يُعَد أحد أسباب عدم قدرة بعض الأسر على تغيير مسكنها القديم في حي (السوق) سواء بأزالة المسكن وتشييد بناء حديث أو الأنتقال إلى حي آخر ،إذ تُصَنف هذهِ الأسر من ضمن فئة الدخول المنخفضة التي لاتتلائم مع مستوى الأسعار السائدة.

وإحتلت فِئة الأسر التي تحصل على دخول تتراوح بين(٥٠٠-٧٥٠)ألف دينار المرتبة الأولى إذ بلغ عددها (١٤٣) أُسرة وشكلت نسبة مُقدارهُا (٣٣,٧)% من أسر المدينة التي شملها المسح الميداني ، وجاءَ حي(الجوادين)بالمركز الأول بنسبة الأسر التي تُصنف ضمن هذهِ الفِئة ، إذ بلغت نسبتها(٥٤,٥)% من مجموع أسر العينة في هذا الحي ، وهذا ما أثر على الحالة السكنية في حي الجوادين ، إذ أدى ذلك إلى وجود مساكن بنوعية وكفاءة جيدة وبطراز حديث وبمساحات مُناسبة.

أما الأسر التي يتراوح دخلها بين(٧٥٠-١٠٠٠) ألف دينار فقد بلغ عددها (٥٥) أسرة وشكلت نسبة بلغت(١٣)% من الاسر الممسوحة ، وضمن هذهِ الفئة جاء حي(المعلمين) في مُقدمة أحياء المدينة وبنسبة بلغت(٣٥)% من مجموع أسر الحي التي شملها المسح الميداني ، وساعد أرتفاع نسبة الأسر الواقعة في هذهِ الفئة ضمن حي (المعلمين) على توفر الوحدات السكنية الجيدة والمُلائمة للسكن.

وإحتلت الأسر التي تحصل على دخل شهري أكثر من (١٠٠٠،٠٠٠) دينار المرتبة الاخيرة ،إذ بلغ عددها(١٦)أسرة وبنسبة (٣,٧)% من الأسر التي مُسحت ميدانياً ومثل هذهِ الأسر هي القادرة على إمتلاك وحدة سكنية بأحدث طراز وبمساحة كبيرة وبموقع ملائم وأستخدام أجود مواد البناء فيها إنَ قِلة معدل هذهِ الفئة يُمثل مؤشراً على قلة المساكن التي تتصف بهذهِ الخصائص.

٤- سعر الأرض

تُمَثل قطعة الأرض سِلعة إقتصادية تتصف بالثبات وعدم نقلها وتَبايُن قيمتها من مكان لآخر في الحيز الحضري وتبعاً لِعَددٍ من العوامل المُحَددة لهذهِ القيم ومنها الموقع من مركز المدينة وما يرتبط بهِ من سهولة الوصول، وموقعها بالنسبة للشوارع الرئيسة والثانوية والتجارية وتقاطُعاتُها، وكذلك تبعاً لمستوى وكفاءة الخدمات المتوفرة ،فضلاً عن الكثافة السكانية التي يؤدي تزايُدها إلى إرتفاع الطلب على الأرض السكنية وبالتالي أرتفاع سعرها، إضافةً إلى المستوى الإقتصادي والإجتماعي للسكان وغيرها من المُحددات

الآخرى[١]، ووفقاً لهذهِ العوامل أتصفت أسعار الأرضي السكنية بالتباين في منطقة الدراسة من حي لآخر وهذا ما أظهرتهُ معطيات الجدول (٢٧) والمُمَثلة على الشكل (٢٠) ،إذ بلغ عدد المساكن التي تقل أسعار أراضيها عن(٢٠٠)ألف/م٢ (٧٩)مسكناً وبنسبة (١٨,٦)% من مجموع مساكن العينة وأنتشرت في عدد من الأحياء ولاسيما الواقعة في أطراف المدينة والتي تتصف بصعوبة الوصول إلى مركز المدينة وقلة الخدمات فيها ،والمساكن التي تقع ضمن مناطق (التجاوز) والتي تُعاني من إشكاليات قانونية وتخطيطية، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى وبنسبة بلغت(٩٠,٥)% من مجموع مساكنها الممسوحة.

وأنعدَمَ وجود مساكن هذهِ الفئة في بعض الأحياء نظراً لتوفر خصائص الملائمة المكانية فيها مما جعل أسعار الأراضي فيها تتجاوز(٢٠٠)ألف/م٢، إذ نجد بأنَ الوحدات السكنية التي تتراوح أسعار أراضيها بين(٢٠٠-٤٩٩)ألف/م٢ إحتلت المرتبة الأولى، إذ بلغ عددها(١٦٠) مسكناً وشكلت نسبة مُقدارهُا (٣٧,٧)% من مجموع مساكن العينة، وتوزعت على جميع الأحياء وبنسب مُتفاوته إذ أحتلَ حي(العسكري الشرقي) المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (٨٤,٢)% من مجموع مساكن الحي التي شملها المسح الميداني. أما الوحدات السكنية التي تراوحت أسعار الأراضي فيها بين(٥٠٠-٧٥٠)ألف/م٢ فقد بلغ عددها (٦٨) مسكناً وشكلت نسبة مُقدارهُا (١٦)% من مجموع الوحدات التي تم مسحها بالعينة ،وتصدر حي (المعلمين) أحياء منطقة الدراسة وبلغت نسبة مساكن هذهِ الفئة فيه (٤٥)%من مجموع مساكنهِ الممسوحة.

أما المساكن التي تتراوح أسعار أراضيها بين (٧٥٠-١٠٠٠)ألف/م٢ فقد بلغ عددها (١١٨) مسكناً وبنسبة مقدارهُا (٢٧,٧)% من مجموع الوحدات السكنية لعينة الدراسة، ومثلت قيم الأراضي لهذهِ الفئة أعلى الأسعار في منطقة الدراسة وذلك يعود لعددٍ منَ الإعتبارات منها موقع هذهِ المساكن في المنطقة المُحيطة والمُتداخلة مع المنطقة التجارية في مركز المدينة وبذلك حقق موقعها خاصية سهولة الوصول وتنافس الأستعمالات التجارية والخدمية على أراضي هذهِ المنطقة، إضافةً إلى تَرَكُز المؤسسات الخدمية والإدارية فيها، ووقوع بعضها على الشوارع الرئيسة والتجارية وتقاطعات الشوارع الثانوية والفرعية مما أكسبها أهمية إقتصادية مُميزة، واحتل حي(السراي)المرتبة الأولى وبنسبة بلغت(٨٣,٣)% من مساكنهِ الممسوحة.

---

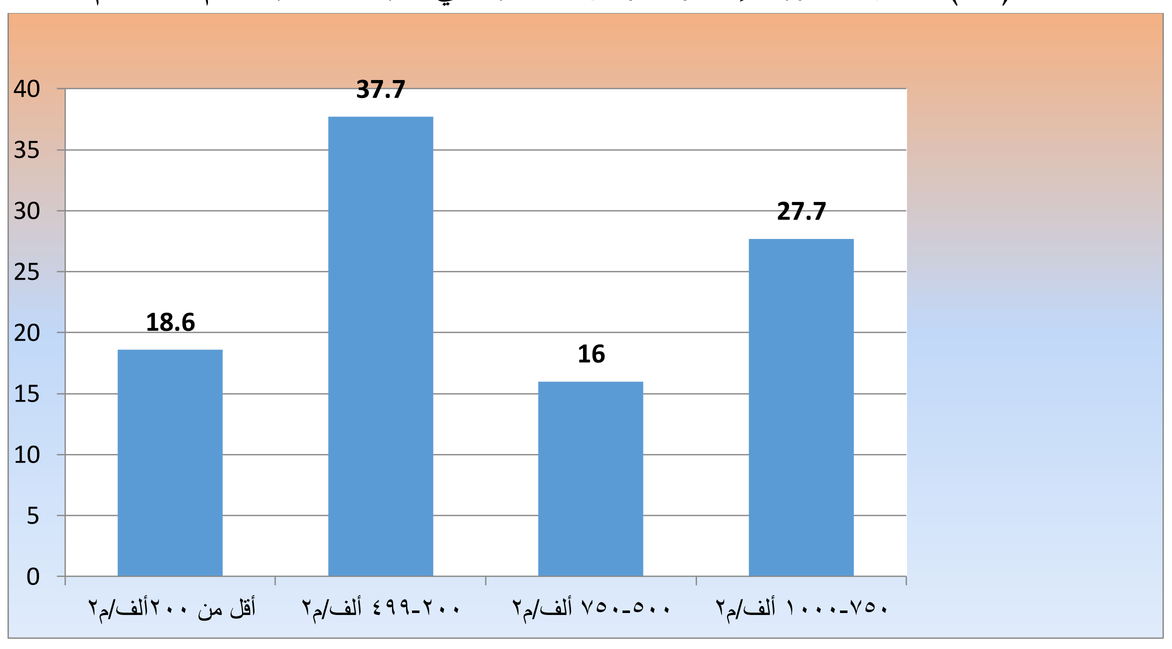
١ - عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي ،الملائمة المكانية لإستعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف ، أطروحة دكتوراه ، مركز التخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٤٣.

جدول (٢٧)أسعار قطع الأراضي السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م. ألف ينار عراقي/م٢

الأحياء	أقل من ٢٠٠		٢٠٠-٤٩٩		٥٠٠-٧٥٠		٧٥١-١٠٠٠		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٠	٠	٣	٥,٥	١٣	٢٣,٦	٣٩	٧٠,٩	٥٥	١٠٠
السراي	٠	٠	٢	٢,٦	١١	١٤,١	٦٥	٨٣,٣	٧٨	١٠٠
المعلمين	٠	٠	٤	٢٠	٩	٤٥	٧	٣٥	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١	٣,٢	٢٢	٧٠,٩	٦	١٩,٤	٢	٦,٥	٣١	١٠٠
الخوئي	٤	١٦	١٩	٧٦	٢	٨	٠	٠	٢٥	١٠٠
الحسين	٠	٠	٢٥	٧٥,٧	٧	٢١,٢	١	٣,١	٣٣	١٠٠
الجوادين	٠	٠	١٧	٧٧,٣	٤	١٨,٢	١	٤,٥	٢٢	١٠٠
المنتظر	٠	٠	٣٢	٦٨,١	١٢	٢٥,٥	٣	٦,٤	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٢	١٠,٥	١٦	٨٤,٢	١	٥,٣	٠	٠	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٥٣	٧١,٦	١٨	٢٤,٣	٣	٤,١	٠	٠	٧٤	١٠٠
التجاوز	١٩	٩٠,٥	٢	٩,٥	٠	٠	٠	٠	٢١	١٠٠
المجموع	٧٩	–	١٦٠	–	٦٨	–	١١٨	–	٤٢٥	–
النسبة %	١٨,٦	–	٣٧,٧	–	١٦	–	٢٧,٧	–	١٠٠	–

المصدر: الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، ثانياً ، السؤال ٦ .

الشكل(٢٠) النسب المئوية لأسعار الأراض السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول (٢٧)

٥ – المُستوى التعليمي لِرَبِ الأسرة

يُمَثِل المُستوى التعليمي أداةً رئيسة ومُهِمة في تَقَدُم المجتمع، نظراً لِدَورِهِ في التأثير على تنمية الموارد البشرية والتي لا يُمكن بِدونِها تحقيق تنمية المجتمعات في عدة مجالات ومنها تطوير الأوضاع السكنية، إذ يَعُد المحور الأساسي في أي تغيير ثقافي أو علمي أو تقني مما جَعَلَ لهُ دوراً كبيراً في التأثير على الأوضاع الصحية والمعيشية والإجتماعية ، ودورهِ في توجيه الميول الفكرية للأفراد من خلال إستعدادهم لِتَقَبُل الأفكار الجديدة[١].

ويُعدّ المُستوى التعليمي لِرَب الأسرة من المؤشرات الرئيسة التي لها دور في التأثير على تحديد إختيار المسكن المُلائِم للأسرة،فقد جائت نتائج إحدى الدِراسات في المدن الأمريكية لِتؤكد على إنَ المُستوى الإقتصادي للفرد والأسرة يرتبط بالمستوى التعليمي، إذ أظهرت هذهِ الدِراسة بأنَ الافراد ذوي الدخول المرتفعة هم أكثر بسنتين أو ثلاث سنوات قضوها في الدراسة من ذوي الدخول المنخفضة، مما جَعَلَ أرباب الأسر الذين لديهم مُستوى ثقافي عالي يَسعَون إلى توفير مساكن لهم بمعايير تُناسِبَهُم[٢].

وأظهرت الدراسة الميدانية في مدينة الشامية وجود تباين واضح في المستوى التعليمي لأرباب الأسر والذي شَكَلَ عامل مُحَدد لأوضاعهِم السكنية، إذ تَبَينَ من تحليل مُعطيات الجدول(٢٨) والمُمَثلة بالشكل(٢١) إنَ أرباب الأسر الذين هم ضمن فئة الأميين بلغ عددهم(٦٣) فرد وشكلوا نسبة مُقدارُها (١٤,٨)% من الحجم الكلي لعينة الدراسة. أما أرباب الأسر الذين يقرأون ويكتبون فقد بلغ عددهم (٧٤) شخص وبنسبة بلغت (١٧,٤)% ، بينما أحتل الحاصلين على شهادة المرحلة الإبتدائية المرتبة الأولى وبعدد بلغ (١١٣) فرد مُشَكلين نسبة مُقدارُها (٢٦,٦)% من عينة الدراسة .

أما الحاصلين على شهادة المتوسطة والأعدادية فقد بلغت أعدادهم (٧٢ ،٤١) شخص مُشكلين نسب بلغت (١٦,٩ ، ٩,٧)% من عينة الدراسة على التوالي ، بينما بلغ عدد حاملي شهادة الدبلوم والبكلوريوس (٢٢ ، ٣٨) فرد على التوالي وبنسب بلغت (٥,٢، ٨,٩)% من مجموع أرباب الأسر الذين شملهم المسح الميداني ، وجاءَ أرباب الأسر من الحاصلين على شهادات عليا(ماجستير – دكتوراه) في المرتبة الأخيرة ، إذ بلغ عددهم (٢) فرد وبنسبة بلغت (٠,٥)% من حجم عينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق نجد بأنَ الحاصلين على شهادات دراسية من خريجي الإبتدائية إلى الشهادات العليا يُمثلون الأغلبية من أرباب الأسر في منطقة الدراسة وهذهِ الفئات هي التي تمتلك الفرص في الحصول

---

١ – يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافية ،مطبعة مديرية الجامعة ، الموصل ، ١٩٨٥ ، ص٣٣٩.

٢ – سناء عباس حسن ، مصدر سابق ، ص٧٢-٧٤.

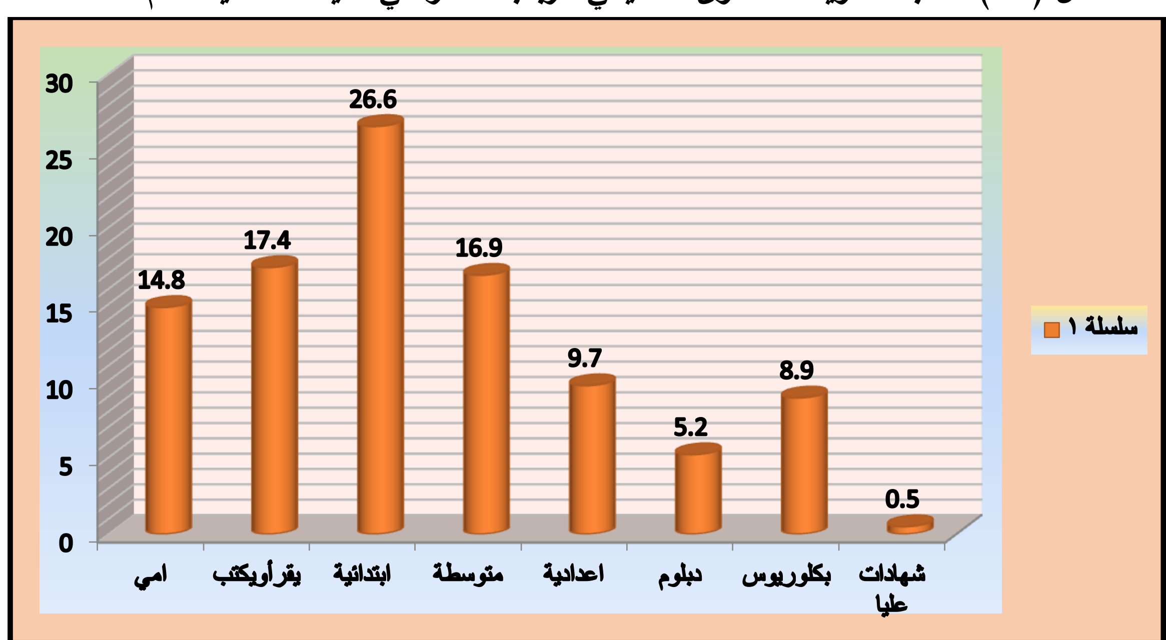
على الوظائف أكثر من الفئتين الأولى والثانية، مما أنعكس على مستوى الدخول لأرباب الأسر وبالتالي على الحالة الإقتصادية لأسرهم، مما جعل ذلك مُحَدد لأوضاعهم السكنية والتي أسهمت في ظهور تمايز وتكتل بعض الفئات في مناطق معينة من المدينة وحسب المستوى التعليمي كما هو الحال في حي (المعلمين) والذي أغلب أرباب الأسر فيهِ هم ممن يحملون شهادة الدبلوم والبكلوريوس.

جدول (٢٨) المستوى التعليمي لأرباب الأسر في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

المستوى التعليمي	أمي	يقرأ ويكتب	إبتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكلوريوس	شهادة عليا	المجموع
العدد	٦٣	٧٤	١١٣	٧٢	٤١	٢٢	٣٨	٢	٤٢٥
%	١٤,٨	١٧,٤	٢٦,٦	١٦,٩	٩,٧	٥,٢	٨,٩	٠,٥	١٠٠

المصدر : الدراسة الميدانية ، إستمارة الأستبيان ، ثانياً، سؤال٢.

الشكل (٢١)النسب المئوية للمستوى التعليمي لأرباب الأسر في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول (٢٨)

٦- الإنحدار البيئي لرب الأسرة

تَتَعرض المجتمعات إلى تطورات إجتماعية مُتَعددة لها تأثير على عادات وقيم السكان وأنماط سلوكهم وتقاليدهم، فضلاً عن تأثيرها على تركيب السكان المهني والإقتصادي والذي يؤثر في نهاية المطاف على أنماط السكن في المدينة[١]. ومن هذهِ التغيرات الإجتماعية الهجرة من الريف إلى المدينة والذي ينتُج عنهُ عدد من المشكلات التي تواجه الوافدين ومنها صعوبة تحقيق الأندماج الإجتماعي مع الجماعات

١- كايد عثمان ابو صبحة ، مصدر سابق ، ص٦١.

الحضرية نظراً لأختلاف القيم والثقافات ، كما إنَ الوصول إلى مرحلة الإندماج الإجتماعي الكامل يتطلب مدة زمنية طويلة وتعاقُب أجيال وأستعداد ثقافي لتقبُل الأفكار والانماط الحضرية الجديدة[١].

لذلك فَأنَ التعرف على الإنحدار البيئي لرب الأسرة يُساعِد في تفسير طبيعة الحياة والعلاقات الإجتماعية في الحيز الحضري وضمن أحياء المدينة، إذ تتصف العلاقات الإجتماعية والترابط بين سكان الحي بالأنسجام والعلاقات المتينة عندما يكون أغلب ارباب الأسر في الحي هم من سكانهِ الأصليين أي إنَ ولادتهم في الحي السكني أو في المدينة، وذلك لِقِدَم الترابط بينهم وتكيف الأفراد مع الحياة الحضرية بمرور الزمن ،بينما تتسم العلاقات الإجتماعية بأنها غير وثيقة وضعف الأنسجام والترابط بين السكان الذينَ يكون معظم أرباب الأسر فيهم من الوافدين للمدينة من بيئات ريفية أو مدينية آخرى، وذلك لإختلاف الثقافات الإجتماعية بينهم والسكان الأصليين والتي يصعُب معها توفر إمكانية حصول تكيف إجتماعي[٢].

وقد تبين من تحليل بيانات الجدول (٢٩) والمُمَثلة بالشكل (٢٢) وجود تباين بين أحياء المدينة في الأصول الإجتماعية والبيئية لأرباب الأسر، إذ إحتلت فئة أرباب الأسر الذين يمثلون السكان الأصليين ومحل ولادتهم في المدينة المرتبة الأولى وبلغ عددهم (٢٥٢) شخص وبنسبة مقدارهُا (٥٩,٣)% من حجم العينة الكلي موزعين على جميع أحياء المدينة بنسب متفاوتة، إذ جاءَ حي (السوق) بالمركز الأول بنسبة بلغت (٨٩,١)%، وذلك لِكونهِ من أقدم الأحياء ولأهميتهِ الإقتصادية وتشابه الفعاليات التي يؤدونها والتي أغلبها تجارية وحرفية هذهِ العوامل أدت بسكان الحي إلى التمسك بمحل سكنهم وعدم الأنتقال إلى أحياء آخرى، ويسود التماسك والأنسجام العلاقات الإجتماعية بين سُكان الحي نظراً للخصائص الإجتماعية والإقتصادية المُشتَركة بينهم.

أما أرباب الأسر ذوي الأصول الريفية فقد بلغ عددهم(١٣١) فرد مُشَكلين نسبة مُقدارهُا (٣٠,٨)% من حجم عينة الدراسة ، وإحتلت مناطق (التجاوز) المرتبة الأولى بعدد سكانها الوافدين من الريف وبنسبة (٧٦,٢)% من مجموع أرباب الأسر أرباب الأسر المشمولين بالمسح الميداني في هذهِ المناطق ، ويعود ذلك إلى ظهور مناطق التجاوز بعد عام ٢٠٠٣م إذ شهدت الفترة بعد هذا التاريخ بزيادة أعداد المهاجرين من الريف إلى المدينة وتركزهم في هذه المناطق لرخص سعر الارض فيها وتشابه خصائص الوافدين

١ - جيماوي نتيجة ، آثار العلاقات القرابية على الإندماج الإجتماعي -دراسة ميدانية للنازحين الريفين بمنطقة العالية بمدينة بسكرة ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥، ص٦٢.

٢ - عادل مكي عطية ، مصدر سابق ، ص١٣٢.

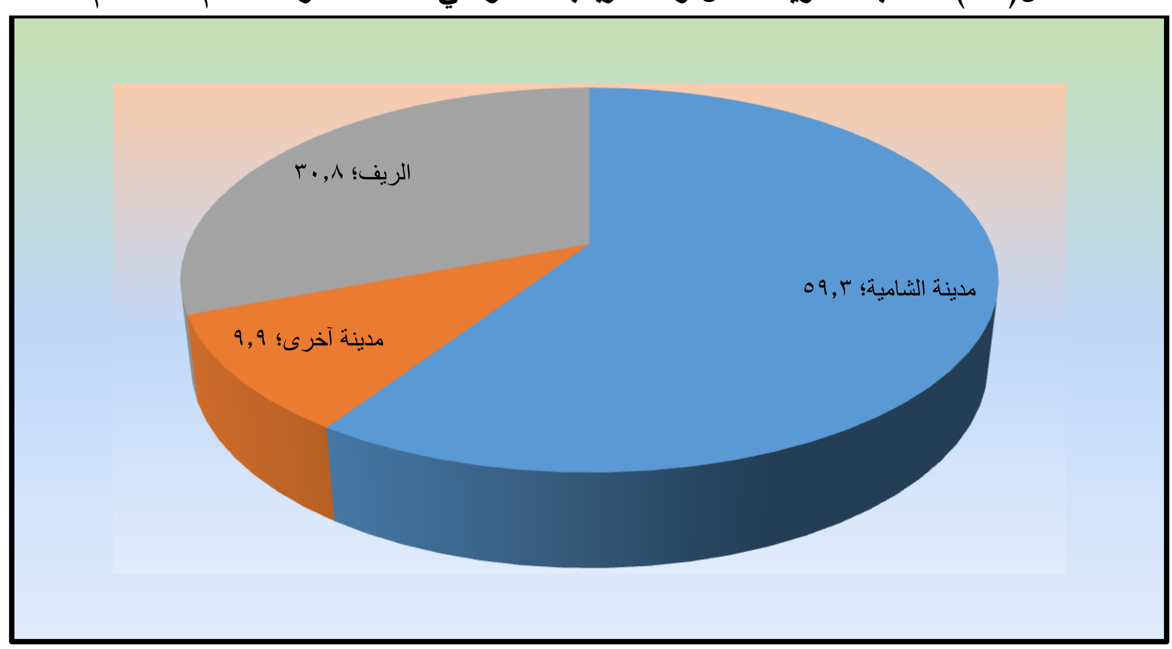
الاجتماعية والإقتصادية ، ويؤشر تجمعهم في هذهِ المناطق صعوبة التكيف والتأقلم مع المجتمع الحضري في المدينة مما جعلهم يستقرون في مناطق معزولة عن أحياء المدينة الآخرى.

جدول (٢٩) محل ولادة أرباب الأسر في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	مدينة الشامية		الريف		مدينة آخرى		حجم العينة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
السوق	٤٩	٨٩,١	٠	٠	٦	١٠,٩	٥٥	١٠٠
السراي	٦٣	٨٠,٧	٠	٠	١٥	١٩,٣	٧٨	١٠٠
المعلمين	١٦	٨٠	٢	١٠	٢	١٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	٢٤	٧٧,٤	٤	١٢,٩	٣	٩,٧	٣١	١٠٠
الخوئي	٩	٣٦	١٦	٦٤	٠	٠	٢٥	١٠٠
الحسين	١١	٣٣,٣	١٥	٤٥,٥	٧	٢١,٢	٣٣	١٠٠
الجوادين	١٤	٦٣,٦	٨	٣٦,٤	٠	٠	٢٢	١٠٠
المنتظر	٣٢	٦٨,١	١٣	٢٧,٦	٢	٤,٣	٤٧	١٠٠
العسكري الشرقي	٥	٢٦,٣	١٤	٧٣,٧	٠	٠	١٩	١٠٠
العسكري الغربي	٢٦	٣٥,٢	٤٣	٥٨,١	٥	٦,٧	٧٤	١٠٠
التجاوز	٣	١٤,٣	١٦	٧٦,٢	٢	٩,٥	٢١	١٠٠
المجموع	٢٥٢	–	١٣١	–	٤٢	–	٤٢٥	–
النسبة %	٥٩,٣	–	٣٠,٨	–	٩,٩	–	١٠٠	–

المصدر: الدراسة الميدانية، أستمارة الأستبيان ، ثانياً ، السؤال ١.

الشكل(٢٢) النسب المئوية لمحل ولادة أرباب الأسر في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢٠م



المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٢٩)

وجاءَ أرباب الأسر المُهاجرين إلى المدينة من مدن آخرى بالمرتبة الأخيرة ،إذ بلغ عددهم (٤٢) فرداً ممن شملتهم عينة الدراسة وشكلوا نسبة مقدارهُا (٩,٩)%، وتصدر حي (الحُسين) أحياء المدينة وبنسبة بلغت (٢١,٢)% من أرباب الأسر في هذا الحي المشمولين بالمسح الميداني.

ومما سبق يتضح بأن أرباب الأسر من ذوي الأصول الحضرية سِواء من سُكان المدينة الأصليين أو الوافدين من مدن آخرى يُشَكِلون النسبة الأكبر في المدينة وهذا يؤشر على إنَ العلاقات الإجتماعية بينَ سُكان المدينة تتصف بكونها مُنسَجِمة ومبنية على الموائمة بين العادات والتقاليد والقيم الإجتماعية مما جعلَ نمط الحياة الحضرية هو السائد في منطقة الدراسة ، لكن ذلك لا ينفي وجود تكتُلات أسرية في مناطق معينة من المدينة تربطهم صِلة القرابة كما هوَ الحال في تجمع الأسر المعروفة ب (آلبو ناصرية وآلبو حميدي) في حي(السوق) وتمددهم إلى حي (السراي) وذلك تبعاً لِصلة القرابة بين هذهِ الأسر والخصائص الإقتصادية المشتركة والتي عملت كموجه لتوزيع بعض سكان هذهِ الأحياء وتكتُلهُم في مناطق مُحددة منها.

المبحث الثالث

خصائص الخدمات العامة لمدينة الشامية

ترتبط البُنية السكنية بمجموعة من الخدمات العامة والتي تُشَكِل أحد العناصر المُهمة في تحقيق ملائمة الحيز الحضري للأستعمال السكني، لذلك فأنَ التعرف على خصائص هذهِ الخدمات يُساعد في فهم الواقع السكني، نظراً لتداخل الخدمات العامة مع الأستعمال السكني وتفاعلها مع هذا الاستعمال بشكل علاقة متبادلة من خلال تأثير أحدهما بالآخر.

إنَ المحافظة على ديمومة الحياة في الحي السكني يتطلب توفر الخدمات العامة الضرورية والأساسية لحياة الأفراد وذلك لأنها تعتبر مصدر راحتهِ وإطمئنانهِ وتُعَبِر عن المستوى الحضاري للمدينة بشكلِ عام[١]، وتشمل هذهِ الخدمات مجموعتين هما خدمات البُنى التحتية وتتمثل بخدمات المياه الصالحة للأستهلاك البشري وخدمات الطاقة الكهربائية وخدمات الصرف الصحي، وتضم المجموعة الثانية الخدمات المجتمعية وهي الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والخدمات الترفيهية وتناولت الدراسة هذهِ الخدمات على النحو التالي :

أولاً : خدمات البُنى التحتية

تتخذ هذهِ الخدمات أنماطاً خطية عند توزيعها في أنحاء المدينة بهدف توفيرها لجميع السُكان وبشكلٍ مُتَساوي مثل شبكات توزيع المياه وشبكات المجاري والخطوط الناقلة للطاقة الكهربائية وتتصف هذه الخدمات بأنها تُنقَل إلى المكان الذي يتم أستعمالها فيه من قبل الأفراد وتصل إلى المساكن والمحال والمؤسسات بمسارات منتظمة ومتوازية مع بعضها ضمن إمتدادات الطرق وأرصفتها ويتم تقييم كفائتها بوحدات وزنية[٢]، ولأهميتها في تحقيق الأستقرار السكني سيتم تناولها وتقييم كفائتها وكالتالي:

١- خدمات الماء الصالح للشرب

إنَ عملية تجهيز المياه في المراكز الحضرية يُمَثِل أحد الخدمات الأساسية والمُهمة والتي يجب أن تكون كافية وصالحة للأستهلاك البشري بجميع أشكالهِ ، لأهميتها الكبيرة في حياة الأنسان وأنشطتهِ المُختَلِفة، وأخذت الحاجة للمياه تتزايد بمرور الزمن وذلك تبعاً لنمو السُكان والتطور الذي شهدتهُ المدن في

١-مدالله عبدالله محسن الجبوري، مدينة الشرقاط دراسة في جغرافية الحضر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١٢١

٢ - خلف حسين الدليمي ، مصدر سابق ، ص٦.

المجالات الصناعية والخدمية والأجتماعية(١). وتُشَكِل الأنهار المُمتدة ضمن حدود المُدن أو بالقُربِ منها من أهم مصادر المياه المُجهزة للمُدِن ولاسيما الواقعة ضمن الأقاليم الجافة(٢)، مما جعل نهر الشامية المصدر الرئيس لتوفير المياه للمدينة وذلك من خلال عدد من محطات تصفية المياه والتي تعمل على سحب المياه من النهر وتصفيتها من الشوائب والرواسب ليتم بعد ذلك ضخها في شبكة الأنابيب التي تُغَطي أحياء المدينة ، وتشمل هذه المحطات المشاريع التالية(٣) :

أ- مشروع ماء الشامية المركزي :

تم إنشاء هذا المشروع في عام ١٩٨٠م ويقع في شمال مدينة الشامية عند تقاطع الشامية – الصلاحية، ويعتمد على نهر الشامية في عملية التزود بالمياه، ويحتوي على محطة لسحب المياه تَضُم (٤) مضخات ليتم تنقيتها في أحواض الترسيب ومن ثم تُضَخ في شبكة الأنابيب التي تُغطي أحياء المدينة في الجانب الشرقي منها ، وتبلُغ طاقتهُ التصميمية (٢٠٠٠)م^{٣}/ساعة ، بينما بلغت طاقة إنتاجهُ الفعلية (١٥٠٠)م^{٣}/ساعة وبمعدل تشغيل بلغ (٢٢)ساعة/يوم وبذلك يكون مُقدار العجز (٥٠٠)م^{٣}/ساعة وذلك بسبب أنقطاع التيار الكهربائي والذي يؤثر على الأنتاج الفعلي للمياه، فضلاً عن ما تتعرض لهُ المضخات من أندثار بين وقت وآخر مما ينعكس على كمية المياه المُجهزة من هذا المشروع.

ب – مشروع التوسيع المركزي :

لقد أدى توسع المدينة وأزدياد عدد سُكانها والأمتداد العمراني في الجانب الغربي لمسافات بعيدة عن المنطقة المركزية إلى حصول ضعف في كمية المياه المُجَهزة لعدم قدرة مشروع الشامية المركزي على توفير المياه للجانب الغربي من المدينة مما دعى إلى إنشاء مشروع آخر لتوفير المياه وفي عام ٢٠٠٩م تم إنشاء مشروع التوسيع المركزي لغرض توفير المياه للأحياء الواقعة غرب المدينة وبطاقة تصميمية (١٠٠٠)م^{٣}/ساعة، أما إنتاجهُ الفعلي فقد بلغَ (٥٠٠)م^{٣}/ساعة، مُشكلاً عجزاً مُقدارهُ (٥٠٠)م^{٣}/ساعة ويتكون هذا المشروع من محطة سحب تَضُم مضخات عدد (٢) وتعمل بمعدل (٢٢) ساعة / يوم.

١ – عبير أيسر علي ضاحي، تحليل جغرافي للحرمان من الخدمات في مدينة المسيب، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٢٠، ص٩٠.

٢ – لطيف خضير لطيف العنبكي ، التحليل المكاني للحرمان البشري من خدمات البنى التحتية في مراكز أقضية النجف الاشرف ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨ ، ص٧٠.

٣ – مقابلة شخصية ، ٣-٥-٢٠٢٠ .

وبذلك تبلغ الطاقة الفعلية للمشروعين (٤٤،٠٠٠) م^{3}/ يوم أي ما يُساوي (٤٤،٠٠٠،٠٠٠)لتر / يوم ، وبذلك بلغت حصة الفرد الواحد من المياه المُجهَزة (٧٧٣) لتر يومياً وهذا يؤشر أرتفاع كمية أستهلاك المياه في المدينة ،والتي تجاوزت بفارق كبير المعيار المعتمد محلياً والبالغ (٣٦٠) لتر / يوم[١].

لقد أتضحَ من خلال الدراسة الميدانية وكما مُبيَن في الجدول(٣٠) إنَ كمية المياه المُجَهزة للأحياء السكنية تتصف بكفايتها من الناحية الكمية . إذ بلغَت نسبة المساكن التي تحصل على كمية كافيه من المياه (٧٨,٨)% من الوحدات السكنية التي شَمِلها المسح الميداني ، وتصدر حي(الجوادين) أحياء المدينة بنسبة بلغت(٩٠,٩)% من مجموع مساكن الحي الممسوحة ، ويعود ذلك إلى تجهيز أحياء الجانب الغربي من المدينة من مشروع التوسيع المركزي الحديث وقلة مساكن الحي مُقارنةً مع الأحياء القريبة منهُ، في حين كانت أدنى نسبة من المساكن المجهزة بالمياه في مناطق(التجاوز) والتي بلغت(٥٧,٢)% من مجموع عينة الدراسة لمساكن هذهِ المناطق. إنَ قلة كمية المياه الواصلة لمساكن التجاوز سببهُ عدم شمول هذهِ المناطق بالخدمات ومنها المياه بسبب وضعها القانوني ، ما دفعَ بالكثير من السكان إلى سحب المياه من شبكة المياه من مسافات بعيدة وبشكل فوضوي غير منظم ما تسبب بهدر كميات من المياه نتيجة تعرض الأنابيب للكسر بين فترة وآخرى، والتوزيع الغير عادل بين المساكن . أما نوعية المياه فقد كشفت الدراسة الميدانية إنَ المياه متوسطة النوعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مقدارهُا (٣٩,٨)% من المجموع الكلي للمساكن الممسوحة ميدانياً والتي تُعدّ صالحة لكافة الأستخدامات بأستثناء إستخدامها لأغراض الشرب ما دفع بالسكان إلى الأعتماد على أجهزة تنقية المياه (الفلاتر) أو شراء المياه المُعالجة بالأوزون (RO).

في حين بلغت نسبة المياه الجيدة النوعية (٣١,٥)% من الحجم الكلي لعينة الدراسة، أما المياه الرديئة النوعية فقد بلغت نسبتها (٢٨,٧)% ويعود سبب رداة المياه في بعض المساكن إلى ما تتعرض لهُ شبكة الأنابيب من كسر في أجزائها الأمر الذي يتسبب بتسرب المياه الجوفيه الملوثة إلى الأنابيب وإختلاطها بالمياه المجهزة .

١ – لطيف خضير لطيف العنبكي ، مصدر سابق ، ص١٠١.

جدول(٣٠) كمية ونوعية المياه المُجهزة لمدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م.

الأحياء	كمية المياه				نوعية المياه					
	كافية	%	غير كافية	%	جيدة	%	متوسطة	%	رديئة	%
السوق	٤٣	٨٧,٢	١٢	٢١,٨	١٠	١٨,٢	١٧	٣٠,٩	٢٨	٥٠,٩
السراي	٦١	٨٧,٢	١٧	٢١,٨	١٩	٢٤,٤	٢٦	٣٣,٣	٣٣	٤٢,٣
المعلمين	١٦	٨٠	٤	٢٠	١٤	٧٠	٦	٣٠	٠	٠
الجمهوري	٢٨	٩٠,٣	٣	٩,٧	١١	٣٥,٥	١٤	٤٥,٢	٦	١٩,٣
الخوئي	١٩	٧٦	٦	٢٤	٩	٣٦	١١	٤٤	٥	٢٠
الحسين	٢٥	٧٥,٧	٨	٢٤,٣	٧	٢١,٢	١٤	٤٢,٤	١٢	٣٦,٤
الجوادين	٢٠	٩٠,٩	٢	٩,١	٦	٢٧,٣	١٠	٤٥,٤	٦	٢٧,٣
المنتظر	٣٩	٨٢,٩	٨	١٧,١	٢٢	٤٦,٨	١٧	٣٦,٢	٨	١٧
ع الشرقي	١٥	٧٨,٩	٤	٢١,١	٥	٢٦,٣	٨	٤٢,١	٦	٣١,٦
ع الغربي	٥٧	٧٧,١	١٧	٢٢,٩	٢٧	٣٦,٥	٣١	٤١,٩	١٦	٢١,٦
التجاوز	١٢	٥٧,٢	٩	٤٢,٨	٤	١٩,١	١٥	٧١,٤	٢	٩,٥
المجموع	٣٣٥	–	٩٠	–	١٣٤	–	١٦٩	–	١٢٢	–
النسبة	٧٨,٨	–	٢١,٢	–	٣١,٥	–	٣٩,٨	–	٢٨,٧	–

المصدر: الدراسة الميدانية ، إستمارة الإستبانة ، ثالثاً ، السؤال١– ب ،ج.

٢ – خدمات الطاقة الكهرائية

تُعَد الطاقة الكهربائية عصب الحياة المُعاصرة ورُكناً أساسياً من أركانها وأداةً مهمة في تحريك عجلة الأنشطة والفعاليات البشرية، ويُمثل أستهلاك الدول من الطاقة الكهربائية معياراً على تقدمها الحضاري ، ويتجة هذا الأستهلاك نحو الأرتفاع المُستمر نتيجةً لتزايد السُكان وتطور حياتهم المعاشية والحضارية ، فضلاً عن ما تشهدهُ الأنشطة الأقتصادية والخدمية من تطور مما يتطلب العمل على زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بالمقدار الذي يؤمن أحتياجات المُجتمع حاضراً ومُستقبلاً[١].

١ – عباس فاضل عبيد الطائي ، التحليل المكاني لإنتاج ونقل وإستهلاك الطاقة الكهربائية في محافظات الفرات الأوسط من العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧ ، ص١٠.

وتزداد أهمية الطاقة الكهربائية في المراكز الحضرية بسبب أرتفاع الكثافة السُكانية ، وتَرَكُز المُنشآت الصناعية والخدمية فيها، كما إنَ التطور التكنلوجي في الأجهزة المنزلية والتي يعمل أغلبها بالطاقة الكهربائية أسهمَ في زيادة الطلب على هذهِ الطاقة ، وفي هذا المجال لايمكن أغفال الدور الذي لَعِبهُ إستخدام أجهزة التبريد والتدفئة والأضاءة في تغيير الطراز المعماري للوحدات السكنية، ونظراً لهذهِ الأهمية الكبيرة للطاقة الكهربائية فقد تناولت الدراسة هذه الخدمة من حيث ما متوفر منها فعلياً ومقارنتها بعدد السُكان ومقدارحاجتهم ولاسيما في الاستعمال السكني و حسب المعايير المُعتمدة محلياً.

تحصل منطقة الدراسة على الطاقة الكهربائية من شبكة المنظومة الوطنية العامة للكهرباء ومن خلال محطة الشامية الحديثة وهي محطة تحويلية ثانوية تبلغ سعتها (٢×٣١,٥)M.V.A ، وتقع شمال المدينة وتُجهز منطقة الدراسة بطاقة كهربائية تبلغ (٣٤) ميكا واط/ ساعة ، يحصل الأستعمال السكني منها ما مقدارهُ (١٩,٧٠) ميكا واط / ساعة وبمعدل تجهيز يبلغ (٢٠) ساعة /يوم ويتوزع الباقي على الأستعمالات الآخرى[1]. ومن خلال قسمة نصيب الأستعمال السكني من الطاقة الكهربائية على عدد السُكان نحصل على حصة الفرد الواحد والتي تبلغ (٣٤٦) واط/ ساعة .لقد بلغت حصة الفرد الفعلية (٢٨٨)واط / يوم* .

٢٠÷٢٤×٣٤٦ =٢٨٨ واط / يوم حصة الفرد الفعلية من الطاقة الكهربائية في منطقة الدراسة وهذهِ الكمية منخفضة عن المعيار المعتمد محلياً والذي يبلغ (٤٢٢) واط / شخص / يوم، ويبلغ مقدار العجز(١٣٤) واط /شخص / يوم، وحسب المعيار فأنَ المدينة بحاجة إلى (٢٤٠١٤٧٥٤) واط / يوم لتغطي حاجة الأستعمال السكني من الطاقة الكهربائية ، وبذلك بلغ العجز في الطاقة على مستوى المدينة (١٦٣٨٩٢١٦)واط /يوم، وهذا يشمل الأستعمال السكني فقط دون الأستعمالات الآخرى.

ومن خلال بيانات الجدول(٣١) يَتبيَن إنَ الطاقة الكهربائية غير كافية في معظم الوحدات السكنية التي بلغت نسبتها(٨٥,٦)% من مجموع المساكن الممسوحة ، وذلِكَ بسبب نقص ساعات التجهيز التي يبلغ معدلها (٢٠)ساعة/يوم وتكون أقل من ذلك خلال فصل الصيف الذي يتطلب إستمرارية التيار الكهربائي نظراً لأرتفاع درجات الحرارة وتزايد الحاجة لأجهزة التبريد . في حين بلغت نسبة المساكن التي تحصل على طاقة كهربائية كافية (١٤,٤)% وهي نسبة قليلة جداً مما يؤشر على نقص واضح في ساعات

---

١ – مديرية توزيع كهرباء القادسية، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٩ .

*تم أحتساب حصة الفرد الفعلية عن طريق المعادلة: **عدد ساعات التجهيز ÷ عدد ساعات اليوم × حصة الفرد** ماهر ناصر عبد الله ، مصدر سابق ، ص١٦٥.

التجهيز لمعظم مساكن المدينة. أما نوعية الطاقة الكهربائية (كفاءة قوة التيار الكهربائي) فقد إتصفت بأنها رديئة في أغلب المساكن التي بلغت نسبتها(٥١,٣)% من مجموع مساكن عينة الدراسة ، والمساكن التي تحصل على تيار كهربائي متوسط النوعية فقد بلغت نسبتها (٣٩,٣)% من المساكن الممسوحة ، في حين كانت الوحدات السكنية التي تحصل على طاقة كهربائية ذات نوعية جيدة قليلة جداً فقد بلغت نسبتها(٩,٤)% من مجموع المساكن التي شملها المسح الميداني.

الجدول(٣١) كفاية وكفاءة الطاقة الكهربائية المجهزة للأحياء السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م.

الأحياء	كفاية الطاقة الكهربائية				نوعية(كفاءة) الطاقة الكهربائية					
	كافية	%	غير كافية	%	جيدة	%	متوسطة	%	رديئة	%
السوق	٩	١٦,٤	٤٦	٨٣,٦	٤	٧,٣	١٧	٣٠,٩	٣٤	٦١,٨
السراي	١٣	١٦,٦	٦٥	٨٣,٣	١٠	١٢,٨	٢٦	٣٣,٤	٤٢	٥٣,٨
المعلمين	٣	١٥	١٧	٨٥	٣	١٥	١١	٥٥	٦	٣٠
الجمهوري	٦	١٩,٤	٢٥	٨٠,٦	٥	١٦,٢	١٢	٣٨,٧	١٤	٤٥,١
الخوئي	٤	١٦	٢١	٨٤	٢	٨	١٤	٥٦	٩	٣٦
الحسين	٥	١٥,٢	٢٨	٨٤,٨	٤	١٢,١	١٢	٣٦,٤	١٧	٥١,٥
الجوادين	٢	٩,١	٢٠	٩٠,٩	١	٤,٥	٨	٣٦,٤	١٣	٥٩,١
المنتظر	١١	٢٣,٤	٣٦	٧٦,٦	٩	١٩,١	١٦	٣٤,١	٢٢	٤٦,٨
ع الشرقي	١	٥,٣	١٨	٩٤,٧	٠	٠	١١	٥٧,٩	٨	٤٢,١
ع الغربي	٧	٩,٥	٦٧	٩٠,٥	٢	٢,٧	٣٣	٤٤,٦	٣٩	٥٢,٧
التجاوز	٠	٠	٢١	١٠٠	٠	٠	٧	٣٣,٣	١٤	٦٦,٧
المجموع	٦١	–	٣٦٤	–	٤٠	–	١٦٧	–	٢١٨	–
النسبة	١٤,٤	–	٨٥,٦	–	٩,٤	–	٣٩,٣	–	٥١,٣	–

المصدر : الدراسة الميدانية ، إستمارة الأستبانة ، ثالثاً ، السؤال ٢– ب ، ج

ويُعاني قطاع الطاقة الكهربائية من عدة مشكلات منها النقص في المتوفر من الطاقة، وأرتفاع الأحمال على المُغذيات الموزعة في الأحياء، وقِدَم الخطوط الناقلة للطاقة، وكثرة التجاوزات على المنظومة الكهربائية في المدينة، وقلة الكادر الفني و الآليات، ونقص المواد الأحتياطية ورداءة نوعية المتوفر منها والخاصة بعمليات الصيانة(١)، تسببت هذهِ المشكلات بمجملها بحصول عجز في الطاقة الكهربائية وضعف كفائتها مما أنعكس على وظائف المدينة ومنها الوظيفة السكنية مما دفع بالسُكان إلى الأعتماد على المولدات الأهلية والمنزلية لسد النقص في الطاقة ولهذهِ المولدات آثار بيئية وصحية على الأحياء السكنية من خلال ما تطرحهُ من ملوثات في الهواء وما يصدر عنها من تلوث ضوضائي، فضلاً عن

١ – مقابلة شخصية ، بتاريخ ١٠–٥–٢٠٢٠.

وضع معظم المولدات الأهلية في الساحات الخضراء داخل الأحياء السكنية مما حول هذهِ الساحات الى بيئات غير ملائمة لأداء وظيفتها الترفيهية، كما إنَ المولدات المنزلية أصبحت تكلفة أضافية أضطر المواطن على تحملها لتوفير الطاقة في مسكنهِ مما أثقل كاهل رب الأسرة لتأثير ذلك على الحالة المعيشية للأسرة.

٣- خدمات الصرف الصحي ومجاري الأمطار

إنَ عدم توفر شبكات للصرف الصحي ومياه الأمطار يؤدي إلى حدوث مخاطر ومُشكلات بيئية وصحية مما دعى إلى زيادة الأهتمام بدراسة هذه الخدمات في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين من حيث كفايتها وكفائتها، إذ تلجأ بعض الجهات المسؤولة في المراكز الحضرية إلى القيام بأجراءات خاطئة عند التخلص من مياه الصرف الصحي من خلال ألقائها في الأنهار الأمر الذي يتسبب في تلوث المياه الخام مما ينتج عنهُ أنتشار الأمراض والأضرار بالحياة البيئية بشكلٍ خطير[١]. ويُشَكِل أنعدام أو نقص هذه الخدمات آثاراً سلبية على البنية السكنية، إذ يؤدي تسرب مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار في التربة إلى تلوثها وعند طفحها على السطح تتشكل بيئات مُناسبة لتجمع الحشرات والفايروسات المُسببة للأمراض فضلاً عن ما ينتُج عنها من روائح كريهة وتشوه جمالية المدن كما إن تسرب هذهِ المياه في التربة يتسبب في رفع مستوى الماء الجوفي الأمر الذي يؤدي إلى تآكل أساسات المباني السكنية وأجزاء الجدران القريبة من السطح مما يُصيب المباني بالتهروء وأضعاف تماسكها، ولأرتباط هذهِ الخدمات بالاستعمال السكني بشكلٍ كبير ومُباشر فأن دراستها تُساعد على تقييمها والتعرف على مشكلاتها لوضع الحلول المناسبة لها.

يوجد في المدينة شبكة للصرف الصحي منفصلة عن مجاري الأمطار، إذ تُغطي شبكة الصرف الصحي عدداً من أحياء المدينة ويبلُغ طول الشبكة (٣٠٧٣٥)م وهي تتكون من أنابيب بلاستيكية تتراوح أحجامها بين (٢٥٠-٥٠٠) ملم ترتبط بمحطات الرفع والتي تبلغ (٣) محطات تقوم بسحب مياه الصرف الصحي ودفعها إلى محطة معالجة واحدة فقط ، أما الوحدات السكنية المخدومة في المدينة فقد بلغت (٢٥٤٠) وحدة سكنية مُشَكِلة نسبته مُقدارُها (٢٩,٩)% من مجموع مساكن المدينة[٢]. وتم إنشاء مشروع جديد للصرف الصحي في عام ٢٠١٤م ويبلغ طول شبكتهُ (٨٠٠٠) م لكنهُ لم يكتمل بسبب الظروف التي مرَ بِها البلد المُتَمثلة بالحرب على داعش وسياسة التقشف التي أتبعتها الدولة حينها مما تسبب في

١- ممدوح شعبان دبس ، جغرافية الخدمات ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص٤٠-٤١.

٢ - دائرة مجاري الشامية ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨.

إيقاف العمل بالمشروع بعد ما تم إنجاز(٣٥)% من هذا المشروع . وعلى الرغم من وجود شبكة للصرف الصحي تُغطي معظم الأحياء إلا إنها تُعاني من قلة كفائتها بسبب الأهمال وقلة عمليات الصيانة الناجم عن قلة الكوادر والجهد الآلي في دائرة مجاري المدينة وقلة التخصيصات المالية، فضلاً عن قلة الوعي والشعور بالمسؤولية عند بعض السُكان مما جعل الشبكة تتعرض بأستمرار لتلف الأنابيب وحدوث إنسداد المنهولات مما أنعكسَ على كفاءة الشبكة وعدم قدرتها على تصريف مياه الصرف الصحي ما أدى بالكثير من المساكن إلى تصريف هذهِ المياه بطرق آخرى لها آثار صحية وبيئية سلبية على البيئة السكنية.

وكَشفت الدراسة الميدانية ومن خلال معطيات الجدول(٣٢) إنَ المساكن التي تتخلص من مياه الصرف الصحي عن طريق الخزان الأرضي(السبتتنك) تحتل المرتبة الأولى بنسبة بلغَت (٦٤)% من مجموع المساكن التي شملها المسح ، وإحتلَ حي (العسكري الغربي) المركز الأول بنسبة بلغت(٩٠,٥)% من مجموع مساكنهِ الممسوحة وذلك بسبب عدم وجود شبكة صرف صحي في الحي والعدد الكبير للمساكن فيه، في حين جاءَ حي (الخوئي) بالمرتبة الأخيرة بنسبة مُقدارُها(٣٥,٥)% بسبب عدم كفاءة شبكة الصرف الصحي ما دفعَ الكثير من السكان إلى حفر خزان أرضي لتصريف مياه الصرف الصحي. أما المساكن التي تتصرف مياهها إلى شبكة الصرف الصحي العمومية بلغت نسبتها (٢٥,٩)% وجاءَ حي (المُعلمين) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت(٦٠)% من مساكنهِ الممسوحة في حين إحتلت أحياء (العسكري الشرقي والعسكري الغربي والتجاوز) المرتبة الأخيرة لعدم وجود شبكة عمومية للصرف الصحي فيها.

يتضح مما سبق إنَ مُعظم الوحدات السكنية في المدينة تتخلص من مياه الصرف الصحي عن طريق الأحواض الأرضية(السبتتنك) والتي يتم سحبها بوساطة الآليات الحوضية عند الإمتلاء وتتسبب هذهِ الطريقة بتسرب هذهِ المياه إلى التربة ما يؤدي إلى تلوثها وإرتفاع الرطوبة فيها وطفح هذهِ المياه على السطح في بعض المناطق، صورة(١٠).

جدول(٣٢) طرق التخلص من مياه الصرف الصحي في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	الشبكة العمومية	%	الخزان الأرضي(السبتتنك)	%	مجاري مكشوفة في الشارع	%	حجم العينة	%
السوق	٢١	٣٨,٢	٢٦	٤٧,٣	٨	١٤,٥	٥٥	١٠٠
السراي	٢٧	٣٤,٦	٤٩	٦٢,٨	٢	٢,٦	٧٨	١٠٠
المعلمين	١٢	٦٠	٨	٤٠	٠	٠	٢٠	١٠٠
الجمهوري	١٧	٥٤,٨	١١	٣٥,٥	٣	٩,٧	٣١	١٠٠
الخوئي	٤	١٦	١٩	٧٦	٢	٨	٢٥	١٠٠
الحسين	٥	١٥,٢	٢٢	٦٦,٦	٦	١٨,٢	٣٣	١٠٠
الجوادين	٦	٢٧,٣	١٢	٥٤,٥	٤	١٨,٢	٢٢	١٠٠
المنتظر	١٨	٣٨,٣	٢٦	٥٥,٣	٣	٦,٤	٤٧	١٠٠
ع الشرقي	٠	٠	١٧	٨٩,٥	٢	١٠,٥	١٩	١٠٠
ع الغربي	٠	٠	٦٧	٩٠,٥	٧	٩,٥	٧٤	١٠٠
التجاوز	٠	٠	١٥	٧١,٤	٦	٢٨,٦	٢١	١٠٠
المجموع	١١٠	-	٢٧٢	-	٤٣	-	٤٢٥	-
النسبة%	٢٥,٩	-	٦٤	-	١٠,١	-	١٠٠	-

المصدر : الدراسة الميدانية ، إستمارة الإستبانة ، ثالثاً ، السؤال ٣

صورة (١٠) تسرب مياه الصرف الصحي على السطح في حي الجمهوري



المصدر : الدراسة الميدانية ، ألتقطت الصورة بتاريخ ٢/٤/٢٠٢٠.

أما المساكن التي تنساب مياه الصرف الصحي منها إلى الشوارع من خلال مجاري مكشوفة بلغَ معدلها (١١,٥)% وإحتلت مناطق(التجاوز) المرتبة الأولى بنسبة مقدارُها (٢٨,٦)% من مساكنها الممسوحة بسبب عشوائية السكن وعدم شمولها بالخدمات العامة فضلاً عن عدم وجود جهات رقابية تُشرف على هذهِ المناطق.

أما شبكة مجاري الأمطار في المدينة فأنها تُغطي معظم شوارع المدينة وبطول بلغ (١٠٦٥٣)م وبلغت نسبة تغطيتها (٣٠)% من شوارع المدينة الممتدة بطول (٣٥٦٥٣)م، وتترواح أحجام الأنابيب الناقلة لمياه الأمطار بين (٣١٥-٥٠٠)ملم وتنتهي هذه الشبكة بعدد من محطات الرفع يبلغ عددها (٣) محطات يتم من خلالها سحب ودفع المياه نحو النهر ليتم إلقائُها فيه[1].وتُعاني شبكة مجاري تصريف الأمطار في المدينة من ضعف كفائتها وعدم قدرتها على تصريف المياه في المواسم التي تشهد تساقط مطري غزير، وذلك للأهمال وقلة الجهود المبذولة في عمليات الصيانة وهذا يعود للأسباب ذاتها التي ذُكرت مسبقاً في ضعف كفاءة شبكة الصرف الصحي ، ويؤدي عدم كفاءة الشبكة إلى تجمع الأمطار في الشوارع مُتَسببة في أرتفاع الرطوبة في التربة وجدران المساكن الأمر الذي ينتُج عنهُ تهرؤ المباني السكنية فضلاً عن ما تسببهُ من عرقلة حركة السكان وتنقُلهم بين أحياء المدينة.

يتضح مما سبق بأنَ المدينة تفتقر إلى منظومة صرف صحي وشبكة تصريف الأمطار تعمل بكفاءة جيدة مما أنعكسَ على عدم ملائمة الأحياء السكنية للعيش وتحولها إلى مناطق طاردة للسُكان مما يدعو الجهات المسؤولة إلى الأهتمام بخدمات الصرف الصحي ومياه الأمطار من خلال رفع مُستوى كفاءة وكفاية هذهِ الخدمة لتوفير بيئة سكنية مُناسبة للأستقرار في المدينة تتصف بكونها ذات خصائص بيئية وصحية جيدة.

ثانياً : خصائص الخدمات المجتمعية

١- الخدمات التعليمية

يُعَد التعليم أمر أساسي ومهم في تحقيق تطور وتقدم المجتمعات ومؤشراً على على تقدمها أو تخلفها ،إذ يُمَثِل أحد المُتطلبات الأساسية للنهوض بالجوانب الأقتصادية والأجتماعية والتكنلوجية وتنميتها ومن خلال تطور التعليم يمكن الأنتقال إلى مجتمع متعلم ومتحضر ومواكباً لما يشهدهُ العالم من تقدم علمي وثقافي. ويرتبط توزيع المؤسسات التعليمية بالتوزيع الكثافي والعددي للسكان حاضراً ومستقبلاً، وعندَ حصول سوء توزيع للخدمات التعليمية ينعكس سلباً على كفاءة هذهِ الخدمات، ويؤثر على مستوى الملائمة

١ – دائرة مجاري الشامية ، قسم التخطيط ، مصدر سابق.

المكانية للأستعمال السكني، إذ ترغب الأسر بالاستقرار بالقرب من المؤسسات التعليمية بما يحقق سهولة الوصول لهذهِ الخدمات ،الأمر الذي يتطلب تقييم مستوى كفاءة وكفاية ما متوفر من الخدمات التعليمية من خلال مقارنتها بالمعايير المعتمدة والتي تؤشر مدى قدرة النظام التعليمي على أداء وظيفتهِ بحصول جميع السُكان وبمختلف فئاتهم العمرية في سن الدراسة على هذهِ الخدمات بأقصر الطرق وأقل وقت وجهد وتكلفة(١).

ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول(٣٣) تبين وجود تباين في توزيع المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية في منطقة الدراسة، إذ بلغ مجموع رياض الأطفال (٦) توزعت على (٥) أحياء من أصل (١١) حي سكني مما يُشير إلى وجود (٦) أحياء لا يوجد فيها خدمة رياض الأطفال ويكشف لنا هذا التوزيع خللاً واضحاً في التوزيع المكاني لهذهِ الخدمة مما أنعكسَ على صعوبة وصول الأطفال للرياض لبُعد المسافة التي يقطعها الطفل والتي لاتتلائم مع فئتهِ العمرية الأمر الذي دفع الأسر إلى إتباع أحد الخيارين أما عدم أرسال أطفالهم للرياض، أو تحمل تكاليف النقل بالباصات.

أما على مستوى المدارس الأبتدائية فقد بلغ عددها (٣٤) مدرسة توزعت على (١٠) أحياء وشملت جميع المدينة بأستثناء مناطق (التجاوز) وتباينت أعدادها بين الأحياء السكنية تبعاً لتباين عدد وكثافة السُكان ،إذ توزعت المدارس بأعداد أكثر في أحياء (العسكري الغربي والمنتظر والجمهوري) كونها من الأحياء ذات الأعداد السُكانية المرتفعة والمُرتفعة جداً ، مما يُشير إلى تناسب التوزيع المكاني لخدمات التعليم الأبتدائي مع التوزيع السُكاني في بعض احياء المدينة.

وبلغ عدد المدارس المتوسطة (١١) مدرسة توزعت على (٦) أحياء من أصل(١١) حي ، مما يكشف سوء توزيع المدارس المتوسطة في المدينة، إذ أنعدم وجودها في (٥) أحياء مما تسبب في عدم تحقق سهولة الوصول لطلبة الأحياء الغير مخدومة بهذهِ المدارس وأرتفاع أعداد الطلبة فيها مما أنعكسَ على تحمل تكاليف للنقل وتعرض الطلبة لمخاطر قطع مسافات بعيدة في الشوارع المزدحمة للوصول إلى مدارسهم.

١ – عبد جبر زامل ، دراسة تحليلية للخدمات التعليمية في مدينة الكوت – محلات مُختارة ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الأقليمي والحضري ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص٧٢.

الجدول(٣٣) التوزيع المكاني لأعداد الخدمات التعليمية في مدينة الشامية للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩

الحي السكني	رياض الأطفال	المدارس الأبتدائية	المدارس المتوسطة	المدارس الأعدادية والثانوية
السوق	٠	٤	٠	٠
السراي	٢	٤	٠	١
المعلمين	١	٣	١	٢
الجمهوري	١	٥	١	٣
الخوئي	٠	١	٠	٢
الحسين	١	١	٢	١
الجوادين	٠	٢	٢	١
المنتظر	٠	٦	٠	٠
العسكري الشرقي	٠	٢	٢	١
العسكري الغربي	١	٦	٣	٣
التجاوز	٠	٠	٠	٠
المجموع	٦	٣٤	١١	١٤

المصدر : مديرية تربية الشامية ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة ،٢٠١٩.

أما المدارس الأعدادية والثانوية فقد بلغ عددها (١٤) مدرسة توزعت على (٨) أحياء في حين خَلت (٣) أحياء منها، وجاء هذا التوزيع مُنسجما إلى حدٍ ما مع أعداد السُكان في بعض الأحياء من خلال وجود (٣) مدارس في كل من أحياء (العسكري الغربي ، الجمهوري) لأرتفاع أعداد السُكان فيهما وبواقع مدرستين في أحياء (المعلمين والخوئي) ويظهر التوزيع خللاً في حي الخوئي لوجود مدرستين على الرغم من قلة عدد سُكانهِ والبالغ عددهم (٦٥٥) نسمة وهو أقل الأحياء عدداً ، وتوزعت باقي المدارس الأعدادية والثانوية بواقع مدرسة واحدة على أحياء (السراي والحسين والجوادين والعسكري الشرقي) مما يؤشر سوء التوزيع في بعض الأحياء مما ترتب علية صعوبة الوصول بالنسبة لبعض الطلبة وتباين أعدادهم بين المدارس.

إن التوزيع المكاني لا يعطي صورة واضحة عن مستوى الخدمات التعليمية بدون تقييم كفائتها وفق المعايير المحلية المُعتمدة ، وبتحليل مُتغيرات الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة جدول(٣٤) تبين بأنَ عدد الملتحقين في رياض الأطفال بلغ(١٣٤٤) طفل موزعين على (٦) رياض وبذلك يكون (٢٢٤) طفل/ روضة وهذا المؤشر مرتفع عن المعيار المعتمد محلياً والذي يتراوح بين(١٠٠-١٧٠) طفل/روضة مما يعني إنَ المدينة بحاجة إلى (٨) روضات لأستيعاب الأطفال الملتحقين حالياً أي ضعف العدد المتوفر

حالياً وهذا مؤشر واضح عن مدى النقص الحاصل في عدد رياض الأطفال، وقد بلغ مؤشر طفل/معلمة (١٥) وذلك حسب عدد المعلمات البالغ (٨٧) * معلمة وبالتالي نجد إنَ الواقع أقل من المعيار المعتمد بقليل والذي يتراوح بين(١٦-١٨) طفل/معلمة ، وبلغ عدد الشعب في رياض الأطفال (٢٦) شعبة وحسب المعيار المعتمد والذي يتراوح بين (٢٠-٢٥)طفل/شعبة تبين بأنَ واقع هذا المؤشر قد بلغ(٥٢)طفل/شعبة مما يؤشر على مستوى الإكتظاظ في الشعبة الواحدة الأمر الذي يُشير إلى قلة كفاءة خدمات رياض الأطفال في المدينة.

أما فيما يخص التعليم الإبتدائي فقد بلغ عدد المدارس (٣٤) مدرسة، ويبلغ مجموع الملتحقين التلاميذ فيها (١١٤٧٨)تلميذ ، وبذلك بلغ مؤشر تلميذ/ مدرسة (٣٣٧) وهو ضمن المعيار المعتمد والذي يتراوح بين(٣٠٠-٣٦٠) تلميذ/مدرسة ، لكن مما تجدر الإشارة إليه هو إنَ أغلب الأبنية المدرسية ولجميع المراحل الدراسية ذات دوام مزدوج مما يجعل مؤشر طالب/بناية يعطي الصورة الحقيقية لكفاءة المدارس من حيث طاقتها الإستيعابية من التلاميذ والطلبة وعليه يبلغ المؤشر (٦٣٨)تلميذ/بناية وهو بذلك يفوق المعيار بكثير، أما حصة كل معلم من التلاميذ فقد بلغت (١٥) تلميذ/معلم وهو أقل من المعيار المعتمد والذي يتراوح بين (١٨-٢٥)تلميذ/ معلم الأمر الذي لا يُشكل مشكلة في عدد الكادر التعليمي قياساً بعدد التلاميذ إلا إنهُ يُعاني من سوء توزيع الكادر ولاسيما بعض التخصصات، وحسب المعيار المعتمد والذي يتراوح بين(٢٥-٣٠) تلميذ/شعبة وكذلك حسب عدد الشعب البالغ (٣٣٣) نجد بأن هذا المؤشر قد بلغ (٣٤)تلميذ/شعبة وهو أكثر من المعيار المُحَدد .

وعندَ تحليل مُتغيرات التعليم للمرحلة المتوسطة في منطقة الدراسة تَبينَ بأنَ عدد طلاب هذهِ المرحلة يبلغ(٥٥٦٨) طالب موزعين على (١١) مدرسة وبذلك تبلغ حصة كل مدرسة من الطلاب (٥٠٦)طالب/مدرسة، لكن عند أحتساب مؤشر طالب/بناية وحسب عدد الأبنية المتوفرة والذي يبلغ(٦) يظهر لنا(٩٢٨)طالب/بناية وهو أعلى من المعيار المحلي والذي يبلغ (٥٢٦) طالب / مدرسة ، وهذا يؤشر حالة أشغال كل بناية من مدرستين أو أكثر مما يُشير إلى قلة كفاءة التعليم المتوسط في المدينة، أما حصة كل مدرس من الطلاب فقد بلغت(١٦) طالب /مدرس وذلك حسب أعداد الكادر التدريسي والبالغ (٣٤٠)مدرس وهو أقل من المعيار المحلي والذي يبلغ(٢٠)طالب مدرس، وبلغ عدد الشعب في المدارس المتوسطة(١٣١)شعبة بلغت حصة كل شعبة(٤٣)طالب/شعبة وهو أعلى من المعيار المحلي المعتمد والبالغ(٣٠)طالب/شعبة.

* تم الإعتماد على عدد الكادر التدريسي المُثبت على الملاك الدائم ولم يُحتسب الكادر المتعاقد او المحاضرين المجانيين.

الجدول(٣٤) تقييم كفاءة الخدمات التعليمية في مدينة الشامية حسب متغيرات العام الدراسي٢٠١٨-٢٠١٩

المرحلة الدراسية	متغيرات التعليم	المؤشر	المعيار المحلي	الواقع
رياض الأطفال	١٣٤٤/طفل	طفل / روضة	١٠٠ - ١٧٠	٢٢٤
	٦ / رياض	–	–	–
	٨٧ / معلمة	طفل / معلمة	١٦- ١٨	١٥
	٢٦ / شعبة	طفل / شعبة	٢٠ - ٢٥	٥٢
الإبتدائية	١١٤٧٨/ تلميذ	تلميذ / مدرسة	٣٠٠ - ٣٦٠	٣٣٧
	٣٤ /مدرسة ١٨/بناية	تلميذ/ بناية	–	٦٣٨
	٧٨٦ /معلم	تلميذ / معلم	١٨ - ٢٥	١٥
	٣٣٣ / شعبة	تلميذ / شعبة	٢٥ - ٣٠	٣٤
المتوسطة	٥٥٦٨/طالب	طالب / مدرسة	٥٢٦	٥٠٦
	١١ / مدرسة ٦/ بناية	طالب/بناية	–	٩٢٨
	٣٤٠ / مدرس	طالب / مدرس	٢٠	١٦
	١٣١ /شعبة	طالب / شعبة	٣٠	٤٣
الإعدادية والثانوية	٤٠١٥ /طالب	طالب / مدرسة	٤٨٠ - ٥١٠	٢٨٧
	١٤ /مدرسة ٧/ بناية	طالب/بناية	–	٥٧٤
	٣٦٤/مدرس	طالب / مدرس	١٨ - ٢٥	١١
	١٣٢ /شعبة	طالب / شعبة	٢٩ - ٣٠	٣٠

المصدر : من عمل الباحث أعتماداً على : مديرية تربية الشامية ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩ .

أما تحليل مُتغيرات المرحلة الأعدادية والثانوية يكشف لنا مستوى كفاءة هذهِ المرحلة إذ بلغ عدد الطلاب(٤٠١٥)طالب موزعين على (١٤)مدرسة و(٧) بنايات وبذلك تكون حصة كل مدرسة(٢٧٨)طالب وهي أقل من المعيار المحلي والذي يتراوح بين (٤٨٠-٥١٠)طالب/مدرسة في حين بلغ هذا المؤشر(٥٧٤) طالب/بناية عند إحتساب المؤشر حسب عدد الأبنية مما يكشف لنا تجاوز المعيار مما أدى إلى إرتفاع أعداد الطلاب في المدارس وأشتراك بعض المدارس ببناية واحدة، أما عدد الكادر التدريسي فقد بلغ(٣٦٤) مدرس وبلغت حصة كل مدرس (١١)طالب وهو أقل من المعيار المحلي المُعتمد والذي يتراوح بين(١٨-٢٥) طالب/مدرس، في حين بلغ عدد الشعب في هذهِ المرحلة(١٣٢) شعبة وبلغت حصة كل شعبة(٣٠)طالب وهو ضمن المعيار المحلي الذي يتراوح بين(٢٩-٣٤)طالب /شعبة.

وقد تبين مما سبق بأن مؤشرات الخدمات التعليمية للعام الدراسي٢٠١٨-٢٠١٩ جاء بعضها قريباً من المعايير المحلية المُعتمدة وبعجز أو فائض قليل، في حين كانت بعض المؤشرات غير متناسبة مع المعايير وبالخصوص رياض الأطفال من حيث عدد الرياض المتوفر وكذلك النقص في عدد الأبنية للمراحل الأبتدائية والمتوسطة والثانوية والأعدادية وأرتفاع أعداد الطلبة في الشعب لهذهِ المراحل.

٢- الخدمات الصحية

للخدمات الإجتماعية ومنها الخدمات الصحية أهمية كبيرة في الدراسات الحضرية نظراً لإرتباطها بحياة الأنسان والحفاظ عليها وتؤدي دور كبير في عملية بناء مجتمع صحي قادر على أداء مهام حياتهِ المختلفة ، وتبعاً لِما شَهِدتهُ المجتمعات من تقدم حضاري وتكنلوجي أزدادت الحاجة لهذهِ الخدمات وأخذت تُشَكِل من المُتطلبات الأساسية والمُهمة الأمر الذي دفع البشرية إلى العمل على تطوير أدائها وتحسين مستوى كفائتها النوعية والكمية وعَدها أحد مؤشرات رُقي المجتمعات وتقدمها، كما إنَ توفر الخدمات الصحية في المدن يُساعد على أستقرار المجتمع فضلاً عن ما يُشَكِلهُ توفر هذهِ الخدمات من عامل جذب سُكاني والأستقرار بالقرب من المؤسسات الصحية للأستفادة من خاصية سهولة الوصول إليها، ومن تحليل مُعطيات الجدول(٣٥) تبين إنَ منطقة الدراسة يتوفر فيها مستشفى واحد هو مستشفى الشامية العام تقع ضمن حي الجوادين، وثلاث مراكز صحية متوزعة بواقع مركز واحد في كل من أحياء (المنتظر، السراي، العسكري الغربي) وبتطبيق متغيرات الخدمات الصحية مع المعايير المعتمدة محليا يظهر لنا حصة المستشفى من سُكان المدينة قد بلغ (٥٦٩٠٧)شخص/مستشفى وهو أعلى من المعيار المعتمد والذي يبلغ(٥٠٠٠٠) شخص/مستشفى، ومما تجدر الأشارة إليه بأن هذا هو المستشفى الوحيد في قضاء الشامية مما تسبب في حصول ضغط على الخدمات التي تُقدمها هذهِ المؤسسة الصحية نتيجة المراجعين القادمين من النواحي والأرياف الواقعة ضمن إقليم المدينة الإداري والجغرافي وقد شكل هذا الأمر قلة كفاءة الخدمات التي تقدمها المستشفى .

أما حصة المراكز الصحية من السكان فقد بلغت (١٨٩٥٥)شخص/مركز صحي وبمقارنة ذلك مع المعيار المحلي والذي حُدِد ب (١٠٠٠٠)شخص/مركز صحي فأنَ المدينة بحاجة إلى (٦) مراكز صحية أي ضعف العدد المتوفر مما تسبب في أرتفاع أعداد المراجعين لهذهِ المراكز الأمر الذي ينتج عنهُ زيادة الضغط على الخدمات الصحية التي تُقدمها هذه المراكز.

أما مؤشر شخص/سرير فقد حددها المعيار العراقي ب(٥٠٠)شخص لكل سرير وحسب ما متوفر من أسرة في المؤسسات الصحية والذي يبلغ (١٣٢) سرير فأنَ هذا المعيار بلغ (٤١٤) شخص/سرير وبذلك يكون أقل من المعيار المُعتمد محلياً.

الجدول(٣٥) تقييم كفاءة متغيرات الخدمات الصحية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

المتغيرات الصحية	العدد	المؤشر	المعيار المحلي	الواقع
المستشفيات	١	شخص/مستشفى	٥٠،٠٠٠	٥٦٩٠٧
المراكز الصحية	٣	شخص/مركز صحي	١٠،٠٠٠	١٨٩٥٥
الأطباء	٥٩	شخص/طبيب	١٠٠٠	٩٦٤
الأسرة	١٣٢	شخص/سرير	٥٠٠	٤١٤

المصدر: الباحث أعتماداً على :

١- مديرية صحة الديوانية، قطاع الرعاية الصحية الأولية في قضاء الشامية، قسم الأحصاء، بيانات (غ.م) ،٢٠١٩.

٢- مستشفى الشامية العام ، وحدة الأحصاء الصحي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠.

وعلى مستوى الكادر الصحي ولاسيما الأطباء فقد بلغ عددهم (٥٩) طبيب ومن مختلف التخصصات وعليه بلغ مؤشر شخص/طبيب (٩٦٤) وهو أقل من المعيار المعتمد والبالغ(١٠٠٠)شخص/طبيب .

ويمكن القول وحسب المعايير السابقة بأنَ الخدمات الصحية في المدينة جيدة في بعض المؤشرات وتتصف بضعف كفائتها في مؤشرات آخرى ، وبِشكلٍ عام يُعاني القطاع الصحي في منطقة الدراسة من نقص المراكز الصحية وقلة مامتوفر من الأدوية ورداءة نوعية غالبيتها ،مما جعل الكثير من السكان ولاسيما ذوي الدخول الجيدة إلى مراجعة المستشفيات والعيادات الخاصة في المدينة أو الموجودة في مراكز محافظتي الديوانية والنجف ، ويتطلب ذلك زيادة عدد المراكز الصحية في المدينة وإنشاء مستشفيات في مراكز النواحي التابعة لقضاء الشامية لتقليل زخم المراجعين على مستشفى الشامية العام فضلاً عن تطوير الجانب العلاجي من خلال توفير الأدوية الجيدة وبكميات كافية وتوفير بعض التخصصات التي تخلو مؤسسات المدينة الصحية منها.

٣- الخدمات الترفيهية

تُمثل الخدمات الترفيهية أحد الخدمات الرئيسة التي توفرها المدينة لِسُكانُها وتحتل مكانة مهمة في المجتمعات المُتَقدمة لدورها في منح الأفراد أجواء هادئة وجميلة تنعكس على سِلوكهِ وصحتهِ الجسدية والنفسية وأصبحت من المؤشرات على مستوى تحضر المدينة وتطورها ،وتشمل هذهِ الخدمات مجموعة

من الأماكن التي تُحقق أشباعاً لرغبات الفرد ،وتزايدت أهميتها مع التوسع العمراني في المدن الذي أخذَ يُضَيق الحيز الحضري على سُكانهِ مما تطلب تخصيص أماكن للترفيه يخرج أليها الأنسان من أجواء الكتل العمرانية المُغلِقة للمدينة لذلك أصبحت تُمثل رئة المدينة ومُتَنفس سُكانُها الذي شكل تزايد أعدادهم ضغطاً على هذهِ الخدمات(١).

ولأهمية الخدمات الترفيهية وآثارها النفسية على الفرد ودورها في تلطيف الظروف المناخية المُتطرفة فضلاً عن أهميتها في الجانب البيئي والصحي والجمالي للمدينة أصبح من الضروري الأخذ بنظر الأعتبار المساحات المخصصة للخدمات الترفيهية وتوقيعها المكاني عند الشروع بتخطيط المدن، إذ غالباً ما تُعاني هذهِ الخدمات في المدن العراقية من من عدم كفايتها وكفائتها بسبب التزايد المُستمر للسُكان ولضعف منافستها للأستعمالات التجارية والصناعية والسكنية التي أخذت تتوسع على حساب المساحات الترفيهية(٢).

وتحتوي منطقة الدراسة على عدد من الخدمات الترفيهية يأتي في مُقدمتها من حيث المساحة والعدد والأهمية الحدائق العامة لذلك تناولت الدراسة المساحات الخضراء من خلال تقييم كفائتها والتي تختلف معايير تقييمها تبعا لأختلاف الخصائص الطبيعية ولاسيما المناخية منها، وعندَ إستقراء مُعطيات الجدول(٣٦) تبين وجود تباين في توزيع الحدائق العامة على أحياء المدينة ، وإنخفاض حصة الفرد منها مقارنةً مع المعايير المُعتمدة محلياً، إذ بلغَ عدد الحدائق العامة المُشيدة (٣٤) حديقة توزعت على (٨) أحياء، وبواقع (٢) حديقة عامة في حي(السراي) بلغ مجموع مساحتهما (٨٠٠)م٢ مُشَكِلة نسبة مُقدارُها (١,٦)% من المساحة الكلية التي تشغلها الحدائق العامة في المدينة وبلغت حصة الفرد الواحد منها (٠,١)م٢/شخص، وهي منخفضة جداً عن المعيار المعتمد محلياً والذي يتراوح بين(٥-٦)م٢/شخص(٣). وضَمَ حي (المعلمين) عدداً من الساحات الخضراء بلغ عددها(١٠) كَوَّن مجموع مساحتها(٨٨٠٨)م٢ أي ما نسبتهُ(١٨,١)% من المساحة الكلية للحدائق وحصلَ الفرد على مساحة مقدارُها(٣,٣)م٢/شخص وهي أقل من المعيار المُحَدد، وبلغ عدد الحدائق في حي(الجمهوري)(٢) حديقة وشغلت مساحة مُقدارُها(٢٥٣٣)م٢ وبنسبة مقدارُها (٥,٢)% وبذلك بلغت حصة سكان الحي منها (٠,٢)م٢/شخص وهي

١ - حوراء عبد الكاظم عبدالله الياسري، تقييم واقع الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الأنسانية، جامعة بابل ،٢٠٢٠، ص١.

٢ - خلف حسين الدليمي ، مصدر سابق ، ص١١٥ .

٣ - خضير عباس حسين الخزرجي، مهيب كامل فليح ، التقييم المكاني للخدمات الأجتماعية في مدينة الدجيل(التعليمية والصحية والتنرفيهية)، مجلة المخطط والتنمية، العدد (٣٢) ، ٢٠١٥ ، ص١١٦ .

أقل بكثير من المعيار، وأحتوى حي(الحسين) على حديقتين بلغ مجموع مساحتهما (٦١٥٠)م٢ مُشَكِلة نسبة بلغت (١٢,٦) من مساحة الحدائق الكلية وبلغت حصة الفرد الواحد منها(٤)م٢/شخص وهي أكبر مساحة كحصة للفرد الواحد على مستوى أحياء المدينة لكنها أقل من المعيار المعتمد، وكان نصيب حي(الجوادين) من الحدائق العامة حديقتين بلغ مجموع مساحتهما(٣٧٠٠)م٢ وبنسبة (٧,٦)% وبذلك بلغ نصيب الفرد منها (٢,٧)م٢/شخص وهي أيضا أقل من المعيار المُحَدد ، وتضمن حي(المُنتَظر) حديقتين بلغ مجموع مساحتهما (٧٥٣٣)م٢ مُشكلة نسبة مقدارُها (١٥,٥)% وبلغت حصة الفرد من هذهِ المساحة (١,٣)م٢/شخص.

الجدول(٣٦) التوزيع المكاني للحدائق العامة ومساحاتها وحصة الفرد منها في مدينة الشامية لعام ٢٠١٩م

الحي السكني	عدد السكان نسمة	عدد الحدائق	مساحتها	%	حصة الفرد م٢/فرد
السوق	٧٣٥٨	٠	٠	٠	٠
السراي	٧٨٢٩	٢	٨٠٠	١,٦	٠,١
المعلمين	٢٦٣٩	١٠	٨٨٠٨	١٨,١	٣,٣
الجمهوري	٩١٠١	٢	٢٥٣٣	٥,٢	٠,٢
الخوئي	٦٥٥	٠	٠	٠	٠
الحسين	١٥٣٤	٢	٦١٥٠	١٢,٦	٤
الجوادين	١٣٣٩	٢	٣٧٠٠	٧,٦	٢,٧
المنتظر	٥٥١٤	٢	٧٥٣٣	١٥,٥	١,٣
العسكري الشرقي	١٦٢١	٤	٥٦١٤	١١,٥	٣,٤
العسكري الغربي	١٦٤٨١	١٠	١٣٦١٨	٢٧,٩	٠,٨
التجاوز	٢٨٣٦	٠	٠	٠	٠
المجموع	٥٦٩٠٧	٣٤	٤٨٧٥٦	١٠٠	٠,٨٥م٢/شخص حصة الفرد من المساحة الكلية

المصدر : الباحث أعماداً على :

١- مديرية بلدية الشامية ، قسم الحدائق والمتنزهات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩.

٢- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية أحصاء محافظة القادسية ، تقديرات ٢٠١٩ ، بيانات (غ.م)

أما حي (العسكري الشرقي) فقد بلغ عدد الحدائق العامة فيه (٤) حدائق وبلغت مساحتها الكلية (٥٦١٤)م٢ ، مُشكلة نسبة مُقدارُها (١١,٥)% وبلغت حصة الفرد منها (٣,٤)م٢/شخص وهي منخفضة عن المعيار المحلي ، فيما ضَمَ حي (العسكري الغربي) عدداً من الحدائق العامة بلغت (١٠) حدائق وبلغ

مجموع مساحتها (١٣٦١٨)م^{٢} أي ما نسبتهُ (٢٧,٩)% وبذلك بلغت حصة الفرد الواحد منها (٠,٨)م^{٢}/شخص وهي أيضاً منخفضة بمقدار كبير عن المعيار المُعتمد ، هذا وقد أنعدم وجود الحدائق العامة في أحياء (السوق والخوئي والتجاوز)

يتضح مما سبق سوء توزيع الحدائق العامة بين أحياء المدينة وقلة كفائتها حسب المعايير المعتمدة ، ومن واقع الدراسة الميدانية التي كشفت ما تُعانيه أكثر الحدائق العامة من الأهمال وتجاوز الأستعمالات الأخرى عليها مما أنعكسَ على ضعف أدائها الوظيفي وبدلاً من أن تكون مُتَنفساً للسُكان تحولت إلى أماكن ضارة بالبيئة نتيجةً لتراكم النفايات فيها ووضع بعض المولدات الأهلية فيها فضلاً عن قلة أو أنعدام الأشجار والنباتات فيها .

أما الخدمات الترفيهية الآخرى فأنها ذات أهمية قليلة ولا تتناسب مع حجم السُكان وتركيبهم العمري والنوعي، وتشمل عدداً من المقاهي المُنتشرة في المنطقة الجارية على جانبي شارع البلداوي وعلى جانبي نهر الشامية ، وملعب واحد لكرة القدم ، ومكتبتين أحدهما حكومية هي المكتبة المركزية في الشامية والآخرة مكتبة دينية هي مكتبة الحكيم ، وتم إنشاء مدينة ألعاب في عام ٢٠١٩م لكنها تتصف بقلة كفائتها وأهميتها بسبب صغر مساحتها، والتي تبلغ(٩٠٠٠)م^{٢}[١] ، وهي أقل من المعيار المحلي الذي حُدِد ب(٢٠٠٠٠)م^{٢}[٢]، كما إنَ موقعها غير مناسب بسبب أمتدادها في المساحة المحصورة بين الشارع الرئيس ديوانية – نجف من الشمال وشارع الزراعة وهو شارع ثانوي من الجنوب ، فضلاً عن إفتقارها للمطاعم والكافتريات والمحال وقلة الألعاب فيها جميع هذهِ العوامل أدت إلى قلة أرتياد السُكان لهذهِ المدينة.

وبذلك يمكن القول بأنَ المدينة تُعاني من قلة الخدمات الترفيهية وضعف كفاءة وسوء توزيع المتوفر منها مما يتطلب تخصيص مساحات وإنشاء خدمات ترفيهية لكل الفئات العمرية ولكلا الجنسين لتكون مُتنفس لسُكان المدينة ولكي تُسهِم في الحفاظ على جمالية المدينة وسلامة بيئتها .

---

١ – مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، ٢٠٢٠ ، بيانات غير منشورة.

٢ – حوراء عبد الكاظم عبدالله الياسري ، مصدر سابق ، ص١٣٥.

الفصل الرابع

الأقاليم السكنية في مدينة الشامية - المشكلات والحلول

الفصل الرابع

الأقاليم السكنية في مدينة الشامية – المشكلات والحلول

تمهيد:

تتباين الوحدات السكنية بين الأحياء ضمن الحيز الحضري مع وجود تَشابُه ومُشتركات لِبعض الخصائص التي تجعل عدداً من الأحياء تتكتل في مجموعات يتمايز بعضها عن البعض الآخر وتُشكل كُل مجموعة منها إقليماً سكنياً لهُ خصائصهُ التي تعطيه شخصيتهُ المكانية المُختلفة عن الأقاليم الآخرى في المدينة . وقد نالَ التوزيع الجغرافي للمناطق السكنية في المدن أهمية كبيرة وإحتلَ مكانة مهمة في النظريات التي تناولت التركيب الداخلي للمدن*، والتي أستندت بشكلٍ رئيس على تحليل البُنية السكنية وتصنيف مناطقها إلى أقاليم أعتماداً على العلاقة بين موقع المساكن والخصائص الإقتصادية والإجتماعية لشاغليها أو مُلاكُها[1]. ويُساعد تقسيم المدينة إلى أقاليم سكنية على وضوح خصائص المناطق السكنية والتمايز بينها والمُشكلات التي يُعاني منها كل إقليم والتي تُشكل بمجملها مُشكلات الإستعمال السكني في منطقة الدراسة والتي تتطلب وضع الحلول والمعالجات التي تُقلل أو تَحُد مِنها وهذا يُشكل أحد أهداف الدراسة ، وعلى هذا الأساس سيتم في المبحث الأول تصنيف الوحدات السكنية في المدينة حسب خصائص الأحياء إلى ثلاث أقاليم سكنية ، في حين خُصصَ المبحثين الثاني والثالث لدراسة مُشكلات الإستعمال السكني والحلول المُقترحة لهذهِ المُشكلات وعلى النحو التالي :

---

*وهي نظريات تناولت التركيب الداخلي للمدن وأهمها (الدوائر المتراكزة لبرجس والقطاعات لهومر هويت والنوى المتعددة لهرس وألمن) للمزيد أنظر : صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن ، جغرافية المدن ،جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٥٧-٧٠.

١ – عبدالرزاق عباس حسين ، جغرافية المدن ، مصدر سابق ، ص١٣٣.

المبحث الأول

الأقاليم السكنية في منطقة الدراسة

لقد تناولت العديد من الدراسات تقسيم الحيز الحضري وتصنيف مناطقةُ السكنية إلى أقاليم مختلفة ، وتباينت المعايير التي تم الأعتماد عليها في هذهِ الدراسات كمقاييس تقوم عليها عملية التصنيف ، إذ أتخذت الدراسات القديمة– التي تناولت توزيع إستعمالات الأرض– من العلاقة بين موقع المباني السكنية والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لسُكانُها أساساً في التصنيف ، في حين أعتمدت الدراسات الحديثة والتي تناولت بعض المدن العراقية معايير ومقاييس متنوعة منها ما يخص المبنى السكني ومنها ما يتعلق بسُكان المبنى[١]،إذ أعتمدَ بعضها على تأريخ بناء الوحدة السكنية ومساحتها ومواد بنائِها والطراز المعماري للمباني السكنية[٢]، في حين أستندَ البعض الآخر على خصائص السكان الإجتماعية والإقتصادية[٣]. وحسب تشابه المعايير المُعتمدة فأن تصنيف الأستعمال السكني إلى أقاليم وأنماط معينة من المباني السكنية في المدينة يؤشر وجود تكتلات مُتشابهة من السكان في تجمع وتَقارُب فيما بينها لِتُشَكِل إقليماً خاصاً بها في الحيز الحضري مما ينتُج عنهُ ظهور أحياء مُتمايزة، ونادراً ماتكون الوحدات السكنية مُتشابهة في منطقة واحدة ، إذ يُعد التباين الصفة الغالبة على المباني السكنية بين أحياء المدينة وضمن أقاليمها السكنية والذي يعود لأختلاف خصائص المساكن العمرانية وخصائص سُكانُها الإجتماعية والإقتصادية وكذلك السياسة الأسكانية للدولة[٤]. وأعتمدت الدراسة في تصنيف الوحدات السكنية في المدينة إلى أقاليم سكنية على ما أفرزتهُ الدراسة الميدانية من تحليل لخصائص الإستعمال السكني والمُتمثلة في مجموعة من المعايير التي شكلت أساساً للتصنيف مثل عمر الوحدة السكنية ومساحتها وطرازها المعماري ومود بنائها وعدد الطوابق وغيرها من المعايير العمرانية والتخطيطية ،مما ساعد في تقسيم المدينة إلى ثلاث أقاليم سكنية كما مُبين في الجدول(٣٧) والخريطة(١٣) ، وتمثلت هذهِ الأقاليم على النحو التالي:

١ – زينب عباس موسى ،" الوظيفة السكنية في مدينة الهندية" ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٦ ، ص٤٧٥.

٢– رفل إبراهيم طالب، التركيب الداخلي للمنطقة التقليدية في مدينة الأعظمية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٥٧.

٣ – سمير فليح حسن الميالي ، مصدر سابق ، ص١٣٦.

٤ – سميع جلاب منسي السهلاني ، تحليل جغرافي للحراك السكني في مدينة الناصرية للمدة (١٩٩٧–٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص٤٩.

أولاً : إقليم الدور القديمة

يقع هذا الإقليم في وسط المدينة وضمن الجانب الشرقي منها، إذ يحتل المنطقة القديمة التي تشغُل مركز المدينة وتَضُم أحياء (السوق والسراي) والتي تُعد نواة المدينة التي نمت وتوسعت حولها أجزاء المدينة الآخرى، وتبلُغ مساحة هذا الإقليم (٩٠,٠٧٦٩)هكتار بنسبة (٨,٩)% من مساحة المدينة الكُلية ويشغلهُ عدداً من السُكان يبلغ عددهم (١٥٦٦٤) نسمة مُشكلين نسبة مُقدارُها (٢٦,٣)% من مجموع سُكان المدينة الكُلي، ويحتوي هذا الأقليم على (٢٦٥٤) وحدة سكنية بلغت نسبتها (٣١,٢)% من المجموع الكلي للوحدات السكنية في المدينة.

الجدول(٣٧) الأقاليم السكنية في مدينة الشامية للعام ٢٠٢٠

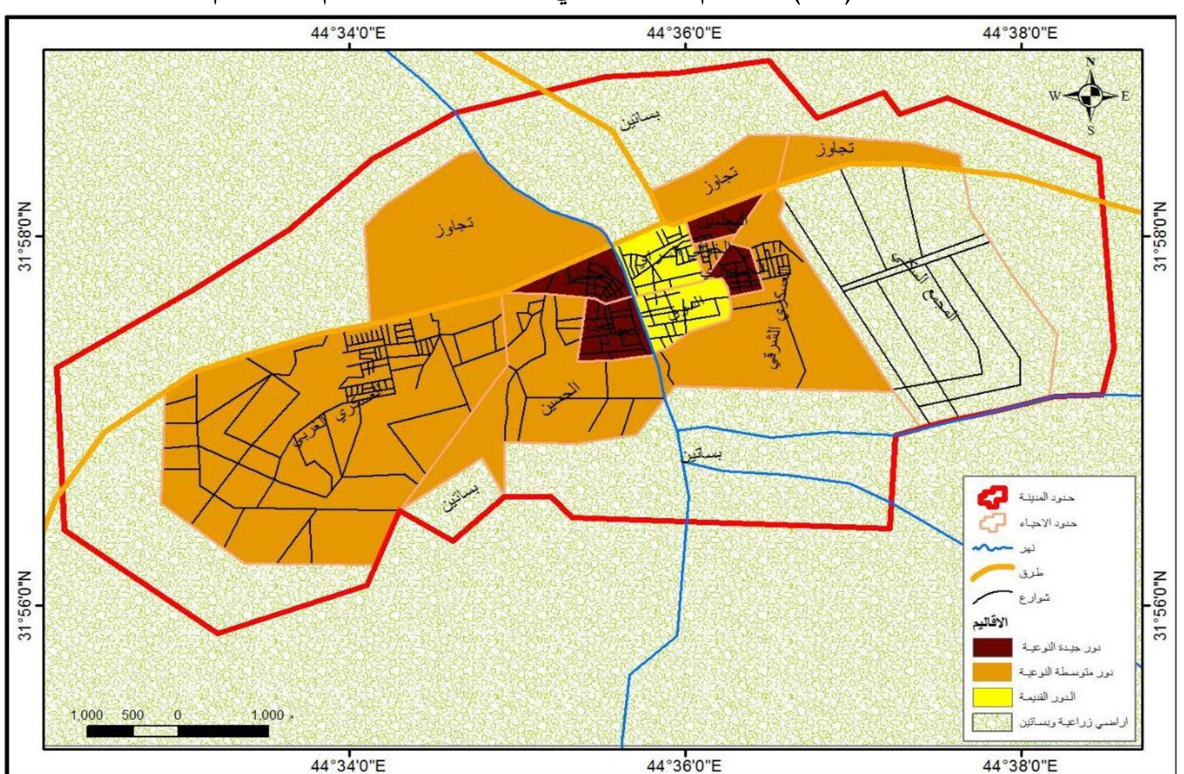
الإقليم السكني	المساحة/هكتار	%	عدد السُكان/نسمة	%	عدد الوحدات السكنية	%
إقليم الدور القديمة	٩٠,٠٧٦٩	٨,٩	١٥٦٦٤	٢٦,٣	٢٦٥٤	٣١,٢
إقليم الدور متوسطة النوعية	٧٤٣,٧٨١٧	٧٤,١	٢٤٣٢١	٤٠,٩	٣٤٥٠	٤٠,٦
إقليم الدور جيدة النوعية	١٦٩,٩٥١٦	١٦,٩	١٩٥٤٩	٣٢,٨	٢٣٩٢	٢٨,٢
المجموع	١٠٠٣,٨١٠٢	١٠٠	٥٩٥٣٤	١٠٠	٨٤٩٦	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث أعتماداً على :

١- بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩.

٢- مديرية أحصاء محافظة القادسية ، تقديرات السُكان لعام٢٠١٩ ، بيانات غير منشورة .

خريطة(١٣) الأقاليم السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على :١- بيانات الجدول(٣٨) . ٢- إستخدام برنامج ١٠,١ Arc Gis

تتصف أغلب الوحدات السكنية الواقعة ضِمن هذا الإقليم بمساحتها الصغيرة والتي تقل عن (٢٠٠)م٢، بسبب محدودية الأرض وتجزئة الكثير من الوحدات السكنية نتيجة الأنشطار العائلي، كما ينتشر الطراز التقليدي (الحوش) والذي يُعبر عن المرحلة التي تم فيها بناء مثل هذه الوحدات والتي تعود إلى المرحلتين المورفولوجيتين الأولى والثانية ويتسم هذا الطراز بوجود فناء وسطي مكشوف تُحيط بهِ فضاءات المسكن من غرف ومطبخ والحمامات والمرافق الصحية، فضلاً عن إتصال المساكن مع بعضها من ثلاث جوانب وإطلالتها على الأزقة الضيقة والملتوية ذات النهايات المُغلقة وكانت جميع هذهِ الأساليب من الطراز التقليدي وإتصال الدور ونمط الأزقة لأعتبارات مُناخية وإجتماعية وأمنية والتي أخذت تذوب بمرور الزمن بسبب التطور الحضاري والإقتصادي، أما بالنسبة للمواد المُستخدمة في بناء مساكن هذا الإقليم تتمثل بالطيين واللبن وتسقيفها بالأخشاب وجذوع النخيل والقصب والبردي وجديراً بالذكر إنَ مثل هذهِ المساكن لم يعد لها وجود في المدينة لقدمها وضعف مقاومة مواد بنائها للظروف الجوية وبسبب التطور الحضاري والإقتصادي وعمليات التجديد الحضري ، والمساكن التي توجد في الإقليم تعود للمرحلة الثانية من عمر المدينة تم تشييدها من الطابوق والجص أو الطين كمادة لاصقة وتسقف بالحديد(الشيلمان) والطابوق والجص، أما من حيث عدد الطوابق فأن مساكن هذا الإقليم هي وحدات سكنية تتكون معظمها من طابق واحد بسبب عدم قدرة تحمل مواد البناء إضافة طابق ثاني وضعف الأساسات وإنخفاض المستوى المعاشي فضلاً عن طبيعة المرحلة والمستوى الحضاري السائد أنذاك.

ومما تجدر الإشارة إليه إنَ مساكن هذا الإقليم تتجة نحو الإنخفاض في أعدادها وكذلك حدوث تغيرات في خصائِصها العمرانية ، وهذا يعود إلى أساليب التجديد الحضري التي أخذت تنتشرفي الإقليم بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية للسُكان، وتعرض الكثير من المساكن لحالات التهروء والتداعي الذي أفقدها التماسك والجمالية ، كما إنَ لِتوسع الأستعمالات التجارية والخدمية والحرفية على حساب الإستعمال السكني دور في إنحسار المنطقة السكنية وتراجعها إنخفاض عدد مساكنها بالتدريج وذلك بسبب ضعف المنافسة بين الإستعمال السكني والإستعمالات ذات الطابع الربحي ، إذ تتداخل منطقة الأعمال المركزية مع أحياء هذا الإقليم مما جعلها في تماس مُباشر معها الأمر الذي تسبب في حدوث توسع تجاري– حرفي – مهني وتراجع سكني، وقد أنعكست خصائص هذا الإقليم على كفاءتهِ السكنية والخدمية، إذ يُعاني من التدهور العمراني للمباني السكنية ونقص الخدمات العامة وصعوبة إحداث تنمية حضرية بسبب عدم مُعالجة الأخطاء التخطيطية السابقة والمُتراكمة لهذا الأقليم كالازقة الضيقة وعدم وجود مساحات خالية يمكن إستغلالها في توفير الخدمات المجتمعية لسُكان الأقليم . ومن الجوانب الإيجابية المُتحققة في الإقليم

هي سهولة الوصول لمنطقة الأعمال المركزية والخدمات الإدارية، إذ ساعدَ موقع الإقليم على تحقيق هذهِ الخاصية مما إنعكسَ على قلة تكلفة النقل أو أنعدامها أحياناً وهذا ما جعل من الإقليم من المناطق المرتفعة الكثافة وإرتفاع أسعار الأراضي السكنية.

ثانياً : إقليم الدور المتوسطة النوعية

يشغل هذا الإقليم الأحياء التي ظهرت في المرحلة الثالثة والرابعة من تطور المدينة المورفولوجي أي الفترة الممتدة من ثمانينيات القرن العشرين حتى الفترة الراهنة، وعلى الرغم من حداثة بعض أحياء هذا الإقليم إلا إنَ مساكنهُ صُنفت على إنها متوسطة النوعية بِناءً على خصائصها العمرانية والظروف التي تم فيها البناء وأحوال شاغليها الإقتصادية والإجتماعية، ويشمل هذا الإقليم خمسة أحياء هي (العسكري الشرقي والعسكري الغربي والخوئي والحسين والتجاوز) و تمتد هذهِ الأحياء في الأطراف الهامشية من المدينة بأستثناء أحياء(الخوئي والحسين) وإحتلَ هذا الإقليم المرتبة الأولى من حيث المساحة التي يشغلها والبالغة (٧٤٣,٧٨١٧)هكتار شكلت نسبة بلغت (٧٤,١)% من مساحة المدينة الكُلية ، ويحتوي الإقليم على (٣٤٥٠) وحدة سكنية بلغت نسبتها(٤٠,٦)% من مجموع مساكن المدينة ، يشغلها عدد سكاني بلغ (٢٤٣٢١) نسمة يُشكل مجموعهم نسبة مُقدارُها (٤٠,٩)% من المجموع الكلي لسُكان المدينة . وتتصف مساكن هذا الأقليم بشكلٍ عام بإنها ذات مساحات أكبر من مساكن الأقليم السابق ،إذ تتراوح مساحة معظم الوحدات السكنية في هذا الإقليم (٢٠٠-٣٠٠)م^{٢}- بإستثناء مناطق (التجاوز) – مما ساعَد على أن تكون فضاءات المساكن الداخلية والخارجية مُتعددة ومُتنوعة من حيث عدد الغرف الكلي وغرف النوم والفضاءات الخارجية تميزت بتخصيص جزء من مساحة المساكن في المقدمة كحديقة منزلية ومرآب . وكانَ لِبناء هذهِ المساكن في المرحلتين الثالثة والرابعة أثراً في طراز البناء الذي شَهِدَ تطوراً عن المراحل السابقة بأنتشار الطراز الغربي، وعلى الرغم من ظهور الطراز الغربي المحور(الدبل فاليوم) في المرحلة الرابعة أي مابعد عام ٢٠٠٣م، إلا إنهُ لم يكن الطراز السائد في هذا الإقليم بسبب الحالة الإقتصادية المنخفضة والمتوسطة التي لاتتحمل بناء مثل هذهِ المساكن والتي أقتصر بنائها على ذوي الدخول المرتفعة فقط. أما مواد البناء المُستخدمة في تشييد المساكن المتوسطة النوعية فقد أصبحت أكثر متانةً وتماسُكً ومُقاومةً للظروفِ المُناخية، تمثلت بالطابوق والبلوك والإسمنت وعمل الخرسانة المُسلحة في الأساسات وبعض السقوف والقضبان الحديد المعروفة ب (الشيلمان) مع الطابوق والجص في عمل سقوف البعض الآخر فضلاً عن إكساء الجدران بطبقات من الأسمنت والجص والبورك وتغليف أجزاء منها بقطع السيراميك والبلاستك وغيرها من الطبقات العازلة لزيادة تماسكها وإكسابها أكبر قدر من العزل

الحراري والجمالية . ويسود في هذا الإقليم الوحدات السكنية التي تتصل بما يُجاورُها من جهتين أو جهة واحدة وذلك للمساحات المتوسطة للمباني التي ساعدت على ترك ممرات جانبية، ولإستغلال أكبر مساحة من المسكن في الفضاءات الداخلية بسبب تزايد أعداد الأفراد و الأسر. أما فيما يخص الخدمات العامة فأنَ هذا الإقليم يُعاني في معظم أجزاءهُ من سوء خدمات الصرف الصحي وتصريف الأمطار، إذ ينعدم وجود شبكات التصريف في أحياء (العسكري الغربي والتجاوز) وقلة كفائتها في الأحياء الآخرى من الإقليم مما يتسبب بتجمع الأمطار في الشوارع عند مواسم سقوطها وطفح مياه الصرف الصحي ، أما شوارع الإقليم فأنها على الرغم من كونها أوسع من شوارع الإقليم السابق إلا إنَ بعضها يُعاني من ضعف الكفاءة بسبب كثرة الحفر والتخسُفات في أجزاء منها لقدم إنشائها وتآكل طبقة الأسفلت بسبب رطوبة التربة والأمطار ، كما لا تزال شوارع أحياء(العسكري الغربي والتجاوز) ترابية وغير مُعبدة وبعض منها ولاسيما في حي(العسكري الغربي) مكسوة بالحصى الخابط (السبيس). أما الخدمات المجتمعية فأنَ هذا الأقليم يُعاني من نقصٍ في عدد وكفاءة بعض هذهِ الخدمات ولاسيما مناطق(التجاوز) التي تفتقد للخدمات التعليمية والصحية والترفيهية بشكلٍ كامل ووجود نقص هذهِ الخدمات في الأحياء الآخرى، إذ يوجد نقص وسوء توزيع لخدمات رياض الأطفال والمدارس ، وعدم وجود مراكز صحية بأستثناء حي(العسكري الغربي) ، كما تتصف الخدمات الترفيهية بقلة عددها وأنعدامها في بعض أحياء المدينة فعلى سبيل المثال ينعدم وجود الحدائق العامة في أحياء(الخوئي والتجاوز) وتنخفض حصة الفرد منها في الأحياء الآخرى ، مما يؤشر نقص واضح في مستوى الخدمات المجتمعية في الأقليم.

ثالثاً : إقليم الدور جيدة النوعية

يظهر هذا الإقليم من الوحدات السكنية على شكل نطاق يُحيط بالمنطقةِ القديمة من ثلاث جهات ، ويُمثل منطقة إنتقالية بين إقليم الدور القديمة وإقليم الدور المتوسطة النوعية ويتكون من أربعة أحياء هي (المعلمين والجمهوري) في الجانب الشرقي من المدينة وأحياء(المنتظر والجوادين) في الجانب الغربي ، ويشغل هذا الإقليم مساحة تبلغ (١٦٩,٩٥١٦)هكتار مُشكلة نسبة بلغت(١٦,٩)% ، يبلغ عدد سكان الإقليم(١٩٥٤٩)نسمة وبنسبة (٣٢,٨)% من مجموع سكان المدينة ، ويضم هذا الإقليم (٢٣٩٢) وحدة سكنية ،بلغت نسبتها (٢٨,٢)% من العدد الكلي لمساكن المدينة ، وتعود الجذور التأريخية لأحياء هذا الإقليم الى الفترة المحصورة بين (١٩٥٠-١٩٨٠) إذ شهدت هذهِ الفترة توزيع الكثير من قطع الأراضي السكنية على الموظفين ومنتسبي الأجهزة الأمنية والشهداء وغيرهم من شرائح المجتمع ، وأتصفت هذهِ القطع السكنية بمساحاتها الواسعة التي تزيد عن(٣٠٠)م^{٢} مما إنعكسَ على تعدد فضاءات المسكن

الداخلية والخارجية ، ووجود وحدات سكنية تتصل من جانب واحد أو منفصلة ولاسيما الواقعة عند تقاطع الشوارع. كما يُعد هذا الإقليم من أكثر الأقاليم السكنية التي تنتشر فيها المساكن ذات الطراز الغربي المحور المعروف بـ(الدبل فاليوم)، كما تنتشر الوحدات السكنية المتكونة من طابقين وذات نوافذ واسعة ومتعددة تحتل معظم واجهات الدور السكنية والتي يتخلل بعضها أعمدة خرسانية تمتد إلى الطابق الثاني ليستند عليها السقف العلوي، ويعود ذلك لتوفر المساحة الكبيرة وإرتفاع المستوى الإقتصادي لأغلب سُكان هذا الإقليم الذين هم من ذوي الدخول المرتفعة، أما مواد البناء فقد تمثلت بأستخدام الطابوق والأسمنت لبناء الجدران وإستخدام الخرسانة المسلحة لإنشاء الأساسات والسقوف ، إضافة إلى إستخدام الكثير من المواد في تغليف الجدران من الداخل والخارج مثل الإسمنت والجص والبورك والسيراميك والحجر والتي أسهمت في زيادة متانة البناء وقدرت الجدران على العزل الحراري وإضفاء الطابع الجمالي على واجهات المساكن وجدرانها الداخلية التي تزينت بمختلف الديكورات والألوان الجميلة ، وتتخذ العديد من هذهِ الدور مواقع جيدة عند تقاطع الشوارع أو تطل على ساحات أو مؤسسات خدمية ، وكان لموقع هذا الإقليم دور كبير في تحقيق سهولة الوصول للمنطقة التجارية المركزية والمؤسسات الخدمية والإدارية إذ يتداخل هذا الإقليم مع إقليم الدور القديمة في مركز المدينة ، وتأخذ هذهِ الخاصية بالتناقص بالإتجاه نحو إقليم الدور المتوسطة النوعية. وإتسمت شوارع الإقليم بكونها أكثر إتساعاً وإستقامةً من شوارع الأقاليم السابقة ، إذ يتخلل هذا الإقليم مجموعة من الشوارع الرئيسة والثانوية والتي يتراوح عرضها بين (١٠ – ٣٠)م[١]. ويُعاني هذا الإقليم من نقصٍ في الخدمات التعليمية ولاسيما رياض الأطفال وسوء توزيع المدارس الإبتدائية والمتوسطة وأزدواج الدوام في البناية الواحدة ، أما الخدمات الترفيهية فعلى الرغم من توفرها في الإقليم ولاسيما الحدائق العامة إلا إنَ حصة الفرد منها أقل من المعيار المعتمد محلياً مما يؤشر خللاً في توفير المساحات الخضراء لسُكان الإقليم الأمر الذي دفع السكان إلى الأعتماد على الحدائق المنزلية والتجاوز على الأرصفة والفضاءات الخالية وزراعتها لحسابهم الخاص بمختلف النباتات والأشجار لأهميتها في تلطيف الأجواء الحارة صيفاً .

وجديراً بالذكر ومن خلال المشاهدة لمنطقة الدراسة وأقاليمها السكنية الثلاث أتضح إنها لا تخلو من الوحدات السكنية الرديئة أو الواطئة النوعية والتي توجد في جميع الأقاليم ولاسيما إقليم الدور القديمة والتي تُعاني بعض المساكن فيه من تدهور حالتها العمرانية وتعرضها للتهروء والتداعي لقدم بنائها ، كما توجد في إقليم الدور المتوسطة النوعية لاسيما في مناطق (التجاوز) وهي أيضاً مساكن بعضها متدهور عمرانياً

---

١ – مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدينة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩.

بسبب مواد بنائها غير الجيدة وصغر مساحتها ، وتوجد مثل هذهِ المساكن أيضاً ضمن إقليم الدور الجيدة النوعية والتي تتصف بقدمها وتقادمها الزمني الذي جعل منها مساكن غير صالحة للسكن وبعضها آيلة للسقوط ، ويرى الباحث بأنهُ لا يُمكن عدّها إقليماً سكنياً بسبب قلة أعدادها وعدم إتخاذها لنطاق محدد مكانياً.

المبحث الثاني

مُشكلات الإستعمال السكني في مدينة الشامية

تتوزع على أرض المدينة عدد من الأستعمالات تتخذ لها مواقع مختلفة ضمن الحدود الإدارية و حسب الأهمية الإقتصادية والأجتماعية لكل إستعمال ، وترتبط هذهِ الإستعمالات بعلاقة تفاعلية فيما بينها ومع عدد من المتغيرات المتنوعة ، ويُعد إستعمال الأرض للأغراض السكنية أحد هذهِ الإستعمالات التي تتأثر بالمُتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتي يأتي في مُقَدِمتِها العامل السُكاني من حيث الحجم والتوزيع والنمو، فَعِندَ حدوث حالة عدم إتزان بين مساحة الأرض والحجم السكاني المُستخدم لهذهِ المساحة تؤدي إلى ظهور جُملة من المشكلات ذات الأبعاد الأجتماعية والعمرانية والتخطيطية والإقتصادية .

ولدِراسة مُشكلات الإستعمالات الحضرية لاسيما الإستعمال السكني أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية والتخطيطية وذلك لقدرتها على إظهار هذهِ المشكلات وتحليلها مكانياً من أجل الأخذ بها وتلافيها عند وضع المخططات الأساس أو عند إعداد الخطط التنموية للمراكز الحضرية ، كما تُساعد دراسة مشكلات الأستعمال السكني في وضع الحلول المناسبة التي من شأنها مُعالجة أو الحد من هذهِ من هذهِ المشكلات، ومن هذا المُنطلق تناولت الدراسة مجموعة من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية وحسب ما أفرزتهُ الدراسة الميدانية وتحليل خصائص الإستعمال السكني ضمن منطقة الدراسة وعلى النحو التالي :

أولاً : العجز السكني

ويقصد بهِ الحالة المُعبرة عن عدم التكافؤ بين أعداد المساكن و أعداد الأسر المُحتاجة إلى سكن ملائم في فترة زمنية ومكان مُعينين ، ومن دون النظر إلى نوع الملكية للوحدات السكنية[١]. وكُلما أزداد الفرق بين ما متوفر من وحدات سكنية وعدد الأسر في منطقةٍ ما فأن ذلك يؤدي إلى إرتفاع مُقدار العجز السكني ، أي إنَ الزيادة في عدد الأسر تكون أكبر من الزيادة في عدد الوحدات السكنية المُشيدة[٢]. ويُشَكِل النمو الحضري المُتسارع والمُستمر أحد أسباب تفاقم مشكلة العجز السكني ، إذ تكون الوحدات السكنية قاصرة عن سد الحاجة للأسر من الحصول على مسكن مُلائم في ظل تضخم المستوطنات

---

١ – بشير إبراهيم إلطيف وآخرون ، خدمات المدن – دراسة في الجغرافية التنموية ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص٧٨.

٢ – آية هاني موسى العقابي، الوظيفة السكنية لمدينة الحي– دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٥، ص١٢٠.

الحضرية[1]. وساهمت مجموعة من المتغيرات في زيادة الطلب على الإسكان الحضري منها الزيادة في أعداد الأسر بسبب الهجرة المستمرة نحو المدن، والأنشطار العائلي نتيجة الزواج، وسيادة الإتجاه نحو التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسر النووية الصغيرة مع تناقص الإرتباط الأجتماعي التقليدي وزيادة الرغبة لدى الأسر الحديثة في تكوين كيان إجتماعي مُستقل بها ، فضلاً عن التحسن في الأوضاع الإقتصادية ،والرغبة في الأستقرار بالقرب من أماكن العمل أو في المناطق التي تتمتع بمستوى جيد من الخدمات[2].

وقد شَهِدَت مدينة الشامية نمواً حضرياً كبيراً بسبب النمو السكاني الناجم عن الزيادة الطبيعية والهجرة وخلال فترات زمنية متعاقبة كان فيها العجز السكني مُتبايناً ،وهذا ماكَشَفَتهُ بيانات الجدول (٣٨) والموضحة بالشكل(٢٣) ،إذ بلغ حجم العجز السكني الكمي في عام ١٩٧٧ (٥٢٤) وحدة سكنية مُشَكِلة نسبة مُقدارُها (١٦,٨)% من مجموع الحاجة الفعلية للمساكن المطلوبة ، ويعود ذلك إلى الهجرة من المناطق الريفية نحو المدينة في فترة السبعينيات من القرن العشرين بسبب تدهور الأنتاج الزراعي نتيجة شحة المياه وتطور المدن وتوفر فرص العمل فيها، أما في عام ١٩٨٧م فقد إنخفضَ مقدار العجز السكني عن الفترة السابقة ،إذ بلغ (٣٨٨) مسكناً وبنسبة بلغت(١١,٦)% وذلك بسبب ما شَهِدتهُ المدينة من توزيع قطع الأراضي السكنية على الموظفين والعسكريين ومنتسبي الأجهزة الأمنية والشهداء ومُساهمة المصرف العقاري في منح القروض الإسكانية ، كما حصلَ إنحسار في أعداد المهاجرين إلى المدينة نتيجةً لتحسن القطاع الزراعي، وإيصال الخدمات إلى الكثير من المستوطنات الريفية ، وأستمر إنخفاض العجز السكني ، ليشهد عام ١٩٩٧م عجزاً سكنياً مُقدارهُ (٣٧٩) وحدة سكنية وبنسبة بلغت (٩,٩)% بسبب سوء الأوضاع المعيشية والخدمية في المدينة نتيجةً للحصار الإقتصادي الذي فُرِضَ على العراق في فترة التسعينيات من القرن العشرين ،الأمر الذي أدى إلى إنخفاض معدل الهجرة الريفية إلى المدينة ، وإقتصرت الزيادة في أعداد الأسر على الإنشطار العائلي لسكان المدينة بدرجة كبيرة ، وبلغ العجز السكني أقل مُقدار لهُ في عام ٢٠٠٩م ، مُسجلاً ما مقدارهُ (١٠١) وحدة سكنية وبنسبة بلغت (١,٣)%، نتيجةً لتحسن المستوى المعاشي للسكان الأمر الذي سَهلَ على الكثير من الأسر إمتلاك وحدة سكنية إذ ما زالت حينها أسعار الأراضي السكنية ومواد البناء مُتناسبة مع مستوى الدخول والحالة الإقتصادية لمعظم السكان ، وشهدَ عام ٢٠١٩م إرتفاع حجم العجز السكني في المدينة فقد بلغَ (١٧٣٧) وحدة سكنية

١– شريهان مازن بدر السعيدي، إتجاهات النمو الحضري في مدينة الكوت، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٤ ، ص١٠٣.

٢ – جاسم شعلان كريم الغزالي ، مصدر سابق ، ص١٩٥.

جدول(٣٨) العجز السكني في مدينة الشامية للمدة (١٩٧٧ – ٢٠١٩)

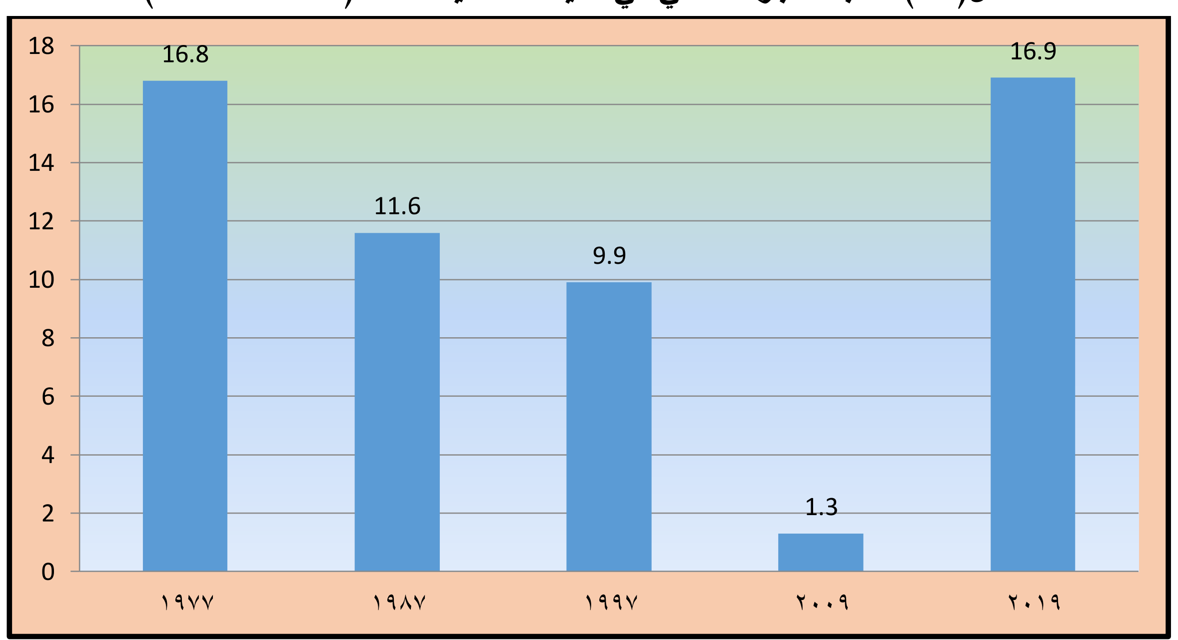
السنوات	عدد الأسر	عدد المساكن	حجم العجز السكني*	النسبة المؤية للعجز**
١٩٧٧	٣١١٢	٢٥٨٨	٥٢٤	١٦,٨
١٩٨٧	٣٣٤٠	٢٩٥٢	٣٨٨	١١,٦
١٩٩٧	٣٨١٩	٣٤٤٠	٣٧٩	٩,٩
٢٠٠٩	٧٥٥١	٧٤٥٠	١٠١	١,٣
٢٠١٩	١٠٢٣٣	٨٤٩٦	١٧٣٧	١٦,٩

المصدر : الباحث إعتماداً على : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية أحصاء القادسية، نتائج التعداد السكاني للسنوات(١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧)، الحصر والترقيم للعام(٢٠٠٩)، تقديرات عام (٢٠١٩)، بيانات (غ. م)

* حجم العجز السكني = عدد الاسر – عدد المساكن المتوفرة

**نسبة العجز السكني = حجم العجز السكني ÷ عدد الاسر × ١٠٠

الشكل(٢٣) نسب العجز السكني في مدينة الشامية للمدة (١٩٧٧-٢٠١٩)



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٣٨)

وبنسبة بلغت (١٦,٩)% وهي أعلى نسبة بلغها العجز السكني خلال الأربعين سنة الماضية، ويعود ذلك إلى الزيادة في عدد السكان وتزايد أعداد المُهاجرين نحو المدينة ، وإرتفاع أسعار الأراضي والوحدات السكنية بسبب محدودية الأرض المخصصة للسكن وزيادة الطلب على الوحدات السكنية ، فضلاً عن إرتفاع أسعار مواد البناء ، أضافة إلى غياب الدور الحكومي في مواجهة الطلب المتزايد على السكن، مما شكل صعوبة أمام الكثير من الأسر في الحصول على مسكن ملائم وتبعا لذلك أزداد عدد الأسر في

المسكن الواحد ، وإنتشار العشوائيات في أطراف المدينة ، وبذلك يعد العجز السكني في عام ٢٠١٩م مؤشراً على ما تُعانية المدينة من أزمة سكنية تتجه نحو الأرتفاع بمرور الزمن.

ثانياً : إرتفاع أسعار الأراضي والوحدات السكنية

تخضع قيمة الأرض بشكلٍ عام والأرض السكنية على وجه الخصوص في المراكز الحضرية إلى مجموعة مِنَ العوامل يأتي في مُقَدِمتها موقع الأرض السكنية من الحي وموقع الحي من المدينة ولاسيما المنطقة التجارية منها، إذ يُحدد هذا الموقع سهولة الوصول لمنطقة الأعمال المركزية أو الخدمات، إضافةً إلى عوامل آخرى كالاوضاع الإقتصادية والإجتماعية والخدمية للمنطقة السكنية ، وتتأثر كذلك بعاملي الطلب على الأراضي والوحدات السكنية وما معروض منهما وذلك لأن الأرض والوحدة السكنية هي سلعة من وجهة النظر الإقتصادية وتخضع لقانون الطلب والعرض[١]، وبذلك ترتبط قيمة الأرض السكنية أو المسكن بعلاقة عكسية مع ما متوفر أو معروض منها وعلى العكس تكون العلاقة طردية بين سعر الأرض ومقدار الطلب عليها. ويُعد السُكان من ذوي الدخول المحدودة من أكثر الفئات تَأثراً بأرتفاع أسعار الأراضي السكنية، إذ يوجه الجزء الأكبر مما يحصلون عليه من دخل لسد مُتطلبات الحياة اليومية كتوفير الغذاء والملبس والخدمات الأساسية مما يُضعف من قدرتهم في الحصول على وحدة سكنية وفق معيار الحد الأدنى[٢]. وشَهِدت أسعار الأراضي والوحدات السكنية في مدينة الشامية إرتفاعاً كبيراً بسبب النمو السُكاني يُقابلهُ محدودية المعروض من الأراضي السكنية، معطيات ومن معطيات الجدول(٣٩) نجد بأنَ أسعار المتر المربع الواحد من الأراضي وأسعار الوحدات السكنية تبلغ أعلى مستوياتها في المناطق المحيطة والمُتداخلة مع منطقة الأعمال المركزية في وسط المدينة ثم يأخذ السعر بالأنخفاض التدريجي كلما إبتعدنا عن مركز المدينة بأتجاه الأطراف وبمستويات متفاوتة حسب الموقع من الشوارع الرئيسة وتقاطعاتها وحسب القرب من المؤسسات الخدمية في الحي السكني ، إذ يتراوح سعر المتر المربع الواحد بين(٧٥٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠٠)دينار/م^{2} في أحياء (السراي والسوق) وهو أعلى سعر وصل إليه في المدينة بسبب القرب من المنطقة التجارية ومركز المدينة حيث المؤسسات الخدمية والإدارية، ثم ينخفض السعر ليتراوح بين(٦٠٠٠٠٠-٧٥٠٠٠٠)دينار/م^{2} كما في حي (المعلمين)، ويستمر الأنخفاض في أسعار الأراضي والمساكن بالأبتعاد عن وسط المدينة ليتراوح سعر المتر المربع الواحد بين (٢٠٠٠٠٠-٤٠٠٠٠٠)دينار/م^{2} في أغلب أحياء المدينة وهي (الجمهوري-الخوئي-الحسين-الجوادين-المنتظر-

١ - ماهر ناصر عبدالله ، مصدر سابق ، ص١٤٨.

٢ - صباح فاضل الرحماني ، مصدر سابق ، ص٩٤.

العسكري الشرقي–العسكري الغربي)، وتُعَد مناطق التجاوز من أقل مناطق المدينة السكنية إنخفاضاً في أسعار الأراضي والمساكن إذ يتراوح سعر المتر المربع الواحد بين(٢٥٠٠٠–١٠٠٠٠٠)دينار،بسبب الوضعية القانونية لهذهِ المناطق والتي أنعكست على المستوى الخدمي فيها ، فضلاً على إنَ معظم سُكانها هم من أصول ريفية ومحدودي الدخل. وبذلك أصبح إرتفاع سعر الأرض السكنية والمساكن أحد المشكلات التي تواجه الأفراد في الحصول على مسكن ملائم في المدينة ، وشكل عامل سعر الأرض النسبة الأعلى من بين أسباب عدم بناء وحدة سكنية ، إذ بلغ معدل أرباب الأسر الذين لا يمتلكون مسكن بسبب إرتفاع سعر الأرض (٥٦,٩)% من مجموع أرباب الأسر الذين شملهم المسح الميداني ، وكذلك أحتلت مشكلة إرتفاع أسعار الأراضي المرتبة الأولى من بين المعوقات التي واجهة الأفراد عند بناء مساكنهم ، فقد بلغ معدل هذا العامل (٦٠)% من أرباب الأسر الذين شملتهم عينة الدراسة[١]. ومما فاقم مشكلة إرتفاع أسعار الأراضي والمساكن غياب الدور الحكومي في السيطرة على سوق الأرض الحضرية وترك ذلك للمضاربات العقارية، فضلاً عن إنعدام المشاريع الإسكانية ومحدودية الأرض المخصصة للسكن ولاسيما بعد التغيرات التي شهدتها المدينة بعد عام ٢٠٠٣م والمتمثلة بالزيادة السكانية ،وتعدد الأسر نتيجة الأنشطار العائلي، والهجرة الوافدة للمدينة، مما زادَ من الطلب على الأراضي السكنية الأمر الذي أدى إلى إرتفاع سعر الأرض السكنية وبالتالي أصبحت من المشكلات التي تواجه القطاع السكني في منطقة الدراسة.

جدول(٣٩)أسعار الأراضي السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	السوق	السراي	المعلمين	الجمهوري	الخوئي	الحسين	الجوادين	المنتظر	العسكري الشرقي	العسكري الغربي	التجاوز
السعر ١٠٠٠ دينار/م٢	٧٥٠–١٠٠٠	٧٥٠–١٥٠٠	٦٠٠–٧٥٠	٣٠٠–٣٥٠	٢٥٠–٣٠٠	٢٥٠–٣٠٠	٣٠٠–٣٥٠	٣٠٠–٤٠٠	٢٠٠–٤٠٠	٢٠٠–٢٥٠	٢٥–١٠٠

المصدر: من عمل الباحث إعتماداً على : مقابلة شخصية ، بتأريخ ٢٦/١/٢٠٢٠م.

ثالثاً : إرتفاع أسعار مواد البناء وإجور العمل

يرتكز تشييد المبنى السكني على ركيزتين أساسيتين هما مساحة الأرض ومواد البناء ،إذ بدونهما لايُمكن بناء وحدة سكنية، وبذلك شكلت مواد البناء أحد العوامل المؤثرة على الإنشاءات السكنية ، وتتباين أسعار هذهِ المواد حسب نوعيتها وكمياتها المستخدمة ، وكذلك تتباين الأسعار من فترة لآخرى تبعاً لحجم

١ – الملحق (٢).

الطلب عليها والمستوى الإقتصادي . ويتطلب بناء المساكن كميات من المواد الإنشائية المتنوعة تتناسب مع حجم الهيكل العمراني للمبنى والمساحة التي يشغلها ، ويُشكل التغير في أسعار المواد المستخدمة في البناء عاملاً مؤثراً في الكلفة الإجمالية للمبنى السكني وتحتل المرتبة الثانية بعد سعر الأرض[١]. ويُعَد إرتفاع أسعار مواد البناء وأجور الأيدي العاملة من المُشكلات التي تواجه الأفراد الراغبين في بناء وحدة سكنية ملائمة لعوائلهم ، ومن معطيات الجدول(٤٠) نجد أنَ إرتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمل تسير بمستويات كبيرة منذ عام ١٩٨٨ حتى وقتنا الحاضر، إذ وصلت إلى حد لايمكن لدخول معظم الأفراد ولاسيما محدودي الدخل أن تكون لها القدرة على توفيرها لبناء وحدة سكنية ، فقد بلغت أسعار مواد البناء الرئيسة وأجور الأيدي العاملة في عام ١٩٨٨م (١٨٦) دينار للطن الواحد من حديد التسليح، و(١٢٥) دينار لكل (٤٠٠٠) للطابوق العادي، و(١٥٥) دينار لكل (٥٠٠٠) للطابوق الفني ،و(٢٠)دينار للطن الواحد من مادة الأسمنت، وبلغت الأجور اليومية للبّناء(الأسطة) (٣٠)دينار ، وأجور العامل(٦)دينار، ثم أخذت الأسعار بالأرتفاع لتبلغ في عام ١٩٩٨م (١٨٠٠٠٠) دينار للطن الواحد من حديد التسليح و(١٢٥٠٠٠) دينار لكل(٥٠٠٠) للطابوق الفني، وبلغ سعر كل(٤٠٠٠) من الطابوق العادي (١١٠٠٠٠) دينار، و(٧٠٠٠) دينار للطن الواحد من مادة الأسمنت، وكذلك شهدت أجور العمل إرتفاعاً فقد بلغت أجور البنّاء (٤٠٠٠) دينار وأجور العامل (١٠٠٠)دينار، وكانت هذهِ الأسعار مرتفعة بشكلٍ كبير مقارنةً مع مستوى دخول الأفراد ومستويات المنخفضة في فترة التسعينيات بسبب الأوضاع الإقتصادية والسياسية السيئة التي مرت بها البلاد وأنعكست على بشكلٍ سلبي على سُكان المدن بمستوى كبير مما أدى إلى توقف أو بطئ حركة البناء في كافة المجالات العمرانية ومنها القطاع السكني وإتجه بعض الأفراد إلى إستخدام مواد بناء مُستهلكة أو رديئة النوعية في تشييد مساكن ذات نوعية مُتدنية وهذا أثرَ على خصائص الوحدة السكنية وجعلها تتعرض للتهرؤ في فترة قصيرة ، وقد وصلت أسعار مواد البناء وأجور العمل في عام ٢٠٠٩م إلى مستويات مرتفعة بعد التغيرات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣م بسبب توقف معظم معامل إنتاج المواد الإنشائية ،ودخول المواد المستوردة بشكل واسع وبدون رقابة ومعظم هذهِ المواد غير ملائمة لظروف البلد المناخية والبشرية مما أنعكس على متانتها، فقد بلغ سعر حديد التسليح(٤٥٠٠٠٠)دينار/طن،ووصل سعر الأسمنت إلى(٦٠٠٠٠)دينار/طن، في حين بلغ سعر كل(٥٠٠٠)من الطابوق الفني (٧٠٠٠٠٠) دينار.

---

١ – لؤي طه ملا حويش ، آمال منصور حسن ، سياسات تمويل الإسكان الحضري مع إشارة خاصة للعراق ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقصادية ، بغداد ،٢٠١٣ ، ص٢٣٢.

جدول(٤٠) أسعار مواد البِناء وأجور العمل/دينار للمدة (١٩٨٨-٢٠٢٠)م في مدينة الشامية

المادة	الكمية	١٩٨٨	١٩٩٨	٢٠٠٩	٢٠٢٠
حديد التسليح	طن واحد	١٨٦	١٨٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
الأسمنت	طن واحد	٢٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠٠	١١٥٠٠٠
الطابوق الفني	٥٠٠٠	١٥٥	١٢٥٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
الطابوق العادي	٤٠٠٠	١٢٥	١١٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
البلوك	١٠٠٠	١٢٠	١٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
الرمل	لوري قلاب	٧٥	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
الحصى	لوري قلاب	٢٥٠	١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
الجص	لوري قلاب	١٥٠	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠
أجور البنّاء	يوم واحد	٣٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠- ٧٥٠٠٠
أجور العامل	يوم واحد	٦	١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠

المصدر : مقابلة شخصية، بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٢٠.

أما أجور العمل فقد بلغت (٥٠٠٠٠)دينار أجور البنائين و(٢٠٠٠٠)دينار أجور العامل، أما الأسعار في عام ٢٠٢٠م فقد وصلت إلى مستويات أثرت على محدودي الدخل بعدم قدرتهم على توفير هذهِ المواد، فقد بلغ سعر حديد التسليح(٨٥٠٠٠٠)دينار/طن، وسعر الأسمنت (١١٥٠٠٠)دينار/طن ، وبلغ سعر كل (٥٠٠٠)من الطابوق الفني (٧٥٠٠٠٠)دينار، في حين بلغ سعر كل(٤٠٠٠) من الطابوق العادي (٥٠٠٠٠٠) دينار، وتتراوح أجور البنّاء بين(٦٠٠٠٠-٧٥٠٠٠)دينار وبلغت أجور العامل (٢٥٠٠٠)دينار، وعلى الرغم من الأرتفاع الكبير الذي شهدتهُ أسعار مواد البناء وأجور العمل منذ ٢٠٠٣م ولحد الآن، إلا إنَ ذلك ترافق مع تحسن الوضع الإقتصادي لمعظم السكان ،وتوفرمواد البناء المتنوعة وبمختلف الأسعار، فضلاً عن إمكانية الحصول على المواد الإنشائية بطريقة التقسيط ، مما ساهمَ في توسع العمران السكني، ويُشكل أرتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمل أحد الأسباب المؤدية إلى عدم إمتلاك بعض الأفراد – ولاسيما ذوي الدخول المنخفضة – وحدة سكنية ملائمة ، إذ بلغ معدل هذا العامل (١٢,٨)%، في حين شكل عامل أرتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمل معدلاً بلغَ(١٩,٧)% من جملة المعوقات التي واجهة الأفراد عند بناء وحدة سكنية خاصة بهم[1].

١ – الملحق (٢).

رابعاً : تهرؤ الوحدات السكنية

تتعرض بعض المباني السكنية إلى حالة إضطراب شكلي في هياكلها العمرانية بسبب مؤثرات طبيعية وبشرية، ومع عدم الألتفات لهذهِ الأضطرابات وأهمالها فأنَ ذلك يؤدي إلى حصول خلل في خصائص المسكن العمرانية الأمر الذي ينتج عنهُ تهرؤ المبنى السكني وتداعيه(١). وتُعدّ المناطق السكنية القديمة في مراكز المدن من أكثر المناطق التي تتعرض لمشكلة التهرؤ وذلك بسبب التقادم الزمني للوحدات السكنية المشيدة في المراحل الأولى من نشأة المدن، فضلاً عن النوعية الرديئة لمواد البناء المُستخدمة والتي تتصف بضعف مقاومتها للظروف المناخية، أضافةً إلى مجموعة عوامل إجتماعية إقتصادية تؤثر على المباني السكنية وتُزيد من مظاهر التهرؤ فيها(٢). ومن مؤشرات تهرؤ المبنى السكني ظهور التشققات والصدوع في الجدران والأساسات، وتآكل أو تقشر الطبقات التي تكسو الجدران، وتتجه هذهِ المظاهر إلى التوسع والأنتشار في أجزاء المسكن مع إستمرار إهمالها وعدم إجراء الصيانة، لضُعف الحالة الإقتصادية لشاغلي المبنى، فضلاً عن المنافسة من قبل الأستعمالات الآخرى، وكثافة إشغال المسكن، مما يؤدي بحالة الوحدة السكنية العمرانية إلى التدهور والتداعي ويتحول إلى بيئة غير ملائمة للسكن وآيلة للسقوط ويُشكل خطورة على سكانهِ(٣)،و كما موضح في الصورة(١١).

تُشكل مشكلة تهرؤ الوحدات السكنية أحد مُشكلات الإستعمال السكني في منطقة الدراسة ولاسيما في جزء من مباني المنطقة القديمة المُتمثلة بأحياء (السوق والسراي) بسبب تقادم العمر الزمني لهذهِ الوحدات ، ويظهر التهرؤ أيضاً في بعض مساكن مناطق(التجاوز) وذلك يعود إلى رداءة مواد البناء المستخدمة فيها بسبب الوضع المعاشي المتدني لسكان هذهِ المناطق، ومن خلال معطيات الجدول(٤١) يظهر لنا تباين حجم ومعدلات التهرؤ بين أحياء المدينة ،إذ بلغ العدد الكلي للوحدات السكنية المتهرئة في المدينة (١٦٢) وحدة سكنية وشكلت نسبة مقدارهُا (٣٨,١)% من الحجم الكلي لعينة الدراسة ، تصدر حي(السوق) أحياء المدينة بعدد الوحدات المتهرئة والتي بلغ عددها(٣٢) مسكناً، مُشكلة نسبة مُقدارُها(٥٨,٢)% وذلك بسبب التقادم الزمني لهذهِ الوحدات ومواد بنائها الرديئة والتي تتصف بضعف مقاومتها للظروف الطبيعية ولاسيما التباين الفصلي للمناخ ، كما أسهم التوسع التجاري والخدمي على حساب مساكن هذهِ الأحياء في مغادرة أصحابها وتحولها إلى مخازن تجارية أو تأجير بعضها وبقيت مهملة بدون صيانة

١– فواز عائد كركجة ، التدهور الحضري الشكلي لمدينة الموصل القديمة ، أطروحة دكتوراه ،كلية التربية ، جامعة الموصل ،٢٠٠٠ ، ص٥٧.
٢– ضياء خميس علي، تداعي الموروث السكني في مركز قضاء الأعظمية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٧١.
٣– حازم داود سالم الربيعي،التباين المكاني للتداعي السكني في مركز الرصافة القديم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١١١.


صورة (١١) تهرؤ المساكن القديمة



المصدر : الدراسة الميدانية، ألتقطت الصورة بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٢٠، في حي السوق

الجدول(٤١) الوحدات السكنية المتهرئة في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	حجم العينة	عدد المساكن المتهرئة	%
السوق	٥٥	٣٢	٥٨,٢
السراي	٧٨	٣٧	٤٧,٤
المعلمين	٢٠	٣	١٥
الجمهوري	٣١	١١	٣٥,٥
الخوئي	٢٥	٨	٣٢
الحسين	٣٣	١٢	٣٦,٣
الجوادين	٢٢	٧	٣١,٨
المنتظر	٤٧	١٦	٣٤,١
العسكري الشرقي	١٩	٥	٢٦,٣
العسكري الغربي	٧٤	٢١	٢٨,٣
التجاوز	٢١	١٠	٤٧,٦
المجموع	٤٢٥	١٦٢	-
النسبة %	١٠٠	٣٨,١	-

المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على :الدراسة الميدانية ، أستمارة الأستبيان ، أولاً ، السؤال ١٣.

، وجاءت أحياء(التجاوز والسراي) بالمرتبة الثانية بنسبة المساكن المُتهرئة والتي بلغت (٤٧,٦، ٤٧,٤)% على التوالي ، بسبب المساكن القديمة في حي السراي، والمواد الإنشائية الرديئة المستخدمة في مساكن

مناطق التجاوز لأنخفاض المستوى الأقتصادي لسكانها، إذ تتصف هذهِ المواد بقلة مقاومتها للظروف المناخية ورطوبة التربة مما يجعلها قصيرة العمر في مواجهة هذهِ المؤثرات.

في حين احتل حي (المعلمين) المرتبة الاخيرة بعدد ونسبة المساكن المتهرئة ، إذ بلغ عددها(٣) مساكن وبنسبة بلغت (١٥)% من مجموع مساكن الحي التي شملها المسح الميداني ، ويعود إنخفاض نسبة المساكن المتهرئة إلى الحالة الإقتصادية الجيدة لمعظم سكان الحي والتي أنعكست على نوعية المواد المستخدمة في البناء ، فضلاً عن توفر الإمكانية الإقتصادية لإجراء عمليات الصيانة والترميم المستمرة لأي حالة تهرؤ تظهر في أجزاء المسكن.

خامساً : الهجرة نحو المدينة

يُشير مفهوم الهجرة إلى إنتقال الفرد من مكان إستقرارهِ إلى مكان آخر ، ويُعرف المكان الأول بمكان المُغادرة في حين يسمى الثاني المكان المقصود أو مكان الوصول ، ومن شروط الهجرة هو عبور الشخص المُهاجر حدود إدارية محلية أو دولية[١]. وتحدث هذهِ الظاهرة كنتيجة لعددٍ من القوى أو العوامل والتي تشمل قوى الطرد من المكان الأصلي للمهاجر وقوى الجذب للفرد في مكان الوصول[٢]. وتُصنف الهجرة على أساس معيار إجتياز الحدود إلى هجرة خارجية وداخلية[٣]. وتُشكل الهجرة ضمن حدود الدولة ولاسيما هجرة الأفراد من القرى إلى المراكز الحضرية أحد المُشكلات الديموغرافية في أغلب دول العالم ،نظراً لِما ينتج عنها من نمو حضري سريع يترتب عليه آثار سلبية من حيث زيادة الضغط على الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية في المدن[٤]. كما تُسهم في إختلال التوازن بين إستعمالات الأرض الحضرية والتشييد العمراني والتخطيطي في هذهِ المراكز مما يؤثر سلباً على كفاءة الأداء الوظيفي للمباني السكنية الأمر الذي يدفع بالكثير من الأفراد إلى أجراء تحويرات في الوحدة السكنية ، كذلك تسببت الهجرة نحو المدن في ظهور المناطق السكنية العشوائية وزادت من حالات التجاوز على إستعمالات الأرض وحدوث تغير في وظائفها المخططة لها[٥]. ويُعد الإنتقال من الريف والأستقرار في المدن من العوامل

---

١ – علي لبيب ، جغرافية السكان – الثابت والمتحول ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٩.

٢ – علي عبد الأمير ، حاتم راشد علي ، "الهجرة والسكن العشوائي في محافظة الديوانية "، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، جامعة القادسية ، المجلد ١٤ ، العدد(٤) ،٢٠١١ ، ص٣٠٢.

٣ – ساجدة عبدالحكيم عبدالقادر ، الهجرة الداخلية الوافدة إلى مدينة نابلس للمدة (١٩٩٤-٢٠١٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ٢٠١٨ ، ص١٣.

٤ – مريم خير الله خلف ، مصدر سابق ، ص٢٠٨.

٥ – تغريد حامد علي ، التحضر السريع للمدن – دراسة في بعض المدن العراقية ، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد ، العدد(٢١) ، ٢٠٠٩ ، ص٤٤.

الرئيسة التي تؤدي إلى إرتفاع معدلات الطلب على الأراضي والوحدات السكنية الأمر الذي يتسبب في إرتفاع أسعار العقارات السكنية[١].

وقد شَهِدت مدينة الشامية في العقود الماضية زيادة سكانية ساهمت فيها تيارات الهجرة الوافدة للمدينة سواء من الريف أو من المدن الصغيرة(التوابع) القريبة منها، وذلك بسبب تدهور الأنتاج الزراعي في الأرياف مما دفع بالكثير إلى الهجرة نحو المدينة من أجل البحث عن فرص العمل، ولتوفر الخدمات العامة التي تفتقر لها معظم القرى الواقعة ضمن الأقليم الأداري والجغرافي للمدينة، كما وَفَدَ للمدينة العديد من العمالة العربية المصرية في فترة الثمانينيات من القرن العشرين نتيجةً لتحسن الظروف الإقتصادية للعراق في تلك الفترة والتسهيلات الحكومية التي قدمها العراق لأستقبال الأيدي العاملة العربية ، وإنخفضت أعداد المهاجرين إلى منطقة الدراسة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بسبب سوء الأوضاع المعيشية والخدمية في المدينة الناجمة عن تردي الأوضاع الإقتصادية التي مر بها البلد بفعل الحصار الإقتصادي ، لتعود تيارات الهجرة بالتدفق نحوَ المدينة وبشكلٍ واسع بعد عام ٢٠٠٣م بسبب التغيرات التي شهدها العراق ومُدِنهِ ومنها منطقة الدراسة من تطور إقتصادي وخدمي ، وإرتفاع فرص العمل وتنوعها، الأمر الذي أنعكسَ على زيادة الطلب على الأراضي والوحدات السكنية وأرتفاع أسعارها، أضافةً إلى تجمع معظم المهاجرين في أطراف المدينة في مناطق عشوائية وتجاوز البعض منهم على التصميم الأساس كما في شمال المدينة[٢]. وبلغ حجم الهجرة الوافدة للمدينة في عام ٢٠١٦م (٦٨٣) مهاجراً مُشكلين نسبة بلغت (١,٣)% من مجموع سكان المدينة ، وأستمرت الزيادة في أعداد المهاجرين لتبلغ في عام ٢٠١٩ (١٠٣٣) مهاجرين وبلغت نسبتهم(١,٨)% من سكان المدينة[٣]، مما أنعكسَ على زيادة الضغط على ما متوفر من الأراضي والمباني السكنية ، فضلاً عن تردي كفاءة الخدمات وإنتشار مظاهر الترييف الحضري لكون المهاجرين حديثي العهد ولا يزالون متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم الأجتماعية السائدة في الريف مما ساعد على وجود تكتلات من المهاجرين ضمن أحياء المدينة ويتطلب تحقيق التكيف والأندماج الأجتماعي مع سكان الحضر الأصليين فترة زمنية طويلة في منطقة الدراسة.

١ – محمد حسين غضبان الجبوري ، مصدر سابق ، ص١٧٠.

٢ – مقابلات شخصية مع عدد من كبار السن في مدينة الشامية ، بتأريخ ٢٠٢٠/٦/١.

٣ – دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة القادسية ، وحدة الرصد وبنك المعلومات ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩.

سادساً : الحراك السكني

لقد أخذت الدراسات الحضرية الحديثة تتناول ظاهرة تغيير السكان لمحل سكناهم ضمن الحيز الحضري لأهميتها في دراسة التركيب الداخلي للمدن وديناميكية سكان الحض، ويُطلق على هذهِ الظاهرة الأنتقال السكني أو الهجرة الحضرية ، ويُعدّ حجم الأسرة وحالة المسكن والبيئة السكنية والدور الحكومي من العوامل الرئيسة المحددة للحراك السكني داخل المدن[١]. إذ إنَ الأنشطار العائلي وتعدُد الأسر في المسكن الواحد ، وتردي الحالة العمرانية للوحدة السكنية ، وإنعدام الخدمات المجتمعية والبنى التحتية أو قلة كفائتها ، وتردي أوضاع البيئة السكنية من حيث النظافة والأمان والعلاقات الأجتماعية، جميعها أسباب تدفع بالأسر لتغيير محل سكنهم والأنتقال إلى مكان آخر في المدينة[٢].وينتُج عن هذا الحراك عدد من المشكلات منها إرتفاع الكثافة السكانية والسكنية في مناطق معينة من المدينة مما يُشكل ضغطاً على الخدمات العامة ، فضلاً عن التغيرات الإجتماعية الناجمة عن الهجرة الحضرية كأنتقال أسر ذات مستوى إجتماعي وإقتصادي وثقافي مختلف عن مستوى سكان الحي الأصليين، مما يؤثر سلباً على الأنسجام والتجانس الأجتماعي بين السُكان الأمر الذي يجعل من هذهِ المناطق تفقد بعض خصائصها كالأجواء الأجتماعية الهادئة والنظافة والأمان وغير ذلك[٣].

وشَهِدت مدينة الشامية إرتفاع حالات الهجرة الحضرية بعد عام ٢٠٠٣م نتيجة التطورات الإقتصادية والإجتماعية لِسُكان المدينة، مما دفع بالكثير من الأسر تغيير محل سكنهم والإنتقال إلى أحياء تناسبهم وتحقق لهم مستوى من الرضا عن المسكن والبيئة السكنية ، وأظهرت الدراسة الميدانية وكما مُبين في الجدول(٤٢) إنَ نسبة الأسر التي غيرت محل سكنها في منطقة الدراسة بلغت(٢٦,٦)% من مجموع الأسر التي شملها المسح الميداني ، وتصدر حي (المعلمين) أحياء المدينة بنسبة الحراك السكني ،إذ بلغت (٥٥)% ، وذلك لكونهِ من الأحياء الراقية والتي تتمتع بمستوى جيد من حيث نوعية المساكن ومستوى الخدمات وسهولة الوصول للمنطقة التجارية والإدارية ، أما الأسباب والدوافع التي تقف وراء الإنتقال السكني فقد كانت متعددة ومتنوعة ومتباينة بنفس الوقت ، وشكل توفر الخدمات وأرتفاع مستوى كفائتها أعلى معدل من بين الأسباب الأخرى فقد بلغ (٣٠,١)% ، في حين أحتل العامل الأجتماعي والمُتمثل بالأنشطار العائلي بسبب الزواج وتعدد الأسر في المسكن الواحد المرتبة الثانية وبنسبة

---

١ – صلاح حميد الجنابي ، مصدر سابق ، ص٣٢٦.

٢ – عادل مكي عطية الحجامي ، مصدر سابق ، ص١٣٧.

٣ – بشير إبراهيم إلطيف وزملاؤه ، خدمات المدن – دراسة في جغرافية التنمية ، مصدر سابق ، ص٨٠.

بلغت(٢٣,١)%، وبلغت نسبة عامل السكن بالقرب من الأهل والأصدقاء والأقارب (١٠,٦)% ، في حين بلغت نسب عوامل رداءة المسكن ،وإرتفاع الإيجار ، والتقرب من السوق (٧,١ ، ٧,١ ،١١,٥)% على التوالي ،في حين بلغت معدلات السكن بالقرب من محل العمل وعدم توفر الأمان (٧,٩ ، ٢,٦)% على التوالي، ولم يُسجل عامل تغيير الجيران أي نسبة تذكر من بين أسباب الحراك السكني. نستخلص من ذلك إنَ الحراك السكني يُمثل أحد مشكلات السكن في المدينة من خلال ما ينتج عنهُ من تباين الكثافة السكانية والسكنية بين أحياء المدينة كما هو الحال في أحياء(المعلمين والسراي والجمهوري) مما يُشكل ضغطاً على الخدمات وبالتالي تردي كفائتها .

سابعاً : تجزئة الوحدة السكنية

يلجأ الكثير من السُكان إلى إجراء تحويرات في مساكنهم ومنها تقسيم الوحدة السكنية القائمة وتجزئتها أو إضافة بناء في الفضاءات الخارجية ،وذلك لأسباب ديموغرافية وإجتماعية وإقتصادية مختلفة، ويُعد هذا الإجراء من المُشكلات التي تحدث في بعض المساكن نتيجةً لزيادة الحاجة إلى توفير مسكن وقلة ما معروض ومتوفر من الأراضي والوحدات السكنية(١).وإرتفعت معدلات تقسيم المساكن في المدن العراقية بعد عام ٢٠٠٣م بسبب النمو السكاني الكبير وإرتفاع معدل الإنشطار العائلي، كما أسهمَ إرتفاع أسعار الأراضي والوحدات السكنية في التوجه نحو تجزئة المساكن، إذ إتجهت العديد من الأسر لأستغلال فضاءات المسكن الخارجية المُتمثلة بالحديقة والمرآب وإشغالها بالبناء، من جانب آخر قامت بعض الأسر بأضافة بناء ضمن مساحة المسكن لغرض الحصول على مورد مالي من خلال إيجار أو بيع البناء المُضاف، فضلاً عن قلة الدور الحكومي في مواجهة مشكلات السكن، وضعف الرقابة الإدارية على حالات التجاوز على الخصائص الناتجة عن تجزئة المسكن(٢).وينتُج عن هذهِ الظاهرة مجموعة من المشكلات أهمها زيادة الكثافة السكانية والسكنية والضغط على الخدمات المجتمعية والبنى التحتية مما يتسبب في قلة كفائتها، كما تؤدي هذهِ الظاهرة إلى تردي البيئة الداخلية للمسكن من حيث صغر المساحة وقلة الإضاءة والتهوية الطبيعيتين، وزيادة التلوث الضوضائي، وإختفاء أو تقلص المساحة المخصصة

١ – جمال باقر مطلك السعيدي ، رشا عباس رزوقي ،" دراسة تحليلية في ظاهرة تقسيم الوحدة السكنية – محلة ٤٠٩ في الكاظمية "، مجلة المخطط والتنمية ، العدد(٢٨) ، ٢٠١٣ ، ص٤٨.

٢ – سالي عدنان عبدالمنعم ، "إعادة فرز وتقسيم الوحدات السكنية وأثرها الأجتماعي والعمراني على المحلة السكنية – دراسة تحليلية "، مجلة المخطط والتنمية ، العدد(٣٧) ، ٢٠١٨ ، ص٥٥-٥٧.

الجدول(٤٢) حجم وأسباب الحراك السكني في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	حجم العينة	حجم الحراك	%	أسباب الحراك السكني																	
				تعدد الأسر	%	توفر الخدمات	%	رداءة المسكن	%	إرتفاع الإيجار	%	تغيير الجيران	%	القرب من الأهل والأصدقاء	%	عدم توفر الأمان	%	القرب من السوق	%	القرب من محل العمل	%
السوق	٥٥	١٣	٢٣,٦	١	٧,٧	١	٧,٧	–	–	–	–	–	–	٢	١٥,٣	–	–	٦	٤٦,٢	٣	٢٣,١
السراي	٧٨	٢٣	٢٩,٥	٤	١٧,٤	١١	٤٧,٨	١	٤,٤	٢	٨,٦	–	–	–	–	–	–	٤	١٧,٤٩,١	١	٤,٤
المعلمين	٢٠	١١	٥٥	٢	١٨,٢	٦	٥٤,٥	١	٩,١	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٢٢,٣	١	٩,١
الجمهوري	٣١	٩	٢٩,١	١	١١,١	٣	٣٣,٣	–	–	–	–	–	–	١	١١,١	١	١١,١	٢	–	١	١١,١
الخوئي	٢٥	٥	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	–	–	١	٢٠	–	–	١	٢٠	–	–	–	–	–	–
الحسين	٣٣	٨	٢٤,٣	٣	٣٧,٥	١	١٢,٥	–	–	١	١٢,٥	–	–	٢	٢٥	–	–	–	–	١	١٢,٥
الجوادين	٢٢	٦	٢٧,٣	١	١٦,٧	٢	٣٣,٢	١	١٦,٧	–	–	–	–	١	١٦,٧	١	١٦,٧	–	–	–	–
المنتظر	٤٧	١٢	٢٥,٥	٣	٢٥	٤	٣٣,٣	٢	١٦,٧	–	–	–	–	٢	١٦,٧	–	–	–	–	١	٨,٣
ع الشرقي	١٩	٤	٢١,١	١	٢٥	١	٢٥	١	٢٥	١	٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ع الغربي	٧٤	١٧	٢٢,٩	٦	٣٥,٤	٢	١١,٧	٢	١١,٧	٢	١١,٧	–	–	٣	١٧,٧	١	٥,٩	–	–	١	٥,٩
التجاوز	٢١	٥	٢٣,٨	٢	٤٠	٢	٤٠	–	–	١	٢٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٤٢٥	١١٣	–	٢٦	–	٣٤	–	٨	–	٨	–	–	–	١٢	–	٣	–	١٣	–	٩	–
النسبة%	١٠٠	٢٦,٦	–	٢٣,١	–	٣٠,١	–	٧,١	–	٧,١	–	–	–	١٠,٦	–	٢,٦	–	١١,٥	–	٧,٩	–

المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على : الدراسة الميدانية ، إستمارة الأستبيان ،ثانياً ، السؤال(١١).

للحديقة والمرآب والتعويض عنها بالتجاوز على الأرصفة والساحات القريبة من المساكن المجزئة وإستغلالها لوقوف السيارات أو زراعتها[١]. وشَهِدت منطقة الدراسة إنتشار ظاهرة تقسيم الوحدات السكنية في السنوات الأخيرة كردة فعل على زيادة السُكان وتعدد الأسر ، مما يُعدّ مؤشراً على تفاقم أزمة السكن ،وإنخفاض مستوى الدخل لدى بعض الأفراد الأمر الذي دفعهم إلى تقسيم المسكن أو إستغلال المساحات الخارجية منهُ في بناء مسكن صغير والذي يعرف بأسم (المشتمل) لغايات متعددة كالسكن فيها أو لتأجيرها أو بيعها، أو بناء محلات تجارية للحصول على مورد إضافي، وتكشف بيانات الجدول(٤٣) إنَ عدد الوحدات السكنية المجزئة بلغ (٨١) وحدة سكنية، شكلت نسبة مُقدارهُا (١٩,١)% من عدد المساكن الممسوحة، وتباينت نسب الوحدات السكنية المجزئة بين أحياء المدينة، تبعا للأسباب التي أدت إلى التجزئة، فعلى مستوى الأحياء أحتل حي(التجاوز) المرتبة الأولى وبنسبة بلغت(٣٣,٣)% من حجم عينة الحي بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي لمعظم سكان التجاوز ، فضلاً عن وجود الاسر الممتدة التي تعود لاعتبارات اجتماعية إذ إنَ معظم سكان التجاوز هم من ذوي الاصول الريفية ، في حين احتل حي(الخوئي) المرتبة الاخيرة في عدد الوحدات المجزئة التي بلغت نسبتها(١٢)% من حجم العينة وذلك يعود الى ان اغلب مساكن الحي ذات مساحات صغيرة تتراوح بين(١٢٠-١٥٠)م^{٢} لا تسمح بتقسيم المسكن او اضافة بناء.

أما الأسباب والدوافع التي تقف وراء ظاهرة تجزئة الوحدات السكنية فقد أختزلتها الدراسة في مجموعتين هي أسباب إجتماعية وتشمل الأنشطار العائلي وأرتفاع أعداد الأفراد،وأسباب إقتصادية تمثلت في تقسيم المسكن أو أضافة بناء لإنخفاض المستوى المعاشي وعدم القدرة على شراء قطعة أرض سكنية أو لغرض تحقيق أرباح مالية من خلال الإيجار أو البيع أو إستثمارهِ في التجارة ، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية إرتفاع معدل تجزئة المساكن لأسباب إجتماعية والتي بلغت نسبتها(٥٣,١)% من مجموع الوحدات المجزئة ، في حين بلغت نسبة المساكن المجزئة لأسباب إقتصادية (٤٦,٩)%.

---

١ - بشير إبراهيم لطيف وآخرون، ظاهرة تجزئة الوحدة السكنية في مدينة بغداد، مجلة الباحث، العدد(٢٧) ، ٢٠١٨ ، ص٤٥١.

الجدول(٤٣)حجم الوحدات السكنية المجزئة وأسباب تجزئتها في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

الأحياء	حجم العينة	عدد المساكن المجزئة	%	أسباب تجزئة الوحدات السكنية			
				أجتماعية	%	إقتصادية	%
السوق	٥٥	١١	٢٠	٣	٢٧,٣	٨	٧٢,٧
السراي	٧٨	١٦	٢٠,٥	٥	٣١,٣	١١	٦٨,٧
المعلمين	٢٠	٤	٢٠	٢	٥٠	٢	٥٠
الجمهوري	٣١	٧	٢٢,٥	٤	٥٧,٢	٣	٤٢,٨
الخوئي	٢٥	٣	١٢	٢	٦٦,٧	١	٣٣,٣
الحسين	٣٣	٦	١٨,٢	٤	٦٦,٧	٢	٣٣,٣
الجوادين	٢٢	٣	١٣,٦	٣	١٠٠	٠	٠
المنتظر	٤٧	١٥	٣١,٩	١٠	٦٦,٧	٥	٣٣,٣
العسكري الشرقي	١٩	٤	٢١,١	٣	٧٥	١	٢٥
العسكري الغربي	٧٤	١٢	١٦,٢	٩	٧٥	٣	٢٥
التجاوز	٢١	٧	٣٣,٣	٥	٧١,٤	٢	٢٨,٦
المجموع	٤٢٥	٨١	-	٤٣	-	٣٨	-
النسبة%	١٠٠	١٩,١	-	٥٣,١	-	٤٦,٩	-

المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على الدراسة الميدانية ، إستمارة الإستبيان ، أولاً ، السؤال ١١ ،١٢.

المبحث الثالث

الحلول المقترحة لمواجهة مشكلات الاستعمال السكني في مدينة الشامية

إنَ دراسة مُشكلات الأستعمال السكني في المدن يُعدّ مدخلاً رئيساً لوضع حلول ومعالجات تُساعد في المعالجة أو الحَد من تفاقم هذهِ المشكلات ، وفي ضوء دراسة المشكلات التي يُعاني منها القطاع السكني في منطقة الدراسة ،بالأعتماد على نتائج الدراسة الميدانية وما تم الحصول عليه من المعلومات الرسمية وغير الرسمية، مما ساعد الباحث في وضع تفسيرات منطقية للأسباب التي تقف وراء هذهِ المُشكلات وبالتالي التمكُن من تقديم رؤية تشتمل على مجموعة من الحلول المقترحة التي يؤمل منها أن تُساهم في حل مُشكلات الأسكان الحضري في منطقة الدراسة، وتمثلت هذهِ الحلول والمعالجات بما يلي:-

أولاً : الحد من الهجرة نحو المدينة

نظراً لِما ينتُج من مُشكلات حضرية في حالة إستمرار تزايد مُعدلات الهجرة نحوَ المدينة ولاسيما من المناطق الريفية ، وفي مُقدمة هذهِ المشكلات تفاقم أزمة السكن والضغط على الخدمات ، فأنَ الحد من هذا الإنتقال يُمثل أحد الحلول المهمة في هذا الجانب ، ويتطلب وقف الهجرة الريفية نحو المدن أو الحد منها التعرف على القوى والدوافع الطاردة من الريف والجاذبة في المدينة[١]. وتُعد الأوضاع السائدة والمتردية في المناطق الريفية الواقعة ضمن الأقليم الجغرافي والإداري بمثابة عوامل تؤدي إلى هجرة الكثير من سُكان الأرياف نحو منطقة الدراسة ، فقد إتجهت أوضاع الحياة الريفية نحوَ التدهور بعد عام ٢٠٠٣م، إذ شَهِدَ القطاع الزراعي تدهوراً في الانتاج و الإنتاجية نتيجة قلة الدعم والأهتمام الحكومي وتذبذب كميات المياه، مما أنعكسَ على المستوى المعاشي لسكان الريف وإرتفاع معدلات البطالة في المجتمع ، فضلاً عن إنعدام وقلة الخدمات المجتمعية والبنى التحتية في هذهِ المناطق، جميع هذهِ الأسباب وغيرها دفعت بالكثير من سُكان الريف إلى التوجه نحو المدينة في شكل تيارات متباينة، وعلى إعتبار أنَ المدينة تُمثل مركزاً للقضاء فقد كانت أكثر جذباً للمهاجرين من المدن الصغيرة القريبة منها، إذ تتمتع المدينة بنشاط إقتصادي أوسع يوفر فرص عمل أكثر، وكذلك توفر الخدمات العامة فيها من حيث خدمات التعليم والصحة والبنى التحتية والتي شكلت مُغريات جاذبة للمهاجرين، كما ساهم تحسن الأوضاع الإقتصادية لبعض سُكان الريف من الذينَ حصلوا على وظائف حكومية مدنية وعسكرية في دفعهم إلى الإنتقال للعيش في المدينة مما جعل منهم عامل جذب لأقاربهم الذين أخذوا يتبعونهم نحو المدينة مُشكلين

١ - حسين جعاز ناصر ، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية وحركة إتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط للمدة(١٩٧٧-١٩٩٧) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١٥٤.

تكتلات إجتماعية قبلية في المجتمع الحضري ، إنَ إستمرار تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة لهُ آثار وإنعكاسات على البيئتين الريفية والحضرية على حدٍ سواء كالتغير الديموغرافي للمناطق الطاردة والجاذبة والذي ينعكس على حجم الأيدي العاملة التي تقل في الريف ويؤثر ذلك على الإنتاج الزراعي ، وبالمُقابل تكدس الأيدي العاملة وتصبح فائضة عن الحاجة في المدينة وبالتالي إرتفاع معدلات البطالة ، كما يتسبب الوافدين بزيادة الضغط على الخدمات العامة وإرتفاع الطلب على السكن وإنتشار ظاهرة السكن العشوائي المؤثرة سلباً على المدينة ومجتمعها مما يستدعي الوقوف بجدية للحد من هذهِ الظاهرة . وتتمثل المعالجات والحلول التي من شأنها إيقاف الهجرةالريفية نحو المدينة أو الحد منها في إحداث تغيير في المناطق الريفية المصدرة للمهاجرين وذلك عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنموية يمكن من خلالها خلق تنمية متوازنة بين الريف والمدينة يأتي في مقدمتها دعم القطاع الزراعي والذي يُعد المصدر الرئيس للدخل بالنسبة لسكان الريف ، ومصدر الغذاء لسكان المدينة وعليه يجب أن تتضمن هذهِ الخطط والبرامج توفير المستلزمات الزراعية بأسعار مناسبة للمستوى الإقتصادي للمزارعين، وتتمثل هذه المستلزمات بالمياه والبذور والأسمدة والمُبيدات وضمان تسويق المحاصيل الزراعية وبأسعار جيدة تتلائم مع الجهود المبذولة فيها ، إذ تُساهم هذهِ الأجراءات في تحسن الوضع الإقتصادي للفلاح وتُزيد من فرص تمسكهِ بالأرض ويمتنع عن هجرتها ، كما يُساهم التوسع في القطاع الزراعي من خلال تطويرهِ سواء بزراعة محاصيل متنوعة أو تربية الحيوانات على إمتصاص الكثير من الأيدي العاملة وهذا يتطلب منح القروض الزراعية لإقامة مشاريع جديدة كزراعة محاصيل نادرة أو تربية الحيوانات أو إنشاء بحيرات الأسماك، وكذلك يجب أن تُخصص نسبة من الوظائف لسكان المناطق الريفية ، وتشجيع الأستثمار الصناعي فيها ولاسيما الصناعات التي تعتمد على بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية كمواد أولية لها مما يساهم في توفير فرص عمل وتحويل المجتمع من زراعي إلى مجتمع زراعي صناعي، وبالتالي فأن مثل هذهِ الخطوات ستؤدي إلى إستقرار سُكان المناطق الريفية من جانب وتوفير المواد الغذائية لسكان الريف والحضر لسد الحاجة المحلية من جانب آخر. أما من حيث الواقع الخدمي في الريف فأن الخدمات وبشكلٍ عام تتصف بأنعدامها في بعض المناطق وقلتها وضعف كفائتها في مناطق آخرى مما يدعو إلى توفير الخدمات المجتمعية في الأرياف مثل فتح المراكز الصحية والمدارس، كذلك إيصال خدمات البنى التحتية ورفع كفاءة المتوفر منها كالطاقة الكهربائية ومياه الشرب وفتح الطرق والعمل على إكسائها ،إذ إنَ مثل هكذا إجراءات تكون كفيلة في إيقاف أو الحد من الهجرة نحو منطقة الدراسة .أما على مستوى المدينة فأنها أيضاً بحاجة لعدد من الأجراءات التي تحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

المحيطة بالمدينة ومنع ظهور العشوائيات ، كما إنَ العمل على تنمية المدن الصغيرة والمتمثلة بمراكز النواحي التابعة إدارياً لقضاء الشامية من شأنهِ إمتصاص جزء من المهاجرين إلى منطقة الدراسة.

ثانياً : الإسهام الحكومي في مواجهة أزمة السكن

تُعدّ مُشكلة السكن من المُشكلات الرئيسة في المُدن العراقية وتنعكس آثارها على الإستقرار المجتمعي، وأصبحت هذهِ المُشكلة واسعة الإنتشار وهي ليست حديثة العهد وإنما هي مُشكلة تراكمية ومتجذرة تعود بداياتها إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي وبدأت تظهر إلى السطح في السبعينيات لأسباب متعددة منها الإنشطار العائلي والهجرة نحو المدن وأستمرت المُشكلة بالتفاقم مع سياسات إسكانية حكومية لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تضع حداً لتضخم هذهِ المشكلة[١]. وقد أشارت الكثير من الدراسات والأحصاءات إلى إنَ العراق بحاجة إلى(٥-٦) مليون وحدة سكنية ، وهي قابلة للزيادة بفعل التزايد السكاني وحسب التقديرات فأنَ البلد يحتاج بناء (١٠٠-١٥٠)ألف وحدة سكنية سنوياً لمواجهة الطلب المتزايد على السكن[٢]. وبعد تزايد حجم العجز السكني الكمي في منطقة الدراسة ، أصبحَ من الصعوبة أن يواجه القطاع الخاص- المتمثل بالسكان -هذا العجز بمفرده من دون تدخل الدولة ، وعلى مدار السنوات السابقة لم يكون الدور الحكومي بمستوى الأزمة ، إذ أقتصرَ على توزيع قطع الأراضي السكنية على شرائح محددة والذي لم يكن عادلاً ومنصفاً للفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل فضلاً عن منح القروض الإسكانية والتي تتصف بالأجراءات الروتينية الصعبة وشروطها التي لاتسمح للبعض من الحصول عليها ، كما تكون فوائد بعض هذهِ القروض مرتفعة ، وشهدت المدينة في نهاية الستينيات بناء مساكن أفقية نسقية في حي (الخوئي)* وتم توزيعها على الفقراء والأرامل وتعد هذه الخطوة الأولى من نوعها في المدينة التي إستهدفت شرائح محتاجة للسكن وغير قادرة على توفيرهِ ، أما في السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣م فقد شهدت المدينة الشروع في إنشاء مجمع الشامية السكني والذي طرحتهُ هيئة إستثمار الديوانية للأستثمار لتقوم بتنفيذهِ أحد شركات القطاع الخاص وهي شركة (إعمار بغداد) في عام ٢٠١٢م على مساحة تبلغ (١٧)هكتار في شرق المدينة وعلى بعد (٢)كم من مركزها ، ويضم المجمع (٤٢٨) وحدة سكنية ذات بناء أفقي ، وبمساحة تبلغ (٢٠٠)م^{٢} لكل وحدة سكنية يشغلها بناء بمساحة تبلغ

---

١ - عبدالصاحب ناجي البغدادي ، نصير عبدالرزاق حسج البصري ، السياسة الإسكانية الملائمة لمحافظة النجف ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد (١١) ، العدد(٣٤) ، ٢٠١٥ ، ص٣٩.

٢ - ضرغام خالد عبدالوهاب ، مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد(١١) ، العدد(٣٤) ، ٢٠١٥ ، ص٢١١.

*** تعرضت معظم هذه المساكن للإزالة بسبب قدمها وتم تشييد مساكن جديدة بدلا عنها.**

(١٣٥)م٢ ، وبلغت نسبة إنجاز المجمع (٣٠)% ، وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع (٥٠) مليون دولار ، وفي حال أكتملَ المشروع سوف يُساهم في خفض العجز السكني في المدينة بنسبة (١٢,٨)%[١]. وقدمت الدراسة مجموعة من الأجراءات التي يُمكن من خلالها أن يُساهم الجانب الحكومي في حل أو التقليل من أزمة السكن في منطقة الدراسة وتتمثل هذهِ الأجراءات بمايلي:-

١- القيام بتخصيص الأراضي السكنية الكافية لأغراض البناء السكني وتوزيعها بطريقة عادلة على الفئات المستحقة التي تواجه صعوبة في الحصول على قطعة أرض سكنية.

٢- التوجه نحو البناء العمودي من خلال بناء مجمعات سكنية عمودية والتي تشغل مساحة أقل ، وتوفر عدد أكبر من الوحدات السكنية، ويستوعب عدد أكثر من الأسر مقارنةً بالبناء الأفقي مما يحد من التوسع المساحي الكبير والذي أخذَ يلتهم الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة ، كما يتصف البناء العمودي بقلة تكاليف البناء وتوفير الخدمات العامة وسهولة إيصالها كأنشاء الطرق وشبكات الصرف الصحي ومجاري الأمطار وشبكات الطاقة الكهربائية ومياه الشرب.

٣- الإبتعاد عن الطرق التقليدية في بناء المساكن من خلال إتباع الطرق الحديثة ومنها البناء الجاهز لِما يتصف بهِ من السرعة في إنشاء الهياكل العمرانية ، وقلة ما يتطلبهُ من الأيدي العاملة ، وتقليل الهدر في مواد البناء ، وإمكانية التحكم بتصميم وتنفيذ الكتل الخرسانية ، وعدم تأثير الظروف المناخية على العمل والإنشاء ، فضلاً عن إنخفاض الأوزان العمرانية[٢].

٤- التوسع في منح القروض الخاصة بالأسكان من خلال زيادة مبلغ القرض ليفي بمتطلبات البناء، وتخفيض الفوائد والأرباح المترتبة عليه، وتسهيل الأجراءات المتعلقة بعملية الأقتراض لكي تشمل أكبر قدر من المستفيدين ولاسيما الفئات ذات الدخل المحدود والمتضررة الأكثر من أزمة السكن.

٥- العمل على توفير خدمات البنى التحتية في المناطق المخصصة للسكن قبل توزيع قطع الأراضي على المواطنين ، إذ يُعدّ توفير خدمات الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي والأمطار وفتح الشوارع وإكسائها من الجوانب الضرورية التي تجعل البيئة ملائمة للسكن وتتلافى الأخطاء والمعوقات التخطيطية لاحقاً.

٦- تشجيع شركات القطاع الخاص ولاسيما الإستثمار الأجنبي للمُساهمة في بناء المجمعات السكنية الأفقية والعمودية من خلال تقديم التسهيلات المالية والإدارية من قبل الجهات الحكومية ، وتخصيص

١ - مقابلة شخصية . بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٧.

٢ - صباح فاضل الرحماني ، مصدر سابق ، ص٧٨-٧٩.

نسبة منها لذوي الدخول المحدودة بأسعار وأقساط مناسبة ، وذلك لحجم مشكلة السكن التي تتطلب تظافر الجهود لمواجهتها ، وللأستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الأنشاءات السكنية ، جديراً بالذكر إنَ المشاريع الأسكانية التي نفذها القطاع العام في السنوات الأخيرة أثبتت فشلها بسبب الفساد المالي والإداري وإفتقار تلك الجهات لرؤية مخططة في البناء والتخصيص.

ثالثاً : الأهتمام بصناعة المواد الإنشائية

تُصنف صناعة المواد الإنشائية من ضمن مجموعة الصناعات التحويلية وتتسم بأهميتها الكبيرة وإنتشارها الواسع ، وذلك لأهميتها في ما تشهدهُ المدن من توسع ونمو عمراني وتزايد المشاريع الخاصة بالسكن الذي يُعد أكثر القطاعات العمرانية نمواً، فضلاً عن أهمية منتجات الصناعات الإنشائية في جميع القطاعات الإقتصادية والخدمية الآخرى[١]. ويُعدّ تطوير صناعة مواد البناء والأهتمام بها أمراً ضرورياً في تحسين نوعية ومتانة الهيكل العمراني للوحدات السكنية ، إذ كلما كانت مواد البناء ذات نوعية جيدة وملائمة لظروف البيئة الطبيعية في منطقة الدراسة كلما زادت متانتها وتماسكها مما يجعل المبنى السكني أكثر قوة وترابط الأمر الذي يُقلل من تعرضهِ لمظاهر التهرؤ والتداعي مما يؤدي إلى قلة عمليات الصيانة التي تُشكل تكاليفها عبئاً على الوضع الإقتصادي للفرد. وتمتلك محافظة القادسية مجموعة من المواد الأولية التي تدخل في صناعة مواد البناء ومنها حجر الكلس والجبس والحصى والرمال والدولومايت وأطيان الطابوق، ويوجد ضمن قضاء الشامية جزء من هذهِ المواد كأطيان الطابوق وبنسبة تبل(٣٠,٥)% من مجموع كمياتهِ في عموم المحافظة ، كما يتوفر حجر الجبس في ناحية غماس – أحد نواحي قضاء الشامية – والذي يعتمد عليه معمل جص الغري في توفير المادة الأولية[٢]. ويوجد في قضاء الشامية عدداً من معامل صناعة البلوك يبلغ عددها(٢٨) منشأة ، ومعملين لأنتاج الشتايكر[٣]. وتبعاً للإمكانيات الجغرافية المتوفرة في قضاء الشامية من الممكن الأستفادة منها في تنمية صناعة المواد الإنشائية لسد الحاجة المحلية للقضاء بشكل عام ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص، وتتمثل أهم المشاريع الصناعية التي يمكن إقامتها في القضاء بمعامل لأنتاج الطابوق ومادة البورك كما يتطلب القضاء إنشاء معمل

---

١ – حسين علي فهد الوائلي ، الصناعات الإنشائية وإمكانيات تنميتها في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨ ، ص٢٢.

٢ – رحمن رباط حسين ، التنمية الصناعية وإتجاهاتها المكانية في محافظة القادسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ ، ص٦٦

٣ – حسين علي فهد ، مصدر سابق ، ص١٢٣.

لأنتاج الكونكريت الجاهز لتزايد الحاجة إليه(١). وعلى الرغم من توفر الإمكانيات التي تُساعد على إقامة صناعات إنشائية في إقليم منطقة الدراسة ،إلا إنَ الواقع الصناعي في القضاء لا يزال متخلفاً إذ يتصف إنتاج المواد الإنشائية برداءة النوعية وإستخدام الطرق التقليدية في الإنتاج ، مما أنعكسَ على سرعة تدهور المباني السكنية الأمر الذي يتطلب إجراء صيانة لها والذي يؤثر على المستوى الإقتصادي للأسر، إذ ترتفع نسبة الأملاح في الطين المستخدم في صناعة الطابوق ، كما إنَ إستخدام مادة الجص كمادة رابطة للطابوق ينتج عنه ضعف تماسك البناء بسبب عدم قدرة الجص على مقاومة الرطوبة المتسربة من المياه الجوفية إلى السطح وهذا ما تعرضت لهُ مساكن المرحلة الثانية والتي كان البعض منها يستخدم الجص في بناء الجدران ، مما يتطلب الأهتمام بصناعة المواد الإنشائية من خلال تنميتها وتحسين نوعية الأنتاج وكمياتهِ من خلال إتباع الطرق والأساليب الحديثة في الأنتاج وإخضاع المواد الأولية والإنتاج إلى فحوصات مختبرية وفق معايير التقييس والسيطرة النوعية ،وهذهِ الأجراءات يجب أن تشمل المواد الإنشائية المستوردة، وذلك لغرض الحصول على إنتاج يسد الحاجة المحلية وملائم للظروف المناخية السائدة في منطقة الدراسة. ونظراً لأرتفاع الطلب على مواد البناء أرتفعت تبعاً لذلك أسعارها مع عجز الأنتاج المحلي على سد الحاجة مما فسح المجال أمام الأستيراد الذي أخذ ينتشر بشكلٍ واسع في الأسواق مما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود وتوفير الأهتمام والدعم للصناعات الإنشائية الوطنية وتحسين إنتاجها وجعلها قادرة على منافسة المواد المستوردة ، وبذلك يتحقق جانبين هما توفير المواد الإنشائية لسد الحاجة المحلية من جانب ، وحماية الصناعة الوطنية ومساهمتها في تحسين الوضع الإقتصادي للبلد بشكلٍ عام والمدينة على وجه الخصوص من جانب آخر.

رابعاً : تحسين البيئة السكنية والخدمات العامة

ترتبط الوحدات السكنية بعلاقة تفاعلية مع محيطها البيئي ضمن بيئة المحلة أو الحي السكني ، إذ تؤثر سلوكيات السكان على البيئة السكنية والتي تنعكس سلباً على مستوى ملائمتها المكانية للسكن ، مما يتطلب العمل على تحسين البيئة السكنية من خلال مجموعة من الأجراءات التخطيطية والخدمية والتي لايمكن تطبيقها من دون التعاون المشترك بين الجهات الرسمية والسكان. وهنالك مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها بتطبيق أجراءات تحسين البيئة السكنية في المدينة ومن هذهِ الأهداف توفير السلامة والأجواء الآمنه وتحقيق الرفاهية والراحة في بيئة صحية وملائمة للعيش ، كما يتطلب تحقيق هذهِ

---

١ – حسين علي فهد ، مصدر سابق ، ص١٧٩–١٨١.

الأهداف نشر الوعي الحضاري بين أفراد المجتمع[١]. ويُستلزم تحسين بيئة المناطق السكنية مد هذهِ المناطق بالخدمات العامة كالمياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية الكافية وشبكات الصرف الصحي ومجاري الأمطار وتوفير خدمات الصحة والتعليم والترفيه وضمن المعايير المعتمدة إنشاء منظومة للنقل متكاملة من شبكة شوارع كافية وكفوءة وساحات لوقوف السيارات ومحطات الوقود وغير ذلك[٢].

ومن دراسة الواقع السكني في مدينة الشامية حددت الدراسة المشكلات التي تُعاني منها المناطق السكنية والتي أنعكست سلبياً على صلاحيتها في ممارسة الفعاليات السكانية كالسكن والخدمات وقدمت الدراسة رؤية لتطوير هذهِ المناطق والنهوض بواقعها البيئي والخدمي المتردي من خلال إعداد وتنفيذ خطط وبرامج تأهيلية وتنموية وهذا يتطلب أن تكون على مرحلتين، خطة قصيرة المدى تقوم بها دوائر ومؤسسات المدينة وحسب الإمكانات البسيطة لتأهيل بعض المرافق التي لا تتطلب تخصيصات مالية ضخمة ، أما المرحلة الثانية فتكون بعيدة المدى تعتمد على القرارات المركزية وتنفذها مؤسسات ووزارات وعلى نطاق أوسع ، ويجب أن يتم في الخطة قصيرة المدى العمل على رفع النفايات الصلبة المنتشرة في أغلب أحياء المدينة والمتراكمة على الأرصفة والساحات الخالية والحدائق ونقلها إلى أماكن الطمر الصحي البعيدة عن المناطق السكنية ، وتُشكل هذهِ النفايات أحد المشكلات التي لها آثار بيئية وصحية على المناطق السكنية ومدى ملائمتها للسكن، ويتطلب التخلص منها بمضاعفة الجهود المبذولة من قبل دائرة البلدية في المدينة من خلال زيادة ساعات العمل البشري والآلي بما يتناسب مع كميات النفايات المتراكمة ، والعمل على نشر الوعي البيئي بين المواطنين في ضرورة الأهتمام والحفاظ على مناطقهم السكنية وذلك من خلال وضع النفايات في الأماكن المخصصة لها وعدم إحراقها بالقرب من المساكن حتى يسهل على دائرة البلدية رفعها من الأحياء ، ويتطلب نشر الوعي وضع اللوحات والبوسترات الأرشادية والتوجيهية ، فضلاً عن تفعيل العمل الرقابي ومحاسبة المخالفين لإجراءات البلدية من أجل الحفاظ على نظافة المدينة . ومن الجوانب التي يفترض أن تتضمنها الخطة قصيرة المدى صيانة وتأهيل الأجزاء المتضررة من الشوارع التي تربط الأحياء مع بعضها من خلال إصلاح الحفر والتخسفات وتأهيل الأرصفة وإنارتها والأهتمام بالجزرات الوسطية بإدامتها وزراعتها . أما شبكات الصرف الصحي ومجاري الأمطار فعلى الرغم من وجودها في بعض أحياء المدينة إلا إنها تُعاني من الأنسدادات وتلف بعض الأنابيب مما يُعيق عملية التصريف ، مما يستوجب على المستوى قصير المدى أن تقوم دائرة مجاري المدينة بفتح الأنسدادات في

---

١ – رعد عبد الحسين الغريباوي ، مصدر سابق ، ص١٣٢.

٢ – مريم خير الله خلف ، مصدر سابق ، ص٢١٣.

الشبكة وصيانتها بإستمرار لرفع مستوى أدائها . وبالنسبة لمشكلة نقص تجهيز الطاقة الكهربائية فهي مشكلة عامة في جميع مناطق البلاد ولاتقتصر على منطقة الدراسة ، إلا إنهُ يمكن القيام ببعض الأجراءات لتحسين شبكة نقل وتجهيز الطاقة الكهربائية من خلال إستبدال بعض الأعمدة والأسلاك المتهالكة والتي تُشكل خطورة على المواطنين فضلاً عن تأثيرها على كفاءة المنظومة ، أضافةً إلى زيادة عدد المحولات الكهربائية في المناطق ذات الكثافة السكانية والسكنية العالية . أما مياه الشرب فقد كشفت الدراسة على إنها كافية لكنها رديئة النوعية وتحتوي على الكثير من الشوائب، الأمر الذي دفع الكثير من السكان نصب منظومات منزلية لتنقية المياه أو شراء المياه المُعاملة بالأوزون (RO) مما يتطلب من الجهات المختصة المتابعة المستمرة والدقيقة لمشاريع تجهيز مياه الشرب ، والقيام بحملات لإصلاح الأنابيب التالفة لمنع هدر المياه، ورفع التجاوزات على الشبكة من خلال تشديد الدور الرقابي ضد المخالفين. أما فيما يخص الخدمات المجتمعية فيمكن للمؤسسات المشرفة عنها إتخاذ بعض الأجراءات التي تُساعد في التخفيف من تدهورها ، إذ يمكن لدائرة البلدية القيام بحملة لإدامة وتأهيل الساحات العامة والحدائق والمتنزهات من خلال رفع النفايات منها وإدامة أشجارها ونباتاتها ومنع حالات التجاوز عليها من قبل المواطنين لتكون مناطق ملائمة للترفية ومتنفس للمناطق السكنية . أما الخدمات التعليمية فيمكن من خلال الخطة قصير المدى رفع مستوى كفائتها من خلال إعادة توزيع الملاكات التدريسية والتعليمية بين المدارس وحسب الحاجة للتخصصات وأعداد التلاميذ والطلبة والأهتمام بنظافة المؤسسات التعليمية وتوفير الخدمات الضرورية فيها . ويتطلب الجانب الصحي إتخاذ إجراءات لتطويرِ منها زيادة عدد الملاكات والكوادر الطبية والتمريضية في المراكز الصحية والمستشفى لمواجهة الضغط على الخدمات الصحية، والإهتمام بالخدمات الضرورية في المؤسسات الصحية.

أما على مستوى الخطة بعيدة الأمد فأن المدينة بحاجة إلى تأهيل وإكساء الطرق الترابية في بعض الأحياء، وكذلك إنشاء شبكة للصرف الصحي ومجاري الأمطار في المناطق التي تفتقر لها كما هو الحال في أحياء(العسكري الغربي والتجاوز) وغيرها من المناطق ، وزيادة حصة المدينة من الطاقة الكهربائية من خلال إنشاء محطة تحويلية إضافية لسد الحاجة المتزايد للطاقة الكهربائية ، وضمن هذهِ الخطة يمكن تطوير الخدمات المجتمعية من خلال زيادة عدد المؤسسات التعليمية والصحية والأماكن الترفيهية وتوزيعها بشكلٍ عادل بين الأحياء السكنية بما يتناسب مع التوزيع السكاني، وتزويدها بكافة المستلزمات الضرورية لرفع أدائها الوظيفي .

إن جميع الأجراءات السابقة والتي يتم تنفيذها على مستوى الخطتين القصيرة والبعيدة المدى لا يُمكن لها أن تُحقق أهدافها المرجوة من دون التعاون بين المواطن والمؤسسات الخدمية ومنظمات المجتمع المدني مما يتطلب تضمين الخطط والبرامج حَملات توعوية لغرض رفع مُستوى الوعي المجتمعي في الحفاظ على الخدمات في المدينة والتي تُسهم في تحسين البيئة السكنية في منطقة الدراسة .

الفصل الخامس

الرؤية المُستقبلية للاستعمال السكني في مدينة الشامية

الفصل الخامس

الرؤية المُستقبلية للإستعمال السكني في مدينة الشامية

تمهيد:

يُعدّ التنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل أحد أهداف العلم والذي ينطلق من تفسيرها والإحاطة بها من جميع الجوانب، من حيث أسباب وجودها وعلاقاتها مع الظواهر الآخرى ، وتُشكل عملية البحث والدراسة لمستقبل الظاهرة الجغرافية أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية ولاسيما البشرية منها والدراسات الحضرية على وجه التحديد ،لإرتباط عملية إعداد الخطط والبرامج التنموية للمكان بما ستؤول إليه الظاهرة الحضرية بعد فترة زمنية معينة ، وعلى أساس مستوى التنبؤ ودرجة صدقهِ تعتمد كفاءة التخطيط ، فالرؤية المستقبلية تهيئ الأرضية المتينة لوضع الأسس التخطيطية والبرامج التنموية وتنفيذها ، إذ لايقتصر دور الباحث الجغرافي على فهم الظاهرة وإنما يتعدى ذلك إلى إستشراف مستقبلها وفقاً لعدد من المتغيرات التي تؤثر فيها مما يوفر مساحة من التصور لوضع توقعات لمستقبل الظاهرة وما ستكون عليه علاقتها بالظواهر التي تشترك معها في الأطار المكاني(١).

إنَ دِراسة واقع الأستعمال السكني في مدينة الشامية والتعرف على خصائص ومشكلات هذا الأستعمال، ساعدت على وضع التصورات المستقبلية لإحتياجات السكان الضرورية ولاسيما في القطاع السكني والتي تشمل المساحات والوحدات السكنية المطلوبة حتى سنة الهدف والتي حددتها الدراسة بسنة (٢٠٣٠)م، ويتطلب الأستشراف المستقبلي للواقع السكني البحث في المتغيرات الرئيسة المؤثرة في خصائص الأستعمال السكني والتنبؤ بمستقبلها وأبرزها متغيرات الحجم السكاني وعدد الأسر ومتوسط حجمها والتي تمثل المدخل الرئيس لتوقع الحاجة المستقبلية للمساحات المخصصة للأغراض السكنية وعدد المساكن المطلوب توفرها في سنة الهدف، وإنطلاقاً من ذلك وحسب هذه المتغيرات تناولت الدراسة في المبحث الأول المتغير السكاني من خلال التنبؤ بحجم سكان المدينة وعدد الأسر لعام ٢٠٣٠م، في حين تطرقت الدراسة في المبحث الثاني إلى متغيرات الحاجة السكنية والتي تشمل المساحة والوحدات السكنية .

---

١ - صفوح خير ، مصدر سابق ، ص٣٧٧-٣٧٩.

المبحث الأول

التوقع المستقبلي لحجم السكان حتى عام ٢٠٣٠م

يُمثل التغير في حجم السكان ظاهرة ديموغرافية تتطلب البحث والدراسة ، لأنها باتت تُشكل تحدياً عالمياً كبيراً وبالأخص مجتمعات الدول النامية والتي تشهد تضخم سكاني وبمعدلات كبيرة تفوق التطور الإقتصادي والتنموي فيها مما أنعكسَ على قدرتها في سد ضروريات الحياة كالغذاء والمأوى وغير ذلك في ضل التدهور في الأوضاع الإقتصادية والسياسية[١]. وللعامل السكاني من حيث الحجم وعدد الأسر ومعدل حجمها أثر كبير على إستعمالات الأرض الحضرية بشكلٍ عام والإستعمال السكني على وجه الخصوص، لأنهُ يُشكل النسبة الأكبر من بين الأستعمالات الآخرى ، ولإرتباطهِ المباشر بحياة الأنسان الذي يسعى بأستمرار من أجل توفير مسكن ملائم صحياً ووظيفياً و يفي بمتطلبات حياتهِ اليومية ، ويحتل التنبؤ السكاني أهمية كبيرة في الدراسات التخطيطية، لأنهُ يُمثل أحد المؤشرات الرئيسة والمهمة لرسم الخطط المستقبلية التي تهدُف إلى تحقيق تنمية بمسارٍ علميٍ يتوافق مع التطورات الحديثة من خلال مساعدة أصحاب القرار والمخططين بتزويهم بالتقديرات الكمية والمعلومات الأساسية لتحديد متطلبات المجتمع من السكن الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية[٢]. وفي هذا المجال فأنَ عمليات التخطيط الحضري تهدف إلى تحقيق التوازن بين عدد السكان والمساحات المطلوبة من الأستعمالات وضمان توزيعها بالشكل الأمثل الذي يحقق أبر فائدة ويُراعي المصلحة العامة، وكذلك تحقيق التوازن بين عدد الأسر وعدد الوحدات السكنية ، وسيتم في هذا المبحث التنبؤ بما سيكون عليه حجم السكان وعدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة في منطقة الدراسة وحسب الأحياء السكنية للمدة (٢٠١٩-٢٠٣٠).

أولاً : الحجم السكاني المتوقع لعام ٢٠٣٠.

لقد شَهِدَ سُكان منطقة الدراسة – كما مر بنا سابقا في الفصل الأول – تبايُناً في مُعدّلاتِ النمو للمدة(١٩٤٧ – ٢٠١٩)م، وذلك تبعاً لعددٍ من العوامل أبرزها أرتفاع معدلات الخصوبة والهجرة الوافدة والتي كانَ لها إنعكاسات على المدينة وخدماتُها ومنها القطاع السكني ، ولِوضع تصورات عن حجم السكان في المستقبل فقد أعتمدت الدراسة على طريقة معدل النمو وتم أختيار آخر معدل والذي يبلغَ (٢,٢)%، ويرى الباحث بأنَ هذا المعدل يناسب الفترة الممتدة لغاية سنة الهدف ، وذلك بناءً على ميل

---

١ – صبري فارس الهيتي ، صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الإسكان ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٢١.

٢ – فؤاد عبدالله محمد ، ضفاف رياض صالح العبودي ، النمو السكاني وأثرهُ في أستشراف مستقبل مدينة النجف للمدة(٢٠١٣-٢٠٢٢) ، مجلة البحوث الجغرافية ، جامعة الكوفة ، العدد(١٩) ، ٢٠١٤ ، ص٧٧.

أغلب الأسر إلى تحديد النسل، وتماشياً مع الوضع الإقتصادي والإجتماعي ، وزيادة الوعي وأدراك تأثير عدد أفراد الأسرة على مستوى الرفاهية الإقتصادية . كما إنَ هذا المعدل مناسباً في هذهِ الفترة نتيجةً لما يمر بهِ البلد ومُدنهِ من إنتشار جائحة كورونا والتي تسببت بزيادة أعداد الوفيات ، وتناولت الدراسة التنبؤ بحجم السكان المستقبلي على فترتين قصيرة المدى تمتد بين(٢٠١٩-٢٠٢٤) والتي من المتوقع أن يبلغ فيها عدد سكان المدينة (٦٦٣٧١) نسمة وبزيادة سكانية مطلقة تبلغ(٦٨٣٧) نسمه مشكلة نسبة مقدارها (١١,٤)% من عدد سكان ٢٠١٩م، وحسب هذا التوقع فأنَ سكان المدينة يتباين من حي لآخر وهذا ما تُبينهُ معطيات الجدول(٤٤) والتي كشفت عن مستويات التباين بين الأحياء، فقد أحتلَ حي (العسكري الغربي) المرتبة الأولى بحجم السكان المتوقع في عام ٢٠٢٤م والذي يبلغ (١٨٦٤١) نسمة وبنسبة مقدارها (٢٨,١)% من العدد الكلي للسكان المتوقع، يليه حي(الجمهوري) بعدد سكانهِ والذي من المتوقع أن يبلغ (١٠٤١٣) نسمة ليُشكل نسبة (١٥,٧)%، في حين جاء حي(الخوئي) بالمركز الأخير وبعدد سُكاني من المُتوقع أن يبلغ(٩٩٦) نسمة مُشكلاً نسبة مقدارها (١,٥)% ، ومن الملاحظ إنَ عدد سُكان الأحياء المتوقع ونسبتهم جاءت متوافقة مع أعداد السكان ونسبتهم في عام ٢٠١٩م(سنة الأساس). وجديراً بالذكر إنَ تقدير أعداد السكان لكل حي وبأعتماد معدل النمو(٢,٢)% قد يطرأ عليهِ تغييرات بسبب تأثير عوامل ديموغرافية وديناميكية وحسب قوة كل عامل في أحياء المدينة، إذ إنَ تباين معدلات الولادات والوفيات والهجرة الوافدة والحراك الحضري بين الأحياء لهُ دور في تغيير عدد السكان من حي لآخر ،لكن من المتوقع أن يكون تأثيرها طفيف على المجموع الكلي لحجم السكان المتوقع في عام ٢٠٢٤م مما لهُ أهمية في إمكانية تقدير إحتياجات السكان من الخدمات والسكن. أما حجم سُكان منطقة الدراسة المتوقع حسب الفترة التنبؤية الثانية(طويلة الأمد) والممتدة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) م وبالأعتماد على معدل النمو ذاته الذي أُعتُمد في المدة التوقعية السابقة والبالغ(٢,٢)%، فأنَ حجم السكان المتوقع في سنة الهدف(٢٠٣٠)م يبلغ (٧٥٦٢٣) نسمة مُحققاً زيادة مطلقة عن عدد السُكان في ٢٠٢٤م تبلغ (٩٢٥٢)نسمة مُشكلة نسبة مقدارها (١٣,٩)% من حجم السكان في سنة ٢٠٢٤م، كما توقعت الدراسة أستمرار التباين بين أعداد سكان أحياء المدينة تبعاً لِتبايُن عدد سكان كل حي في سنة ٢٠٢٤م ، وهذا ما تكشفهُ بيانات الجدول(٤٤)، إذ من المتوقع أن يستمر حي (العسكري الغربي) في صدارة أحياء المدينة بعدد سكانهِ المتوقع ب(٢١٢٤٠)نسمة وبنسبة تبلغ(٢٨,١)%، ومن المتوقع أن يحتل حي(الجمهوري) المرتبة الثانية وبعدد سكاني يبلغ(١١٨٦٥) نسمة وبنسبة مقدارها (١٥,٧)% من العدد الكلي المتوقع للسكان، أما

المرتبة الأخيرة فمن المتوقع أن تكون من نصيب حي(الخوئي) والذي يبلغ عدد سكانه في سنة الهدف (١١٣٤)نسمة مشكل بذلك نسبة تبلغ(١,٥)% وهي الأقل على مستوى أحياء المدينة.

الجدول(٤٤) عدد السكان المتوقع في مدينة الشامية للمدة(٢٠١٩-٢٠٣٠) م

أسم الحي	عدد السكان لعام ٢٠١٩	عدد السكان في سنة٢٠٢٤	%	عدد السكان في سنة ٢٠٣٠	%
السوق	٧٥٩٦	٨٤٦٩	١٢,٨	٩٦٥٠	١٢,٨
السراي	٨٠٦٨	٨٩٩٥	١٣,٦	١٠٢٤٩	١٣,٦
المعلمين	٢٨٧٨	٣٢٠٨	٤,٨	٣٦٥٥	٤,٨
الجمهوري	٩٣٤٠	١٠٤١٣	١٥,٧	١١٣٦٥	١٥,٧
الخوئي	٨٩٤	٩٩٦	١,٥	١١٣٤	١,٥
الحسين	١٧٧٢	١٩٧٥	٢,٩	٢٢٥٠	٢,٩
الجوادين	١٥٧٨	١٧٥٩	٢,٦	٢٠٠٤	٢,٦
المنتظر	٥٧٥٣	٦٤١٤	٩,٧	٧٣٠٨	٩,٧
العسكري الشرقي	١٨٦٠	٢٠٧٣	٣,١	٢٣٦٢	٣,١
العسكري الغربي	١٦٧٢٠	١٨٦٤١	٢٨,١	٢١٢٤٠	٢٨,١
التجاوز	٣٠٧٥	٣٤٢٨	٥,٢	٣٩٠٦	٥,٢
المجموع	٥٩٥٣٤	٦٦٣٧١	١٠٠	٧٥٦٢٣	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على :

١- مديرية أحصاء محافظة القادسية ، تقديرات السكان لعام ٢٠١٩ ، بيانات غير منشورة. ٢- معادلة التوقع السكاني: $Pn = po\ (1+r)^n$

حيث إنَ pn = عدد السكان المتوقع في سنة الهدف، po= عدد السكان في سنة الأساس، r= معدل النمو*، n= عدد السنوات المتوقعة .

***تم إعتماد آخر معدل نمو للمدة(٢٠٠٩-٢٠١٩) والذي بلغ(٢,٢)%**

ثانياً : عدد الأسر المتوقع في عام ٢٠٣٠م

تُمثل الأسرة مؤشراً رئيساً في دراسة الإستعمال السكني، إذ من خلال معرفة عدد الأسر في مكان وزمان مُعَينين يمكن التوصل إلى إحتساب الحاجة الفعلية من الوحدات السكنية والمساحة التي تتطلبها، وذلك لأنَ لكل أسرة الحق في أن يكون لها مسكن ملائم ومستقل، كما إنَ حجم الأسرة وعددها يُحدد درجة الأشغال والتزاحم، ولغرض تقدير عدد الأسر في سنة الهدف لابد من تحديد متوسط حجم الأسرة لسنوات التوقع، ومن خلال بيانات الجدول(٤٥) والمُمثلة بالشكل(٢٤) يتبين بأنَ متوسط حجم الأسرة في منطقة الدراسة شَهِدَ تبايناً زمنياً للمدة (١٩٧٧-٢٠١٩)م، ويعود هذا التباين إلى عدد من المؤثرات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية التي تُحدد عدد أفراد الأسرة، فقد بلغَ حجم الأسرة (٦,٦)شخص/أسرة

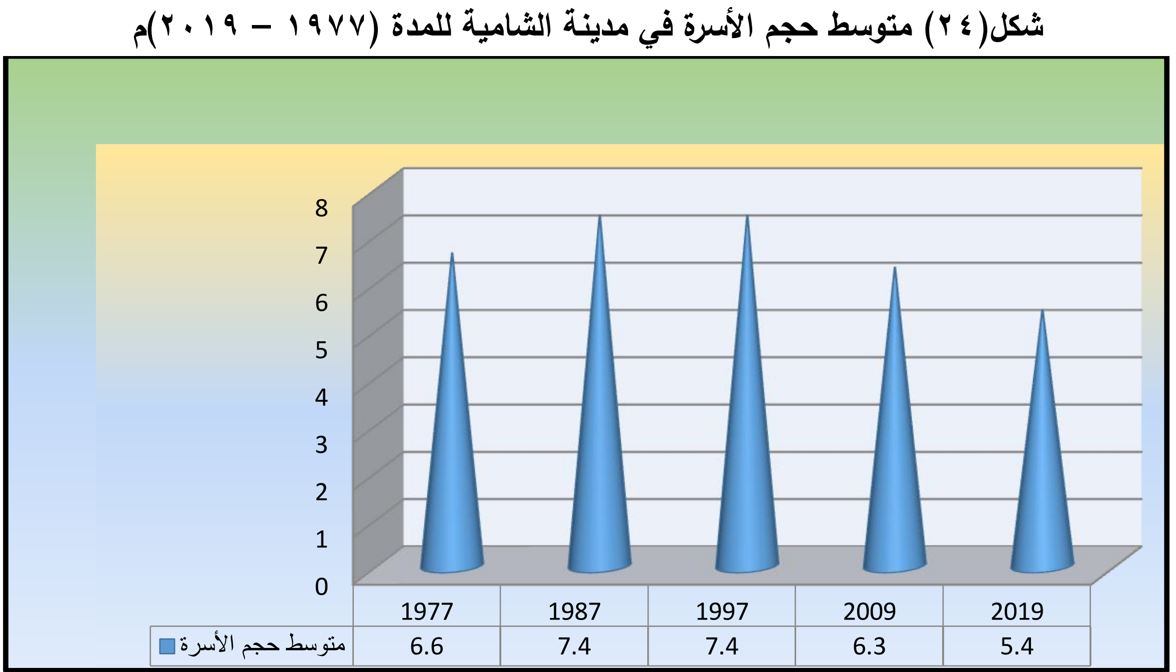
في عام (١٩٧٧)م ليرتفع بعد ذلك إلى (٧,٤) شخص/أسرة في عامي (١٩٨٧، ١٩٩٧)م وذلك في إطار سياسة الدولة آنذاك في تتشجيع الإنجاب وزيادة النسل، ثم شهد متوسط حجم الأسرة إنخفاضاً في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ (٦,٣) شخص /أسرة، وأستمرَ بالأنخفاض ليبلغ في عام ٢٠١٩ م (٥,٤) شخص/أسرة، ويُعد ذلك مؤشراً على إنَ ثقافة تنظيم الأسرة أخذت تبرز آثارها في تحديد النسل والتقليل من الأنجاب، فضلاً عن إنخفاض معدلات الخصوبة وميل الأناث إلى تأخير سن الزواج لغرض إكمال الدراسة والبحث عن فرص عمل، كما أدى سعي الأسر إلى رفع مستوى رفاهيته والأستمتاع بحياتهم إلى الأعتقاد بأنَ زيادة عدد أفراد الأسرة يُشكل عائقاً ويُقلل من فرص تحسين الحالة الإقتصادية وتحقيق الرفاهيه ويجعل منها أكثر صعوبة .

جدول(٤٥) متوسط حجم الأسرة في مدينة الشامية للمدة(١٩٧٧ – ٢٠١٩)م

السنوات	عدد السكان	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
١٩٧٧	٢٠٧٠٨	٣١١٢	٦,٦
١٩٨٧	٢٥٠٠٧	٣٣٤٠	٧,٤
١٩٩٧	٢٨٤٧٤	٣٨١٩	٧,٤
٢٠٠٩	٤٧٧١١	٧٥٥١	٦,٣
٢٠١٩	٥٩٥٣٤	١٠٨٢٥	٥,٤

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية أحصاء محافظة القادسية ، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات(١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧) وتقديرات السكان للسنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٩)

شكل(٢٤) متوسط حجم الأسرة في مدينة الشامية للمدة (١٩٧٧ – ٢٠١٩)م



المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول(٤٦)

ومن خلال قراءة المعطيات السابقة والتغيرات التي شهدها متوسط حجم الأسرة فقد أفترضت الدراسة أن يبلغ متوسط حجم الأسرة في منطقة الدراسة للسنوات القادمة وحتى سنة الهدف (٦) شخص/أسرة، ويُعتقد إنَ هذا المعدل مناسب للتوقع المستقبلي لعدد الأسر ، وبعد تقدير عدد السكان في مدينة الشامية لفترتين قصيرة وطويلة الأمد ، فمن المتوقع أن يبلغ عدد الأسر في سنة ٢٠٢٤م (١١٠٦١) أسرة، مشكلة زيادة عن عدد الأسر في عام ٢٠١٩م (٢٣٨)أسرة ، وبنسبة بلغت (٢,١)% من عدد الأسر في عام ٢٠١٩م مما يدعوا إلى الأخذ بنظر الأعتبار هذهِ الزيادة في أعداد الأسر بسبب الأنشطار العائلي نتيجة الزواج وكذلك بسبب الهجرة الوافدة للمدينة من الريف والمدن الآخرى ، أما في إطار توقع الدراسة لأعداد الأسر في المدينة حتى سنة الهدف(٢٠٣٠)م وحسب عدد السكان الذي توقعتهُ الدراسة أن يبلغ (٧٥٦٢٣)نسمة ومتوسط حجم الأسرة الأفتراضي للفترة الممتدة(٢٠٢٤ – ٢٠٣٠)م والذي قدرتهُ الدراسة ب(٦)شخص/أسرة فمن المتوقع أن يبلغ عدد الأسر في سنة الهدف (١٢٦٠٣)أسرة، وبزيادة عن سنة ٢٠٢٤م بلغت (١٥٤٢) أسرة، مشكلة نسبة بلغت(١٣,٩)% من مجموع الأسر في عام ٢٠٢٤م ،وبذلك تكون الزيادة في الفترة الطويلة الأمد أكبر من الزيادة في المدة السابقة مما ينذر بتفاقم أزمة السكن ومتطلباتها من مساحات ووحدات سكنية وما يتعلق بها من خدمات ، ونظراً لتباين أعداد السكان بين أحياء المدينة فمن البديهي أن تشهد الأسر في سنة(٢٠٢٤)م تبايناً هي الآخرى ،وهذا ما تُشير إليه بيانات الجدول(٤٦) والتي أظهرت تصدر حي(العسكري الغربي) أحياء المدينة في الفترتين ،إذ يتوقع أن يبلغ عدد الأسر (٣١٠٧)أسرة في الفترة القصيرة الأمد الممتدة (٢٠١٩-٢٠٢٤)م ، في حين يتوقع أن يبلغ عدد الأسر فيه خلال المدة طويلة الأمد (٢٠٢٤-٢٠٣٠)م (٣٥٤٠)أسرة وبنسبه تبلغ (٢٨,١)% للفترتين، وجاء حي (الجمهوري) في المرتبة الثانية بعدد الأسر المتوقعة لعامي(٢٠٢٤ ،٢٠٣٠)م ، إذ يتوقع أن يبلغ (١٧٣٦ ،١٨٩٤)أسرة على التوالي وبنسبة تبلغ(١٥,٧)% في المرحلتين، وجاء حي (الخوئي) في المركز الأخير بعدد الأسر المتوقعة والتي يتوقع أن تبلغ (١٦٦ ،١٨٩)أسرة في عامي (٢٠٢٤ ، ٢٠٣٠)م على التوالي، مشكلة نسبة للعامين تبلغ (١,٥)% ، ويرى الباحث بأن أعداد الأسر في الأحياء تكون عرضة للزيادة أو النقصان بتأثير عوامل الجذب والطرد والتي ينشأ عنها الأنتقال الحضري بين أحياء المدينة، وحسب هذا التنبؤ يتطلب من القائمين على القطاع السكني من المخططين وصناع القرار والباحثين الأخذ هذهِ الزيادة في عدد الأسر لأهميتها في تقدير الحاجة السكنية المستقبلية من أجل وضع الخطط الأسكانية القادرة على مواجهة أزمة السكن والتقليل منها على مستوى المدينة.

الجدول(٤٦) أعداد الأسر المتوقعة في مدينة الشامية للمدة(٢٠١٩-٢٠٣٠)م

أسم الحي	عدد السكان المتوقع ٢٠٢٤	عدد الأسر في عام٢٠٢٤	%	عدد السكان المتوقع ٢٠٣٠	عدد الأسر في عام ٢٠٣٠	%
السوق	٨٤٦٩	١٤١١	١٢,٨	٩٦٥٠	١٦٠٨	١٢,٨
السراي	٨٩٩٥	١٤٩٩	١٣,٦	١٠٢٤٩	١٧٠٨	١٣,٦
المعلمين	٣٢٠٨	٥٣٤	٤,٨	٣٦٥٥	٦٠٩	٤,٨
الجمهوري	١٠٤١٣	١٧٣٦	١٥,٧	١١٨٦٥	١٩٧٧	١٥,٧
الخوئي	٩٩٦	١٦٦	١,٥	١١٣٤	١٨٩	١,٥
الحسين	١٩٧٥	٣٢٩	٢,٩	٢٢٥٠	٣٧٥	٢,٩
الجوادين	١٧٥٩	٢٩٣	٢,٦	٢٠٠٤	٣٣٤	٢,٦
المنتظر	٦٤١٤	١٠٦٩	٩,٧	٧٣٠٨	١٢١٨	٩,٧
العسكري الشرقي	٢٠٧٣	٣٤٦	٣,١	٢٣٦٢	٣٩٤	٣,١
العسكري الغربي	١٨٦٤١	٣١٠٧	٢٨,١	٢١٢٤٠	٣٥٤٠	٢٨,١
التجاوز	٣٤٢٨	٥٧١	٥,٢	٣٩٠٦	٦٥١	٥,٢
المجموع	٦٦٣٧١	١١٠٦١	١٠٠	٧٥٦٢٣	١٢٦٠٣	١٠٠

المصدر الباحث إعتماداً على :

١- بيانات الجدول(٤٥).

٢- قسمة عدد السكان المتوقع على حجم الأسرة الأفتراضي (٦)شخص/أسرة.

المبحث الثاني

تقدير الحاجة السكنية المستقبلية في مدينة الشامية لعام ٢٠٣٠م

يُمثل نقص المساكن من المشكلات الرئيسة التي تواجه المراكز الحضرية في ضل التضخم السكاني الذي يحدث فيها وبشكلٍ مستمر ،الامر الذي يدعوا إلى وضع الحاجة السكنية قيد البحث والدراسة من خلال تقديم رؤية مستقبلية تنطلق من الواقع السكني ومبنية على أسس علمية ومنطقية . ويُشير مفهوم الحاجة السكنية إلى مقدار عجز المساكن المتوفرة من الناحية الكمية والنوعية وقدرتها على توفير المسكن الملائم صحياً* بمقياس الحد الأدنى في مكان وزمان محددين ، ولايشترط فيها توفر القدرة الشرائية لتحقيق ذلك(١). وبذلك يمكن القول بأن الحاجة السكنية في منطقة الدراسة تشتمل على ما يتطلب توفيره من الوحدات السكنية ونوعها في مدينة الشامية لغرض تحقيق الأكتفاء السكني في سنة الهدف(٢٠٣٠)م، مما يتطلب البحث في أبرز المؤثرات على الحاجة السكنية وتشمل عدد الأسر ومتوسط حجمها والرصيد السكني ومدى ملائمتهِ النوعية للسكن ليتسنى تقدير الحاجة السكنية المستقبلية ومتغيراتها، إذ لايقتصر تقدير الحاجة السكنية المستقبلية على عدد الوحدات السكنية فقط وإنما يرتبط بذلك مجموعة من المتغيرات التي أيضاً تتطلب وضع رؤية مستقبلية لها ومن هذهِ المتغيرات ذات الصلة بالقطاع السكني، المساحة المطلوب تخصيصها لأغراض السكن والتي يتوجب أن تكون متلائمة مع المعايير المعتمدة، كما يتطلب تقدير حجم الحاجة السكنية في المستقبل المحدد بسنة الهدف ٢٠٣٠ م تقدير الوحدات السكنية المطلوب تشييدها وإعادة بناؤها في هذهِ الفترة والوحدات المتوقع أن يتم بناؤها لكي نصل إلى تقدير منطقي للعجز السكني المستقبلي، وهذهِ المحاور تُشكل جوهر الدراسة المستقبلية للحاجة السكنية في منطقة الدراسة حتى عام ٢٠٣٠م والتي سيتم تناولها على النحو التالي :

أولاً : المساحة السكنية المطلوبة حتى عام ٢٠٣٠م

إنَ لأستعمالات الأرض للأغراض السكنية أهمية كبيرة كونها تشغل مساحة تمثل النسبة الأكبر من مساحة المدينة ، وبشكلٍ عام تتراوح بين(٣٠-٤٠)% من مساحة المدن في الدول المتقدمة في حين ترتفع

* يعني بمصطلح (المسكن الصحي) الوحدة السكنية ذات المساحة الكافية لكل فرد من الأسرة وملائمة لأداء فعالياتهم الحياتية كما يتصف بالنظافة فضلاً عن توفر الخدمات الأساسية من ماء نقي وطاقة وصرف صحي والتخلص من النفايات بطريقة صحية كما يتمتع هذا المسكن بالتهوية والأضاءة الطبيعيتين وتغلغل أشعة الشمس لفترة معينة داخل المسكن . للمزيد ينظر :

خالد علام وزملاءه ، مشكلة الأسكان في مصر ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٩-٢١.

١ - سناء عباس حسن ، مصدر سابق ، ص١٣

إلى أكبر من ذلك في البلدان النامية ومنها العراق لتبلغ (٦٠)% من مساحة المراكز الحضرية الكبرى[١]. وتتطلب المدينة تخصيص الجزء الأكبر من مساحتها لأغراض السكن والتي يجب أن تتزايد مع النمو السكاني من أجل تحقيق الأستيعاب لبناء وحدات سكنية أضافية تكون كافية لسكان المدينة من جهة وللسيطرة على تزايد أسعار الأرض السكنية وتحكم السوق فيها ، إنَ تقدير حاجة المدينة من المساحة الواجب توفرها للسكن في عام (٢٠٣٠)م، لهُ أهمية كبيرة في دراسة الأستعمال السكني، إذ لاتقتصر الدراسة الجغرافية على نقل صورة الواقع للظاهرة المدروسة، وإنما يجب وضع تصور مستقبلي لهذهِ الظاهرة من أجل تحديد متطلباتها المستقبلية ووضع الخطط المناسبة لضبط وتوجيهها وهذهِ من أهداف العلم التي يسعى لتحقيقها ويعتمد تقدير المساحة المستقبلية المطلوبة للسكن على مقدار حجم السكان المستقبلي وتوقعت الدراسة أن يبلغ في سنة الهدف (٧٥٦٢٣) نسمة، كما يرتبط التقدير المستقبلي للمساحات السكنية المطلوبة بمتوسط حجم الأسرة والتي يتحدد في ضوءها المساحة المطلوبة لكل أسرة، وبما إنَ الدراسة أفترضت بأن معدل حجم الأسرة في المدينة يبلغ (٦)شخص/أسرة للفترة القادمة وحتى سنة الهدف ، فأن ذلك يتطلب مساحة سكنية لكل أسرة لا تقل عن (٣٠٠)م٢، إعتماداً على المعيار المحلي لحصة الفرد من الأستعمال السكني والذي حددتهُ هيئة التخطيط العمراني بـ(٥٠)م٢/شخص وبذلك تبلغ المساحة التي يتطلبها الأستعمال السكني مستقبلاً (٣٧٨,١١٥)* **هكتارا**

ثانياً : الوحدات السكنية المطلوب بناؤها في عام ٢٠٣٠م

تُعاني معظم المدن في العراق من تفاقم أزمة السكن وذلك لعدد من الأسباب منها عدم وجود رؤى وخطط إسكانية واضحة تستند على أسس علمية في معالجة هذهِ المشكلة ، ويُعد وضع رؤية مستقبلية يتم في ضوئها تحديد الحاجة السكنية من الخطوات الأساسية وذات أهمية كبيرة في مواجهة الأزمة الأسكانية في المراكز الحضرية ، لكونها تُزود المخططين بمؤشرات أساسية تُساعد في تقييم الواقع السكني وتنطلق منها الخطط التي تُحدد المتطلبات السكنية من الوحدات والخدمات للتقليل من تزايد معدلات العجز السكني خلال مدة محددة من الزمن ، ويتطلب تقدير الحاجة السكنية المستقبلية لفترة زمنية معلومة الأحاطة بالحاجة السكنية الحالية لسنة الأساس من خلال ما متوفر من بيانات عن عدد السكان والأسر

---

١ – محمد جاسم شعبان العاني ، زهراء محمد جاسم الطائي ، مصدر سابق ، ص٢٤٦.

*** تم احتسابها من خلال أجراء عملية ضرب بين عدد السكان المتوقع لسنة ٢٠٣٠ ومعيار هيئة التخطيط العمراني وكالتالي :٧٢٠٣٥×٥٠ = ٣٦٠١٧٥٠ م٢ أي ما يُعادل (٣٧٨,١١٥)هكتار. الهكتار = ١٠٠٠٠م٢**

ومتوسط حجم الأسرة والرصيد السكني الصافي والتي تُمثل مدخلاً لتقدير الحاجة السكنية المستقبلية وتحديد عدد الوحدات السكنية المطلوب بناؤها في سنة الهدف ، ومن معطيات الجدول(٤٧) يمكن الكشف عن الحاجة السكنية الصافية لسنة الأساس، إذ بلغت الحاجة السكنية في المدينة لعام ٢٠١٩م (١٧٣٧) وحدة تمثل العجز السكني الكمي والذي لا يعطي الصورة الحقيقية للمساكن المطلوبة والتي يفترض أن تؤمن للساكنين حياة صحية وملائمة من حيث الأداء الوظيفي للمسكن ، وذلك لوجود الكثير من المساكن المهترئة والتي تُعد دون الحد الأدنى للمسكن الصحي . وبلغ معدل هذهِ المساكن وحسب الدراسة الميدانية (٣٨,١)% ولعدم وجود بيانات تبين الوحدات المهترئة فقد إتجهت الدراسة إلى تعميم هذا المعدل على العدد الكلي للوحدات السكنية البالغ عددها (٨٤٩٦) وحدة سكنية مما ساعد في تحديدالمساكن المهترئة والتي يبلغ عددها(٣٢٣٧) مسكناً وعند إستبعاد هذا العدد من عدد الوحدات السكنية الكلية نحصل على الرصيد السكني الصافي والذي يبلغ(٥٢٥٩)وحدة سكنية وبذلك تبلغ الحاجة السكنية الصافية(٤٩٧٤) وحدة سكنية تمثل العجز السكني الكمي والنوعي .

الجدول(٤٧) الحاجة السكنية ومؤشراتها في مدينة الشامية لعام ٢٠١٩

ت	المؤشر	العدد
١	الوحدات السكنية(١)	٨٤٩٦
٢	الأسر (٢)	١٠٢٣٣
٣	الوحدات المتهرئة(٣)	٣٢٣٧
٤	الرصيد السكني الصافي(٤)	٥٢٥٩
٥	الحاجة السكنية(العجز الكمي)(٥)	١٧٣٧
٦	الحاجة السكنية الصافية(٦)	٤٩٧٤

المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على :

١- بيانات الجدول(١). ٢ - مديرية أحصاء القادسية ، تقديرات ٢٠١٩ ، بيانات غير منشورة .

- بيانات الجدول(٤٢) . ٤- ناتج (١) - (٣) . ٥- ناتج (٢) - (١). ٦- ناتج (٢) - (٤)

أما تقدير عدد المساكن المطلوبة في سنة الهدف فكما أشرنا سابقاً يُعد من الجوانب الأساسية التي يُعتمد عليها في إعداد الخطط والبرامج الأسكانية ، ويتطلب تقدير المساكن المطلوب توفيرها والتي يتطلب أضافة أو إعادة بناؤها في المستقبل ضرورة تقدير المتغيرات التي تتعلق بها هذه المساكن ومنها عدد السكان المتوقع وعدد الأسر ومتوسط حجمها والوحدات السكنية التي من المتوقع أن تتعرض خلال الفترة الزمنية المحددة للأندثار، ومن بيانات الجدول(٤٨) يظهر لنا بأن عدد سكان المدينة في سنة ٢٠٢٤م من المتوقع أن يبلغ(٦٦٣٧١)نسمة وبمتوسط أسرة متوقع أن يبلغ(٦)شخص/أسرة ومن خلال قسمة عدد

السكان على حجم الأسرة نحصل على عدد الأسر والذي يتوقع أن يبلغ (١١٠٦١) أسرة تمثل في الوقت نفسه عدد الوحدات السكنية الواجب توفيرها في عام ٢٠٢٤م من منطلق أنَ لكل أسرة مسكن مستقل أما عدد الوحدات السكنية التي يتطلب إضافتها بتأثير النمو السكاني والمساكن التي يتطلب إعادة بناؤها بتأثير الأندثار فمن المتوقع أن تبلغ(٥٩٨٠) وحدة سكنية، أما الفترة الزمنية الثانية والممتدة من عام (٢٠٢٤م) إلى سنة الهدف(٢٠٣٠)م فقد توقعت الدراسة أن يبلغ عدد الوحدات السكنية المطلوب توفيرها وحسب عدد السكان ومتوسط حجم الأسر المتوقع في سنة الهدف (١٢٦٠٣) وحدة سكنية، في حين من المتوقع أن يبلغ عدد المساكن المطلوب بناؤها نتيجة الزيادة السكانية وإعادة بناء بعض المساكن المندثرة (٧٨٠٠) وحدة سكنية ، والتي تتطلب مساحة تبلغ (٢٣٤) هكتار.

الجدول(٤٨) الوحدات السكنية المطلوب بناؤها للمدة(٢٠١٩-٢٠٣٠)م في مدينة الشامية

أسم الحي	عدد(١) السكان ٢٠٢٤	المساكن(٢) الواجب توفرها	المساكن(٣) الواجب أضافتها وإعادة بناؤها	عدد السكان ٢٠٣٠	المساكن الواجب توفرها	المساكن الواجب أضافتها وإعادة بناؤها
السوق	٨٤٦٩	١٤١١	٧٦٥	٩٦٥٠	١٦٠٨	٩٩٦
السراي	٨٩٩٥	١٤٩٩	٨٦٥	١٠٢٤٩	١٧٠٨	١١٢٢
المعلمين	٣٢٠٨	٥٣٤	٢٩٠	٣٦٥٥	٦٠٩	٣٧٨
الجمهوري	١٠٤١٣	١٧٣٦	٨٥٠	١١٨٦٥	١٩٧٧	١١١٦
الخوئي	٩٩٦	١٦٦	١٣٥	١١٣٤	١٨٩	١٦٨
الحسين	١٩٧٥	٣٢٩	٢٢٥	٢٢٥٠	٣٧٥	٢٩٤
الجوادين	١٧٥٩	٢٩٣	١٨٠	٢٠٠٤	٣٣٤	٢٣٤
المنتظر	٦٤١٤	١٠٦٩	٥٩٠	٧٣٠٨	١٢١٨	٧٧٤
العسكري الشرقي	٢٠٧٣	٣٤٦	٢٠٠	٢٣٦٢	٣٩٤	٢٥٨
العسكري الغربي	١٨٦٤١	٣١٠٧	١٥٧٥	٢١٢٤٠	٣٥٤٠	٢٠٦٤
التجاوز	٣٤٢٨	٥٧١	٣٠٥	٣٩٠٦	٦٥١	٣٩٦
المجموع	٦٦٣٧١	١١٠٦١	٥٩٨٠	٧٥٦٢٣	١٢٦٠٣	٧٨٠٠

المصدر : الباحث بالأعتماد على:١- بيانات الجدول(٤٦). ٢- ناتج قسمة عدد السكان على متوسط حجم الأسرة الأفتراضي (٦) شخص/أسرة والذي يمثل عدد الأسر وعلى أعتبار أنَ لكل أسرة مسكن فأن عدد الأسر يمثل عدد الوحدات الواجب توفرها٣ - تم أحتسابها من خلال الخطوات التالية :

أ- قسمة مقدار الزيادة السكانية بين الفترتين (٢٠١٩-٢٠٢٤)م و (٢٠٢٤ – ٢٠٣٠)م على متوسط حجم الأسرة ، ينتج عدد الوحدات الواجب أضافتها بسبب الزيادة السكانية.

ب- أحتساب معدل الأندثار السنوي من خلال قسمة عدد الوحدات السكنية لسنة الأساس(٢٠١٩)م على (٤٠)سنة (قانون شركة التأمين الوطنية حول مدة أندثار المسكن) ويجمع الناتج مع ناتج الخطوة السابقة.

ج- يضرب ناتج جمع أ+ب ×عدد الفرق في السنوات بين كل فترتين.

ثالثا : الوحدات السكنية التي يُتوقع بناؤها للمدة(٢٠١٩-٢٠٣٠)م

لقد أحتلت مشكلة السكن مراتب متقدمة في سُلّم المشكلات التي تواجه الدول وتبرز هذهِ المشكلة وتكون أعمق في البلدان النامية ومنها العراق وهذا يعود إلى التفاوت بين النمو السكاني والنمو السكني، إذ تشهد الأسر تزايداً كبيراً يفوق ما يحصل من زيادة في عدد الوحدات السكنية، وللوقوف على أزمة السكن المستقبلية في منطقة الدراسة بشكلٍ يُلامس المنطق يجب التنبؤ بعدد الوحدات السكنية التي من المتوقع تشييدها خلال مدة التوقع بين سنة الأساس وسنة الهدف، ويرتبط مقدار التشييد والبناء للوحدات السكنية بعددٍ من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والديموغرافية وتكاد أن تكون العوامل الإقتصادية هي المؤثر الأول في تحديد حجم الوحدات السكنية المتوقع بناؤها حتى سنة الهدف مُتمثلة بمستوى الدخل وأسعار الأراضي السكنية وأسعار مواد البناء وأجور العمل وجميع هذهِ العوامل تُعدّ محددات لعملية بناء المساكن، واعتمدت الدراسة على معدل النمو السكاني للمدة(٢٠٠٩-٢٠١٩)م والذي يبلغ (٢,٢)% في تقدير عدد المساكن التي من المتوقع أن يتم بناؤها خلال (١١) سنة القادمة والتي بلغت حسب هذا المعدل (٢٠٥٦) وحدة سكنية، وجديراً بالذكر أن هذا العدد قابل للزيادة أو النقصان بتأثير التغيرات التي قد تحصل على الأوضاع الإقتصادية للأفراد والتي لها إنعكاسات سلبية وإيجابية على قدرة الفرد وإمكانيتهُ في بناء وحدة سكنية، فضلاً عن تأثير العوامل الآخرى الإجتماعية والديموغرافية ، ومن المتوقع أن يتم بناء وحدات سكنية في الفترة الممتدة بين(٢٠١٩ - ٢٠٣٠)م حسب أحياء المدينة والتي تتصف بتباينها تبعاً لما متوفر من وحدات سكنية ومقدار الحاجة السكنية في كل حي، إضافةً إلى المستوى الإقتصادي لسكان الحي السكني، ويتضح لنا من خلال بيانات الجدول(٤٩) التفاوت بين الأحياء السكنية بعدد المساكن المتوقع بناؤها، إذ يحتل حي(السراي) المرتبة الأولى بعدد المساكن التي من المتوقع تشييدها في الفترة القادمة حتى سنة الهدف (٢٠٣٠)م، إذ بلغت نسبتها (١٨,٤)% وهذا يعود إلى عدد مساكنهُ الكثيرة التي تُعدّ مؤشراً على تزايد البناء بأستمرار في هذا الحي نظراً لموقعهِ ضمن المنطقة التجارية المركزية وقربهِ من المؤسسات الخدمية والأدارية في المدينة.

أما في المرتبة الثانية فقد جاءَ حي (العسكري الغربي) وبنسبة بلغت (١٧,٦)% من مجموع المساكن المتوقع بناؤها خلال الفترة الممتدة (٢٠١٩-٢٠٣٠)م وذلك بسبب مساحة الحي الواسعة ووجود الكثير من القطع السكنية التي لاتزال غير مشغولة بالبناء والتي من المتوقع أن يتم بناء هذهِ القطع في أطار النمو السكاني والزحف نحو الأطراف، في حين أحتل حي (العسكري الشرقي) المرتبة الأخيرة في عدد المساكن

المتوقع بناؤها فيه والتي يتوقع أن تبلغ نسبتها (٤,٦)% وذلك لقدم هذا الحي وقلة المساحات الغير مشغولة بالبناء .

الجدول(٤٩) الوحدات السكنية المتوقع بناؤها في مدينة الشامية للمدة(٢٠١٩-٢٠٣٠)م

أسم الحي	عدد المساكن لعام٢٠١٩	عدد المساكن المتوقعة في عام ٢٠٣٠*	%
السوق	١٠٨٩	٢٦٣	١٢,٨
السراي	١٥٦٥	٣٧٩	١٨,٤
المعلمين	٤٠٢	٩٧	٤,٧
الجمهوري	٦١٧	١٤٩	٧,٢
الخوئي	٥٠٠	١٢١	٥,٩
الحسين	٦٥٨	١٥٩	٧,٧
الجوادين	٤٣٩	١٠٦	٥,٢
المنتظر	٩٣٤	٢٢٦	١١
العسكري الشرقي	٣٨٧	٩٤	٤,٦
العسكري الغربي	١٤٩٢	٣٦٢	١٧,٦
التجاوز	٤١٣	١٠٠	٤,٩
المجموع	٨٤٩٦	٢٩٠٤	١٠٠

المصدر : **من عمل الباحث إعتماداً على :**

بيانات الجدول(١).

*** تم أحتسابها من خلال : عدد مساكن ٢٠١٩× ٢,٢ ÷ ١٠٠ ×عدد سنوات التوقع. ملاحظة / تم أعتماد معدل النمو السكاني (٢,٢)% المعتمد في توقع السكان.**

رابعاً : الرؤية المُستقبلية لإستراتيجية الأسكان في مدينة الشامية للمدة(٢٠١٩ – ٢٠٣٠)

إنَ تفاقم المُشكلات الأسكانية بأشكالها المختلفة في المدن العراقية وعلى مر العقود السابقة يرجع إلى مجموعة أسباب يأتي في مُقَدمتها عدم وجود رؤية واضحة وواقعية تكون كفيلة بالحدِ من هذهِ المُشكلات سِواء بتوفير وحدات سكنية مُلائِمة أو ما يتعلق بمتطلبات البيئة السكنية من خدمات وبنى تحتية . ويُعدّ تحديد المساحة الواجب توفرها من الجوانب التي يجب أن تتضمنها الأستراتيجيات الأسكانية وتضعها في سُلم أولوياتُها عندَ إعداد الخطط والبرامج الأسكانية ، لِما تُشَكِلهُ المساحة المخصصة للسكن من أهمية في تنظيم إستعمالات الأرض الحضرية والتي يجب أن يُراعى فيها عدة عناصر منها الملائمة المكانية وجمالية المدينة فضلاً عن كفايتها لسد الحاجة السكنية ، ومن هذا المنطلق وضعت الدراسة إستراتيجية إسكانية لمدينة الشامية خلال المرحلة القادمة الممتدة من (٢٠١٩-٢٠٣٠)م ، وأخذت بنظر الأعتبار

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسُكان المدينة. إنَ التوسع الأفقي للمدينة أنتجَ مُشكلات عديدة منها الزحف العمراني على الأراضي الزراعية المُحيطة بالمدينة وصعوبة إيصال خدمات البنى التحتية وأرتفاع تكلفة إيصالها، لذلك تضمنت الأستراتيجية تخصيص جزء من المساحة المطلوبة للسكن لغرض إنشاء مجمعات سكنية عمودية لتفادي مشكلات التوسع الأفقي ، وحَسب خصائص السُكان الأجتماعية والعادات والتقاليد السائدة فَأنَ معظم السُكان تُفَضل السكن الأفقي لذلك أفترضت الدراسة تخصيص (٦٠)% من الوحدات السكنية المطلوبة للسكن الأفقي وتحديد مساحة المسكن الواحد ب(٣٠٠)م٢، ويُضاف لمساحة الأسكان الأفقي الكلية نسبة مقدارها(٤٠)% للخدمات العامة. أما نسبة المساكن العمودية والتي أفترضتها الدراسة تبلغ (٤٠)% من الحاجة السكنية الكلية للسكن وتحديد مساحة (٢٠٠)م٢ للمسكن الواحد ، إضافةً إلى تخصيص مساحة تتوسط المجمع السكني العمودي كحديقة عامة تبلغ (٩,٦٠٤)هكتار* وهذهِ المساحة لتعويض مساكن البناء العمودي عن الحدائق المنزلية التي تفتقر لها. ومن معطيات الجدول(٥٠) نجد أنَ المدينة خلال المدة(٢٠١٩-٢٠٢٤)م بحاجة إلى بناء (٤٤٢٤) وحدة سكنية عمودية وتبلغ المساحة المطلوبه لها(٨٨,٤٨) هكتار، في حين يتطلب بناء (٦٦٣٧) وحدة سكنية كبناء أفقي والتي تحتاج إلى مساحة تبلغ(١٩٩,١١)هكتار يُضاف لها مساحة الخدمات العامة التي تبلغ (٧٩,٦٤٤) هكتار، ليكون المجموع الكلي للمساحة المطلوبة للبناء الأفقي وخدماتهِ (٢٧٨,٧٥٤)هكتار.

أما المرحلة الثانية من الأستراتيجية والممتدة من(٢٠٢٤-٢٠٣٠)م، فأنها تتطلب بناء (٥٠٤١) وحدة سكنية عمودية والتي تحتاج إلى مساحة تبلغ(١٠٠,٨٢) هكتار، كما تتطلب هذهِ المرحلة بناء (٧٥٦٢) وحدة سكنية أفقية والتي تتطلب مساحة تبلغ(٢٢٦,٨٦) هكتار يُضاف لها مساحة الخدمات والتي تبلغ(٩٠,٧٤٤)هكتار وبذلك يبلغ المجموع الكلي للمساحة المطلوبة للبناء الأفقي وخدماتهِ (٩١٧,٦٠٤)هكتار.

جدول(٥٠)الرؤية المستقبلية للإستراتيجية الإسكانية لمدينة الشامية للمدة(٢٠١٩ – ٢٠٣٠)م

السنوات	عدد المساكن الواجب توفرها	عدد المساكن العمودية	المساحة المطلوبة للسكن العمودي/هكتار	عدد المساكن الأفقية	المساحة المطلوبة للسكن الأفقي/هكتار	المساحة المطلوبة لخدمات السكن الأفقي/هكتار	المساحة الكلية المطلوبة للسكن الأفقي/هكتار
٢٠٢٤	١١٠٦١	٤٤٢٤	٨٨,٤٨	٦٦٣٧	١٩٩,١١	٧٩,٦٤٤	٢٧٨,٧٥٤
٢٠٣٠	١٢٦٠٣	٥٠٤١	١٠٠,٨٢	٧٥٦٢	٢٢٦,٨٦	٩٠,٧٤٤	٩١٧,٦٠٤

المصدر : من عمل الباحث إعتماداً على بيانات الجدول (٤٩)

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

لقد توصلت دراسة الأستعمال السكني في مدينة الشامية من حيث الواقع والمستقبل إلى مجموعة من النتائج التي أفرزتها المناهج والأساليب المعتمدة في تحليل واقع إستعمال الأرض للأغراض السكنية ، وأهم ما تم التوصل إليهِ من نتائج هي :

١_ لقد شكلت المقومات الطبيعية لموضع المدينة وموقعها أهمية كبيرة في توفر الإمكانية لنشأة المدينة وتطورها من خلال إسهامها كعوامل جذب لسكان المناطق المجاورة والتجمع في هذا الحيز المكاني والذي تحول بمرور الزمن إلى مركز عمراني حضري مؤثر في محيطهِ الأقليمي من خلال مكانتهِ الإقتصادية والإدارية.

٢- إنَ منح المدينة الصفة الإدارية وإتخاذها مركزاً إدارياً لقضاء الشامية من قبل السلطات العثمانية في عام ١٨٤٨م كان لهُ الدور الكبير في جعل المدينة بؤرة للتركز السكاني الذي أتصف بالتنوع الوظيفي لغرض خدمة سكانها وسكان المناطق المحيطة بها.

٣- يُعدّ العامل المساحي الأكثر تأثيراً والذي لهُ الدور الأكبر في تحديد خصائص الأستعمال السكني العمرانية والإقتصادية والإجتماعية ، إذ يرتبط بمساحة الوحدة السكنية عدد فضاءات المسكن الداخلية والخارجية فكلما زادت مساحة المسكن ينتج عنها تعدد غرف النوم والفضاءات المسقفة الآخرى وكذلك الحال لتوفر الحديقة والمرآب ، كما يتعلق بالمساحة أيضاً طبيعة أتصال المسكن ، إذ يُساعد أتساع المساحة على توفر إمكانية بناء مسكن منفصل أو متصل من جانب واحد ، وتتناسب مساحة الوحدة السكنية طردياً مع سعر الأرض وطاقتها الأستيعابية من الأفراد والأسر و يقل معها معدل الأشغال والكثافة السكنية ، وتوصلت الدراسة إلى إنَ ما نسبتهُ (٣١,٥)% من مساكن المدينة لاتزيد مساحتها عن (٢٠٠)م٢ مما جعلها تفتقر لتعدد الفضاءات وتتصف بأرتفاع الكثافة السكنية ومعدل الأشغال فيها.

٤- إنَ المساحة المخصصة للأستعمال السكني ضمن المخطط الأساس للمدينة لعام (٢٠١٢) تبلغ (٤٤٣,٢١٢) إذا ما قورنت مع عدد السكان ووفقاً لمعيار هيئة التخطيط العمراني والذي حددتهُ ب(٥٠)م٢ /شخص فأنها كافية لعدد السكان الذي بلغ (٥٩٥٣٤) نسمة في عام ٢٠١٩م.

٥- يُعاني الاستعمال السكني من الاستخدام غير الأمثل للمساحة السكنية ، إذ لاتزال مساحات واسعة غير مفرزة ومخصصة للسكن ، وعدم توزيع الكثير من القطع السكنية على المواطنين ، وعدم وجود عدالة في توزيع القطع السكنية بين فئات السكان لاسيما محدودي الدخل.

٦- لقد أثر الطريق الرئيس الرابط بين مدينتي الديوانية والنجف والذي يمر شمال منطقة الدراسة على نمو المدينة وتحديد شكلها وامتدادها الطولي ، إذ أصبحَ هذا الطريق عامل جذب للمناطق السكنية لغرض الاستفادة من خاصية سهولة الوصول لانحاء المدينة

٧- نمو الاستعمال السكني للمدينة بشكل عشوائي وغير مخطط خلال المرحلة الموفولوجية الاولى والرابعة مما جعل من المناطق السكنية التي ظهرت خلال هاتين المرحلتين تعاني من مجموعة مشكلات تخطيطية اثرت على واقعها الخدمي والبيئي والجمالي.

٨- من خلال تحليل واقع البُنية السكنية ،أتضحَ إنها تُعاني من جملة مشكلات تتعلق بالجوانب العمرانية والخدمية والبيئية والتي لها آثار كبيرة على صحة وسلامة واستقرار السكان ، ومنها العجز السكني والذي بلغ في عام ٢٠١٩م (١٧١٧) وحدة سكنية كعجز كمي و(٤٧٧٠) وحدة عجز نوعي ، وتهرؤ الوحدات السكنية والتي بلغ معدلها العام (٣٥,٧)% ، وبلغ معدل المساكن المجزئة (٣٣,٣)% أضافة الى مشكلات آخرى كأرتفاع اسعار الاراضي والمساكن ومواد البناء واجور العمل وسوء الاوضاع الخدمية في المناطق السكنية.

٩- تباين الخصائص السكانية والسكنية بين الأحياء السكنية نتيجة تباين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لسكان المدينة.

١٠- إنتشار المناطق السكنية العشوائية في أطراف المدينة ولاسيما في جهتها الشمالية نتيجة العجز السكني وضعف الحالة الإقتصادية للسكان ولاسيما المهاجرين نحو المدينة وغياب البعد التخطيطي وإنعدام الرقابة الحكومية مما جعل من هذهِ المناطق ذات بيئة سكنية غير ملائمة للعيش وتسببت في تشوه المظهر العمراني للمدينة ، فضلاً عن تحولها إلى بؤر مصدرة للكثير من المشكلات كالترييف الحضري وإنتشار الجريمة والظواهر الأجتماعية السيئة.

١٧- وجود ظاهرة الحراك السكني والذي بلغ (٢٧,٤)% يُعد مؤشراً على تباين الخصائص السكنية والسكانية وتصدر سوء الخدمات اسباب تغيير الاسر لمحل سكنهم وبنسبة بلغت (٣٤)%

١٨- ضعف الدور الحكومي في الحد أو التقليل من تفاقم أزمة السكن على مدار الأعوام السابقة والإقتصار على تخصيص قطع الأراضي والتي لم يتم توزيعها بشكلٍ عادل بين فئات المجتمع إذ أنها لم تشمل الأفراد من ذوي الدخل المحدود والمستوى الإقتصادي المنخفض ، كما إنَ منح القروض الإسكانية بعد عام ٢٠٠٣م كانت مبالغها قليلة لاتكفي لبناء وحدات سكنية وبفوائد كبيرة يتعذر على أغلب المواطنين تسديدها أضافة إلى الأجراءات المعقدة التي حرمت الكثير من المواطنين الحصول على قرض.

ثانياً: المقترحات

بِناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج فأن الدراسة تقدم عدد من المقترحات التي من المؤمل أن تُسهم في تطوير واقع الأستعمال السكني ومستقبلهُ في مدينة الشامية ، وتضمنت هذهِ المقترحات مايلي :

١- العمل على زيادة نسبة الأستعمال السكني في التصميم الأساس للمدينة ، وكذلك عند إعداد المخططات المستقبلية وبمساحات تتناسب مع الحجم السكاني وقدار النمو المتوقع في المستقبل.

٢- الأستخدام الأمثل لأستعمال الأرض للأغراض السكنية من خلال توزيع قطع الأراضي على المواطنين وبالخصوص ذوي الدخل المحدود والتي توجد ضمن الأحياء السكنية ولاتزال غير مخصصة ، والتشجيع على بناء القطع السكنية المخصصة سابقاً ،أو عمل أسيجة لها لمنع تحولها إلى مكبات للنفايات ولأظهار المدينة بالشكل الحضاري المنسق، إذ تمتلك المدينة مساحات كبيرة غير مخصصة ومفرزة لحد الآن وبالتحديد المناطق المؤشرة على إنها بساتين وتقع ضمن المخطط الأساس.

٣- التوجه نحو البناء العمودي من خلال إقامة مجمعات أسكانية عمودية في المدينة ولاسيما في الجهات التي ينتشر فيها السكن العشوائي الغير مخطط للحد من توسعهِ والحفاظ على جمالية المظهر العمراني للمدينة، وإقاف الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية المجاورة ، فضلاً لما يتصف بهِ البناء العمودي من أشغال مساحة أقل من البناء الأفقي،و قلة تكاليف البناء وسهولة إيصال خدمات البنى التحتية للمجمعات السكنية العمودية.

٤- تطبيق مبدأ العدالة الأجتماعية في توزيع الخدمات بين الأحياء السكنية ،والعمل على رفع كفاءة المتوفر منها وإدامتها بأستمرار ، وضرورة إيصال خدمات البنى التحتية من شوارع وشبكات الصرف الصحي والأمطار والمياه النقية والطاقة الكهربائية إلى الأحياء الجديدة قبل الشروع بتوزيع قطع الأراضي السكنية.

٥- التوسع في عملية التمويل الأسكاني من خلال شمول أكبر عدد من المواطنين وزيادة مبالغ القروض الأسكانية وتقديم تسهيلات مالية ومصرفية خاصة للأفراد من ذوي المستوى الإقتصادي المنخفض كتقليل نبة الفوائد ومبلغ القسط وتسهيل أجراءات منح القرض وإعفائهم من تقديم كفيل ضامن وبشروط صعبة والأقتصار على حجز العقار لحين تسديد القرض.

٦- تشجيع الأستثمارات في مجال القطاع الأسكاني وأختيار الشركات الرصينة والتي تمتلك خبرة طويلة في هذا المجال، وتقديم التسهيلات المالية والأجراءات القانونية عند التعاقد معها ، والتنسيق مع الجهات

ذات العلاقة من حيث تخصيص مساحة الأرض الكافية والملائمة لأقامة المشروع السكني وضمان إمداد المشروع بخدمات البنى التحتية وربطها مع خدمات المدينة.

٧- فرض السيطرة على أسعار الأراضي السكنية وعدم فسح المجال بالكامل للقطاع الخاص للتحكم فيها ، ويتم ذلك من خلال تحديد الأسعار وحسب الموقع والمساحة وكذلك من خلال زيادة المعروض من قطع الأراضي السكنية الأمر الذي ينتُج عنهُ إنخفاض الأسعار وتكون ملائمة لمعظم السكان على أختلاف مستوياتهم الإقتصادية.

٨- وضع الحلول والمعالجات المناسبة للوحدات السكنية في المنطقة القديمة من خلال إتباع أساليب التجديد الحضري والمتمثلة بتأهيل المباني المتهرئة وأزالة الآيلة للسقوط منها مع مراعاة المساكن ذات التصاميم المعمارية التراثية المعبرة عن مراحل نمو المدينة وتأريخها العمراني وأحوالها الأقتصادية والحضارية السابقة، من خلال الحفاظ عليها وصيانتها ، وفي هذا المجال يقترح الباحث تحويل ملكية المباني التراثية من الأفراد إلى المؤسسات التي تُعنى بحماية الآثار والتراث.

٩- تشجيع ودعم القطاع العام والخاص على إقامة الصناعات الإنشائية التي تتوفر مقوماتها في المدينة وإقليمها لتزويد السوق بمواد البناء مما يُساعد على خفض أسعارها الأمر الذي يُسهل التوسع في البناء السكني ، فضلاً عن دورها في تحسن الوضع الإقتصادي لسكان المدينة من خلال أسهامها في توفير فرص عمل والتقليل من البطالة.

١٠- على المخططين وصناع القرار الأخذ بنظر الأعتبار التوقعات المستقبلية لحجم السكان ومتوسط حجم الأسرة وأعداد الأسر ومعدل النمو السكني عند إعداد أو أجراء تعديلات على التصميم الأساس بالتزايد السكني حتى يتسنى تقدير العجز السكني وأخذ الأحتياطات الضرورية لمواجهتهِ.

١١- تحديد محاور التوسع المستقبلي للمدينة والتي من الضروري أن توفر بيئة سكنية ملائمة عند إستحداث أحياء جديدة .

١٢- الأهتمام بالمساحات الخضراء من الحدائق والمتنزهات من خلال إدامتها وتطوير القائم منها وإنشاء حدائق في المساحات المخصصة لها ضمن المخطط الأساس للمدينة والتي لاتزال غير مشغولة.

١٣- تكثيف جهود خدمات البلدية في مجال رفع النفايات الصلبة والتخلص منها بطرق صحية وسليمة ، ومنع تراكمها في الأحياء السكنية وفي ساحاتها العامة لغرض حماية هذهِ الأحياء والحفاظ على البيئة السكنية من التلوث وجعلها مناطق ملائمة للعيش صحياً وبيئياً.

١٤- تنفيذ خطط تنموية في أقليم المدينة للحد أو للتقليل من الهجرة الوافدة للمدينة وتشديد الأجراءات الرقابية على حالات التجاوز على أستعمالات الأرض الحضرية المخصصة وفق التصميم الأساس من أجل أظهار المدينة بمظهر حضاري متناسق وفق المعايير التخطيطية والعمرانية المعتمدة محلياً.

المصادر والمراجع

_ القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية :

١_ ابو صبحة ، كايد عثمان ، جغرافية المدن ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٠ .

٢_ ابو عيانه، فتحي محمد ،جغرافية السكان– أسس وتطبيقات، ط ٤، دار المعرفة الجامعية، مصر، الأسكندرية ،١٩٩٣ .

٣_ الأحيدب ، إبراهيم بن سلمان ، المناخ والحياة ، الرياض ، ٢٠٠٤ .

٤_ إسماعيل، أحمد علي، دراسات في جغرافية المدن، ط٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٨٨.

٥_ الأشعب ، خالص حسني ، صباح محمود محمد ، مورفولوجية المدينة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٣.

٦_ الأشعب ،خالص حسني ، المدينة العربية ، مؤسسة الخليج للطباعة ، الكويت ، ١٩٨٢ ،

٧_ الجنابي ، صلاح حميد ، جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٧ .

٨_ الحسني ، عبد الرزاق ، موجز تاريخ البلدان ، ط٢ ،مطبعة العرفان ، صيدا ، لبنان ، ١٩٣٣ .

٩_ حسين ،عبد الرزاق عباس ، جغرافية المدن ،مطبعة أسد ، بغداد ، ١٩٧٧ .

١٠_ حمدان ، جمال ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، (بدون تاريخ) .

١١_ الخريف ، رشود بن محمد ، السُكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، ط٢ ، دار المؤيد ، الرياض ، ٢٠٠٨ .

١٢_ خطاب ،عادل عبدالله ، جغرافية المدن ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي، بغداد ،١٩٩٠

١٣_ خير ،صفوح ، الجغرافية – موضوعها ومناهجها واهدافها، ط ١ ، دار الفكر، دمشق ، ٢٠٠٠ م .

١٤_ الدليمي ، خلف حسين ، الجيمورفولوجيا التطبيقية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .

١٥_ الدليمي ، خلف حسين ، التخطيط الحضري أُسس ومفاهيم ، عمان ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، ط١ ،٢٠٠٢.

١٦_ الدليمي ،خلف حسين ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٥

١٧_. الدليمي ، خلف حسين علي ، ثائر شاكر محمود الهيتي ، إستراتيجيات الإدارة الحضرية ، ط١ ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨.

١٨_ الراوي ،عادل سعيد ، قصي عبد المجيد السامرائي ، المناخ التطبيقي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ .

١٩_ الرحماني ، صباح فاضل ، الأسكان– سياسات وتخطيط ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٢.

٢٠_ السعدي، سعدي محمد صالح وآخرون ، جغرافية الأسكان ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٢١_ السعدي ، سعدي محمد صالح وآخرون ، جغرافية الأسكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٢٢_ السعدي ، عباس فاضل ، المفصل في جغرافية السكان ، ج١ ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢

٢٣_ السماك ، محمد أزهر وآخرون ، العراق – دراسة إقليمية ،الجزء ١، ط١ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٥

٢٤_ سمحه ،موسى ، جغرافية السكان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، جامعة القدس المفتوحة ، ٢٠٠٩ .

٢٥_ سومايرزمان ،جيمس ، مذكرات كابتن مان (١٩١٩–١٩٢٠) ، ترجمة كاظم هاشم الساعدي ، ط١ ، دار المعارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٢٦_ الشجيري ،أحمد عبد الرسول جبر عباس ، الفرات الأوسط وأبرز الأحداث الوطنية في قضاء الشامية خلال العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨(دراسة تأريخية) ، ط١ ، دار الراية البيضاء ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣.

٢٧_ شلق ، علي محمد ، العقل في التراث الجمالي عند العرب، الطبعة الأولى ، دار المدى ، بيروت ، ١٩٨٥.

٢٨_ الشيخ ،أحمد أحمد ، الأرصاد الجوية ،مصر ، جامعة المنصورة ، كلية التربية ، قسم المواد الأجتماعية ، ٢٠٠٤ .

٢٩_ صبري فارس الهيتي ، صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الإسكان ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٣

٣٠_ العاني ، خطاب صكار ، جغرافية العراق الزراعية ، ط١ ،مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٣١_ العاني ، خطاب صكار ، نوري خليل البرازي ،جغرافية العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٩.

٣٢_ العاني ، محمد جاسم ، الأقليم والتخطيط الأقليمي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠٠٦

٣٤_ العاني ، محمد جاسم شعبان العاني ، زهراء محمد جاسم الطائي ، المدينة بين النشأة وتطور الخصائص الحضرية ، ط١ ، الرضوان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨

٣٥_ العجيلي ، محمد صالح ، جغرافية المدن ، مطبعة الكتاب ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٠ .

٣٦_ العطية ،حامد سوادي ، الشامية بين الخمسينيات والثمانينيات ، مطبعة الزاهر ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

٣٧_ علام ، احمد خالد ، المجاورة السكنية مفهومها ومتطلباتها (تخطيط المدن) ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٩١ .

٣٨_ علام ، خالد وزملاءُه ، مشكلة الأسكان في مصر ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢

٣٩_ علي ، عمر محمد ،أحمد حسن إبراهيم ، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة ، دار الوفاء ، الأسكندرية ، ط١ ،٢٠١٦ .

٤٠_ علي ، يونس حمادي ، مبادئ علم الديموغرافية ،مطبعة مديرية الجامعة ، الموصل ، ١٩٨٥

٤١_ غلاب ، محمد السيد ،يسري عبد الرزاق الجوهري ، جغرافية الحضر ، ط١ ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢.

٤١_ فضيل ، عبد خليل ، أحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨٤ .

٤٢_ لبيب ،علي ، جغرافية السكان – الثابت والمتحول ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٤

٤٣_ لطيف ، بشير إبراهيم وآخرون ، خدمات المدن – دراسة في الجغرافية التنموية ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، ٢٠٠٩

٤٤_ محمود علاء السيد وآخرون ، السكان من منظور ديموغرافي ، جامعة طنطا ، ط٢ ، ٢٠٠٨

٤٥_ المظفر ، محسن عبد الصاحب ، عمر الهاشمي يوسف ، جغرافية المدن ، ط ١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠.

٤٦_ ملاحويش ، لؤي طه ، آمال منصور حسن ، سياسات تمويل الإسكان الحضري مع إشارة خاصة للعراق ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقصادية ، بغداد ،٢٠١٣

٤٧_ المنصوري ،سامي ، الديوانية في العهد العثماني ١٨٥١–١٩١٧ ، ط١ ، دار المدينة الفاضلة ، بغداد ، ٢٠١٢.

٤٨_ نُخبة من أساتذة التاريخ ، دراسات في تأريخ العراق وحضارته – المدينة والحياة المدنية ،ج٣ ، بغداد ، ١٩٨٨.

٤٩_ نظيف، عبدالسلام أحمد، دراسات في العمارة الأسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

٥٠_ الهيتي ، صبري فارس ، صالح فليح حسن ، جغرافية المدن ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٦ .

٥١_ الهيتي، صبري فارس ،التخطيط الحضري، عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة، ٢٠٠٩ .

٥٢_ وداي العطية ، تأريخ الديوانية قديما وحديثا ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٩٥٤

٥٣_ وهيبه عبد الفتاح محمد ، جغرافية المدن ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .

ثانياً : الرسائل والأطاريح :

١_ ابو الريحة ،عدنان رشيد حبيب ، محافظة القادسية – دراسة في جغرافية السكن ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠

٢_ ابو سلمية سماهر محمد محمد ، الأستخدام السكني للمراكز العمرانية في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة الأسلامية ، غزة ، ٢٠١٣.

٣_ أحمد ، طارق داوود محمود ، تحليل الطرز المعمارية للمباني السكنية في فلسطين في الفترة العثمانية – حالة دراسة مدينة نابلس ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، برنامج الهندسة المعمارية ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ،٢٠٠٨

٤_ الأزيرجاوي ،تحسين جاسم شنان ، الأنماط السكنية في مدينة الناصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤.

٥_ آل مدرس ، ساكار بهاء الدين عبد الله ، الأنماط السكنية في مدينة أربيل ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠٠٣م.

٦_ البديري ،حيدر خيري غضيه ، علاقة التصريف المائي بالخصائص النوعية لمياه شط الشامية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٧

٧_ البرقعاوي ، إبتهال عبد العباس معضد ، النمو الحضري وعلاقتهُ بالتنمية الإقليمية المتوازنة لمراكز الأقضية في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨ .

٨_ البغدادي ، عبد الصاحب ناجي رشيد ،الملائمة المكانية لإستعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف ، أطروحة دكتوراه ، مركز التخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٩_ البياتي ، سوزان قاسم أكبر محمد ، النمو السكاني ومشكلة السكن في محافظة كركوك للمدة ١٩٩٧-٢٠١٤ ، رسالة ما جستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٦.

١٠_ جاسم ، إحسان عباس ، تحليل العلاقة بين استعمالات الأرض ومنظومة النقل الحضري في مدينة الكوت بأعتماد تقنية GIS، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

١١_ جاسم، أماني مؤيد ، التحليل المكاني لمشكلة السكن في حي الحرية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤

١٢_ الجبوري ، احمد جابر حسن الجبوري ، الوظيفة السكنية لمدينة كركوك ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٤

١٣_ الجبوري ، حيدر عبد الكريم سالم ، النقل بالسيارات في مدينة الناصرية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥.

١٤_ الجبوري ، محمد حسين غضبان ، التحليل المكاني للواقع السكني لمدينة بلد ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة تكريت ، ٢٠١٨.

١٥_ الجبوري ، مدالله عبدالله محسن ، مدينة الشرقاط – دراسة في جغرافية الحضر ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩.

١٦_ الجنابي ، حسن كشاش ، الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٤

١٧_ جودة ، جبر عطية ، الوظيفة السكنية لمدينة الكوت ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٨٩.

١٨_ الحجامي ، فراس شهيد نوري ، العوامل المؤثرة في تحديد المعايير الأسكانية الحضرية ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢

١٩_ الحجامي عادل مكي عطية ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الناصرية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦.

٢٠_ الحديثي ، عبد العزيز حميد ، نظام الري على نهري الديوانية و الدغارة و أثرهُ على الزراعة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٦٩ .

٢١_ حسن ، سناء عباس ، أثر الخصائص السكانية والأجتماعية على الحاجة السكنية لمدينة بعقوبة والتنبؤ بها حتى عام ٢٠٢٦ ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨

٢٢_ حسين ، رحمن رباط ، التنمية الصناعية وإتجاهاتها المكانية في محافظة القادسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦.

٢٣_ حسين ، سفير جاسم ، تحليل الواقع السكني في مدينة السماوة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١

٢٤_ حسين ،آلاء إبراهيم ، التحليل الجغرافي للإنتاج الزراعي في قضاء الشامية للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٨

٢٥_ الحميداوي ، نبيل مراد صالح ، التحليل المكاني لنمو سكان قضاء الشامية للمدة(١٩٨٧-٢٠١٠) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٦

٢٦_ خلف ، مريم خيرالله ، الوظيفة السكنية للمراكز الحضرية في قضاء المدَينَة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٥.

٢٧_ الربيعي ، إسراء موفق رجب ، إستعمالات الأرض في ناحية الرشيد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣

٢٨_ الربيعي ، حازم داود سالم ، التباين المكاني للتداعي السكني في مركز الرصافة القديم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢.

٢٩_ رضا ،عاتكة فائق ، الوظيفة الصحية وإقليمها في مدينة الشامية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٥

٣٠_ زامل ، عبد جبر ، دراسة تحليلية للخدمات التعليمية في مدينة الكوت – محلات مُختارة ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الأقليمي والحضري ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .

٣١_ سحاب ، عايد وسمي ، الكثافة الإسكانية لمدينة بغداد ، رسالة دبلوم عالي ، مركز التخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨.

٣٢_ السعيدي ، شريهان مازن ، إتجاهات النمو الحضري في مدينة الكوت ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٤

٣٣_ السعيدي ،محمود خليل جواد ، تحليل الوظيفة السكنية لمدينة المقدادية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٤.

٣٤_ السهلاني ن سميع جلاب منسي ، تحليل جغرافي للحراك السكني في مدينة الناصرية للمدة (١٩٩٧–٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩.

٣٥_ الشجيري ، احمد عبد الرسول جبر عباس ، قضاء الشامية خلال العهد الملكي – دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١.

٣٦_ الصفار ، حسن محمد علي حسين ، التغير السكاني وأثره في التوسع العمراني لمدينة كربلاء ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢١ .

٣٧_ طالب ، رفل إبراهيم ، التركيب الداخلي للمنطقة التقليدية في مدينة الأعظمية ، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.

٣٨_ الطائي ، أسراء عبدالرحمن ، ظاهرة الأندثار في الوحدات السكنية التقليدية – مركز مدينة الكاظمية ، رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .

٣٩_ الطائي ، عباس فاضل عبيد ، التحليل المكاني لإنتاج ونقل وإستهلاك الطاقة الكهربائية في محافظات الفرات الأوسط من العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧

٤٠_ الطائي لقاء كريم خضير حسون ، التحليل الجغرافي للواقع السكني لمدينة بغداد للمدة ١٩٧٧–٢٠٠٢ ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية– أبن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٤١_ عبد الرضا ، زهراء مهدي عبد ، خصائص تربة قضاء الشامية وأثرها في إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١١

٤٢_ عبد القادر ، ساجدة عبدالحكيم ، الهجرة الداخلية الوافدة إلى مدينة نابلس للمدة (١٩٩٤–٢٠١٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ٢٠١٨.

٤٣_ عبدالله ، ماهر ناصر ، كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣.

٤٤_ عبدالله ،ماهر ناصر ،أثر البيئة الطبيعية في النسيج الحضري حالة دراسة لمدينة السماوة ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ،

٤٥_ العقابي ، آية هاني موسى ، الوظيفة السكنية لمدينة الحي – دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٥ .

٤٦_ العكيدي ، وسام أحمد رشيد عيدان ، التحليل الخرائطي لواقع المباني والمساكن في العراق –دراسة خرائطية ، الجزء الأول ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥

٤٧_ العكيلي ، رياض حسون ، العجز السكني في مدينة الصدر ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

٤٨_ علي ، ضياء خميس ، تداعي الموروث السكني في مركز قضاء الأعظمية ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

٤٩_ العنبكي ، لطيف خضير لطيف ، التحليل المكاني للحرمان البشري من خدمات البنى التحتية في مراكز أقضية النجف الاشرف ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٨ .

٥٠_ عودة ، علي حسين ،التحليل الجغرافي – الديموغرافي للهرم السكاني في محافظة القادسية للمدة(١٩٨٧–٢٠٠٧) وتوقعاته لعام (٢٠١٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١١.

٥١_ الغريباوي ،رعد عبد الحسين ، الوظيفة السكنية لمدينة الديوانية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٢م.

٥٢_ الغزالي جاسم شعلان كريم ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧.

٥٣_ الكربولي ، محمود عكاش احمد ، مورفولوجية مدينة القائم ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة الأنبار ،٢٠١١

٥٤_ كركجة ، فواز عائد ، التدهور الحضري الشكلي لمدينة الموصل القديمة ، أطروحة دكتوراه ،كلية التربية ، جامعة الموصل ،٢٠٠٠ .

٥٥_ الكعبي ، دعاء حاكم مدلول ، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة الشامية وإمكانية تنميتها ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨

٥٦_ موسى ، ماهر يعقوب ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة(١٩٧٧-١٩٩٦) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧

٥٧_ المياح ، جبر عطية جودة ، الأقليم الوظيفي لمدينتي الكوت والحلة – دراسة مقارنة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣

٥٨_ الميالي، سمير فليح حسن ، الوظيفة السكنية لمدينة كربلاء ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – أبن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٥٩_ ناصر ، حسين جعاز ، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية وحركة إتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط للمدة(١٩٧٧-١٩٩٧) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .

٦٠_ نتيجة ،جيماوي ، آثار العلاقات القرابية على الإندماج الإجتماعي –دراسة ميدانية للنازحين الريفين بمنطقة العالية بمدينة بسكرة ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥.

٦١_ نديم ، شكري محمد ، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية (١٩٠٨- ١٠١٨) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠.

٦٢_ نصر ،عامر راجح ، التوسع الحضري وإتجاهاته في مدينة الحلة الكبرى للمدة (١٩٧٧-٢٠٠١)- دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ .

٦٣_ الهدابي ، شهاب كاظم عبيد ، التحليل المكاني للقوى العاملة في قضاء الشامية للمدة (١٩٩٧-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٦

٦٤_ الوائلي ، حسين علي فهد ، الصناعات الإنشائية وإمكانيات تنميتها في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١٨ .

٦٥_ الوائلي ، علي عبدالزهرة كاظم ، التركيب الوظيفي لمدينة الكوت ، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأولى – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٦٦_ الوائلي علي فوزي سعيد ، التحليل المكاني لمشكلة السكن في مدينة الكوت ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١١.

٦٧_ وناسي ، سهام ، النمو الحضري ومشكلة السكن والأسكان –دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي ١٠٢٠مسكن ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الأجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، الجزائر ، ٢٠٠٩

٦٨_ الياسري ، حوراء عبد الكاظم عبدالله ، تقييم واقع الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الأنسانية ، جامعة بابل ،.٢٠٢٠

ثالثاً : البحوث والدوريات :

١_ البغدادي ، عبدالصاحب ناجي، نصير عبدالرزاق حسج البصري ، السياسة الإسكانية الملائمة لمحافظة النجف ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد (١١) ، العدد(٣٤) ، ٢٠١٥.

٢_ جودة ، جبر عطية ، آية هاني موسى ، خصائص البنية الوظيفية للوحدات السكنية في مدينة الحي ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الأجتماعية ، جامعة واسط ، العدد١٨ ، السنة السابعة ،٢٠١٥.

٣_ حسين ، طه مصحب ، التوسع الحضري وأثره على نمط أستعمالات الأرض والعوامل المؤثرة في ذلك – دراسة حالة مدينة الدور ، مجلة الأستاذ ، المجلد ٢ ، العدد ٢٢٠ ، ٢٠١٧ .

٤_ الخزرجي ،خضير عباس حسين ، مهيب كامل فليح ، التقييم المكاني للخدمات الأجتماعية في مدينة الدجيل(التعليمية والصحية والترفيهية)، مجلة المخطط والتنمية ، العدد (٣٢) ، ٢٠١٥.

٥_ الدليمي ، خلف حسين ، سعدون مشرف حسين الشعباني ، أهمية الخصائص الطبيعية للتربة في تخطيط المشاريع الهندسية في قضاء الرمادي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأنسانية ، العدد ٢ ، المجلد ٢ ، ٢٠١٥.

٦_ ربيع ،محمد صالح ، أثر الموقع في نشأة ونمو مدينة جلولاء ،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٤٣، مطبعة العاني، بغداد،١٩٩٦.

٧_ السعيدي ، جمال باقر مطلك ، رشا عباس رزوقي ، دراسة تحليلية في ظاهرة تقسيم الوحدة السكنية – محلة ٤٠٩ في الكاظمية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد(٢٨) ، ٢٠١٣ .

٨_ سلوم ،أياد جهاد ، دراسة مسح التربة شبه المفصل لمشروع ديوانية – شافعية ، وزارة الري ، قسم تحريات التربة ، بغداد ، ١٩٩٤.

٩_عبد الأمير ، علي ، حاتم راشد علي ، الهجرة والسكن العشوائي في محافظة الديوانية ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، جامعة القادسية ، المجلد ١٤ ، العدد(٤) ،٢٠١١.

١٠_ عبد المنعم ، سالي عدنان ، إعادة فرز وتقسيم الوحدات السكنية وأثرها الأجتماعي والعمراني على المحلة السكنية – دراسة تحليلية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد(٣٧) ، ٢٠١٨ .

١١_ عبدالوهاب ، ضرغام خالد ، مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة ، المجلد(١١) ، العدد(٣٤) ، ٢٠١٥ .

١٢_ عبده ،سعيد ، جغرافية النقل الحضري- مفهومها وميدانها ومناهجها ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد٣٢١ ، ٢٠٠٧.

١٣_ علي ، تغريد حامد ، التحضر السريع للمدن – دراسة في بعض المدن العراقية ، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد ، العدد(٢١) ، ٢٠٠٩

١٤_ عواد ، أحمد حسن ، الأسكان الحضري في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأنسانية ، العدد الثاني ، ٢٠١٢.

١٥_ إلطيف ، بشير إبراهيم ، ظاهرة تجزئة الوحدة السكنية في مدينة بغداد ، مجلة الباحث ، العدد(٢٧) ، ٢٠١٨ .

١٦_ محسن ، عبد الزهرة ، مسح التربة وتصنيف الأراضي شبه المفصل للجمعيات التعاونية الزراعية ،بغداد ،١٩٧٦.

١٧_ محمد ،فؤاد عبدالله ، ضفاف رياض صالح العبودي ، النمو السكاني وأثرهُ في أستشراف مستقبل مدينة النجف للمدة(٢٠١٣-٢٠٢٢) ، مجلة البحوث الجغرافية ، جامعة الكوفة ، العدد(١٩) ، ٢٠١٤.

١٨_ مطلك ، جمال باقر ، أحمد فضالة عباس الزبيدي ، أثرالعوامل الإجتماعية والإقتصادية والتشريعات العمرانية في تغير نمط الإسكان المنفرد الأسر في مدينة الصويرة ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد٣٥ ،٢٠١٧.

١٩_ ملك ، صلاح ياركة ، جواد عبد الكاظم كمال ، خصائص التربة وأثرها في إستعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية ،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد٤٩ ،٢٠٠٢ .

٢٠_ موسى ، زينب عباس ، الوظيفة السكنية في مدينة الهندية ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٦.

٢١_ ناصر ،حسين جعاز ، محمد كشيش خشان ، تحليل مكاني للتنمية الزراعية في قضاء الشامية – دراسة في المقومات والمعوقات ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٥.

٢٢_ هاشم ،عباس ، أثر الكثافة السُكانية على إستعمالات الأرض في مدينة الشعلة ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد ١١ ، العدد٥٣ ، ٢٠٠٨.

رابعاً : التقارير والمطبوعات الحكومية :

١- مديرية بلدية الشامية ، قسم تنظيم المدن ، تقدير المباني السكنية لمدينة الشامية ، ٢٠١٩.

٢- مديرية بلدية الشامية قسم تنظيم المدن ، المخطط الأساس لمدينة الشامية ، ٢٠١٢.

٣- وزارة النقل والمواصلات ، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي ، قسم المناخ ، بيانات العناصر المناخية لمحطة الديوانية للمدة (١٩٩٨-٢٠١٨)م.

٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية أحصاء محافظة القادسية، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات (١٩٤٧-١٩٥٧-١٩٦٥-١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧)، نتائج الحصر والترقيم لعام(٢٠٠٩)، التقديرات السكانية لعام (٢٠١٩).

٥- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية أحصاء محافظة القادسية ، تقديرات السكان للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٩).

٦- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الأحصائية السنوية لعام ٢٠١٧.

٧- وزارة الحكم المحلي ، الدليل الأداري للجمهورية العراقية ، ١٩٨٩-١٩٩٠،ط١ ، بغداد ، ١٩٩٠.

٨- ملاحظية التسجيل العقاري في الشامية ، قانون بيع وتصحيح ، صنف الأراضي الأميرية ، رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

٩- مديرية توزيع كهرباء القادسية ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات الطاقة المجهزة ومعدل ساعات القطع ، ٢٠١٩.

١٠- دائرة مجاري الشامية ، قسم التخطيط ، شبكة الصرف الصحي ومجاري الأمطار في مدينة الشامية.

١١- مديرية تربية الشامية ، قسم الأحصاء ، إحصائية المدارس في مدينة الشامية ، ٢٠١٩.

١٢- مديرية صحة الديوانية ،قطاع الرعاية الصحية الأولية في قضاء الشامية ، قسم الأحصاء ، الجرد السنوي للمراكز الصحية لعام ٢٠١٩.

١٣- مديرية بلدية الشامية ، قسم الحدائق والمتنزهات ، إحصائية الحدائق العامة في مدينة الشامية لعام ٢٠١٩.

١٤- دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة القادسية ، وحدة الرصد وبنك المعلومات ، إحصائية الهجرة في محافظة القادسية لعام ٢٠١٩.

خامساً : المقابلات الشخصية :

١- مقابلة شخصية مع الأستاذ عبدالكاظم عبد الحسن جودة ، تولد الشامية عام ١٩٤٨ ، بتاريخ ٢١ /٣/ ٢٠٢٠م.

٢- مقابلة شخصية مع الأستاذ عامر رحيم ، تولد الشامية ١٩٨١ ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧م.

٣- مقابلة شخصية مع المهندس أنيس هادي حسين ، مدير مركز تشغيل وجباية مياه الشامية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣م.

٤- مقابلة شخصية مع المهندس ، علي كاظم فضيخ ، مسؤول الشعبة الفنية ، دائرة توزيع كهرباء الشامية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٠م.

٥- مقابلة شخصية مع السيد حمزة ناصر حسون ، من البنّائين القدامى في مدينة الشامية ، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩م.

٦- مقابلة مع السيد أسعد مجيد أمين ، المدير المفوض لشركة أعمار بغداد ، المسؤولة عن تنفيذ مجمع الشامية السكني ، بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٧م.

٧- مقابلة شخصية مع عدد من مسؤولي مكاتب العقار في مدينة الشامية ، بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦.

سادساً : الأنترنت

- الموقع الرسمي لهيئة أستثمار الديوانية : investdiw.gov.iq

الملاحق

الملحق (١)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافية

استمارة الإستبيان

أخي المواطن ... أختي المواطنة ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنَ الإستمارة التي بين يديك تحتوي على مجموعة أسئلة تتعلق برسالة الماجستير الموسومة **(التحليل المكاني لواقع الإستعمال السكني وآفاقه المستقبلية في مدينة الشامية)** وستكون الأجابات لإغراض البحث العلمي فقط ، علما إن الأجابات سرية ولاتحتوي على ذكر أسماء الأفراد ، لذا فأن تعاونكم معنا يدل على وعيكم وحرصكم على تطوير الواقع السكني في مدينتكم من خلال الأجابة على جميع الأسئلة بدقة وصراحة وهذا عهدنا بكم ... مع فائق الشكر والتقدير.

ملاحظة / ضع علامة (✓) بين أقواس الأختيار الذي تراهُ مناسباً.

الباحث

طالب الماجستير

عارف عبدالمحمد حامد

- أسم الحي السكني (   )

اولاً :- المعلومات العمرانية للوحدة السكنية

١- كم تبلغ مساحة المسكن : أقل من ١٠٠م٢ ( ) ، ١٠٠-٢٠٠م٢ ( ) ، ٢٠١-٣٠٠م٢ ( ) ، ٣٠١-٤٠٠م٢ ( )، أكبر من ٤٠١م٢ ( )

٢- تم بناء المسكن في الفترة : قبل ١٩٢٠ ( )، ١٩٢٠-١٩٥٠ ( ) ، ١٩٥١-١٩٨٠ ( ) ، ١٩٨١-٢٠١٩ ( ).

٣- ماهي المواد المستخدمة في بناء :-

أ- الجدران : طابوق ( )، بلوك ( ) ، ثرمستون ( ) ، طابوق+بلوك ( )، طين أو لِبن ( )

ب- السقف :خرسانة مسلحة – أسمنت +حديد ( ) ، عكادة – طابوق+شيلمان ( ) ، قطع جينكو وحديد ( ) ، خشب وطين ( ).

ج- الأرضية : كاشي( )، مرمر ( ) ، كرانيت ( ) ،سيراميك ( ) ، شتايكر ( ) أسمنت فقط( ) ، أخرى ( ).

٤- عدد الغرف الكلي ( ) ، عدد غرف النوم فقط ( ).

٥- عدد طوابق المسكن : طابق واحد ( ) ، طابقين ( ) ، ثلاث طوابق ( ) ، أكثر من ٣ طوابق ( )

٦- طراز البناء : تقليدي – حوش او ساحة مفتوحة وسط المسكن – ( ) ، غربي – مسكن عادي- ( ) ، غربي محور – دبل فاليوم ( )

٧- أتصال المسكن مع المساكن المجاورة : من جانب واحد ( )، من جانبين ( ) ، من ثلاث جوانب ( ) ، غير متصل ( )

٨- هل يحتوي المسكن على : -

أ- حديقة : نعم ( ) ، كلا ( ) ، عدد ( )

ب- مرآب –كراج : نعم ( ) ، كلا ( ) ، عدد ( ).
ج- حمام : نعم ( ) ، كلا ( ) ، عدد ( ).
د- مرافق صحية : نعم ( ) ، كلا ( ) ، عدد ( ).
٩- هل تم تحوير المسكن – أجراء تغيير في تصميم المسكن : نعم ( ) ، كلا ( ).
١٠- ماهو موقع التحوير : داخل المسكن ( ) ، خارج المسكن ( ).
١١- هل تم تجزئة المسكن – تقسيم المسكن إلى أكثر من وحدة سكنية : نعم ( ) ، كلا ( ).
١٢- ما هو سبب تجزئة المسكن : الأنشطار العائلي بسبب الزواج ( ) ، بناء محل تجاري( ) ، لغرض بيع أو إيجار جزء من المسكن() ، عدم القدرة على شراء قطعة أرض( ) ، أسباب أخرى ( ).
١٣- هل يوجد في المسكن تهرؤ – أضرار في البيت : نعم ( ) ، كلا ( )
١٤- هل تم ترميم المسكن : نعم ( ) ، كلا ( ) ، عدد مرات الترميم ( ) .

ثانياً :- المعلومات الإقتصادية والإجتماعية للسكان

١- محل ولادة رب الأسرة : داخل المدينة ( ) ، مدينة آخرى ( ) ، في الريف ( ).
٢- المستوى التعليمي لرب الأسرة : أمي ( ) ، يقرأ ويكتب ( ) ، إبتدائية ( ) ، متوسطة ( ) ، إعدادية ( ) ، دبلوم ( ) ، بكلوريوس ( ) ، شهادة عليا ( ).
٣- مهنة رب الأسرة : موظف ( ) ، كاسب ( ) ، تاجر ( ) ، متقاعد ( ) ، فلاح ( ).
٤- دخل الأسرة الشهري/ دينار : أقل من ٢٥٠،٠٠٠ ( ) ، ٢٥٠،٠٠٠- ٥٠٠،٠٠٠ ( ) ، ٥٠٠،٠٠٠-٧٥٠،٠٠٠ ( )
٧٥٠،٠٠٠-١٠٠٠،٠٠٠ ( ) ، أكثر من ١٠٠٠،٠٠٠ ( ).
٥- ملكية المسكن : ملك صرف – خاص ( ) ، ملك عام – حكومي ( ) ، تجاوز ( ) ، إيجار ( )، مبلغ الإيجار الشهري ( )دينار
٦- ماسبب عدم أمتلاك مسكن خاص بك : إرتفاع سعر قطعة الارض ( ) ، أرتفاع أسعار مواد البناء والعمل ( ) ، عدم الحصول على قرض ( ).
٧- سعر الأرض السكنية في الحي : ٧٠٠،٠٠٠-١٠٠٠،٠٠٠ دينارللمتر المربع ( ) ، ٥٠٠،٠٠٠-٦٩٩،٠٠٠ دينار للمتر المربع ( )
٣٠٠،٠٠٠- ٤٩٩،٠٠٠ دينار للمترالمربع ( ) ، أقل من ٣٠٠،٠٠٠دينار للمتر المربع ( ).
٨- ما هي الواسطة التي تستخدمها للذهاب الى العمل أو السوق : سيرا على الأقدام ( ) ، سيارة خاصة ( ) ، تاكسي ( ) ، باص ( ) ، سيارة حكومية ( ) .
٩- عدد الأفراد في المسكن ( ) ، عدد الأسر في المسكن ( ) .
١٠- ماهي الصعوبات التي واجهتك عند البناء : أرتفاع سعر الأرض ( ) ، أرتفاع أسعار مواد البناء ( ) ، أرتفاع أجور العمل ( ) ، الحصول على قرض للأسكان ( ) ، أسباب آخرى ( ).
١١- هل إنَ المسكن ملائم لك ولعائلتك : نعم ( ) ، كلا ( ).
١٢-هل أنتقلت الأسرة الى حي آخر في المدينة : نعم ( ) ، كلا ( ).

١٣- إذا كانت الأجابة نعم، ماهو سبب الأنتقال : زيادة عدد الأسر في المسكن ( ) ، صغر مساحة المسكن ( ) ، ضيق الشارع ( ) ، الخدمات العامة رديئة ( ) ، أرتفاع الأيجار ( ) ، تغيير الجيران ( ) ، السكن بالقرب من الأقرباء ( ) ، عدم توفر الأمن ( ) ، التقرب من السوق ( ) ، التقرب من محل العمل ( ).

١٤- هل أستلمت قرض لغرض بناء مسكن : نعم ( ) ، كلا ( ).

١٥- هل تم منحك قطعة ارض سكنية من الدولة : نعم ( ) ، كلا ( ).

ثالثاً : - المعلومات الخدمية

١- مياه الشرب والأستخدام المنزلي :

أ- مصدر المياه : شبكة المياه العامة – الأسالة ( ) ، النهر ( ) ، بئر ( ) ، أخرى ( ).

ب- نوعية المياه : جيدة ( ) ، متوسطة ( ) ، رديئة ( ).

ج- كمية المياه : كافية ( ) ، غير كافية ( ).

٢- الطاقة الكهربائية :

أ – مصدر الطاقة الكهربائية : الشبكة الوطنية ( ) ، مولد كهرباء محلي –مولدة الحي ( ) ، مولد منزلي ( ).

ب- نوعية أو كفاءة الطاقة الكهربائية : جيدة ( ) ، متوسطة ( ) ، رديئة ( ).

ج- كفاية الطاقة الكهربائية : كافية ( ) ، غير كافية ( ).

٣- يتم التخلص من مياه الصرف الصحي بوساطة : خزان أرضي – سبتتنك ( ) ، شبكة صرف صحي ( ) ، تنساب في الشارع.

٤- إذا كانت شبكة صرف صحي ، هل هي : جيدة ( ) ، متوسطة ( ) ، رديئة ( ).

٥- هل توجد شبكة تصريف مياه الأمطار : نعم ( ) ، كلا ( ).

٦- إذا كانت نعم ، هل شبكة تصريف الامطار : جيدة ( ) ، متوسطة ( ) ، رديئة ( ).

٧- الخدمات التعليمية :

أ- هل توجد روضة في الحي السكني : نعم ( ) ، كلا ( )

ب- كم تبعد الروضة عن المسكن : أقل من١٥٠ متر ( ) ، ١٥٠-٤٠٠ متر ( ) ، أكثرمن ٤٠٠ متر ( ).

ج- يذهب ابائكم للروضة بوساطة : سيرا على الأقدام ( )، دراجة هوائية او نارية ( ) ، سيارة خاصة ( )،باص ( ) ، تاكسي ( ) ، سيارة حكومية ( ).

د- هل توجد مدرسة أبتدائية في الحي السكني : نعم ( ) ، كلا ( ).

هـ - كم تبعد المدرسة الابتدائية عن المسكن : اقل من٤٠٠ متر ( ) ، ٤٠٠-٨٠٠متر ( ) ، أكثر من ٨٠٠ متر ( ).

و- يذهب أبائكم الى المدرسة الابتدائية بوساطة : سيرا على الاقدام ( ) ، دراجة هوائية او نارية ( ) ، سيارة خاصة ( ) ، باص ( ) ، تاكسي ( ) ، سيارة حكومية ( ).

ز- هل توجد في الحي مدرسة ثانوية : نعم ( ) ، كلا ( ) .

ح- كم تبعد المدرسة الثانوية عن المسكن : أقل من ٨٠٠ متر ( ) ، ٨٠٠-١٦٠٠متر ( ) ، أكثر من ١٦٠٠ متر ( ).

ط – يذهب أبنائكم ألى الثانوية بوساطة :سيرا على الاقدام ( )،دراجة هوائية او نارية ( ) ، سيارة خاصة ( ) ، باص ( )، تاكسي ( ) ، سيارة حكومية ( )

٨- الخدمات الصحية :-

أ- هل يوجد مركز صحي او مستشفى في الحي : نعم ( ) ، كلا ( ).

ب- كم يبعد المركز الصحي عن المسكن : اقل من ٥٠٠ متر ( )، ٥٠٠ - ٤٠٠٠متر ( )، ٤٠٠٠-٦٠٠٠ متر ( ) ، أكثر من ٦٠٠٠متر ( )

ج- تذهب الى المركز الصحي بوساطة : سيرا على الاقدام ( )، دراجة هوائية اونارية ( )، سيارة خاصة ، باص ( ) ، تاكسي ( )

د- ماهو الوقت المستغرق للوصول الى المركز الصحي : اقل من ٥ دقائق ( ) ٥-١٥ دقيقة ( )، ١٥-٣٠ دقيقة ( )، أكثر من ٣٠ ( ).

٩- هل توجد في الحي حديقة عامة او متنزة : نعم ( ) ، كلا ( ).

١٠- كم تبعد الحديقة العامة او المتنزه عن المسكن : اقل من ١٥٠ متر ( ) ، ١٥٠-٤٠٠ متر ( ) ، اكثر من ٤٠٠ متر .

الملحق (٢)
أسباب عدم بناء المسكن والصعوبات التي واجهة البناء

أسم الحي	أسباب عدم بناء مسكن										الصعوبات التي واجهة بناء المسكن									
	أرتفاع سعر الأرض	%	أرتفاع أسعار مواد البناء واجور العمل	%	عدم الحصول على قرض	%	آخرى	%	المجموع	%	أرتفاع سعر الأرض	%	أرتفاع اسعار مواد البناء واجور العمل	%	الحصول على قرض	%	آخرى	%	المجموع	%
السوق	٦	٥٠	٢	١٦,٧	٤	٣٣,٣	٠	٠	١٢	١٠٠	٢٣	٥٤,٧	٨	١٩,١	١١	٢٦,٢	٠	٠	٤٢	١٠٠
السراي	٧	٥٣,٨	٣	٢٣,١	٣	٢٣,١	٠	٠	١٣	١٠٠	٤٠	٦١,٦	١١	١٦,٩	١٤	٢١,٥	٠	٠	٦٥	١٠٠
المعلمين	١	٥٠	١	٥٠	٠	٠	٠	٠	٢	١٠٠	١٢	٧٠,٦	٣	١٧,٧	٢	١١,٧	٠	٠	١٧	١٠٠
الجمهوري	١	٥٠	٠	٠	١	٥٠	٠	٠	٢	١٠٠	١٦	٥٩,٣	٥	١٨,٥	٦	٢٢,٢	٠	٠	٢٧	١٠٠
الخوئي	٣	٧٥	٠	٠	١	٢٥	٠	٠	٤	١٠٠	١٢	٥٧,٢	٦	٢٨,٦	٣	١٤,٢	٠	٠	٢١	١٠٠
الحسين	٣	٦٠	١	٢٠	١	٢٠	٠	٠	٥	١٠٠	١٣	٤٦,٤	٦	٢١,٤	٩	٣٢,٢	٠	٠	٢٨	١٠٠
الجوادين	٢	٦٦,٧	٠	٠	١	٣٣,٣	٠	٠	٣	١٠٠	١٥	٧٨,٩	١	٥,٣	٣	١٥,٨	٠	٠	١٩	١٠٠
المنتظر	٣	٤٢,٩	١	١٤,٢	٣	٤٢,٩	٠	٠	٧	١٠٠	٢٢	٥٧,٩	٦	١٥,٨	١٠	٢٦,٣	٠	٠	٣٨	١٠٠
ع الشرقي	٢	٦٦,٧	٠	٠	١	٣٣,٣	٠	٠	٣	١٠٠	١٠	٦٢,٥	٢	١٢,٥	٤	٢٥	٠	٠	١٦	١٠٠
ع الغربي	٨	٤٤,٤	٣	١٦,٧	٧	٣٨,٩	٠	٠	١٨	١٠٠	٣١	٥٥,٤	٩	١٦,١	١٦	٢٨,٥	٠	٠	٥٦	١٠٠
التجاوز	٢	٦٦,٧	٠	٠	١	٣٣,٣	٠	٠	٣	١٠٠	١٠	٥٥,٦	٨	٤٤,٤	٠	٠	٠	٠	١٨	١٠٠
المجموع	٣٨	–	١١	–	٢٣	–	٠	–	٧٢	–	١٨٦	–	٦٥	–	٧٨	–	٠	–	٣٢٩	–
المعدل	٥٢,٨	–	١٥,٣	–	٣١,٩	–	–	–	١٠٠	–	٥٦,٥	–	١٩,٧	–	٢٣,٨	–	–	–	١٠٠	–

المصدر : الدراسة الميدانية ، إستمارة الأستبيان ، ثانياً ، السؤالين ٥ ، ٩

Abstract

The study of residential use in the study area is of great importance, given its area of (15.4)% of the total area of (2878) hectares. The area is large due to the city's geographical characteristics and administrative rank, which made it a center of attraction, The city's population is estimated at 2019 (59534). Population which required more space for building housing units, for absorbing the population increase and for facing pressure on land uses, including the housing use that caused many problems. The study aims at highlighting the reality and future of residential use. To this end, the study followed the methodology of description, analysis and quantitative analysis, as well as the historical approach and the use of statistical and protocol methods. The study also relied on office sources and official data, to compensate for the lack of available data and to study the housing situation closely, the research also relied on field study by distributing the resolution form to 11 residential neighborhoods, and by (5)% of the total number of housing units (8496), in addition to conducting interviews. Using these methods, methods and data, research has examined the impact of geographical factors on residential use from the inception of the city to the preparation of research, The study also discussed in detail the physical, economic, social and service characteristics and their spatial analysis by residential districts, which helped to classify residential areas into regions according to the common characteristics of each region. The study revealed a number of problems in the residential sector, including those related to the physical and planning aspects, including those related to the economic, social and service aspects, to provide suitable solutions and treatments to reduce or decrease these problems. Based on the geographical interest of the present and future, the study has developed a vision for the development of residential use in the city and its future target year (2030) by drawing on the results of the study and the data available in the base year (2019), The study found that the city contains (8496) residential units distributed in (11) residential districts with different physical, economic and social characteristics, and the city does not have a problem in the area allocated for residential use, which is (443.212) hectares according and is sufficient for the population expected to reach (2030) According to local approved spatial standards, The area is still undivided and undivided, reflecting the city's residential realities and the emergence of many physical, economic and social problems, mainly the housing deficit, which is expected to increase in 2030 due to increasing population and limited population The study provided a number of recommendations for addressing problems of residential use and reducing the size of the housing deficit in the present and future.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Human Sciences



Spatial analysis of the reality and future prospects of the residential use of the city of Shamiya

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences / University of Babylon As a Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Education / General Geography

By:

Aref Abd Al-Mohammad Hamed

Supervised By

prof .Dr. Amer Rajeh Nasr Al-Rubaie

1442 A.H 2020A.D